





الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد  
— ٥٨٩٨ . كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

١٩٨ ق ١٩ س ٥٢٣ × ١٤ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الأعلام ٤ : ٦٧ ، الظاهرية (النحو) : ٤٠٠

أ - النحو ، اللغة العربية أ - النحو

ب - تاريخ النسخ ج - شرح كافية ابن الحاجب .



از برای محمد خلیفه و بهاء و خاندان و جمعیت

حج و تسبیح و توبه و در سوخته سواد

بسم الله الرحمن الرحیم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
الطاهر المصطفی  
وآله الطیبین  
الطاهرات

و در روز قیامت روبرو

چون فراغت از مفادات  
دقت مستحق مایه

آمد

بگویند که ما بهر  
بازماندگار و کسب  
بازماندگار و کسب  
بازماندگار و کسب

بگویند که ما بهر

بگویند که ما بهر

بگویند که ما بهر

بگویند که ما بهر  
بازماندگار و کسب  
بازماندگار و کسب  
بازماندگار و کسب







١/٣٤٤  
٢٢٩٨٧١٥٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	تاريخ الرياض من التأسيس إلى الآن
اسم المؤلف	أحمد بن محمد بن أحمد الجاسر
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	١٩٨
ملاحظات	(مكرر)
القياس	٢٨ X ١٤
رقم	٤١٥

ج. ٥







A circular library stamp in purple ink. The text around the border reads "کتابخانه مجلس شورای ملی" (National Consultative Assembly Library) at the top and "تهران - ایران" (Tehran - Iran) at the bottom. In the center, there is a stylized emblem or logo.

كل من نفسه في الله تعالى وعلى  
التي انما هي في الله تعالى وعلى  
التي انما هي في الله تعالى وعلى

استفادوا من هذا  
الحكم بما يليق به وقيل ان  
من هو اول ما يليق به  
هو الذي عمل على فعل  
الباغية فلهما التفضيل  
لأنه من حيث هو  
قريب من هذا المعنى  
وقيل ان يكون  
بمعنى القريب هو  
الذي هو من سبب  
لقيام خصيص  
الحمد و  
فقره في الحمد  
لا يكافي في  
الاولى

محمود

قول و قيل

حيث يقع الاعمال  
التقليد

فصل في بيان ان كون مثل القوم والاصناف من قبيل  
الاشياء التي هي في حد ذاتها من قبيل الاشياء  
التي هي في حد ذاتها من قبيل الاشياء التي هي في حد ذاتها

فوق حيث يقع الاعلى الغلت  
فصاعدا كلمة حيث للتقيد  
فصلها من فوق تقدير الكلام انه الاعلى  
الاعلى الغلت في قوله حيث للتقيد  
لا يخفى ان المقصود من الاعلى  
التي تغاها الجمل هو اي الجمل  
واللغز في قوله حيث للتقيد  
مما لا يطلق الاعلى الغلت  
فصلها من فوق تقدير الكلام انه الاعلى  
فصلها من فوق تقدير الكلام انه الاعلى





يتعلق به القصد وهو أمر من أن يكون لفظاً أو غيره فان قلت  
قد وضع بعض الكلمات للفردة بازاء الفاظ مركبة كلفظ خبر وجلة  
فكيف يكون موضوعاً المفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت باقية  
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعات بازاءها مركبة  
وقد اجتمع الاشكالين بان ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ  
مفرد كان او مركباً بل بازاء مفهوم كلي فلهذا الالفاظ كلفظ الآ  
والفعل وحرف وجلة وغيرها ولا يخفى عليك ان قد حكمتموه  
باشكال الخماير الواجبة الالفاظ خصوصاً مفرداً او مركباً  
الوضع فيها وان كان عاماً لكن الموضوع اخص فلهذا  
مفهوم كلي هو موضوع الحقيقة مفرد وهو اما مجرد عما  
انه صفة لمعنى ومفادح ما لا يدخل لفظ على جزءه وفيه يوم  
ان اللفظ موضوع لمعنى التصف بالافراد وليس الامر كذلك انما  
المعنى بالافراد والتركيب إنما بعد الوضع فينبغي ان يرتكبه كما  
تكتب مثل قوله قل قلا فله تلبس ورفوع على انه صفة للفظ ومعناه  
لا يدخل جزءه على جزء معناه ولا بدك من بيان نكتة في اراد احد اوصاف  
جملة فعلية والاخر مفرد وكان النكتة في التبع على تقدم الوضع على  
الافراد حيث أتت بصفة لما في خلاف الافراد واما نصبه ان لم  
يصاعده رسم الخط فعلى الحال من الممكن في وضع اوسن الاعمال  
مفعول بواسطة اللام ووجهه ان الوضع وان كان قدما

قبل تركيب  
الوضوح  
تجوزام

ادیکون و ایدکن و اناقال غر دازم  
لشقا، بارند فایکس نور چشم الی

حكم اللفظ فكان لفظاً حاكماً لا حقيقة واللفظ حقيقة لانه  
يتلفظ به الانسان في بعض الاشياء وكلمات الله تعالى داخله فيها  
كما يتلفظ بالانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والانس  
والنوع وهي الخطوط والعقود والاشارة والنصب غير دالة  
في اللفظ فلا حاجة الى قيد خروجها وانما اللفظ ولم يقال اللفظ  
لان القيد الواحد والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق  
كون اللفظ اخر وضع الوضع تخصيص شيء بشئ بحيث متى اطلق  
او احيل على الاول فغيره الثاني قيل يخرج عن وضع الحرف حيث  
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجب بان  
المراد مع اطلاق اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة  
ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها  
الناس في مجازاتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار  
قيد لا يدل على المعنى ما يقصد به شيء فهو ما مفعول اسم كذا  
بمعنى المقصد ومصدره ميم بمعنى اسم المفعول والمخفف معنى  
مفعول كرمي ولما كان اللفظ مأخوذاً في الوضع فكذلك المعنى بعد  
مبني على تجرديه عنه فخرج به اللفظ والالفاظ الدالة بالطبع  
لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً وبقيت حروف الاشياء الموصولة  
الموضوعة لغرض التكرار لا بداء المعنى فان قلت قد وضع بعض  
الالفاظ باداء بعض فكيف يجوز ذلك وضع المعنى قلنا المعنى

فولس كون لفظ خمر و اما سنجع النخلة  
فولس كون لفظ خمر و اما سنجع النخلة

سید علی

في حث بقوله المفعول اذ وضعها  
لغرض التبرك لا لباراد المفعول ١٢

مفتی





على الافراد لكنه مقارنا بحسب الزمان وتقدر كافي احتكاك اليد  
 الافراد لا حرج المرثبة مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية  
 فيخرج عن الحد الكلمة مثل قائم والجرل وبصر وما شاكلها ما يدل على حفظ  
 من على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظ واحدة واعراب  
 واحد وبقي مثل عبد الله على ما دخله فيخرج ان معرفت اعراب  
 ولا يخفى على العاقل من علم النحو لو كان الامر بالعكس لكان  
 السبب ما اورد صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال  
 اللفظة لانه على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله علم خرج عن  
 لفظ اللفظة واحدة وبقي مثل قائم وبصري مما بعد لشدة الاتزان  
 لفظ واحدة داخله فيخرج بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 السبب اعرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة  
 الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فيتحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد  
 الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في الكتاب لكن الدلالة  
 يستلزم الوضع لا مكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ يدك اليسرى  
 من وراجل يدك على وجود اللفظ وان يكون بالطبع كدلالة لسان  
 وجمع الصدر فيقول ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل  
 وهي الكلمة اسم وفعل وحرف اي تنقسم الى هذه الانقسام الثلاثة  
 ومنحصر فيها لانها اي الكلمة لا كانت بمعنى موضوع والوضع  
 يستلزم الدلالة في اماكن صفاتها ان تدل على معنى كاي في نفسها

بسم

لفظ

اي الكلمة ومفهومها

تدبر

اي في لفظي الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل على نفسها من غير  
 الانضمام كلمة اخرى اليها بالاستقلال بالمفهومية او من صفاتها ان  
 تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة على انضمام كلمة اخرى  
 اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية في تحقيق ذلك بيان حد  
 انشاء الله نعم القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها باللفظ  
 والفا فيحتاج الى الدلالة على معنى ما في اللفظ ابتداء والانتها الى  
 كلمة اخرى كالصوت والكوفة في قولك ريت من البصرة الى الكوفة او  
 سمع هذا القسم حرف لان الحرف في اللفظ الطرف وهو في الطرف اي جهة  
 مقابل الاسم والفعل حيث يقع عمدة في الكلام وهو لا يقع في  
 ستعرف والقسم الاول هو ما تدل على معنى في نفسها اما من صفاتها  
 ان يقترن ذلك المعنى الاول على نفسه في الفهم عنها باحد الازمنة  
 الثلاثة الماض والحال والاضيق بالحيث يفهم ذلك المعنى عنها  
 يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا من صفاتها ان لا يقترن ذلك  
 المعنى في الفهم عنهما مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على  
 معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ما خوفي من  
 السمو وهو العلو والاستعداد على اخوي حيث تتركب منه كلمة  
 الكلام دون اخوي وقيل من الوسم وهو علامة لانه علامة على  
 مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها باحد الازمنة  
 الثلاثة الفعل يتبعه تنضم لفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم

اي

كأن م  
 اي حرف من فوائده يحتاج في الدلالة  
 على السائر والى يحتاج في الدلالة  
 الى الانتهاء وهو كالصريح  
 والكوفة فان ابتداء السمر  
 البصر والانتها الى الكوفة

اي الحد الجاري وهو الفريد

اي اللفظ والاسم



أي بوجاهة الكلمة في الأقسام الثلاثة بحد كل واحد منها أي من تلك  
 الأقسام وذلك لأنه قد علم به أي بوجاهة الحكم الخلف كلمة لا تدل على  
 في نفسها بل يحتاج في الدلالة إلى التضمن كلمة أخرى والفعل كلمة تدل على  
 في نفسها لكن تقترب بأحد الأقسام الثلاثة والأسماء كلمة تدل على معنى في نفسها  
 غير من بأحد الأقسام الثلاثة فالكل مشترك بين الأقسام الثلاثة والخلف  
 متنازع عن أخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل متنازع عن الخلف  
 بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم متنازع عن الخلف بالاقتران  
 وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم كل واحد منها تعريفها مع الآخر  
 ومانع عن دخول غيرها في اللفظ بقدر ما لا يعرف لجامع المانع  
 والله ذو الصبغة نشأ للحدود ودعاه في ضمن دليل الحصر من غيرها  
 بقوله وقد علم بذلك ثم خرج بما فيها بعد بناء على تفاوت مراتبها  
 الكلام المأخوذ ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا وفي اصطلاح النحويين  
 أي لفظا تضمن كلمتين حقيقة وحكما أي يكون كل واحد منهما  
 فالمتضمن اسم فاعل هو المجرى والمتضمن اسم مفعول كل واحد  
 من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاستناد أي تضمنا أحدهما للآخر  
 إحدى الكلمتين الأخرى والاستناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة  
 وحكما لا الأخرى بحيث يفيد الخطاب فائدة تامة فقول لفظ تيانا  
 المحل والفردية والمرتببة الكلامية وغير الكلامية بغير تضمين  
 خرجت للمعنى والفردية وبغير الاستناد خرجت المرتبة غير الكلامية

ط يعني في ضمن زيد مثلا زيد  
 قائم وفي ضمن قائم مثلا زيد  
 قائم فلا يكون ضمن الشيء  
 نفسه  
 أي بوجاهة الكلمة في الأقسام الثلاثة بحد كل واحد منها أي من تلك الأقسام وذلك لأنه قد علم به أي بوجاهة الحكم الخلف كلمة لا تدل على في نفسها بل يحتاج في الدلالة إلى التضمن كلمة أخرى والفعل كلمة تدل على في نفسها لكن تقترب بأحد الأقسام الثلاثة والأسماء كلمة تدل على معنى في نفسها غير من بأحد الأقسام الثلاثة فالكل مشترك بين الأقسام الثلاثة والخلف متنازع عن أخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل متنازع عن الخلف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم متنازع عن الخلف بالاقتران وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم كل واحد منها تعريفها مع الآخر ومانع عن دخول غيرها في اللفظ بقدر ما لا يعرف لجامع المانع والله ذو الصبغة نشأ للحدود ودعاه في ضمن دليل الحصر من غيرها بقوله وقد علم بذلك ثم خرج بما فيها بعد بناء على تفاوت مراتبها الكلام المأخوذ ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا وفي اصطلاح النحويين أي لفظا تضمن كلمتين حقيقة وحكما أي يكون كل واحد منهما فالمتضمن اسم فاعل هو المجرى والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاستناد أي تضمنا أحدهما للآخر إحدى الكلمتين الأخرى والاستناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة وحكما لا الأخرى بحيث يفيد الخطاب فائدة تامة فقول لفظ تيانا المحل والفردية والمرتببة الكلامية وغير الكلامية بغير تضمين خرجت للمعنى والفردية وبغير الاستناد خرجت المرتبة غير الكلامية

كبر لانه هذا الكلام ليس متضمنا  
 كبر الله وغلام زيد ليس متضمنا معنى يفيد الخطاب  
 مثل غلام

في قوله بالاسناد

مثل غلام زيد وجرافاضا وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت  
 خبرية مثل ضربت زيد قائما أو انشائية مثل ضرب  
 ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين أحدهما مفعول  
 والاخر مفعول به وبنيهما اسنادا يفيد الخطاب فائدة تامة بحيث  
 كانت الكلمات أعز من أن يكونا كلمتين حقيقة أو حكما دخل  
 التعريف مثل زيد البوه أو قائم البوه فان الاخبار فيها مع اللفظ  
 في حكم الكلمة المفردة أعز قائم لا بد دخل في اللفظ مثل جستم هل زيد  
 مقلوب ليع أن المسند اليه بغير اللفظ فانه في حكم اللفظ كما  
 ان الكلام المصطفا من نحو ضربت زيد قائما بمجرى كلامه بخلاف كلام  
 صاحب المفصل قال الكلام هو المركب من كلمتين اسنت احدهما  
 لا الأخرى فانه يرجع أن الكلام هو ضربت والتعلقا آخره  
 ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب هما الاقراء في الكلام والجملة  
 الكلام المصطفا بغير اللفظ فانه قد اكتفى بتعريف الكلام بكونه  
 الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جملة  
 انحصار من الجملة قيد به بصدق الجملة على الجملة الجزئية الواقعة خيالا  
 او وصافا على الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاستناد  
 هو الاسناد مقصودا لذاته وحيل في الكلام عند المصنف  
 من الجملة ولا يتأني إلى الحصول ذلك أي الكلام لا يتضمن  
 احد هما مسندا والاخر مفعول اليه في ضمن اسم مفعول

وفيه قائم م

او قائم البوه م

الدم



وفي بعض النسخ او فعل واسي فان التركيب في الفعل بنى الالف  
 التثنية في استقسام ثلث منها من جنس واحد اسم ويسمى  
 فعل وفعل حرف وحرف ثلث منها من جنس اسم والفعل حرف وفعل  
 ومن اليين ان الكلا لا يحصل بدون الاسناد والاستناد اليه  
 من مسند ومسند اليه لا يتحققان الا في اسمين او في اسم  
 فعل واما الاقسام الاربع الباقية في حرف وحرف كالهما مفقودان  
 وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم  
 والحرف مفقود فان الاسم وان كان مسندا فالسند اليه  
 ونحو ما يزيد بتقديم او عوزيد فاما ان يكون تركيب حرف والاسم  
 بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في الدعوى الاسمية ما  
 في كلمة دللت على معنى كايين ونفي في نفس ماد يعني الكلمة فتذكر  
 بناء على اللفظ الموضوع في اللفظ في الايضاح شرح المفصل الضمير في  
 على معنى في نفس يرجع الى معنى اي ماد على معنى باعتبار في نفس بالنظر  
 اليه في لا باعتبار خارج عن كقولك الدار في نفس كقولك اي لا  
 اعتبار خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل في غيره اي حاصل  
 في غيره اي باعتبار استعلاء باعتبار في نفس كقولك الدار في نفس  
 ماد كقولك الحرف في حيث قالوا ان في الخارج موجودا قائما بذاته  
 موجودا قائما بنفسه كقولك في هذا من معقول هو مذكر قصد  
 ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مذكر كقوله

مقفود  
 وان كان المسند اليه في المسند

امر

للاختار

للاختار غيره فلا يصلح الشيء منهما في الابداء مثلا ان لاحظ الفعل  
 قصدا وبالذات كان في مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزم  
 تفعل متعلقا بحال او بتعاضد غير حاجة الى كونه وهو بهذا الاعتبار  
 مادل في اللفظ الابداء فقط فلا حاجة الى الدلالة على الاسم كقولك كيد  
 متعلقه ومن هو المراد بقوله في الاسم والفعل في كايين في نفس كايين  
 عليه ان لاحظ الفعل من حيث هو حال بين السيرة البصرة مثلا  
 التي تعبر في حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتحقق  
 الا بد كونه متعلقا بموضوع لا يدل على البصر كونه اللفظ متعلقا  
 ان لفظ الابداء هو موضوع لمعنى الكلي لفظا من موضوعه لفظا  
 من حيثية الموضوع المتعاقبة من حيثية حالات متعلقاتها واللفظ  
 احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعلق قصدا ويلاحظ في حد ذاته  
 فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه به واما قلت  
 الجري فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه به  
 لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا يمكن ان يعبر  
 بينه وبين غيره بل انك الجري لا يتعلق الابد كونه متعلقا بها لكون  
 في حالها وهذا هو المراد بقوله ان تدل على معنى في غير حالها  
 هذا علمنا ان المراد بكونه المعنى في نفس استقلال المفهومية وبكونه  
 المعنى في نفس الكلمة الدالة عليها من غير حاجة الى ضمير كقولك كيد  
 بالمفهومية فمخرج كينونة المعنى في نفس كينونة في نفس الكلمة الدالة

محكوما عليه  
 ان يكون عليه

والآلات بدل

الحرف في اللفظ آلات



امر واحد هو استقلال اللفظ وميته في هذا الكتاب الضمير لم يرد في غير  
 ان يرجع الى اداء الوصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو ظاهر  
 على طبق ما سبق في وجه الحصر من كونه المعنى في قبل الكلمة ويحتمل  
 يرجع الى المعنى نبيها على صفة ان كل المعنيين ولكن عبارة المفضل  
 في معنى الامر وانما الصير الى المعنى لعدم مسبوقة بها ما يدل على اعتبار  
 كونه المعنى في قبل الكلمة وهذا اجزم المصداق في هذه المعنى وما  
 سبق من التحقيق ظهر انه لا يتصل احد الامم بمقاول احد الحرف منعها  
 الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وحت وقدم وخلف  
 غير ذلك لان معانيها مفروقة ليستقلة باللفظ وميته ملحوظا في حدة  
 تمامها لا تعقل متعلقاتها اجمالا وطبعها من غير حاجة الى ذكر  
 لما جرت العادة باستعمالها في مفرداتها بالضافة الى متعلقات خصوص  
 لانه المفرد من وضع اللفظ ذكر ما يفهم هذه المفردات لا اجمل  
 اصل المعنى في لانه على معانيها مستترة في حد نفسه لا في غيره ما دخل في  
 هذا الا في الحرف ولما كان الفعل لا على في نفسه باعتبار هذا المعنى  
 اعلى المحدث وكان ذلك المعنى مقترن مع احد الازمنة الثلاثة فيهم  
 لفظ الفعل اخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في اللفظ الدال عليه  
 فهو وصف بعد وصف للمعنى في اللفظ الاول اخرج الحرف عن حد الاسم  
 فبالثانية الفعل والاداء بعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع

ظاهرة

برجوعه

كلمة

فصل

في اقسام الاسماء الانفعال لان جميعها اما مقولة عن المضارع  
 الاصلية سواء كان النقص في جرحها نحو زيد زيد فانه مقولة  
 مصدرها ايضا او غير صريح نحو هبة فانها لم يستعمل مصدرها  
 الا على وزن توقات مصدره رقة او عن المصدر الذي كانت  
 الاصل اصواتا نحو صا او عن الحرف والمجرى نحو ما هبة في قوله  
 زيد فلينزل منها لانه لا على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول  
 وخرج عنه افعال المسلكة عن الزمان نحو حبس وكاد الاقتران  
 معنا بحسب الاصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فان على فائدة  
 اشكر الله في حال الاستقبال يدل على زمانين معينين من اكثر  
 الثلاثة فبالا على واحد معين ايضا في ضمنه ما لا يقلح في الالة معين الدلالة  
 على ما سواه نعم يقيد في اربعة المعنيين اربعة ما سواه وان كان  
 من الالة قوله في عن بيان احد الاسماء انه ان يذكر بعض  
 خواصه فيزيد زيادة مغزى به فقال من خواصه كونه بالصفة جمع  
 الكسرة على كسرهما ومن التبعية على ان ما ذكر بعضه ما هو  
 جمع خافه خافه الشيء ما يحصل ولا يوجد في غيره وعلى ما شابه  
 لجميع افراد ما هي خاصة كالكتاب بالقوة للانسان او غير متاملة  
 كالكتاب بالفعل في خواص الاسم دخول الالة اي لام التعريف وقول  
 دخول في التعريف كان ثاملا في مثل قوله عليه السلام ليس من امر  
 امصيا في امصم لكن لم يتعرض له لعدم شرمه وغا اختيار الله

بـ

الالة

الالة



اشارة الى ان المختار من مادته محبوبه من ان اشارة الترتيب  
 اللام وحدها زادت عليها جهة الوصل المتقدمة لا يتدبر بالكتابة  
 واما التحليل فقد ذهب اليها الكمال والمبدأ الذي يهتدى به في القسمة  
 وحدها زادت اللام المفرد بين ما وبين حمزة الاستفهام وانما  
 اختصت بغير حرف التعريف بالاسم لانه لا يتعين معنى المستقل  
 بالمعروف يتبدل على اللفظ مطابقة للحرف لا يدل على المعنى المستقل  
 والفعل يدل على ان لا يطابقه وهذا الخاصية ليست شاملة  
 لجميع اقسام الاسم بل ان حرف تعريف لا يدخل الضماير والاسماء  
 بشارة وغيرهما لوصولها وكذلك سائر الحروف التي لا تكون  
 حركات ومنها ما هو الحرف والما المختص دخول بالاسم لانه اثر الحرف  
 في اللفظ لونه لفظا وفي الجوهر بغيره تقدم كما في الاضافة للمفعولية  
 ودخل حرف الجر لفظا او تقدير يختص بالاسم لانه لا يضاف مع الفعل  
 الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليقف مع الفعل الى ما الاضافة  
 اللفظية في فرع للمفعولية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص  
 بخالف ما اخص به الاصل على الفعل وزيد على ان يعلم الاسم والفعل  
 ومنها دخول التنوين باقسامه التنوين الترتيم ويسمى في  
 آخر الكتاب التثنية الله في اقسامه على وجوهها اختصاص  
 ما عدل تنوين الترتيم ومنها الاستناد اليه هو بالرفع عطف  
 على الدخول الاعلى لانه دخولان التبادر من الدخول الكافر في الله

الاسم  
 تعريفه

وعلم اختصاص  
 التنوين الترتيم

واللام

او التنوين في الاخر وكلمها مشتق في الاسماء وكذا في الاضافة واللام  
 كون الشيء مسند اليها انما يختص من المفعول بالاسم لان الفعل لا  
 وضع لان يكون مسند اليه فقط فلو جعل مسند اليه في غير ذلك  
 الوضع ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر  
 بذكره لفظا ووجه اختصاصه بالاسم اختصاصا لازما  
 من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما اضرنا الاضافة  
 لكونه مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليها في يومين  
 صادرين صدق ثم قد يقال هذا بتاويل المصدر في يومين لغير الحرف  
 قين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدنا  
 بقولنا بتقدير حرف الجر لانه لا يستغن عن حرف الجر فيكون  
 مضافا في زيد بواسطه حرف الجر لفظا وهو اي الاسم في تمام  
 وصح لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول  
 يشبه بني الاصل او لا وهذا عن المركب الذي لم يشبه بني الاصل  
 وما عداه عن غير المركب الذي يشبه بني الاصل والمركب  
 الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي مركب مع غيره  
 بتحقيقه وعاملا فيه زيد قائم وهو الذي في قوله زيد قائم  
 وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب صلاح الاسماء المعدودة  
 الف باق زيد عمرو وبكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا مركبا  
 يشق من غير الاقسام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل التبعيض



قوله نعم

معناه اريد منه الضا والضم  
 اليه والنسبة التي بينهما  
 ومعنى اختصاصها بالاسم  
 ان يكون مضافا اليها  
 قوله فانه ردت مضافا اليها  
 للعلم لان الكلام ليس بها اي اسم  
 قسما فاقدمنا لك ونقدت  
 منقصة وقول المصنف  
 ما هو ذلك تقدير اللفظ  
 فانها لا تفيد  
 قوله فالعرب الفاء للتفسير  
 واللام للبعد والفاء للتفسير

وان كان عند صاحب الكتاب  
 معربا لم يمتدح



هذا هو الذي ينبغي ان يعرفه  
المتكلم في علم العربية  
انما هو معرفة المعاني  
والاصناف والاعراض  
والاخرى التي هي  
موجودة في اللغة  
والعلم بها هو  
العلم العربي

الذي لم يشبهه اي علم يناسبه مؤثر في منع الاعراب  
التي هي التي هي الاصل في البناء والاضافة بيانها وهو الماضي  
الامر بعين الالف والحرف وهذا القيد خرج من مثل هو الالف في مثل قام هو  
كقوله مثابم المبني الاصل كما سيجي في باب نشاء الله نعم اعلم ان  
صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة العارضة عن المشابهة  
المذكورة معرفة وليس النزاع في العرب الذي هو اسم مغفول من  
قول العرب فان ذلك يحصل بالاجزاء الاعراب على الكلمة فكل تركيب  
في النزاع في العرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية التي هي  
الاعراب بعد التركيب هو ظاهر من كلام امام عبد القاهر واعتبر  
المعجم الصلاحية حصول استحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترتيب  
تعرية واما وجود الاعراب في الفعل كونه الاسم معربا فليس يعتبر  
ولذلك لم يقال لم تعرب الكلمة وهي معرفة وانما عدل المصنف عما هو  
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخر باختلاف العوامل لان  
العرض من تدوين علم النحوي يعرف به احوال الابرار الكلمة في الترتيب  
التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسمع منهم فان  
العارفين باحكامها كذلك ينبغي عن النحوي لا فائدة له عند من هو  
اصطلاحاتهم فانهم من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما اختلف  
اخر في كلامهم يجعله من مختلفا فيطابق كلامهم فعرفة مقدم على  
معرفة انه مما اختلف اخر فلو كان المعرفة القلة حاصلة بغير

هذا

هذا هو الذي ينبغي ان يعرفه  
المتكلم في علم العربية  
انما هو معرفة المعاني  
والاصناف والاعراض  
والاخرى التي هي  
موجودة في اللغة  
والعلم بها هو  
العلم العربي

هذا الاختلاف وتعرفه وجب ان يعرف اولاه ما اختلف احوال  
تعريف ان مما اختلف آخر فليزوم تقدم الشئ على نفسه فيكون  
اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرف به من جملة احكامها  
فعل المصنف وحكمي من جملة احكام العرب وافان المصنف  
عليه من حيث هو معرف ان مختلف خرج اي الحرف الذي هو  
العرب لا قايان يتبدل حرفا بآخر حقيقة او حكمي ان كان  
اعرابا في اوصافه بان يتبدل اصف بصف آخر حقيقة او حكمي اذا  
كان اعرابا في اوصافه باختلاف العوامل اي سبب اختلاف العوامل  
الاخرى عليه القائل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها  
خصضا بكونه في العلم فلا ينبغي ان يقولوا ان زيدا مضروب  
والخضرت زيدا وان ضارب زيدا فان العالم في زيدا في هذه  
الاصناف باختلاف الاسمية والفعالية والحتمية مع ان احوال العرب لم يتغير  
باختلاف العوامل لفظا او فعلا انما يتغير التغير في لفظ آخر  
او فعلا او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او فعلا ولا  
خلاف لفظا كما في قولك جازي في ذرايت في ومريت في فان  
اصلا في فينا وبقى انقلبنا ليا لفظا فصار الاعراب قد تغير ولا  
خلاف اللفظ والتقدير اعلم ان يكون حقيقة او حكمي كما انما  
اليلا ينبغي ان يقولوا ان زيدا مضروبا ومرتيا بامد وقولنا  
مرتيا مساميين ومرتيا مساميين مخفي او محجوعا فان قد اختلف

تقديره كمن لا يعرف ان الله عز وجل  
واجبه عن الله عز وجل عن تقديره  
ان المعرب يختلف آخر تقديره اي  
يقدر الالف على حرفه الاخر ولا  
يقدر الالف على حرفه الاخر ولا  
الاستغناء في بعض في التفسير خلافا  
المعنى فان الالف لا يقدر على حرفه  
الآخر او لا ياتي من الاعراب في جملة  
تقديره من المعرب لا يخفى عن  
تقديره من المعرب لا يخفى عن الله

اختلافها بكونه  
من في قولك جازي في ذرايت في ومريت في  
ومريت في ذرايت في ومريت في

في



العوامل في الاختلاف في آخر حمد لاحققه بل حكما فان فتحه حمل بعد  
 علامة التعجب بعد الجار علامة بحر وكد الحاء التثنية والجمع فأخر  
 المعرب هذه الصيغة في اختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان  
 قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل اذ لا يتحقق  
 معنى المعرب وانه الغير المشابهة بل هي الاصل مع عاملة ابدن وتثنية  
 على الاعراب بل هناك حدود للعراب بهيول العوامل قلت هذا  
 حكم من احكام العرب الاختلاف حكم آخر فلو لم يكن كذلك فليكن  
 من هذه الحكم ايضا من هذه القبيل غاية الامر ان هذه الحكم من نحو  
 الشاملة الاعراب كما في حركة او حرف يختلف احد اي آخر المعرب  
 من حيث هو معرب ذاتا الوصف بل في تلك الحركة والحرف قد  
 يراد بها الموصولة بالحركة والحرف لا يراد بها المعنى المقصود  
 فلو اقيمت على نحو ما فرجا باليسببية المفهوم من قوله فان انا  
 ومن السبب القريب والعامل والمعنى المقصود من الاسباب  
 البعيدة وبقيت بغير حركة فحركة نحو هذا لا لا معرب على اختيار  
 المعرب اختلاف في الحركة على آخر المعرب من حيث الله معرب  
 بل من حيث انه ما قبل اية المتكلم وبهذه القيد مرهم حد جمعا و  
 لكن لم ار ايا ان ينبذ ايدى الاختلاف وضع الاعراب فخم  
 الذي قوله ليدل على المعاني المقصورة على ما كانا اردنا من المعنى حيث  
 قال السير هذا من تمام الحد الادنى خارجا عن اللام في ليدل تنطق

لم يدخل احد الحكمين في الاختلاف  
 فان العرب احكاما كثيرة

بالخراج

متعلق بام خارج عن الحديث وضع الاعراب مفهوم من نحو  
 الكلام فان يعيد عن القيد غاية البعد فاللام فيه متعلق ب  
 اختلاف آخر في اختلاف آخر ليدل الاختلاف او ما بالاختلاف على  
 المعاني يقع الفاعل على الفعلية والاضافة المقصورة على صفة  
 اسم الفاعل عليه كحرف المعرب على تسمى معنى الورد والاستلا  
 يقال اعتور الشئ وتعاور به اذا قد ولوه اى اخذوا جماعة  
 بعد واحد على سبيل المناوئة والهداية على سبيل الاجتماع فان  
 تدلوت المعاني المقصود للعراب معرب متعاقبة ومناوئة  
 محتملة لتضاد ما ينبغي ان يكون علامتها ان كان ذلك فوقع  
 بسبب الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على  
 تلك المعاني ووضع بحيث يختلف في آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني  
 وانما جعل الاعراب في الاسم المرب لان نفس الاسم يدل على  
 المسبب والاعراب على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة عن الوجود  
 صوف فلا نسب يكون الدال على ما فيها متأخرة عن الدلالة  
 وهو متأخر عن اعرفه اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني  
 او عن اعرب سعيدة افادت على ان يكون التمرق للسلب  
 معناه ازالة الفساد وسمى لانه يلزم للفك الالتهابا من بعض  
 المتابعين والنوع اى انواع اعراب الاسم المرب في رفع ونصب  
 وجر هذه الاسماء الثلاث تختص بالحركات والحروف الاعرابية



ولا يطلق على الحركات البشائية أصلاً جلاً والغنة والفتحة والكسرة  
فإنها مستعملة في الحركات البشائية عالمياً وفي الأعراب على قدر  
الرفع حركة كان أو حرفاً عالمياً فاعلية أي علامة كونه الشيء فاعلية  
أو حكم الشيء المتعلق بالفاعل أيضاً كالبناء والخبر وغيرهما والنصب  
حركة كان أو حرفاً عالمياً فتعريفية أي علامة كونه الشيء مفعولاً متيقناً  
أو حكم الشيء المتعلق بالمتنصب والخبر كان أو حرفاً عالمياً فإضافة أي  
علامة كونه الشيء مضافاً إليه إذا كانت الإضافة بنفسه صلاً له  
يتم إلى الحاقياً بالمصدرية البرهانية الفاعلية والمفعولية وإنما  
الرفع بالفاعل والنصب بالفعول لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل  
واحد فاعلى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفعول كثير لا يثبت  
فاعلى الخفيف للكثرة فلا يثبت المضاف إليه علامته غير جعل علامته  
له العامل ما به يقوم أي يجعل المعنى المقتضى أي معنى من المعاني  
على المعنى المقتضى للأعراب في جازية زيد جاء عاملان به حصل معنى  
الفاعل زيد وجعل الرفع علامة له في رابيت زيد رابيت عامل  
أن جعل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها في رابيت  
زيد البناء عاملان به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الرفع علامة لها  
فالمعنى المنصرف في الاسم الذي لم يكن غنى ولا مجموعاً ولا غير  
الزيد وجعل وكذا الجمع المنصرف في الاسم الذي لم يكن بناءاً ولا  
سألاً ولا كبر غير المنصرف في حال طلبه في الأعراب في هذه القسمة

الغيا كان أو معنوا

الاسم

الاسم على الأصل من وجهين أحدهما أن الأصل في الأعراب أن يكون  
بالحركة والأعراب فيهما بالحركة وإذا كان الأعراب بالحركة فالأصل  
أن يكون بالحركات الثلاث في أحوال الثلاث والأعراب فيهما بالحركات  
الثلاث في أحوال الثلاث والأعراب فيهما بالضمير فأي حال في  
والضمير في أي حالة النصب والكسرة جراً أي حالاً للنصب  
توليداً ونصباً وجراً على الظرفية بقدر مضاف وبحيثان في  
الحال والمصدرية فالقسم الأول مثل جاني رجل ومرات رجل  
ومررت رجل القسم الثاني مثل جاني طلبة ومرت طلبة ومررت طلبة  
جاءت في السالم وهو ما يكون بالالف والياء واحترز به  
عن كسرة فانه قد علم بالضمير فاعلى والكسرة نصيباً جراً في نصب  
تابع للجزئية على نظيرت الأصل الذي هو مع الذكر السالم فإن  
فعل في الجزئية كسرة ذكره مثل جاءني مسلماناً ومررت مسلماناً  
بمسلماناً غير المنصرف بالضمير فاعلى والنصب نصيباً جراً في الرفع  
تابع للنصب استند ذكره نحو جاءني أحمد ومرت أحمد ومرت  
بأحمد خوك وأموك وحولك بكسر الكاف لأن الهمزة في الرفع  
من جانب وجهها فلا يضاف اليها وهنوك والهمزة في النصب  
للتكرار الذي يسمي بذكره كالعروق والصفاء الذميمة والافتقار  
القيح وهذه الأسماء الأربعة منقوصة وأوقية وفوك هذه  
وأوى لاسمها إذا أصله فوه وقمل وهو ليفف مقرون

النصب للرفع

ويعتبر



اذ اصله ورواها اضيف الى الاسم الظاهر دون الخاف لا لا  
 الا الى الاسم الاجناس فاعراب هذا الاسم الستة بالواو مرفوعة  
 والياء جاز وكذا مطلقا بل جازا كونهما مكررا او مضافا لهما معربتا  
 بالفتحة نحو خذ ليحيك ومرت ياخيك وموت ياخيك وموت  
 ياخيك والجمع منها مرفوع باعراب التثنية والجمع وانما المصير بهذين  
 القيدان اكتفاء بالامثلة مضادة لانها لو كانت مكبرة وموعدة  
 ولم يكن مضافا اصلا فاعرابها بالحرركات نحو جاني اخ ومرت يا  
 ومرت ياخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ما لمستكلاما  
 اذا كانت مضافا الى التثنية كما في التثنية الاسماء المتشابهة  
 ولم يكتفى في هذا الشرط بالنال مثلا يتوهم اشتراط اضافتها  
 لكونها بالكاف وانما جعل اعراب هذا الاسم بالواو لانها  
 جعلوا اعراب التثنية وجمع التثنية السام بالحرور فان كان يحلوا  
 اعرابا بعض الاحاد اليهم كذلك لئلا يكون بينهما وبين الا  
 التثنية وحشة مفرقة قائم وانما اختار هذا الاسم الى لان  
 اعراب كل من التثنية والجمع ثلثة جعلوا في مقابل اعراب التثنية  
 اختار هذه الاسماء التثنية لانهما التثنية والجمع فيكون معانيها  
 متبينة عن تعدد ولو جود معرف ضام الى اعراب او اخر فاحين  
 الاسماء مضافا الى ما في الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد في  
 فان لم يسمع فيها من اعراب عارة للثنية المحذوفة عند الامتداد

واحد

الثنى

المشي وما ياخوب وهو كذا وكذا لم يذكر لكونه فرع كذا  
 مضافا الى حال كون كذا وكذا مضافا الى اعرابها فاما قيد ذلك  
 كذا باعتبار اللفظ مقدر وباعتبار معناه مشي فلفظ يقتضي  
 الاعراب بالحرركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحرور فربما  
 كذا الاعتبار من فاذا اضيف الى الظاهر الذي هو الاصل وحي  
 جاني لفظ الذي هو الاصل واعرابه بالحرركات التي هي الاصل كمن  
 حرركات تقديره لان اخر الفاي سقط لانتفاء الساكنين نحو  
 جلك كذا الرجلين او مرت بكلا الرجلين واذا اضيف الى الظاهر  
 الذي هو الفرع مرفوعا جاني معناه الذي هو الفرع واعرابه با  
 لحرور التي هي الفرع نحو جاني كلاهما ومرت بكليهما ومرت بكليهما  
 فلذلك قيد كون اعراب بالحرور يكون مضافا الى مضمرة وانما  
 وكذا اثنتان وثلاثان فان هذا اللفظ وان كان تفرقا  
 صورتهما صور التثنية ومعناه معنى التثنية فالحق بها بالواو  
 لفرعها والياء المفتوحة ما قبلها ذهبوا الى ما صح من  
 السام والمراد بما سمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون  
 او الياء والنون فتدخل فيه نحو سني وارضين هما ليس  
 مذكرا والجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الواجب ذوالان  
 لفظا عشرون واخواتها اي نظايرها السبعة وهي عشرون الى  
 وتسع عشرون جمع عشرة والاثنتون جمع ثلثة والاربعة

كلا الرجلين

نحو



على ثلاثين على ثلاثين لانه قلته مقدار العشرة والحقاقتين  
 على النسخة لانهما هما من الثلاثة وعلى من القياس البواقي وايضا  
 هذه الالفاظ تدل على معنى حيث ولا تعين في الجمع بالواو  
 مرفعا والياء نصباً وجزا وانما جعل اعراب الجمع مع مساقاته  
 والجمع مساقاته بالجر لانها مرفوعة للواحد وفي اخرها من  
 واحد يصح للارباب وهو علامة التثنية والجمع فنانسب اليه  
 ذلك لان اعرابها اليك اعرابها فاعلم اعرابها كما انما مرفوعة  
 لان اعرابها الحروف مرفوعة لارباب الحركات ولما جعل اعرابها  
 بالحروف وكان حروف اعرابها وحملها به ثلثة لانه ثلثة  
 ليرفع ثلثة جعل اعراب كل واحد منها ثلثة ليرفع ثلثة ليرفع الالباء  
 ولو خفف ثلثة به ثلثة ليرفع بالاعراب ولو خفف ليرفع به ثلثة  
 بلا اعراب فوزعت عليهم اياها جعلوا لالفة علامة الرفع في  
 التثنية لانه في الرفع ثلثة في الفعل نحو وضربان وكثيرا  
 والواو علامة الرفع في الجمع لانه ضمير ليرفع للجمع في الفعل نحو  
 يضربون وتضربون وجعلوا اعرابها بالياء حال الجرا على الاصل وفعلها  
 بينهما بان نحو ما قبله التثنية لفظ الفتح وكثرة التثنية و  
 كسرة في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا نصب الجرا على  
 الرفع لانه سببه النصب ليرفع في كل واحد منها في الكلام ولما كان  
 من قسم اعراب الحركة والحروف وتباين مواضعها المختلفة

اعرابها

ضربون

فضله

مبين

في تباين مواضع اعراب اللفظ والتقدير الذين انتم في التفسير بها  
 ولما كان التقدير لاول من اللفظ اشار اليه ولا ثم بين ان اللفظ  
 ما عداه فقال التقدير اعرابها في اعرابها اسم المرفوع الذي  
 تقدير اعرابها في اعرابها في اعرابها في اعرابها في اعرابها  
 التي هي اصول اعرابها قبل الحركة اعرابها في الاسم المرفوع بالحركة  
 الذي يخرج اللفظ صورة سواء كانت موجودة في اللفظ كما  
 لعصا باللام التعريفية وحذوفها لثقلها كقضاء بالتثنية فان  
 اللفظ المقصود في التثنية غير قابل للحركة وكذا في الاسم المرفوع بالحركة  
 المتصلا بالالف المفعول نحو غداي فان لما اشتغل ما قبل الياء المتكلم  
 الكسرة لثقلها سببه قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى  
 بعدة دخول موافقة لها او مخالفة لها فاذا ذهب اليه بعض من ان ال  
 عراب من هذا الاسم في حاله ليرفع غير مرفوع مطلقا في الاحوال  
 التثنية يعني كون اعرابها قبل في هذه بين النوعين من الاسم  
 المرفوع فاما هو في جميع الاحوال التثنية غير متصلا ببعض اعرابها  
 عطف على تقدير اعرابها في اعرابها في اعرابها في اعرابها في اعرابها  
 ظهور اعرابها في اللفظ وذلك اذا كان محل اعرابها قابلا للحركة  
 الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقلها على التثنية لما في  
 الاسم الذي في اخرها مكسوة مما قبلها سواء كانت حذوف  
 بالتقاء الساكنين كقاص او غير حذوف كالفاء مرفوعة

الساكنين



لاستقلال بجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدير ما في الاسماء

من على تسع اوعلة واحدة منها ان من تلك التسع يقوه هذا  
العلل واحدة مقامها في مقام عللين العاليتين بان توتر واحد ما لا أثر  
وهي العلة التسع كتحج ما في كتاب من اليقين من الامور البتة لا  
حتى يقال لا يصح حكمه على العلة التسع لكل واحد من هذا الامر وذلك  
الموجع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجته المجمع ثم التركيب العدلي  
في عطف من هاتين العاليتين من الواو والهمزة المحظوظ على الوزن والوزن  
زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول قريب من قوله  
منصوب على انحاء الالف ومنع النون الصرف حال كونها زائدة  
قوله الفاعل الطرف اعني من قبلها الوستلا خبره طرف القدم و  
محكي انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة  
بمعنى ما بالالف والنون في اليقين ولو جعل الف فاعل الفعل  
زائدة والطرف تعلقا بالزائدة والمزيد بالزائدة الف قبل النون  
اشتركا في وصف الزيادة وتيقن الف عليها في هذا الوصف فم  
ذلكم جميعا وهذا كما اذا قلت جئنا زيد راكبين قبل اخوة فاد  
دل على اشتراكهما في وصف الركوب فقدم اخيهما على الوصف وقدم  
وصف القول ثم نفع ان ذكر العلة بصوت النظم قريب لها الى  
لفظ لان حفظ النظم سهل والقول بان كل واحد من الامور  
التي تعلقه قولنا نفعي لا يحق في العلة في الحقيقة اثنان منها لا  
واحد والقول بانها تسع تفرع على الصواب لان في عدتها

4



خلاف فقل بعضهم انها بقية وقال بعضهم اثنان قال بعضهم احد  
 عشر ذلك لقولنا انها بقية تفريغها الى ما هو صواب من  
 المنهاج الثالث ثم ان ذكر امثال على المنهاج كونه على ترتيب ذكرها  
 في البيتين فقال امثال مثل العدل واحمر مثل اللوصوصه وثقة  
 مثل الثاثير وزينب مثل المعرفة وفي ايراد زينب مثل المعرفة  
 بعد حاشية التثنية التثنية اللفظ والمعنى والبراهم مثال  
 للجمعة ومجمل مثال الجمع ومعد كسب مثال التركيب ثم ان  
 للالف والنون واحدا لوزن الفعل وحكما في حكم غير  
 المنصرف والاثرتان ترتيب عليهما حيث اشتمالا على عشرين او  
 واحد قبل ان تقوم مقامهما ان لاكثر في لاتنوين وذلك  
 لان كل واحد من فرعيه فاذا وقع في الاسم علمتان حصل في  
 فرعيه في الفعل من حيث ان له فرعتين في النسخة الاسم  
 احدهما افتقار الى الفاعل والاخرى اشتقاق من الفعل  
 فتح من الالف المختص بالاسم وهو المور والنون الذي هو  
 علامة الممكن وانما قلنا لكل على فرعية لان الفعل في فرع العلم  
 على الوصف فرع الوصف والتاثير فرع التاثير لان ذلك  
 نقول اياهم ثم نقول اقامة والتعريف فرع التكرار نقول حرا  
 في الرجل والجمعة في الكلام العرب فرع العربية اذا اختلف في كل واحد  
 ان لا يتخلل لسان الاخر والجمع فرع الواحد والترتيب فرع الاثر

اشارة ٣

مثال ٢

والالف

والالف والنون التاثير فان فرع ما وليتا على وترين  
 فرع لوزن الاسم لان اصله كل نوع ان لا يكون في الوزن  
 المختص بنوع اخر فلا وجد في هذا الوزن كان في الوزن  
 الاصل ويجوز ان لا يتبع سواء كان ضروريا او غير ضروري  
 صرفه اي جنة فعل المنصرف في حال الكسرة والنون فيه  
 لاحقة من فاحقة فان غير المنصرف عند الف ما يقع علمتان  
 اوله في تقوم مقامهما وانما في الكسرة والنون لا  
 يلزم خلوا الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي  
 لا الاصطلاحي فصرفه مرجع الى حكم الضرورة اي الضرورة  
 وذن الشعر لورعاية القافية فاذا وقع في غير المنصرف في  
 الشعر كثر ما يقع من منع صرفه فكما يخرج عن الوزن او من  
 جاز يخرج عن الثالث اما الاول فمقول صحت على مصابيح  
 صحت على الالف صحت ليا لها واما الثاني فكقوله اعد ذلك  
 للثاني ان ذكر وهو السات مكررة يتوضع فانه لو فتح نون  
 فاما من غير التنوين سيقم الوزن ولكن يقع في جاز في  
 عن اثبات كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاعز اعز  
 النوايل في وري فكيف يشتمل قوله للضرورة قلنا الاخرى  
 بعض الزخافات اذا امكن الاخرى عنه عند الشبهة واما  
 الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلامة على اخير الايام

ضروري ٢







فصل بغيره من التبر لا بأس بكونه مفعولاً في حاجة في تصحيح هذا  
المرتكب تلك الكافان واعلم اننا نعلم قضا انهم لما وجدوا  
الثلث واخرجوا جميع غير معروف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً  
لوصفيتها اذ الصفة احتاجوا الى اعتبار سبب عدم يصلح للاعتبار  
والعدل اعتبروا فيها الا انهم ثبتوا العدل فمما علم من هذه  
الامثلة لم يعلو غير منصرف للعدل وسبب آخر يكون لا بد في اعتبار  
العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم العدل وثانيهما  
اعتبار اخرج عن ذلك الاسم صل لا يحقق الفرعية بدون  
الاختصاص كذا اخرج في بعض تلك الامثلة لوحد دليل عن غير  
الطرف على وجود الاصل العدل عن فوجود تحقيق لا شك في  
بعض الدليل غير منع الصرف في بعض هذه اصل التحقيق العدل ان  
خارج عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيق والتقدير  
انما هو باعتبار كون الاصل تحقيقاً ومقدراً وماذا باعتبار اخرج  
العدل عن ذلك الاصل التحقيق العدل فلا دليل عليه لان منع الطرف  
فيما هو تحقيقاً معناه خروجاً كايضا عن اصل تحقيق دليل عليه  
غير منع الصرف كثلث وثلث والدليل على اصلية ما ان في ما  
تكرار دون لفظها والاصل ان اذا كان المعنى مكرراً لم يكن اللفظ  
ايضاً مكرراً كما في ثلث ثلث ثلث فاعلم ان اصلها اللفظ مكرراً وهو  
ثلث ثلث وكذا في اللفظ الواحد وموحد وثلاثة وثلاثة الى رباعي

بغلاف وبرزها الى اعشاد ومغشراً لاف والصواب هو اولها في  
منع الصرف ثلث وثلث واخواتها العدل والوصف لان  
الوصفية العرضية التي كانت في ثلث ثلث صارت اسلية ثلث  
وثلث لا اعتبارها فيما وضوا والاخر وجمع اخرى مؤنث آخر  
آخر اسم التفضيل لان معان في الاصل الشدة تخرج ثم نقل الى  
غيره فاسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او لا  
حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احد ما يقال  
بعضهم انه معدول عن آخره لا من الآخر وقال بعضهم هو معدول  
عنه كرمه من اي عن آخره وانما لم يدعها الى تقدير الاضافة  
لها لتوجب التوحيب او البناء او اضافة اخرى لها نحو ويأتيهم  
عدول ليس اخرشي من ذلك فتبين ان يكون معدولاً عن كل  
الاخرين وجمع بمقام مؤنث اجمع وكذا كالتع وبتع ونضع  
وقياس فعلاء فعل ان صفة ان يجمع على فعل المراء وان كانت  
اسما ان يجمع على فعلى او فعلاوات كفعلاء على صيغة مذكرات  
فاصلها اما جمع او جماعات فان اعتبر بغيرها عن  
منها تحقيق العدل واحد السبين في هذا العدل التحقيق والآخر  
صفة الاصلية وان صارت الفعلية باب لتأكيد اسمها وفي جمع  
واخواتها السبين وزن الفعل والاخر صفة الاصلية  
ما ذكرنا لا يرد لجموع الشاذة كاتب وقوس فانه لا يقبلها



على ما يقتضيه فيهما كالايتيا والاقواس كيف ولو اعتبر جميعها والاع  
اليتيا واقواس في الشكوك وتنبه في لاقاعة الاسم المخرج للامر  
من محالها الشك وتنبه في كبرها بالشكوك ومن حد من  
الفرق بين الشك والعد والاعتذار الى اخرها كما بناء على  
اصل المقدم معروض يكون الداعي الى تقديره وفرض منع العرف  
لعمرك لا كغيره فانها لما وجد اغير منصرفين ولم يوجد  
سبب في الا العلم لا غير فيهما العدل مكانه وتعد غير  
والتوصف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيه دليل على  
وجوده غير منع الصرف فلهذا فيهما ان اصلهما عام وزفر  
عدل عنهما الى العمود فزفر وتدابير نظام العدل ولة عن قاطبة و  
ادابهما الى ما هو على فعال العلم الايتيا المؤنثة من غير ذلك  
في النوعين فاعتبروا بعد ذلك هذا المقام ان حمل العلم على العلم  
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطائر فانها مبنيان وليس فيهما  
الاسبغ العلمة والثاني والسبب لا توجد البنا فاعتبر  
فيها العدل ليحصل سبب البنا فلما اعتبر وفيها العدل ليحصل  
البنا اعتبر عدلها فاجعلوا معرا غير منصرف البنا حملا  
على الظاهر مع اعد الا احتاج الى الحق والسبب منع الصرف  
العلمي الثاني فاعتبر العدل فيهما هو الحمل على الظاهر لا  
يحتاج منع الصرف ولهذا يقال في رابطة نظام من العلم

لأن

لان الكلام فيما قد مر في العدل ليحصل سبب منع الصرف واما  
في تبينهم لان المحاورين يدعون فلا يكون مما نحن فيه والمرد  
من تبينهم اكثر من فان القليل منهم لم يجعلوا لادوات الم  
منته با جعلوا ما غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل  
فيها ليحصل سبب البنا وحملها على العلم بها الوصف وهو  
الاسم لا على ذات بهيمة ما خوفه مع بعض صفاتها  
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل ان كان ما هو في  
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الجملة او بحسب  
الاستعمال مثل اربع ذمرت بنسوة اربع فانه موضوع  
معينة من مراقب العدل فلا وصف في بحسب الوضع بل  
قد تعرض لوصفيته كما في المثال المذكور فانه لما جرى فيه  
على النسوة التي من قبيل العدل وذات لا اعداد علم  
ان معناه ذمرت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا  
وضع له الاستعمال الاصل بحسب الوضع والمعتبر  
في سبب منع الصرف هو الوصف الاصل الاصال لا  
لعرضه فلهذا في العلم شرط في الوصف  
منع الصرف ان يكون وصف في الاصل الذي هو الوضع  
يكون وصف على الوصفية لان تعرض الوصفية بعد الوصف  
في الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او ذلت



فلا تقض بان يخرج عن سبب منع الصرف لعلته اي على كذا  
على الوصفية ومع العلة اختصاص بعض افراده بحيث لا  
يحتاج الى الدلالة القرينة كما ان السواد موضوعا لكل ما فيه  
سواد ثم كثر استعماله في السواد بحيث لا يحتاج في المقام  
القرينة فذلك المالك كوز من اشترط اصالة الوصفية واما  
منع العلية صرف لعدم اصالة الوصفية اربع وقوم  
منهم من سوا اربع وامنع من الصرف لعدم مختمه الفعلية  
اسود وارقم حيث صار من بين الحية الاول السواد والاني  
الحية في السواد وبياض وادبه حيث صار اسم القيد  
الحديد لما فيه من الدمة على السواد فان هذه الاسماء  
خرجت عن الوصفية العلة لاسميتها لكنها بحسب الأصل  
او صاف لم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ليعمل بالكيفية  
لأن من الصرف في هذه الاسماء صفة الاصلية ووزن الفاعل  
ولما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع  
الجميع على وجه وضعيتهم اشتقاق من القوة التي هي الفاعل  
كذلك منع المحدث للصرف على وجه وضعيتهم اشتقاق من المحدث  
بمعنى القوة واخيل للطاير اي للطاير ذي خيال ان على وجه  
توهم اشتقاق من المحدث وجه ضعف منع الصرف في هذا  
الاسم عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يفصل

الذي هو الفعل والوصف والاصل  
والحال وضعي من

الوفا

الوصفية مطلقا في الاصطلاح في الجماع بان الاصل في الاسم  
الصرف الثاني اللفظ الحاصل بالبناء لا بالالف فانه لا  
شرط لشرط في سبب منع الصرف العلية اي على الاسم  
الثبوت ليس هو الثاني لان الاصل في الاعلام محفوظ على غيره  
بعدم الامكان ولان العلية وضع ثاب وكما حرف ونعت  
الكلمة على ان يفصل عن الكلمة والثاني العنوي كذا  
اي كالثاني اللفظ بالثاني لوجوب منع الصرف وفي  
المعنى شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما ان  
بقوله وشرط تحقق تائه اي شرط تائه الثاني العنوي  
منع الصرف لحد الامور الثلاثة الزيادة على الثلاث اي زيادة  
حرف في الما على اثنان من اربع او حرك حروف لا وسط من  
حرف في الثلاثة مثل سقرا والجمعة مثل ما وجوبه وانما اشترط  
في وجوب تائه الثاني العنوي احد الامور الثلاثة لشرح الكلمة  
احد الامور الثلاثة عن الحرف من شأنها ان تعارض بفعل احد  
السيين ورحم تائه ونقل الاولين فلو كان الجملة لان الثاني  
الجمعة تفصل عن العرب عند يجوز صرف نظر الى افتقار شرط  
تاتم تائه الثاني العنوي احد الامور الثلاثة ويجوز  
عدم صرف نظر الى وجود سيبين وزينب وسفر علما  
لحق من طبقاته تائه واما وجود علما من بلدتين



تمتنع صرفها املواً للعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم قارة  
 وهو الزيادة على الثلث واما استقرار العلمية والتأنيث المعنوي  
 مع شرط تختم قارة وهو تحت الاوسط واما ما هو ضروري  
 والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تان وهو العجمة فان  
 اي بالتأنيث المعنوي مذكور شرط في سببه منع الصرف الزيادة  
 على الثلث لان الزيادة في حكم تانثت قام مقامها فقد وهو  
 مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الخ في اسم به رجل ثم  
 لان التأنيث الاصل للعلمية المذكور من غير ان يقوم شيء مقام  
 والعجمة حدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي  
 سماعي باعتبار معناه النسبي اذ سمى به رجل تمتنع صرفها لانه  
 دلالتا لتأنيث العلمية المذكور فلما لم يقع قام مقامه بدل انما  
 صرف قدم طهر التاء المقد كما تقتض قاعدة التصغير يقال  
 قد تمه بخلاف عقرب فانه اذا صرف بقا عقرب من غير طهر التاء  
 لان الزيادة في حكم تانثت قام مقامه فعقرب اذا سمى به رجل تمتنع صرفها  
 والتأنيث المعنوي المعروف اي التعريف لان لسفح الصرف وهو  
 وصف التعريف لانه العرف شرطها اي شرط تانثت في  
 منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس لفظ  
 على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون  
 حاصلة في ضمن ان يكون التاء النسبة وانما جعلت مشروطة

بالعلمية

بالعلمية لان التعريف لضمير واليه لا يوحده اليا المتبادر  
 الصرف من احكام العربيات والتعريف باللام والاضافة جعل  
 المنصرف متصرفا كما سمى فلا يتصور كون سببها المنع الصرف  
 فليس الا التعريف العلم وبها جعل المعرف سببا والعلمية شرط  
 يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعيت التعريف للعلمية  
 فرعيت العلمية وهي كونه ما وصفه غير العرب ولما تانثت في منع  
 الصرف شرطان شرط الاول ان يكون علمية اي سبوبة الى العلمية  
 اللفظية بان يكون متحققة فمن العلم بالجملة فالحقيقة كابرهم  
 او حكما بان سئل العرب عن لغتهم الى علمية من غير تصرف في  
 الفعل كقالبون فانه كان في الهم اسم جنس هو احد البركة القراء  
 لكونه قريبا قيل ان يتصرف ولا العرب فكانت كان علمية العجمة  
 وانما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفهم  
 في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سبباً لمنع الصرف فيعلم ان  
 يشملهم لا يمنع صرف بعد علمية العجمة وشرطها الثاني احكام  
 حكم الحرف الاوسط او زيادة على الثلث اي ثلثة احرف لئلا يعارض  
 الحرف احد السببين فنوح منصرف هذا تفرع بالنظر الى الثاني  
 فانصرف السبوح انما هو لا يتنافى الشرط الثاني وهذا اختيارنا  
 لان العجمة سبب منع لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبار جامع سبب  
 الاوسط واما التأنيث فان له علامته مقدرة بظهر بعض



قل نوع قوة نمازان بقدر فان قلت قد اعتبر البعثة في مادة  
 وجوز مع سلوك الوسط فيما سبق باللم بغيره هنا قلت اعتبارها  
 فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا نقاوم سلوك الوسط  
 احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب اعتبار مرتبتها بالا  
 مستعلا ولا يشترط ابراهيم متنع صرنا بوجود الشرط الثاني  
 فيما فان في شرطه لا يسطوف ابراهيم الزيادة على الثلث وانما  
 اختصر تقريظ بالشرط الثاني لان غرضه التسمية ما هو الحق عند  
 من النصارى نحو نوح ولهذا قدم انصرافه اذ متفرع على  
 انتفاء الشرط الثاني والاولى يقدم ما هو منفرد على وجوده كما  
 لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء هم متمسكون عن الصرف الاربعة  
 محمد وطاهر وعيسى وهود كونهما عربية ونوح ولوط تحمها فقل  
 ان هود كنوح لان تسوية نريته معه ويؤيده ما يقال من ان  
 العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس يبعث ويؤ  
 قبل اسماعيل فيما يذكر وكان كنوح الجمع وهو سبب قيام بين  
 شرطه اي قيام مقام بين صيغة من المجرع وهي صيغة  
 كان اولها مفتوحا وثالثها الفاء وبعد الالف حرفان ا  
 او ثلثة او مظهرها ساكن وهي التي تجمع جمع التفسير من اخرى  
 ولهذا سميت صيغة من المجرع لانها جمعت في بعض الصوة  
 مرتين فكسر فانتزعت تكسيرا المعبر للصيغة واما جمع السلا

وهو اسم صهيون بدل ما ذكر

فان لا

فانه لا غير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن  
 امن على ايامين وصواحب جمع صاحب على صواحبات  
 وانما اشترطت ليكون الضمة مصونة عن قول التفر  
 فتوثر بغيرها ومنقلبة عن ثاء الثانية حالة الوقف  
 المراد بها ثا الثانية ما عتبر ما ياول اليجازة الوقف لا  
 يرد قول جمع فاهية وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو  
 مع ما كانت على ذلك المفردات كقرون فانها على ان كثر  
 وطواعية على الكثرة والطاعة فيد خلف قوة جمعت فتوثر  
 لاحاجة الى اخرج غوملني فاذ من مفضلين جعلاني لها  
 ولا في المالك انما الجمع الملائم وهو لفظ اخر خلا ففرز  
 فانها جمع فرزين او فرين بكسر الفاء فعلى ما سبق بها  
 ما يكون بها فاما كان بغيرها متنع صرنا بوجود شرط  
 فانها كحكا مثل الما بعد الف حرفان ومصابيح لما بعد الف  
 ثلثة احرفا وسطها ساكن واما فرز واما مثالها على  
 صفة من المجرع مع التما فتنصرف لفوات شرطها الحرفية  
 وهو كونها بلاها وحضاج على للضبع هذه اجواب عن  
 سؤال مقدمي قدوة ان حضاج على للضبع يطلع  
 على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنلا اسد فلا جمعة  
 وصفة من المجرع ليست من استبانع الصرف بل في



فنتج ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرر الجواب  
 حصارا كون علما للضع غير منصرف لا بالجمعية بل بالجمعية  
 الاصلية منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حجري  
 عظيم البطن يسمى الضع بالف في عظيم بطنها كان كل فرد منها  
 جماعة من هذه البطن في الغرض منع صرفه هو الجمعية لا صلافة  
 قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية لان في العلية  
 والثابت لان الضع هو التي اتى الضعان قلنا علمية غير  
 موشق والالكان بعد التكرار منصرفا والثابت غير منصرف  
 علم الضع من كذا كان ومونشا وانما التفع المص في التسمية  
 على اعتبار الجمعية الاصلية بهذه القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون  
 في الاصل كما قال في الوصف لا يتوهم ان الجمعية لو وصف قد  
 اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة ولبس الى مركز ذلك  
 ان لا يتصور العوض في الجمعية صلا وسراويل جوارب عن سوا  
 مقدم تقدير ان يقال قد يفصت عن الاشكال الوارد على  
 القاعدة التي لمضاجر جمع الجمع اعم من ان يكون في الحال وفي الاصل  
 بقول في سراويل فانه اعم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعة  
 في لاف الحال ولا في الاصل فاجب ان لا يختلف صرفه ومنع منه  
 وهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاسم استعمال فرد  
 الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل ان في اسم الجمع

لا في لاف الالة الاصل حمل في منع الصرف على موازن اي على ما يوازن  
 من الجمع الغريبة كذا عجم ومضايح فانه حكمها من حيث الوزن  
 فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكن من قبيل حكمها بالجمعة على  
 التقدير اعم من ان يكون حقيقا وحكما فبناء على هذا الجواب على تعليم  
 الجمعية لا على زيادة سبب خرم على السبب السعة وهو المانع للموازن  
 وقيل هو اسم علم ليس يجمع تحقيقا لان اسم جنس يطلق على الواحد  
 والكثير لكنه جمع سراويل تقدير وفرضه ان لا يوجد غير منصرف  
 ومن قاعدة ان هذه الموازن بدون الجمعية يمنع الصرف  
 قدر حفظ هذه القاعدة فثمة والة فكانت كل قطعة من السراويل  
 وليست والة ثم جمعت سراويل على سراويل وان صرف فلا اي  
 سراويل لعدم تحقيق الجمعية حقيقة والاصل في الاسماء الحرف  
 فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع يحتاج الى التفصيص وهو  
 اي كجمع منقوص على فواعل ثانيا كان او واويا كالجوارب  
 والدواعى مرفعا وخرا اي في حالة الرفع والحركة ضاى حكمه كما في  
 محب الصور في حلة في الناعمة واذا خلا لتووين عليه فقول  
 خاى جوارب ومررت بجوارب كما نقول جوارب في قاض ومررت بقاض  
 واما في حالة النصب فالثابت في معشوقة نحو مررت بجوارب  
 فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير المنصرف في الجمع مع صفة  
 منسج الجوع بخلاف حالة الرفع والرفع قد يختلف فيه من ذهب



الا ان اسم المنصرف والتثنية في تنوين الصرف لان الاعلال  
 متعلق بحرف الكسرة مقدم على منع الصرف الذي هو من حوال  
 الكسرة بعد تمامها فاصل هو امره فوك كذا في جوار بالضم والتثنية  
 بناء على ان الاصل في الاسم في الاسم في الاعلال على ما هو  
 ثم اسقط الضم للشقل والياء الالتقاء ساكنين فصاح حوار على  
 وزن سلام وكلام فلم يبق على صفة من اللمع فهو بعد الا  
 علال ايض منصرف والتثنية في الصرف كما كان قبل الاعلال  
 وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان في اللمع مع  
 صفة من اللمع لان المحذوف بمنزلة المقدم ولهذا لا يحذف  
 اللام على الراء والتثنية في تنوين عوض فانما يقطع  
 تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها  
 هذا التنوين وعلى هذه القياس حالة الجبل فتفاوت وفتحة  
 بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقوم مرتبة  
 كما تقول ورسيت جوار وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف  
 على الاعلال فانح يوك الياء مفتوحة في حالة الجر والفتح خفيفة  
 فوقع في الاعلال او ما في حالة الرفع فاصل جوارى جوارى  
 بالضم بلا تنوين حذف الضمة للشقل وعوض عن حرف التنوين  
 فسقط الياء الالتقاء الساكنين فصاح جوارى على هذه اللغة  
 الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان في الاعلال

حالتين كما عرفت التركيب هو صيغة كلمتين او اكثر من  
 كلمتين كلمة واحدة من غير حرف فلام والضم والتثنية  
 شرط العلمانية من المزول يحصل قوة في ثمرها في منع الضم  
 ان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المختص الى الظرف واللام  
 حكم وكيف هو في المختص اليه ما يضاف من منع الضم واللام  
 لان الاعلام كالمقام على الاسناد من قبيل البيت اخو قاتل  
 فانها ما كانت في حالة العلمانية ساكنة على مثل العلمانية تسمى بها  
 انما لا تلتزم على قصيدة في كل طريق لها التثنية ان تفتحة  
 نكح الدلالة وان كانت من قبيل البيت فكيف يصور بها منع الضم  
 الله هو من جملة المختص فان قلت كان على للمنفرد وان كان  
 للزائغ من المركب هو في الامتناع من حرف العطف يخرج مثل  
 ونعقوبة ومثل في عشر علمين قلنا الله في ثمرها ذكره في ثمرها  
 بعد انما من قبيل المنينات واما الاعلال مشتملة على الاسناد في ثمرها  
 بناء على هذا فلذلك اخرجها من اخرجها مثل بعلبك علم البدة مركز  
 بعل هو اسم صنم وبن هو اسم صاحب البدة جعل اسم واحد  
 من غير ان يقصد بهما بنية اضافية او غيرها لا الف والنون  
 العدولان من اسما منع الضم في سميان زيد لانها من حرف  
 الزايد وسميها مضارعين ايض لمضارعهما في التانيث في منع  
 دخول التانيث عليهما وللخلاف فان سميها منع الضم



لما كونهما من جنس واحد وفرعيتهم من الفرع الذي عليه امامنا بهما الالف  
 الثانية والاربع هو القول الثاني انهما ان كانا في اسمي يعني به ما بقا  
 الصف فان الاسم مقابلي للفعل والحق اما ان لا يند على ذاتها  
 لو حطما ما صنف من الصفات كرجل وفرس وندل كاحمر وضارب  
 ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فاللفظ بالاسم المذكور  
 حتمها هو هذه المعنى لا الاسم الشارح لكم والصفة فشرط اي  
 الالف والنون في شهما من اشرف وافراد الغمير باعتبار انهما  
 واحد وشرط ذلك الاسم امتناع من الصرف العلم بحقيقة اللزوم  
 زيدتهما او يمتنع دخول الثاني فحقن شهما بالالف الثانية كعمران  
 او كانا في صفة فانقضاء فعلانية اي ان كان الالف والنون في صفة  
 فشرط انقضاء فعلانية يعني امتناع دخول الثانية عليه في  
 مساهمة الالف الثانية على حالها ولذا انصرف في عريان في صفة  
 لان مؤنث عريانة وقبل شرط وجود فعلانية في كان مؤنث فعلانية  
 يكون فعلانية فيبقى شهما بالالف الثانية على حالها ومن ثم من  
 اجل مخالفة في الشرط اختلف في حرج في انه غير صرف فاذ ليس له  
 مؤنث لا حرج ولا محالة لانه صفة خاصة الله تعالى لا يطلق على غيره  
 لا على ما ذكر ولا مؤنثه وعلى مذهب من شرط انقضاء فعلانية  
 غير صرف في فعلان مذهب من شرط وجود فعلانية فهو منصرف في  
 مسلكه فلهذا لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على اللذان

فان مؤنث

فان مؤنثه مسكرية ووزن ما فان لا خلا في فعله لا انتفاء  
 الشرط على المذكورين فان مؤنثه ملازمة لا يذلي هذا اذا كان  
 ما ان بمعنى ندم واما اذا كان بمعنى الذم فهو غير منصرف بالانقضاء  
 لان مؤنثه ملازمة ملازمة ووزن الفعل وصولوا الاسم على وزن  
 بعد من اوزن الفعل وهذا القدر كاف لا يكفي في سبب منع ندم  
 بشرط انها احد الاربين اما ان يختص اللغة العربية بالفعل في  
 لا يوجد في الاسم العربية لا ينقول عن الفعل كشر على صفة الضم  
 الماضي العلوم من التثنية فان بفعل من هذه الصيغة  
 علما للفرس وكذا كذا في المياء او عسر علما للوضع وخصم  
 افعال بعلة في الاستية اما نحو بقر اسم الضيع معروف وهو  
 العدم وتسلم علما للوضع بالشام فهو من الاسماء الجارية بالقول  
 لا العربية فلا يهاج في ذلك الاختصاص ومثله ضرب على البنا  
 للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير صرف للعلية ووزن  
 الفعل وانما قيدنا بالبناء الجواز فانه بناء للمعلوم غير مختص بالفعل  
 ولم يذهب منع صرفه لا بغير الحاجة او يكون غير مختص لكن يكون  
 واولى اول وزن الفعل الواو اما كان على وزن الفعل زيادة  
 حرف زائد من حروف اثنين كزيادة اي شرا زيادة حرف  
 زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او مكان  
 على وزن الفعل غير قابل للثاني لانه يحجح الوزن بهذه التالان



بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار  
 التامتنع من الصرف لاجلهم من علمه وبع اذ سمع به رجل فان  
 الحوائك بالثلاث كذا يكون قياسا ولا اسود فان في التثنية الاسم  
 للعلماء فلا يعتد بالاصح الذي لا يمنع من الصرف بل باعتبار  
 علم الاسمية العارضة ومن ثم اي من احكام اشتراط عدم التاء  
 لمتنع اجتمع من الصرف لوجود الزيادة الذكورية مع عدم قبول  
 والصرف ليعمل القبول الثاني لعمالة القوة في العلم والعمالة  
 علمية مؤثرة اي كل اسم غير منحرف يكون فيه علمية مؤثرة في  
 صرفه المختصة ومع شرطية بالسبب والخرز بدلك علم الجميع  
 مع الف التانيث او صيغة من الجمع فان كل واحد منهما لا يفرق  
 في منع الصرف ولا تاثير في العلمية فان كان يؤول العلم الواحد من التثنية  
 المسماة بخولة ازيد ومرتبة زيدا اخر فانه امر بزيادة العلم  
 بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحب حقوقهم لكل  
 فرعون موسى ام كل مبطوح صرف لما تبين اي ظهر حينئذ  
 استبان منع الصرف بشرائطها مما سبق من انها اي العلمية  
 لا تجمع مؤثرة الاما اي السبب الذي هي اي العلمية بشرط فيكون  
 في التانيث بالتاء لفظا او معناه والجمعة والتركيب والالف والنون  
 الزيدتين بان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة  
 بالعلمية بشرط في العلم والاوزان الفعل فان العلمية هي

مؤثرة كل غير واحد وليست بشرط في اكل في تلك واسم واما  
 المعدول ووزن متضاد لان الاسماء المعدولة لا تستقر  
 على اوزان خاصة ليست بينهما من اوزان الفعل المتغيرة في منع  
 التثنية فلا يكون معا اي لا يوجد في من الاسماء المعدولة  
 التي وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجوزهما فان ذكر العلم  
 الذي احدهما اسما العلم في السبب اي يبق في سبب من حيث هو  
 سبب في شرط من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد يمنع من  
 السببين الذي هو العلم بالذات والآخر مشروطة بالعلمية  
 حيث هو سبب فلا يمنع في سببين حيث هو سبب او علم  
 وانما في منع لبيت شرط فيمن العدل ووزن الفعل معدول  
 في علمي قوله بما متضاد لان من احد كبرتين علم المتعلم من  
 اوفان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صفة حيث في التثنية  
 ان في بضمين فلما جاء بكسرتين علم المعدول في التثنية  
 ان هذا غير محقق لجواز وروده احصت بكسرتين في التثنية  
 فالاوزان التي يحقونها العدل تحقيقا كان او تقدير لم يمنع  
 وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان كبر وجود اصل  
 محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بدون اقصاء منع الصرف  
 اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك اصل وهو لا يقتضي  
 لوجود سببين في اعمت من العلم وهو العلمية والتانيث ثم ان



اشارة الى استثناء مثل احرعما اذا ذكر عن هذه القاعدة على  
قول سبويه بقوله وخالف سبويه لاخفش المشهور وهو  
الحسن تلميذ سبويه ولما كان قول التمام اظهر قول استا  
مع موافقة لا ذكره من المعادة بعد جعله اصلا واسند اليها  
لا الاستدلال وان كان غير مستحب في احوال ذلك انصرف نحو  
احرعما والمراد بغير ما كان المعنى الوصفية قبل العلمية ظاهرا  
غير خفي فدخل فيه سكران ومثاله وخرج عنه افعال التاكيد نحو  
اجمع فانه منصرف عند التكرار بالاتفاق لضعف معنى الوصفية  
في غير العلمية لكونه بمعنى الكمال وكذلك فعل التفضيل المبرور من  
التفضيلية فانه بعد التكرار منصرف بالاتفاق لضعف معنى الو  
صفية حتى صار فعل اسما وان كان مع من فلا منصرف في  
خلاف الظاهر ومعنى الوصفية بسبب من التفضيلية اعتبار  
للصفة الاصلية اي انما خالف سبويه لاخفش لا اعتبار الو  
اصلية بعد التكرار فانه لا زالت العلمية بالتكرار فلم يتو مانع من  
اعتبار الوصفية واعتبارها وجعلها غير منصرف للصفة العلمية  
وهي تدبر كوزن الفعل والالف والنون المزديتين فان قلت  
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعتبار علمية  
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل انه  
منع الصرف قبل الباعث على اعتبارها امتناع السوول وانهم

مع زوا

مع زوا الوصفية عنهما مح وقد بحث لان الوصفية لم تزل علمية  
بالعلمية بل هي فيها مشابهة مع الوصفية لان اسود اسم للحيث  
والاوقم للحيث الترتيبا اسود وبياض وفيها شبهة مع الوصفية  
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في غير العلمية  
لانها قد زالت بالعلمية واما لاخفش فقد ذهب الى انه منع  
فان الوصفية قد زالت بالعلمية بالتكرار والزم ان لا يعتبر من  
ضروقة فلم يبق فيه لا سبب لحد وهو وزن الفعل والالف والنون  
وهذا القول ظاهر ولا اعتبار سبويه بوصف الاصل بعد التكرار  
وان كان زايلا لزم ان يعتبر في حال العلمية فيه فيمنع نحو  
من الصف الوصف الاصلية العلمية فاجابة لم يبق ولا يلزم  
سبويه من اعتبار الوصف الاصلية بعد التكرار مثل احرعما  
حاشا ان كل اسم كان في الاصل وضامع بقا العلمية ان اعتبر  
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرف العلمية الوصفية الاصلية لانه  
في با حاشا على تقدير منع الصرف من اعتبار متضادين في العلمية  
والعلمية فان العلم المنصوم من صف للعلم في حكم واحد وهو منع  
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع  
الحركات السوول فانه قلت المتضاد انما هو بين الوصفية  
المتحققة والعلمية بين الوصفية الاصلية والعلمية فلو علمت  
الوصفية الاصلية العلمية منع صرف مثل حاشا لا يلزم اجتماع المتضاد



قلنا نقدر احد الضدين يعد في الجمع ضد اخر في حكم واحد وان  
لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه سببه فاعتبارهما معا لا يحسن  
وجمع البابان معا غير النحر باللام الى دخول اللام التعريف  
عليه والاضافة الى اضافة الى غير نحو اني محمدا ومرايا كسر اي بصوت  
الكسر لفظا وقد مر وانما لم يكن بقوله نحو النحر بالفتح ولان بان بقوله  
ينكسر الكسر يعلق على الحركات البنائية ايضا وللحاجة خلافه  
ان هذه الاسماء هذه التي ان منصرفا وغيره فيهم من ذهب الى ان  
مطلقا لان عام انحرافا انما كان المشابهة للفعل فلما ضعف  
عن المشابهة بدخول صاهون خواص الاسم عن اللام والافتقار  
قويت جهته لا سمي فيجوز الى اصله ان هو الصرف في دخله كسر  
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة فيهم من ذهب الى  
انهم منصرف مطلقا والمنع من غير المنصرف بالاصالة هو التثنية  
وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف  
مشتبها للفعل يؤثر الالف بسقوط التنوين دون تامة كذا  
هو الكسر في الكسر حاله وسقوط التنوين لا منعا من الضم  
ومنه من ذهب الى العليين ان كان باقيتين مع اللام وال  
ضافة كان غير المنصرف وان التامعا او زالت احدهما كان  
منصرفا وبيان ذلك ان العلية تزل باللام والاضافة فاذ كان  
العلم بشرط السبب الامر في التامعا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا

كما في الحمد والتسليم ما وان لم يكن هناك علامة كما في احرر بقا العباد  
 على حالها وهذا القول انما يجب ان يكون بالعلم به غير المنصرف في  
 جمع الرفع للرفع وان كان موصوفه الاسم وهو من كذا لا يعقل  
 هذا الجمع مطلق حقيقة لا كذا الذي لا يعقل كالمعاني بل كذا كذا  
 وجمال سحر في محبات وكالايام الثاليات وهو الرفع الرفع ماله عليه  
 فوحي ان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما يشتمل اي قسم  
 على الفاعلية اي علامة كونه الاسم فاعلا ومع الفاعلية والواو وال  
 لف والمراد بانتمى الاسم عليه ان يكون موقفاً باللفظ او تقدير  
 او محال ولا يشك ان الاسم موصوف بالرفع المحال في معنى المحال في محال  
 لو كان ثم محال كان مرفوعاً فاعلا او تقدير وكيف يجوز الرفع بما عليه  
 المحال وهو يجب شاعن احوال الافعال ان كان مضمراً من ذلك لا ينبغي  
 اي من الرفع او انما يشتمل على الرفع على الفاعل او انما قد لا  
 اصل المرفوع على عند الجرح لان جرح الجملة الفعلية التي هي اصل الجرح  
 لان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل المرفوعات ليست لانها على ما  
 هو الاصل في المبتدأ اليه هو تقدمه بخلاف الفاعل ولا ينبغي عليه  
 جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فان لا يحكم عليه بالاشتراك  
 وهو الرفع اما اي اسم حقيقة وحكم ايدي خلافه مرفوعاً لم يجب ان يكون  
 زيد اسند اليه الفعل بالاحالة لا بالانتماء فيخرج عن المبدأ تابع الفعل  
 وكذا المرفوع في جميع هذه المرفوعات والنصوص والجوهرات غير المتابعة

[illegible]



ذكر التوابع بعدها ونسبها ما يشبه العاد وانما قال ذلك لئلا ياول  
 فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والفعل المضارع  
 او الظرف وقدم اي الفعل او شبه عليه على ذلك لانهم واحترزوا  
 بحسن ترتيبه في زيد خبر لانهم استدلوا بالفعل لان الاستدلال  
 خبر على اسناد اليه الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمرد يقدم عليه جوب  
 عنه التبع المقدم عليه خبر نحو كرم من يكرمه فان قلت قد  
 تقدم ما كان المبني ذكره والخبر فاعرفه الذر في ذلك قلت  
 وجود تقدم نوعه وتبوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف نوعه اسند  
 الفعل على جزمه قيامه اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او  
 وطريقه قايما ان يكون على صيغة المطلق او على ما في حكمه فانما هو  
 والصفة المشبهة واحترزوا بهذا القيد عن مفعول مالم فاعله زيد  
 زيد على صيغة المجرور والاحتياج الى هذا القيد انما هو في مذهب  
 الجوزية لخلاله الفاعل والمفعول من جهة المجرور لا من جهة  
 للفصل في الاحتياج الى هذا القيد بل يجب ان لا يتخلل بين المفعول وبين  
 انما شالما اسند اليه الفعل ومثل اي في زيد قائم اي محمد شالما اسند اليه  
 شبه الفعل والاصالة الفاعل اي ينبغي ان يكون على ان يمنع مانع ان  
 الفعل المنفرد لا يكون بعده من غير ان يقدم عليه شيء اخر من مفعول  
 لان كل واحد من الفعل تشبها الاحتياج الفعل الى ان يكون على تلك الحالة  
 الملام في خبره لانه لا يرفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كانه واحد

الى الفاعل

فلا

فلا كذا اصل الذي يقتضيه تقديمه الفاعل على ما يرد في الفعل  
 خبره فلا من زيد تقدم الخبر الغير ويورد في خبره فلا من الاخبار  
 الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب علامه زيد  
 لتاخر جمع الخبر وهو زيد لفظا وترتبة في خبره اخرا قبل ذلك  
 لفظا وترتبة وذلك غير جائز خلافا للاختلاف بين جزمي يستند  
 ذلك قول الشاعر حرر بريرة عن عبد الله بن حاتم جزء الكلاب لعل  
 وقد فعل واحذر بالمثل الضرر والشر والرد عدم جواز  
 مع الكلام وبانه لا يمان الخبر مع الى العقد بل المصدا الذي  
 عليه الفعل احسن من الجواز واذا اتفق العرب لدا على ما في الخبر  
 والمفعول في المفعول بالوضع لفظا في اي الفاعل المقدم ومن  
 صحا وفي ضمن الاشارة بين المفعول المقدم في ضمن الاشارة والقرينة  
 اي الامر لدا على ما لا بالوضع ان لا يعبد ان يطلق على ما وضع  
 ذلك في ان قرينة على ما لا يرد ان ذلك لا عرب يستغنى عن ذلك القرينة  
 شاملة وهي اما الفطرية نحو ضرب موسى على او معنوية نحو كل  
 اكثر شي محي او مان من غير متصل بالفعل بارادته كخبر زيد او شي  
 كزيد ضرب غلاما يشبه ان ياتي الفعل متأخرا عن الفعل  
 ينشئ مثل زيد ضرب او وقع مفعول اي مفعول الفاعل  
 بشرطه بوسطها بين ما في صورة التقديم والتاخر نحو ما ضرب  
 زيد الامر او بعد عنها نحو ما ضرب زيد عمرو او حب تقدم



نحو ضرب موسى عيسى

يكون

فيها

أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور ما في صورة انتقال  
عرب فيهما القرنية فالتحريك عن الالتباس وما في صورة لولا القائل  
ضمير متصل فلما فات الاتصال بالفضال وما في صورة وقوع  
المفعول بعد لا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم  
فلما لا ينقلب الخبر لفظا فالألفاظ من قول ما ضرب زيد الأمر  
ضامته زيد في عمرو مع جواز أن عمرو مقصور بالشخص والمفعول  
قوله ما ضرب زيد الأزيد انحصار ضرورة في زيد مع جواز أن يكون  
زيد مقصور بالشخص فلو انقلب الخبر بالآخر انقلب الخبر لفظا  
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والآخر لا يولد  
على الفعل مع يقال ما ضرب زيد لا عمرو في المثالان معناه انحصار  
زيد في عمرو والخبر ما هو بما يلي الألفاظ ينقلب الخبر لفظا فيجوز تقديم  
لكن لم يستحسن بعضهم لأن من قيل قطر لصف قبل تمامه أو أمثلنا  
الظان فناء كذا الاحتمال أن يكون معناه ما ضرب زيد أحد الأكر  
زيد فيفسد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو أيضا خلاف  
وأما وجوب تقديم عليه في صورة وقوع المفعول بعد مفعول لا أن  
في الخبر الآخر فلو خالف الفاعل انقلب الخبر لفظا وإذا اتصل به بالفاعل  
ضمير فقول نحو ضرب زيد علامة وقوع أي الفاعل بعد لا المتوسط  
بينهما في صورة التقديم والآخر نحو ما ضرب عمرو الأزيد وفائدة  
أحد التقديم مثل ما عرفت فلو وقع الفاعل بعد مفعول أي مفعول

نحو

نحو أي ضرب عمرو زيد أو اتصل بمفعول أي يكون المفعول ضمير متصل  
بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير ضابط نحو ضرب زيد وحده أو  
تأخر الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور ما في صورة انتقال  
ضمير مفعول لا يولد في ضمير لولا كذا لفظا ويرتبه ما في صورة  
وقوعه بعد لا أو معناه لا يولد في الخبر لفظا وما في صورة كونه  
المفعول ضمير متصل لا الفاعل غير متصل في الاتصال بوسط القائل  
غير متصل بين الفعل والفاعل ما إذا كانت الفاعل بضمير متصل  
فإن يخرج تقديم الفاعل نحو ضرب زيد وقد حذف الفعل والرفع  
للفاعل قيام قرينة على أن لا يحذف من الجواب في جواز أي حذف  
جائز في متروك أي محذوف جوابا للسؤال المحذوف فلا من تمام  
سبلا عن من يقوم به المقام فيكون أن تقول زيد قد قام أي  
قام زيد وكذا أن تقول قام زيد بكسر واو تأخر الفعل دون  
الخبر لأن تقديم الخبر يوجب حذف الخبر وتظهر الخبر بوجه حذف  
والتمثيل في حذف الأول ويكون حذف الفعل جوابا لغيره كان جوابا  
مقدرا نحو قول الشاعر مرفيع يري بين منسفل وليك على البناء  
للمفعول زيد مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم بفاعله ضارح أي ما  
جاء قبله وهو فاعل الفعل المحذوف أي يسمي ضارح بقرينة السؤال  
وهو من بكسر واو محذوف رواية ليس يري البناء للفاعل والصب  
يزيد ليس محذوف في خصوصه متعلق بضرارح أي يسمي بقرينة السؤال

الاتصال

الفعل



معلق

٥  
لنقل الال كان ظهر النجفة الالاء و آخر البيت و محبطين لما نطق  
و المحبطين السايان من غير وسلة و الاطاعة الاحلاك و الطوع  
جمع مطيع على غير قياس كل واحد جمع ملقاة و مما يعمل محبطين  
مصدر ترفع و يكايظ من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك  
الملكات ماله و مما يتوسل به الى تحصيل المال الال كان معطى السبل  
بغير وسلة و قد حذف الفعل الرفع للفاعل القرينة دالة على تعبد  
و جوابا لى حذو فاعل و فعل مثل قوله و ان احدا من المشركين  
استجار الى اى فعل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابرهم الى  
من الخلفى فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر غير ان احدا من المفسر حشوا  
بخلاف المفسر كذا ما ابدون حذف فانه يجوز الجمع بين  
مفسر كقولك جاني حراى زيد فتقدير الآية و ان تهاكر احدا  
المشركين استجار الى فاجد منها مخرج فاعل فعل حذف و وجوب  
بالسج كالتثنية و اما وجب حذف لان مفسر و قائم مفعول عليه و يجوز  
ان يكون احدى فروع بلا ابتداء لا متاع دخل حرف الشرط على  
بلا ابتداء من الفعل و قد حذف فاعل ماى الفاعل و الفاعل معادون  
و حذف من مثل نعم جواب لمن قال اقام و زيد اى نعم قام زيد فان فتحة  
الفعلية ذكر نعم و مقامه هذا لاجل في جابر بقرينة السؤال لا و لا يعلم  
قيام ما يودى مؤداه في مقام المفسر فيلزم في الكلام من تهاكر و اما  
قائمة الجملة الفعلية الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام لكون الجواب

المسجد

مثنوی

بقدر آقا چل

للسوا في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العملان <sup>في</sup> التنازع  
 يخرج في غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكبر <sup>في</sup> ثم لم يكره وشريف ابو دود  
 اقتصصر على الفعل لا صا لثا العمل وانما قال مع <sup>فعلان</sup> التنازع قد يقع في  
 من الفعلين اقتصرا على اقل <sup>فعلان</sup> المراد بالتنازع وهو ان اسم الفاعل  
 انما هما ظاهران وقد بعد ما اى بعد الفعلين ان التمام عليهما هو  
 سطر بينهما مأمور بالفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني فلا يكون قبله  
 التنازع ومعنى تنازعهما فيهما بحسب ما يجزى من حيث ان يكون  
 هو مع وقوعه في ذلك الموضع مع مولا الكل واحدهما على البدل في ذلك  
 تنازعهما في ضايف الفصل لانه الفعل الواقع بينهما يكون متصل بالفعل الثاني  
 وهو مع كونه متصل بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون مع مولا الاول <sup>في</sup>  
 واما ضم الفصل الواقع بعد ما عو ما ضر فيكون الانا في تنازع كونه  
 لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو ضم المفعول في الا  
 عند البصريين وفي الثالث عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماع مع  
 لانه حرف لا يبع اضماعه ولا بدونه <sup>في</sup> الفتحة المعنى لا يفصل في الفعل  
 الفاعلي والتقصير ثباته واما المص بالتنازع <sup>في</sup> منها صا يكون طريق  
 اضماع المفعول فلما خطبه لاسم الظ واما تنازع الواقع في الظ <sup>في</sup> ضمير  
 فعل <sup>في</sup> هذا <sup>في</sup> كذا <sup>في</sup> لا يقطع بالذني وعلى مذهب الكوفيين لا يجوز  
 على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع عندهم الاضمان  
 وهو مستنع كما عرفت فقد يكون اى التنازع الفعلين في الفاعلية



بأنه يقتضيه كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا فيكونان متفقين  
 في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في القوة  
 بان يقتضيه كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان متفقين  
 في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما  
 في الفاعلية المفعولية ذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضيه كل واحد  
 منهما فاعلية اسم الظاهر مفعولية اسم الظاهر فيكونان متفقين  
 في ذلك الاقتضاء مثل ضربت واكرمت زيدا وليس بينهما تنازع  
 التنازع بل هو اجتماع الاولين وتامهما ان يقتضيه احد الفعلين  
 فاعلية اسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه فلا  
 شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذا المصوغة وهذا هو القيم  
 الثالث لمقابل الاولين ففعلان مختلفين في تخصيص هذه الصورة با  
 لارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واعا في الفاعلية والمفعولية  
 حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك يتصور اذا كان  
 الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم الثالث  
 لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل  
 مثال القسم الثالث وبذلك يتصور على وجه كثيرين مثل ضربني وقم  
 زيدا واكرمني واكرمت ونهني واكرمت زيدا واكرمني وضربت  
 زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر نوعا ففعل الثاني البع  
 اعمال الفعل الثاني لتقريبه مع تجوز اعمال الاول وجواز النحاة فيكون

٢٦٠  
 القيمين

عدم قابلية اجنب

الاول

الاول اعمال الفعل الاول مع تجوز الاعمال الكثيرة السابقة للاختراع  
 الاضمار قبل الذكر فان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وكذا  
 لانه المذهب المتأثر الاكثر استعرازا ضمير الفاعل في الفعل الثاني  
 اذا اقتضى الفاعل الجواز اضمرا قبل الذكر في العلة بشرط التفسير للفرق  
 التكرار بالذكر وامتناع الحد فيحذف الاسم الظاهر الواقع بغيره  
 على موافقة افراد وتثنية وجمع وتذكرا وقائفا لانه مرجع في  
 والضمير محجب يكون موافقا للمرجع في هذا الامر دون كونه  
 لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سمي مسددا خلافا للكتبة فان  
 لا يغير الفاعل بل يحذف تجزعا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر  
 اثر الخلاف في نحو ضربت اكرمت زيدان عند البصريين وضمي  
 اكرمت زيدان عند الكتبة ويجازي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول  
 والفاعل خلافا للفرق فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند فاعله  
 الا والفاعل لانه يلزم على تقدير اعمالهما الاضمار فيكون  
 كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل كما هو مذهب البصريين  
 اعمال الفعل فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرا وان اقتضى المفعول  
 حذفت او اضمرت بقول ضربني واكرمت زيدان ولا يرد  
 محذوف ونسبيل مروي عنه نشره البصريين واضمرا في  
 كما في صورة تاخا لانا طعنا في قول ضربني واكرمت زيدان وهو وضربت  
 واكرمت زيدا هو ورواية النح غير مشهورة عنه

الاول

بعد الذكر



المفعول نحو عن التكرار مذكور وعن الاستعمال قبل الذكر للفضل  
 اضم من استغنى عنه والاي وان لم يستغنى عنه اظهرت اي المفعول  
 نحو حسب مطلقا وحسب زيد مطلقا لانه لا يجوز حذف  
 احد مفعوليها حسب ولا يجوز اضم من لا يلزم اضم من التكرار  
 الفضل لو اظهر وان اعملت لفعلا الاول كما هو مختار كقولهم  
 اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني والكرخ زيد  
 جعلت زيد فاعل ضربني واظهرت في كره في ضمير جعلت لا زيد  
 مرتبة فلا محذور من يريح لاحد والفاعل والا اضم من قبل التكرار لفظا  
 بل لفظا فقط وهو جائز واظهرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه  
 على من مباح ما لم يحد منه وان جاز حذفه فلا يتوهم ان مفعول  
 الفعل الثاني مغاير للملحوظ فيكون الضمير واجبا لا لفظا متقدما  
 كما تقول ضربني واكرمت زيد ان اجمع ما يقع من الاضمار كما هو  
 قول الخنجر ومن الخذف كما هو قول الخنجر في ضمير المفعول  
 في اضم من الاضمار والخذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني  
 حسبني مطلقين الزيدان مطلقا حيث عمل حسبني في الفعل الثاني  
 مفعولا مطلقا مفعولا لاه اضم المفعول الاول في حسبته ما ظهر  
 في قوله وهو منطوقين لانه وصوابه لو ضمير في خالفه  
 وهو قوله مطلقا ولا يخفى ان لا يتصور التنازع في هذه الصواب  
 الملاحظة المفعول الثاني اسماء لا على انصاف ذات ما بالانطلاق

قار

لن

من غير ملاحظة تشييد وانما والافعال لا تنازع بين  
 في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفعولا  
 منه فلا يتوجبان الامور بعد فلا تنازع ولا استدراك  
 على اولوية اعمال الفعل الاول بقولهم القيس ولو اوسع  
 معنى كفاية ولم يطلب من المال حيث قالوا قد توجب المفعول  
 عن كفاية ولم يطلب اسمهم واحد وهو قليل من المال في قوله الاول  
 مرفوع بالفاعلية واشاء نميب المفعول وهو القيس الذي هو  
 الشعر العربي عمل الاول فلو لم يكن العمل الاول اذ كان انفا  
 تبيين العملين فاجاب له عن طرف البصرين وقال قول  
 الامر القيس ولو اوسع لادنى معنى كفاية ولم يطلب قليل من المال  
 ليس اي من باب التنازع لفضا المعنى على تقدير توجبه من  
 كفاية ولم يطلب قليل من المال الاستدراك على السبع لانه  
 وانقضاء كفاية قليل من المال ثبوت طلب الثاني لكل واحد  
 ذلك لان لو جعل مدح حول الثابت شرطان او جازا او مفعولا  
 على احدهما منقضا للشيء من ذلك ثبات في هذه السبع  
 مفعول لم يطلب وفاء اي لم يطلب العزم والمجد كما يدل على  
 المتأخر عن قوله وكما السبع لمجد مؤثلا وقد يدل على  
 اشالوج يستقيم المعنى لا السبع لانه لم يثبت ولا يكفيه  
 قلل المال وتكون المجد الاصل الثابت واسعه لمفعول

الى

او هو

فمن



يسمى فاعلا في نفعه فعل او شبه فعل يذكر فاعله وانما يفصل  
الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ بحسب قل ومنه المبتدأ  
لشدته اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لمفعولا  
حذف فاعلا في فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لانه  
كونه فاعلا لشيء متعلق به وقيم هو مقامه اي مقام الفاعل في  
السناد الفعلي وتبليبه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله  
في حذف الفاعل واقامة مقامه فاعلا ان كان عاملا فعلا ان كان  
صيغة الفعل الفاعل في ذلك المجرور يفعل اي المضارع المجرور  
مثل يفعل ويتفعل ويتفعل ويتفعل وغيرهما من الافعال المجرورة  
المؤنسية لها ولا يقع موقع الفاعل للمفعول الثاني من مفعولي ما  
علت لانه مستند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الى  
الاول لم يكن اسناده الا تاما لزم كونه مستندا ومستند اليه فلو  
توكل اسناد بين تاما بخلاف عجزه عن مزيد لان احد الاسناد  
بين تاما وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث  
موقوف على ما قبله من حيث حكمه حكم المفعول الثاني من باب علة  
في مستند والمفعول الاول لان النصب فيه نحو ما عليه ولو  
استند اليه لكان النصب لا شعرا بخلاف ما اذا كان مع اللام  
فمن التناوب المفعول مؤكدا لكل من المفعول والمفعول  
مؤكد لكل من مفعول الثاني والثالث من باب علة وعلم غلها

لا يقفان

لا يقفان موقع الفاعل اما المفعول فلا عرفت واما المفعول او  
لا يجوز واقامة مقامه الفاعل مع الواو التي اصلها العطف في دليل النسخ  
واكتفاء الجزاء ولا بدون الواو فاما المجرور فيكون مفعولا  
واذا وجد المفعول في الكلام مع غير من المفاعيل فيجوز  
قوله ما موقع الفاعل لشدته شبهه بالفاعل في توقفه على غيرها  
فان الخبر مثلا كما انه متعلق بها ضارب كذا لا يمكن تعلقه  
بلا مضر بخلاف ما لم يفعلا فانها ليست بهدته الصفة تقول خبر  
زيد باقامة المفعول مقام الفاعل يوم لم يقطر فينا اما لا يظن  
مكان خبرنا بشد يدا مفعول المطلق للنوع باعتبار العطف فاية  
وصف الخبر بالشد يد التبعي الى المصدر لا يقوم مقام الفاعل  
بلا قيد يخصه لان فائدة فيه لانه الفاعل عليه اربعة اجزاء  
والخبر شبهه بالفاعل في مقامه الفاعل شله وان لم يكن اي وان لم  
يوجد في الكلام المفعول في جميع ما سوى المفعول بسوا  
في جواز وقوعه ما موقع الفاعل والمفعول الاول من باب علة  
اي الفعل المتعلق بالمفعولين فانها غير الاولى وان يقام  
الفاعل من المفعول الثاني لان في معنى الفاعلية بالجزء الثالث لا  
اي احد خواصه زيد درهما مع جواز اعطى درهما في ذلك  
عند الامن والابن ما عند لم في مقامه المفعول الاول خواصه  
زيد واما ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه في قوله

تنبه اي مفعول به اي لو وقع موقع الفاعل على

عند الامن



المرفوعة او من جهة المرفوع المبتدأ والى جمع ما في فصل واحد لا يتم  
 بينهما على ما هو الاصل فيما او شتر كما في العامل المعنوي والمبتدأ هو الاصل  
 لفظا او تقدير التناول نحووا انفسهم واخيرا لكونه المرفوع عن العوا  
 اللفظية اي التناول يوجد في عامل لفظا اصلا واحترض به عن الاسم  
 التذييل في عامل لفظا كاسي ان وكان وكان اراد بالعامل اللفظي ما يكون  
 مؤثرا في المعنى فلا يخرج عنه مثل حبسك درهم مسند اليه واحترض  
 عن الخبر فله قسمة المبتدأ خارج من هذه القسم فانها لا يكون  
 الاسنادين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب وضروب وحسن  
 او جارية بمرئياتك فيش الواقع بعد حرف النفي كالا والاول لا يستعمل  
 ونحو اهل وما ومن وعن يسوي جواز التبدل اي ما من غير استعمل  
 ونفي مع قبح ولا خشيح برادة الحسن او عليه قول الشاعر فخير خلقنا  
 منك خير مبتدأ ونحن فاعله لوجعل خير خبر عن نحن لفصل بين اسم  
 التفضيل وهو المبتدأ هو من باجنح وهو غير جائز لضعف عمله  
 محلا ما لو كان فاعلا لكونه كالمرفوع لفظا ظاهرا وما يجري مجراه وهو  
 الظاهر لفصل لظا يخرج عنه قوايد امر اعانت عن المرفوع واحترض  
 عن نحو اقامان الذي يدان لان اقامان مرفوع لضمير عايد الى المبتدأ  
 ولو كان مرفعا لكان الظلم بحرفية مثل زيد قائم مثال التعليل والفتن  
 وما في ايم الذي يدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واما في  
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فانها بقت الصفة الواقعة

قوله مبتدأ اليه انفسهم حال من ضمير  
 ليستثير في قوله المجرول في حكم الفاعل  
 سمع

حرف النفي او الف لا استفهاما مما مفرق مذ كور بعد ما نحو ما قائم زيد  
 واما قائم زيد ولست عرض به عمالها طابقت شئ نحو اقامان الذي يدان  
 او مجموعا اقامان الذي يدان فانها ح خليف الا حازا الامر ان كور  
 الصفة مبتدأ وما بعد حازا افعالها بسند مسند الخبر وكون بعد  
 حازا مبتدأ والصفة خبر مقدم عليه منها قلت صول حازا بها  
 اقامان الذي يدان ويتعين ح ان يكون الذي يدان مبتدأ واما  
 خبر مقدم ما عليه فانها اقامان الذي يدان ويتعين ح ان يكون الذي يدان  
 فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقام زيد ويجوز في الامران  
 كما عرفت والخبر هو المجرول اي هو الاسم المجرول عن العوا اللفظية  
 لان الكلام في مرفوعة الاسم فلا يصح على يضر ويضرب بزيد  
 المجرول المسند اليه اي ما يوقع به الاسناد واحترض به عن التعليل والفتن  
 المبتدأ لانه مسند اليه مسند به لغاير للصفة المذكورة في قوله  
 المبتدأ واحترض به عن القسم لانه من المبتدأ ولله في القول المرفوع  
 بالمسند اليه المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرول راجعا الى المبتدأ  
 وعلى التقدير من يخرج راجعا الى المبتدأ من المبتدأ ويكون قوله المرفوع  
 للصفة المذكورة فاكيد فاعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو المرفوع  
 اي مرفوع عن العوا اللفظية لفظا لشيء او بسند اليه  
 ففي المبتدأ والخبر رفعها عند البعدين واما عند الترتيب  
 فقال بعضهم المبتدأ عاملة في المبتدأ والمبتدأ عاملة في الخبر وقال

الغاير للصفة المذكورة لانه ليس بمبتدأ

واعلم  
 عامل



الاغرون كل واحد من المتباد والخبر عامل في الآخر وعلى هذا  
 جرد بين عن العوامل اللفظية واصل المتباد ما ينبغي ان يكون  
 المتباد على ان لا يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المتباد لا  
 ولغير حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم ان  
 اجل ان الاصل في المتباد التقديم لفظا جاز قولي في ذلك وقد زيد  
 مع كون الضمير عامدا الى زيد المتأخر لفظا تقدم مرتبة لاصالة  
 التقديم واتبع قوله صاحبها الدار بعد الضمير الى الدار وهو  
 المتباد الذي اصله متأخر فيلزم عود كغيره الى المتأخر لفظا ومرتبة وهو  
 جائز وقد يكون المتباد نكح وان كان الاصل في ذلك معرفة لا  
 للمعرفة معينا والظاهر ان الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على  
 المعنى وكذلك يقع نكح على الاطلاق لان اختصاص تلك النكحة  
 بوجه من وجوه التخصيص بان يخص نكح بذكرها فيقرب  
 المقتر مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متساو  
 للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل متساو  
 وخير خيرة ومثل قولك ارجل الدار امرة فان التكلم به لا  
 يعلم احد مما في الدار فيقال عن الخاطئة عين تعيين فكان قال في  
 الامر بين المعلوم ان يكون احد هاتين الدار كائنا فيهما فكل واحد منهما  
 تخصص بالصفة فجعل متساو وفي خبره ومثل قولك ما احل الله  
 فان النكحة فيها وقعت في خبر النكح فافادة معلوم لا فرد وهو ما ثبت

وفي الدار رجل

وتخصص

وتخصصت فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو واحد وكذا كل قول  
 قصد به العموم نحو خير من غيره وقوله شرا من غيره فانما يخصصها  
 بما يخصص في الفاعل لا في المستعمل في موضع ما احل الله فان  
 وما يخصص في الفاعل قبل ذلك وهو قد يكون حكوما على ما يستلزم  
 فانه ان قلت تمام عام من ان ما يكره بعد ما يصح بالقيام واعلى ذلك  
 بالشراح المتباد وقد يكون خيرا كما ان كان في حجب متساو قد يكون  
 شرا كما ان كان في حجب عدو والله لا يوجب غير عدا بيننا فيكون شرا  
 لغيره فلهذا الاول يصح القصر بالنسبة الى غيره فانه شرا لغيره هذا نادى  
 الثاني لا يصح بقدر وصفه يصح القصر ليقول المعنى شرا لغيره نادى  
 آخر فان كان هذا مثل ضرب رجل قومي من كذا في جلدته ومثل  
 قولك في الدار رجل تخصص بتقديم الخبر لانه الا قيل في الدار علم ان  
 ما ذكر بعد موصوف بصفة استقر في الدار فهو قوة التخصيص  
 بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبة التكلم اذا  
 سالت سلا على كذا فمذ فالفعل وعد الى الرفع بقصد المعلوم  
 الاستمرار فكان قال سلاي سلام من عليك هذا هو ان هو في ما  
 بين النجاة وقال بعض المحققين منهم من رخصه الاخبار عن النكحة  
 المفيدة في توجهاتها هذه المتكلمة بالركيزة الواحدة في هذا  
 يجوز ان يقال كوكب انفق ساعة في الفائدة ولا يجوز ان يقال  
 فقد وهذا القول في الصواب وما كان الخبر المعنى مستحقا

ان قلت جيل من قوة  
 من موصوف بغير  
 انما عليه  
 بالتميم

بل ان  
 ان يكلم عليه

التخصيص

ك

لا على ما ذكره من التخصيص  
 التخصيص



بالمرور يكون قسم من الاسم فليكن الجملة الداخلة فيه اذا كان مبتدأ  
 ان خبر المبتدأ قد وقع جملة ايضاً فقال والمبتدأ يكون جملة مستقلة  
 ابوه قائم وفعليه خبره قائم ابوه ولم يذكر الظرفية لانها مرتبطة  
 الفعلية اذا كان الخبر جملة والجملة متعلقة بنفسها لا تقطع الارتباط  
 بخبرها فلا بد في الجملة الواقعة خبر عن المبتدأ من علة يربطها به وذلك  
 العايد اما خبره كذا المتأخرين المذكورين او غير ذلك الكلام في ذم الخبر  
 او وضع المظهر موضع المضمير نحو قوله تعالى لما جاءه من الغيب  
 تفسير المبتدأ نحو قوله هو الله احد وقد يجد في العايد اذا كان ضميراً  
 لقيام قرينة نحو البر كرسيتين والسمن نوان بدمهم اي كرسيتين  
 منه بقرينة ان بايع البر واليسع غيرهما وما وقع خبراً في  
 الخبر كذا وقع ظرف زمان او مكان او جازم نحو واذا كان من الغيب  
 وهم البصيرين على انه اي الخبر الواقع طرفاً فقد رأى ملوك جملة بتقدير  
 الفعل فيه بهم لانه اذا قدر فيه الفعل بضم جملة بخلاف ما اذا قدر  
 الاسم الفاعل كما هو مذهب القائل وهم الكوفيون قال يصريح بقرينة  
 وجب الاكثر ان الظرف لا بد من متعلق عام فيه والاصل في العمل  
 الفعل فاذا وجب تقديره فالاصل في وجبه لا قل ان خبره والاصل  
 في الخبر لا فرد يتم في الاصل في المبتدأ القديم وجاز قاضه لكنه قد  
 لعرض كما اشار اليه قوله اذا كان المبتدأ مستقلاً على ما اراد  
 صدر الكلام اي على معنى وجب صدر الكلام كما لا يستبعد فانه يجب

تقديم

مستحتملاً

تقديم حفظ الصدقة مثلاً من ابوك فان من مبتدأ على ما اراد  
 الكلام وهو الاستفهام فان معناه احد ابوك ام ذاك وابوك  
 خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب غير النحاة لان ابوك مبتدأ  
 يكون معرفة ومن شبهه الواجب تقديمه على المبتدأ المستقل  
 الاستفهام او كان اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويتين في القيمة  
 او غير متساويتين في اصل التحصيل فقد راجع لوقيل غلام جميل  
 صالح خبره منك لوجب تقديمه اي مثل من فعله والفضل منك  
 دُعَا لالتباس وكان الخبر فعلاً اي مبتدأ احترازاً عما  
 فعلاً كذا قولك زيد قائم ابوه فاذا لا يجزئ تقديم المبتدأ لجواز قيام  
 ابوه زيد لعدم الالتباس من غير ان يقدم وجب تقديمه في تقديره  
 على الخبر في هذه القصص اما في القصص الاولى فاما اولى القصص  
 الاخرى فلا يلتزم المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفرد متنازلاً  
 فاذا قيل قام زيد المبتدأ او بالفاعل او بالبدل من الفاعل  
 كان اثنى او مجموعاً فانه لا قبل مثل زيدك والزيدون ذكركم  
 الفاعل لا يلتزم المبتدأ به وبالفاعل على هذا التقدير ايضاً على  
 نحو الا فوالوا وحرفاً ولا يثنى الفاعل ومعه كالتاء في خبر  
 واذا تضمن الخبر المفعول ماله اي الذي يمتنع صواباً كان خبره  
 خبراً وخبر جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب صدر الكلام كما

ولا قرينة عن كون احدهما مبتدأ  
 او لا قرينة عن كون احدهما مبتدأ  
 متساويتين

قاما الزيدان وقاموا الزيدان  
 ان يكون الزيدان الزيدون



الاستفهام مثل بن زيد فزيد مبتداء وبن اسم متضمن للمبتدأ  
غيره وهو ظرف ثالث قد مر قبله ان الخبر جملة حقيقية مفردة صورية  
وان قد مر بها اسم الناعل كان الخبر مفردا صوتا ومعنى حقيقة وعلى  
التقدير من ليس جملة صوتية واسترذبه عن نحو زيد اي من ابوه  
لا يبطئ بغير صلتها بالصدر من الكلام المقصد في الجملة او كان الخبر  
يقدم مسمى الى المبتدأ من حيث انه مبتداء فيقدم به جميع مبتدأ  
مثل الدار رجل فان في الدار خبر شخص المبتدأ بتقدمه كما عرفت  
فلو ان بقى المبتدأ نكرة غير موصولة او كان متعلقا بكسر اللام اي  
متعلقا بالخبر التابع لا يتحقق معناه تقدمه على الخبر فلا يرد نحو على الله  
عبد متوكل ضمير كايون في جاني المبتدأ مارجع الى ذلك المتعلق  
الذي انخرط في ضمير قبل ذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثل ما زيد  
فقد مر مثله اي مثل التمرة مبتداء وفي ضمير متعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر  
هو قوله على التمرة والترمة متعلق به مثل تعلق الجزاء بالكلمة او كان الخبر  
نحو ان الفتوحة الواقعة مع الهمزة وخبرها المألوف بالمفرد مبتدأ  
التي اخبره خوف اليأس المفتوحة بالكسوة في التلفظ لا مكان الهمزة  
هو ان عن الفتح لغاتها او في الكتابة مثل عندك قائم وجب  
اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصكوكا ذكرنا وقد عرفت  
للمبتدأ من غير بعد الخيطة فيكون اثنين فصاعدا وذلك بعدد  
جمل اللفظ ولغة جميعا ويستعمل على وجهين بالعطف مثل زيد علم

وعاقل

وعاقل وبغير العطف مثل زيد عاقل وما عاقل اللفظ نحو هذا جلي  
عام في اللفظ الحقيقي خبر واحد كزوني هذه الفتوة ترك العطف  
ونظر بعض النحاة لاصوتها التعلل وجوز العطف ولا يبعد ان يقال  
مراد منه بعد الخبر ما يكون بغير عاقل لان التعلل في العاقل الخفاء  
للفظ الخبر ولا في التعلل ولا في غيرهما وايضا التعلل بالعطف في جميع  
من نواحيه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعلق بغير العاقل ولو جعل التعلل  
اعمالا اقتضا عليه ذلك قد يتضمن مبتدأ معنى التعلل وهو سببية  
الاولى والثالثة او الحكم فلا يرد عليه نحو ما يكون من نعمة في الله فيجب  
الشرط في سببية الخبر سببية الشرط الخبر فيصح دخول اللفظ في الخبر ويصح  
عدم دخوله في الخبر ونقص المبتدأ معنى الشرط اما ان قصد المبتدأ  
ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول اللفظ فيه اما ان لم يقصد فلم يجب دخوله  
بل يجب عدم ذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما ان لم يوصو لم يعلل  
اي ان جعل صلة خبر فعلية او ظرفية او جملة فعلية ضمنية بالانفاق وانما  
ان يكون صلة فعل او ظرفا او بالفعل شيكدا مشابهة بشرط ان الشرط  
لا يكون الافعلا وفي حكم الاسم الموصو المكنو الاسم الموصو او النكرة  
الموصو بهما اي احدهما وفي حكمها الاسم الحذف والجملة التي ياتي  
شال الاسم الموصو لم يعلل وانما في ذلك من شال الاسم الموصو  
فانه وهم اما شال الاسم الموصو بالاسم الموصو كقولهم قد انزل  
انك تفرون منه فانه ملا فكمه مثل من جاز ياتي هذا مثال الاسم الموصو

فقط

على



بفعل واحد الدار هذا مثال الاسم الموصوف بطرفه وهو  
 مثال الاسم المضاف المنكسر الموصوف باحدهما فقولك كل غلام يا  
 او فالدار فلدهم وليت ولعل من الوفاء الشبه بالفعل الذي دخل  
 التذييل دخول الفاعل عليه وانما عن دخول على لان صحة قوله  
 انما كانت شبيهة البدء والخبر بالشر والجزاء وليت لعل تزيلان تلك  
 المشابهة لانها يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرطية  
 من قبيل الاختيار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النجاة فلا يقال ليت  
 او لعل انما في الدار في رحم فان قيل يا كان وقتا صارت ايضا  
 نعان بالانفاق فوجه تخصيصه لعل قبل تخصيصه بالانفاق  
 انما هو من بين الوفاء الشبه بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك تخصيصه  
 بين الاختلاف في الواقع فيما هو بعضهم قيل هو مستوفى ان الكسوة بهما  
 اي بليت لعل في المنع دخول الفاعل عليه والاصح انهما لا تمنع عن لانها  
 لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية وقويده قوله ان الذين  
 كفروا وما اتواهم كفارا فن قيل توبتهم فان قيل قد يلحق بعضهم ان  
 المفتوحة ولكن بليت ولعل فوجه تخصيصه ان الكسوة بالانفاق  
 قيل بعضهم ان الكسوة بهما مستوفى فاعتد بقوله ذكره ولا يجيد  
 من سواء فام يذكروا مع ان كل القولين لا يساعدهما الفرق الكلام  
 انفعي لما يدل على عدم منع ان الكسوة من دخول الفاعل عليه  
 وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاعل عليه

يا تبنى

علموا

واعلموا انما خبرهم من شيء فان كان ذلك في قول الله تعالى فوالله ما فاتكم بشي  
 ولكن ما يقطع فتشويكون وقد جازى السيد الفياق في قوله انما  
 او عقلي جواز اني جاز في اجابته واجبا وقد جاز في انما قطع  
 بالرفع جواز اني جاز في اجابته واجبا وقد جاز في انما قطع  
 في الاصل فوجه لقصده المدح والذم او غير ذلك فلو لم يكن  
 لم يبين ويجوز ان يكون عند من قال في النعم الجواز ان تقدم  
 هو زيد كقول الميت هل انما في المبتدأ المحذوف جواز ان المبتدأ  
 في مقول الميت هل انما في المبتدأ المحذوف جواز ان المبتدأ  
 هذا محذوف الله بالقرينة الحالية وليس من يلاحظ في الخبر بتقديم المبتدأ  
 لان المقصود من تعيين نفي بالاشارة وهو كونه اليه بالاشارة  
 الناطرون ويرود كما يرد وانما لا بالقسم جاز في اجابته المستهين  
 غالبا ولذا لا يقوم نصب الجلال عند الوقف وقد جاز في اجابته  
 خذ فاجاز القام قديمة من غير قامة في مقام خبر الجندون  
 جواز في قولك خرجت فان السبع فان تديره على من ذهب الصحيح  
 على صاحب السباع خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون انه ظرف  
 للخبر المحذوف من يبدى سبده اي فوقه فخرج البع واقف وقد جاز  
 خبر بقيام قرينة وجوبا اي جاز فاجابته في الخبر في مولد كبريت  
 موف واي في موضع خبر غير ذي غير وركب في اربعة اجواب  
 ما ذكره المص او لها المبتدأ الذي عدلوا لا مثل لا في الجاز كان كذا

فقط

فذكر



زيد موجود لكان كذلك لولا لاستناع الشيء لوجود غيره  
 فذلك على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب  
 لقيام قرينة والتزام مقامه اذا كان خبر عما واما اذا كان  
 خاصا لا يجب في كل قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يدرك  
 لكنت ليوم اشعر من لبيدي هذا عما ذهبا الصبرين وقال الكيا  
 الاسم بعد حافا فعل الفعل المفعول لولا وجد زيد وقال الفراء  
 لولا هي الالف للاسم لكن بعد ما واثمها كل مبتدأ كان مصدر احو  
 او تاء وليست بالفاعل والمفعول او كونه او بعده حال وكان بهم  
 تفخيل مضافا لاذ لك المقادير والابراجلا وضرب زيد  
 قائما اذا كان زيد مفعولا ومثل ضرب زيد قائما او قائم وكان  
 زيدا قائما واكثر اشرك التسوية ملتويا واخطبا يكون الامية قائما  
 قد يجربون الى ان تقديره ضرب زيد جاصل اذا كان قائما في  
 جاصل كما يحذف متعلقا بالظروف نحو زيد عندك فيع اذا كان  
 قائما ثم حذف واذا مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف  
 في الحال مع الظرفية فلذلك اقيم مقام الظرف لقيام مقام خبر فيكون  
 الحال قائما مقام خبر قال الشيخ ما قيل في تكملة كثيره والذي  
 ان تقديره ضرب زيد ليل قائما اذا اردت للمالك عن المفعول  
 طو زيد ليل مستني قائما اذا كان عن الفاعل او انه يقول حذف  
 المفعول هو الحال فيع ضرب زيد ليل مستني قائما ويجوز حذف  
 المستني

فذلك مثل زيدا

فالحال مل

الحال

موجود

مع قيام قرينة كما تقول الذي ضرب زيد ليل مستني ثم حذف ليل المستني  
 بجزء المبتدأ والعامل في الحال قائم فان قام كما تقول المبتدأ مستني  
 من هذا مستني يا فاعلا يكون مستريحين من تكلفات البعيدة وقال الكوفي  
 تقديره ضرب زيد قائما حاصل جعل قائما من متعلقا بالمبتدأ ويلزم  
 حذف الخبر من غير سبب مسدود فبقيد المبتدأ المقدم هو بدل ليل مستني  
 وذلك لان المبتدأ ان الخبر ان سدت ليل حله صدر مضاف الى  
 المالك ضرب زيد ضرب قائما وضم مع ضم المبتدأ لا خبره كونه  
 بمعنى الفعل الذي ما ضرب زيد الا قائما والشاهد المبتدأ اشتمل  
 على القارئة وعطف على شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك لان خبر  
 ضيعت ليل من رجل تقرون مع ضيعت هذا الخبر جملته فليكن الواو  
 يدا على الخبر الذي هو مقرون واقيم العطف في موضعه واليهما مل  
 يكون مقسما به خبر القسم وذلك مثل العر لا نعلن كن اي لعل  
 وبقايت قسم اي ما اقسم به فلا شك ان لعل يد اي القسم  
 وجواب المقسم مقام خبره والعر والعر بمعنى ولعل ولا يستقيم  
 اللام المفتوح لان القسم موضع التحفيف لكثرة استعمال الخبر  
 واخواتها من المرفوعة خبر ان واخواتها اي اشياء من المرفوعة  
 الخبرية وهي ان كان وليت ولعل ولكن مرفوعة بهاء المرفوعة  
 بالابتداء على اللام صاحب لانها لما شابهت الفعل المتعدي كسح  
 على مرفوعة ونحوها مثل عوى خبر ان واخواتها المبتدأ بعد خبره  
 في الخبر



العمل الفرضي

۷۱ و خوار ۲

ولا الى ان ٢

و من الیوم ولا یجوز  
ان یقال ان این  
زید

في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه  
على الاسم وقد جاز تقديمه

العمل الفرعي يتصرف في مفعولها بتقديم اسمها على الاولى كما يتصرف في  
تكميل الفعل نقصا من مفعول حجة الفعل الا ان يكون ظرفا اي  
تمام الخبر المبتدأ في نفسه لا اذا كان ظرفا فان حكما ذلك في جواب  
التقديم اذا كان الاسم معرفه نحو قوله ان النبأ اياهم وفيه  
اذا كان الاسم مكرة نحو ان من بين السجرات من الشعر الحامية  
وذلك لتوسيعهم في الطرف لا لتوسيع في غيرها خبر لا ان كان  
للفعل نفس اي في نفسه اذا لا وجا قام مثلا في القيم عن الرجل  
لا في الرجل نفسه المستند لان آخر هذا شامل خبر المبتدأ  
وخبر كان وغيره بعد دخولها اي بعد دخول الخبر بها  
في الاخبار والمثل لدخولها ما عرفت في خبر فلا يراد بحوي خبر في  
لا رجل يضرب ابوه نحو علام رجل ظريف اما عدل على مثال الشبه  
وهو قوله لا رجل في الدار احتمل الخ لا جعل في الدار صفة جارا  
ما ذكره ان علام رجل معروف ضل ولا يجوز ارتفاع الصفة على ما  
الظاهر اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا جارا لان الظرف  
لا يتعد بالظرف ونحوه وانما الآية لتلا يلزم الكلا في ظرف كل  
علام رجل وليكن مثلا النوع خبره بالظرف وغيره ويجوز  
خبر لا كثير اذا كان الخبر علما كالوجود والمحصل الدلالة انظر عليه  
نحو لا اله الا الله اي لا الوجود الا الله ونحوي لا يشبونه  
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحق صمد لا يولد ولا يمتد

ای ایس



كتاب التفسير

بسم الله

بشر

فيقتصر

المراد

انهم لا يشبهونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون في قولهم لا اهل ولا  
 ملائكة الاصل والى فلا يحتاج الى نقل خبره على التقديرين فيقولون  
 ما يرى خبره في مثل لا اهل قائم على الصفة دون الخبر اسم ملائكة لا يشبهون  
 بليس في معنى النفي والدخول على المتبدا والخبر وهذا يدل ان خبر  
 المبتدأ الهمزة شامل للمبتدأ وكل من ينسب اليه بعد دخوله فيخرج خبرا  
 ولا يباعه وقت من في الدخول لا يراد به فيما زيد ابوه قائم متلها  
 زيد قائما ولا اهل افضل منك وانما لا يثبتك بعد لان لا اهل  
 الا انك تخرج انما فان يعمل في النكح وفي المعرفة هك لغة اهل الجاز  
 وما ينويتم فلا يشبهونه على العمل ويقولون الاسم والخبر بعد خبر  
 من فروعان بالابتداء كما كانا قبل دخوله وعلى لغة اهل الجاز ورواها  
 نحو ما هذا شيئا وهو على عمل لا يكون ما شاء قليل نقصان  
 مشابة بل لا يشبهون في حال لا يسكن كناية للنفي مطلقا لا في حال  
 ايضاً لانه لا يثبت على الاعلى السماع نحو قول من صدق عن غيره  
 فانما لم يزل لا يرحل اي لا يرحل الى ولا يجوز ان يكون في الخبر لا اهل  
 في الخبر لا يجوز فيما بعد ما الرفع ما لم يكن ولا تكرار في البيت اعلم ان  
 المبتدأ والمبتدأ في هذه التعريفات ما يكون مسنداً ومسند اليه  
 الاصاله لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يتفصّل بالتوابع  
 ولا فرع من الفروع ان شريح في المنصوبات وقد علم على الخبر  
 كثرتها وطفة النصب فقال المنصوبات هو ما شتم على

المفعول



المفعول قد بين شرهما ذكر المفعول والمراد بعلم المفعول علته  
 كون الاسم مفعولا حقيقيا وحكما وهي رتبة الفتحة والكسرة والالف  
 الياء نحو زيد مستلما و ابا بك وسليمان مسليما ابن اي من  
 المنسوبين اليه اشتراك على علم المفعول المطلق مع بعض اطلاق صيغة  
 المفعول عليه من غير قيد وبالنسبة اليه او مع او الام بخلاف علم  
 الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد  
 تقيدها بواحدة منها فبقال المفعول به او فيه وله او مع هو  
 اي المفعول المطلق اسم ما تعلف فاعل فاعل والمراد بفعل الفاعل اياديا  
 بحيث يصح اسنادها اليه ان يكون مؤنثا فيه موبدا اليه فلا يروى عليه  
 مثل تمام وتا وجسم حيثما وشرف وشرفا ونماز في لفظ الاسم لان فعل  
 الفاعل موالف والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل في المضاركلها  
 المذكورة لصفة الفعل وهو ان يكون حقيقة <sup>بشرية</sup> كما اذا كان مذكورا  
 بعينه غرضه ضربا وحكما اذا كان مقدره فوضرب الرقاب وسمانه  
 مع الفعل نحو ضربه وخرج بالصاد من ان لم يذكر فعله لا حقيقة ولا كما  
 نحو ضرب وقع على زيد بمعنى حقه فانه للفعل واليصل به ان الفعل كان  
 بمعنى ذلك الاسم فان في الاسم جز ومفاه بالادان معنى الفعل ثم  
 على شئنا الكل على الجز في خرج في مثل قاديان قوالك خربة قاديان فاذ  
 ثا مفعول فاعل فعل مذكور لا يري على شئنا على معنى الفعل كذا في خرج في  
 كروية نحو كرهت كرهته فان كرهته اعتبارين احدهما كونه بحيث

المفعول المطلق



قامت بفعل الفعل المذكور واشتق منها فعل يسند اليه لا يشاء ان يقع الفعل  
 عليها كقولنا كونه نائما كونه نائما بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد  
 بعد الفعل لا اعتبارا لاول الكلمة فلو كانت كراهية فهو مفعول المطلق  
 انكرت بعد ما لا اعتبارا لثانيه كقولنا كرهت كراهية فهو مفعول  
 مفعول المطلق ان لم يكن الفعل شتما على هذا الاعتبار هو واقع عليه  
 كوقوع الفعل على المفعول يخرج بهذا الاعتبار عن الماد والظن لمدخل  
 الماد وجماعا وما يوافق قد يكون للتأكيد لم يكن في مفعول زيادة  
 عما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواع والعقدان در على  
 عدده من اجلت جلوسا للتأكيد وحل في المفعول وجلسه فيها  
 للعلم فالاولى ان لا يكون لا يفتقر ولا يجمع لان اول الالف الموقر  
 عن الدلالة على التعدد والتشديد وجمع مستلزمان التعدد فلا يقال  
 جلس جلوسا او جلوسا الا اذا قصد به النوع والعدد بخلاف قوله  
 الذين هم النوع والعدد نحو جلس جلوسا او جلوسا في كل يوم او في  
 وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ اي غير اللفظ فله ما يجب لادق  
 فقد جلوسا او اجلس جلوسا او اجلس جلوسا الله بناق وسبوت قد علم  
 بابي فقد وجلوسا او اجلس جلوسا او اجلس جلوسا او اجلس جلوسا  
 للمفعول المطلق جوار القيام قرينة كقولنا قاتل من سفح خير مقدم  
 انقذت قد وما خير مقدم فيهم تفضل وصد ربه باعتبار المفعول  
 او لضاف الى الاسم التفضيل احكاما اضيف اليه وجوبا اي حاد

الفعل المطلق

او جلت بدل

مكتوب

سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع فاعلم انه يعرف بها غوتيا  
 اي سماع الله سقيا وسماعا اي سماع الله سقيا وسماعا اي سماع الله  
 من غاب الرجل خيبة فلم يزل يظلم حتى عاى حذع جلاعا والمخ  
 قطع لانف والاذن والشف واليد وحمد اي حمدت حمدا وتكر  
 اي شكرت شكر او عجا اي عجت عجا فاذ لم يوجد في الكلام اسم  
 الافعال العام في هذا المصدر وما معنى وجب في الفعل سماعا  
 قيل عليه قد قالوا الحمد لله الحمد او شكر وشكر عجا فاجاب عنهم  
 بان ذلك ليس من كلام النحوي او بعضهم بان وجوب الفعل  
 انما هو استعانة بغيره نحو حمد الله وحاله وقد يجب في الفعل  
 للمفعول المطلق من فاعله قاسا اي حذفا قاسا سماعيا فاعلم ان  
 حذف في الفعل لزوما في موضع متعدد ومنها اي من هذه المواضع  
 ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اي يريد انتهاء لانفية نحو  
 زيد سيرا لا يجب حذف بعد في ذلك على الاسم لا يكون مفعول  
 المطلق خبرا عنه او بعد في حذف على الاسم لا يكون المفعول  
 المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو وحل  
 الفعل نحو ما سرت الاسير او اسرت سيرا لا يكون مفعولا  
 صف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان  
 خبرا عنه نحو ما سرت الاسير لشد يدك ان رفوعا على الخبرية او  
 المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصح وجوب

مع  
 موضع  
 فانه لو اريد انفية



خبر عنه فلا يرد خبره عن ذلك كما وانما جميع من الضابطتين لا  
 شتر كذا الوقوع بعد اسم لا يكون خبر عنه نحو ما انت الافرير  
 اي سير سيرة وما انت الاسير ليريد اي سير سيرة ليريد هذا ان  
 مثالان لما وقع متبعا بعد واذا او في مثالين فبنيها على ان  
 الوقوع موقع المبريق في المعرفة والكثرة او في ما هو فعل الاستدلال  
 لا ما يتبعه بعد ولا مفرد ومضاف وانما انت سير اي سير سيرة  
 مثال الوقوع بعد في وفيد سير سيرة اي سير سيرة مثال ما  
 مكررا ومنها من الواضع التي يجب حذف الفعل الناصب لمفعول المطلق  
 فيها ما وقع بعد اي موضع مفعول المطلق وقع تفصيلا لا تر مضمون  
 جملة متقدمة والار مضمون جملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول  
 وما يقع عرضا لمطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة نحو شدة  
 الوثاق فاما ما بعد اي بعد شدة الوثاق واما قوله ففقط شدة الوثاق  
 جملة مضمومة شدة الوثاق والغرض من شدة الوثاق اما المكن واما المنة  
 ففصل الله سبحانه هذه الغرض المطلق فاما ما بعد واما قوله اي اما  
 ممنون من بعد شدة الوثاق واما تقدم فداء ومنها اي من تلك  
 الموضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه لان ثمة  
 امر اخر واحترز به عن خوف زيد فتوكلت حسن لان لم يقع التشبه  
 علاجا اي حال كونه ذلك على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن  
 خوف زيد وهذا هو الصلح لان الرمد ليس افعال الجوارح بل

في قوله ففصل الله سبحانه هذه الغرض المطلق فاما ما بعد واما قوله اي اما  
 ممنون من بعد شدة الوثاق واما تقدم فداء ومنها اي من تلك  
 الموضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه لان ثمة  
 امر اخر واحترز به عن خوف زيد فتوكلت حسن لان لم يقع التشبه  
 علاجا اي حال كونه ذلك على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن  
 خوف زيد وهذا هو الصلح لان الرمد ليس افعال الجوارح بل

ونسبته

واحترز به عن خوف صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الخبيرة على  
 ما بين بمضاه واحترز به عن خوفه في الصوت صوت حمار وعلا  
 اي على صاحب ذلك لا اسم اي الذي قام به فنادى واحترز به عن  
 خوفه من بالبلد فان الصوت صوت حمار خوفه من بالبلد فان الصوت  
 فتوكلت اي بصوت صوت حمار من تلك التي صوتا مخفي صوت  
 فتوكلت اي صوت حمار مصدر وقع للتشبيه على جابعد جملة هي قوله  
 فتوكلت هي مشتملة على بغي المفعول المطلق وهو صوت ومشتتمل على  
 صاحب ذلك الاسم وهو ضيق الجرب ومرت قوله الجرب مرت به فان ذلك  
 صريح صريح النكاح اي صريح صريح النكاح وهي امرأة مات ولدا بها  
 اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون  
 جملة لا محتمل لاجل اي هذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو  
 على الفداء من اعتراف اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع  
 مضمون جملة وهله على الفم منهم لان مضمون الاعتراف ولا  
 محتمل التسوية ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد  
 اي نفس المفعول المطلق لان انما يؤكد نفوذ ذلك الامر بغاير ولو  
 بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي هذه الجملة محتمل غيره  
 اي غير المفعول المطلق خوف زيد فاقام حقا اي هو حقا من خوفه  
 ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد فاقام  
 ولها محتمل غيره لانها محتمل لصدق والكذب الحق والباطل

اي بغي المفعول المطلق



هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد الغرض لا من حيث هو  
 على لفظ المصدر يؤكد نفس من حيث هو محتمل لجملة الموكد <sup>المفعول</sup> مفعول  
 من حيث اعتبار وصف الاحتمال في غير الموكد اسم الفاعل من  
 انه مخصوص على الجذر ويجوز ان يكون المراد به تأكيد الاجز  
 السند فعلى هذا ينبغي ان يكون المراد تأكيد لفظه تأكيداً  
 لفظياً لا بغيره ويظهر من حسن التقابل ومنها ما وقع منه اي على  
 المشبهة ان لم يكن للتثنية بل للتكرار والكثرة ولا بد في تميم هذه  
 القاعدة من قيد الاضافة اي ثمة مضاف لا الفاعل والمفعول  
 يرتبط قوله فاعلم مرجع المصدرين اي مرجعاً مكرراً وكثيراً  
 المثال من تسمية التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف مثل بيتك  
 اصله اليك البابين اي اقيم بخدمتك وامثال ذلك ولا يخرج عن  
 مكانه اقامة كثيرة متالية في هذا الفعل وقيم مقامه ورد الى الله  
 بحد في الزوائد ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف مصدر  
 ويجوز ان يكون من باب المكان بمعنى الفلاحة في الزوائد وعلى  
 هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعاداً بعد اسعادك  
 عيشك لان اسعد يتعدى بنفسه لا فإلّا انه يتعدى باللام  
 المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم  
 يذكر كفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الله  
 على نفسه بلا واسطة معرف فاعلم يقولون في ضرب زيد ان الله

مخصوص

لم تدر

فقد

وتبع

واقع على زيد فلا يقولون في ضرب زيد ان الله واقع على زيد  
 بل متبعض خرج به لفاعل التثنية بالية فانه لا يوقع واحد منها ان الله  
 واقع على زيد اولاً ومعه والمفعول المطلق بما يفرق من مغايرية  
 الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله المراد بفعل الفاعل  
 فعل اعتبار اسناد لا ما هو فاعل حقيقة وحكمه خرج به بغيره  
 في ضرب زيد على صيغة الجواز فان لم يعتبر اسناده لا فاعله فلا  
 يشكل على زيد من جهة فاعله فيجوز ان يكون واقع عليه  
 الفاعل المحكي الاعتبار اسناد الفعل اليه مفعولاً باسم فاعله  
 الفاعل وبما ذكرنا ظاهر فائدة ذكر الفاعل لا يرد انه لو قال ما وقع  
 عليه الفعل لكان اخيراً ضربت زيد فان زيد قد وقع عليه  
 سطره فاعل اعتبار اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير المتكلم  
 قد يتقدم المفعول به على الفعل العام في لقوة الفعل في العموم  
 مستقداً او متأخراً اما جواز مثل الله عبد ووجه الجيب ثمة واما  
 وجوباً في الفهم مع الاستفهام او شرطاً غرضاً من رايته ومن تكلم  
 يكسر هذه ان لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في خزان نحو من الجبل  
 تكف لملك وقد يتقدم حذف الفعل العام في المفعول به اي  
 قرينة مقال وحيلة جوازاً نحو زيد لمن قال من اضرب اي ضربت  
 فحذف الفعل القرينة المقالية اليه السؤالا ونحو مئة للموتوب اليها  
 الحثريد مئة فحذف الفعل القرينة المقالية وجوباً في أربعة مواضع



والله اعلم

والله اعلم بالصواب

فأدبت

تحصيلها بد كسر الحروف في باب الأعراف والمنصوب على  
 والذم أو الترحم بالكثرة مباحثها بالنسبة هذه الأبواب التي  
 من تلك المواضع اللدنية سمعي أي مقصورا على السماع  
 لا يتجاوز عن أمثلة المدونة مسموعة بان يقاس عليها أمثلة  
 أخرى غير مدونة ونفك أثرها من دونها وترى غيرها ككثير من  
 الشك وقصد وخير لكم وهو التوحيد وأهلا وسهلا أي قلت  
 أهلا أي مكانا مؤمنا معروفا لا غريبا وأهلا أي جازبا وطيبا  
 البلاد ولا حيزا والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة المأثري  
 وهو المأثري أي توجه اليك وجهه أو بقلبك لتقبل عليك بوجه  
 مثل يابن أو حكما مثل يابن أسماء ويا حيان ويا امرؤ فانها نزلت أولا  
 منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه في النداء وقصد نداء  
 في حكم من يطلق له بخلاف النداء وبأنه المتفجع عليه دخل عليه  
 النداء في التفعيل لا تنزيلا منزلة المأثري وقصد به نداء وقسم  
 فخرج بهذا القيد عن تعريف النداء وطحا أو فريدهم إكمامه  
 الذي في قوله فيكم فان النداء بغيره كما قال بعضهم منادى أي ما  
 حكما على وجه التفعيل فأنزلنا على هذا كماله نداءه ونقول له  
 فأنما مشتقا إليك فالأولى أن حالة النداء أي كما فعله صاحب  
 الفصل وقيل الظن من كلامه بسبويه أنما دخل في المأثري كقول  
 مكاد عوام من لهو في الحديث يا ويا وهيا وياي والهمزة وأخر

منه

عن غول يقبل زيد لفظا أو تقدير تفصيل الطلب طلبا لفظيا  
 يكون أن الطلب لفظية نحو يا زيد أو تقدير بان يكون التمهيدا  
 مثل يوسف عرض عن هذا والنيابة أي نيابة لفظية بان يكون  
 النايبة لفظيا أو تقدير بان يكون النايبة مقدر كما في المثالين  
 المذكورين والتمتاز المفظوظ مثل يا زيد والمقدم مثل الأنا  
 أي الأيا قوم السجد وواو انتصاب المنادي عند سبويه أنه  
 مفعول به ونائب الفعل المقدر إذا صلا دعوى زيد عند الفعل  
 حذف الألف لكثر استعماله لئلا لا يعرف النداء عليه فادته فادته  
 وعند المبرج في النداء السدده مسددا لفعل وقال البواعلى بعض  
 كلامه يا وأخويه أسماء أفعال فعلية حدين الذين يبين لبيان  
 من هذا الباب أي ما انتصب لوجه بعامل واجبة في على النداء  
 على ما مثل يابن جملته والحد جملته فعند سبويه جملته  
 أي الفعل والفاعل المقدم وعند المبرج في النداء قائم مقام  
 جملته أي الفعل والفاعل المقدم وعند أبي حنيفة جملته  
 الفعل والأخرى مستتر في بين أي المأثري بيا النبا والمفظوظ  
 على النص لقلتها بالنسبة النصيب لطلب الاقتصار في بيان النصيب  
 بقوله ينصب ما سواها على ما رفع به أي على الضمة والالف  
 أو الواو التي يرفع بها المأثري في غير صورة النداء والفعل المنصب  
 للجاء والمجور عن يده ولا ضميره وإرجاع الضمير إلى الاسم غير

قدم



فلو كان من فتح اللام المعطوف ايضاً نحو يا زيدا ويا عمرو ويا  
 المنادي بعد دخول اللام لا يتفاد لان علمه المتألفه كانت شأ  
 به الحرف واللام الجارة من خواصل الاسم فيندفع عنها ضعف  
 مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيسقط عن خفض المنادي  
 بل لا يتعجب التمديد ايضاً فلام تعجب نحو يا لانا ويا للدواعي  
 التمديد نحو يا زيدا لاقتلتك فلم يزل يناديهم فكيف يصح  
 قواي ويصحب سواهما كلياً واجبان كلاماً من هاتين اللامتين  
 للام الاستغاثة كان المهدي اسم الفاعل يستغث بالمهدي  
 المفعول المستغتم منه يسرح من الخصومة وكان التعجب  
 يستغث بالتعجب فيخفف منه التعجب فيخلص منه واجب عن  
 اللام التعجب بوجاهة ذكر المفعول الايضاح وهو ان المنادي في  
 يا لانا والدواعي لليل والاداء وانما المراد يا قوم يا هؤلاء  
 اعجبوا للدواعي ولا يخفى عليك ان القول بحدف المنادي على  
 تقدير كسر اللام ظوفاً فحقها فشكل لانقاء ما يقضه فتحها كما  
 ظاهراً سبق ويفتح اي يبي المنادي على الفتح لا الحاق الفها في الف  
 استغاثة باخ لا قضاء الا لفتح ما قبلها ولا لا ففتح لان  
 يفتح الجوا لا لفتح الفتح فبين اثنان فيا فلما يحسن الجمع  
 مثل يا زيدا بالماق الحال الوقوف وينصب سواهما اي ينصب المفعول  
 ما سوا المنادي المفرد المعرف والمنادي المستغاث مع اللام في

فلا بد من

فلو كان من فتح اللام المعطوف ايضاً نحو يا زيدا ويا عمرو ويا  
 المنادي بعد دخول اللام لا يتفاد لان علمه المتألفه كانت شأ  
 به الحرف واللام الجارة من خواصل الاسم فيندفع عنها ضعف  
 مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيسقط عن خفض المنادي  
 بل لا يتعجب التمديد ايضاً فلام تعجب نحو يا لانا ويا للدواعي  
 التمديد نحو يا زيدا لاقتلتك فلم يزل يناديهم فكيف يصح  
 قواي ويصحب سواهما كلياً واجبان كلاماً من هاتين اللامتين  
 للام الاستغاثة كان المهدي اسم الفاعل يستغث بالمهدي  
 المفعول المستغتم منه يسرح من الخصومة وكان التعجب  
 يستغث بالتعجب فيخفف منه التعجب فيخلص منه واجب عن  
 اللام التعجب بوجاهة ذكر المفعول الايضاح وهو ان المنادي في  
 يا لانا والدواعي لليل والاداء وانما المراد يا قوم يا هؤلاء  
 اعجبوا للدواعي ولا يخفى عليك ان القول بحدف المنادي على  
 تقدير كسر اللام ظوفاً فحقها فشكل لانقاء ما يقضه فتحها كما  
 ظاهراً سبق ويفتح اي يبي المنادي على الفتح لا الحاق الفها في الف  
 استغاثة باخ لا قضاء الا لفتح ما قبلها ولا لا ففتح لان  
 يفتح الجوا لا لفتح الفتح فبين اثنان فيا فلما يحسن الجمع  
 مثل يا زيدا بالماق الحال الوقوف وينصب سواهما اي ينصب المفعول  
 ما سوا المنادي المفرد المعرف والمنادي المستغاث مع اللام في

على تقدير



لفظ التقدير لان كان مفعولاً قبل دخول حرف النداء لان <sup>النصب</sup>   
وهي المفعول المخفوف وما غيره من غير حاله ما سواها <sup>المفرد</sup>   
المفردة اما لا يكون مفرداً بان يكون مضافاً او مضافاً اليه <sup>ما</sup>   
ما يكون مفرداً ولكن لا معرفة واما لا يكون مفرداً ولا معرفة <sup>ما</sup>   
قال قسم الاول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثلاً <sup>ما</sup>   
والقسم الثاني وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل <sup>ما</sup>   
مقولا غير معين اي رجل غير معين وحين التوقف <sup>ما</sup>   
تقديره لانه منصوب لا يحتمل العين والقسم الرابع وهو ما لا يكون <sup>ما</sup>   
مفرداً ولا معرفة مثل ارجو حسن ارجو طريقاً ولم يورد <sup>ما</sup>   
مثلاً ان حيث الفتح انتفاء كل من قيد بن مثال سهل تصور انفا <sup>ما</sup>   
معاً فلا حاجة الى ايراد مثال على انفراد مع ان المثال الثاني <sup>ما</sup>   
ويمكن ان يرد بقولنا طالعاً جلاً هذه العبارة اي من ان يرد <sup>ما</sup>   
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام اربعة مذكورة <sup>ما</sup>   
كلها مثال ما سواها المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد <sup>ما</sup>   
على حدة وتوابع المنادى المنع على ما رفع بالمفردة <sup>ما</sup>   
وانما قيد المنادى بكونه مبني لان توابع المنادى <sup>ما</sup>   
لا لفظ فقط وقيد المنادى بكونه على ما رفع به لان <sup>ما</sup>   
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد وعمراً لا وعمراً ولان <sup>ما</sup>   
على الفتح وقيد لتوابع بكونها مفردة لانها لو لم <sup>ما</sup>

والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل مقولا غير معين اي رجل غير معين وحين التوقف تقديره لانه منصوب لا يحتمل العين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل ارجو حسن ارجو طريقاً ولم يورد مثلاً ان حيث الفتح انتفاء كل من قيد بن مثال سهل تصور انفا معاً فلا حاجة الى ايراد مثال على انفراد مع ان المثال الثاني ويمكن ان يرد بقولنا طالعاً جلاً هذه العبارة اي من ان يرد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام اربعة مذكورة كلها مثال ما سواها المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد على حدة وتوابع المنادى المنع على ما رفع بالمفردة وانما قيد المنادى بكونه مبني لان توابع المنادى لا لفظ فقط وقيد المنادى بكونه على ما رفع به لان لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد وعمراً لا وعمراً ولان على الفتح وقيد لتوابع بكونها مفردة لانها لو لم

المبني

و

ولا سيما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها <sup>ما</sup>   
جعلها الاخرى اعم من ان يكون حقيقة او حادثة <sup>ما</sup>   
معنوية ولا لفظية ولا شعبة ضاف او حكماً بان يكون مضافاً <sup>ما</sup>   
او شياً بالمضاف فانها لما انتقلت فيها الاضافة المعنوية <sup>ما</sup>   
المفرد ليدخل فيها المضاف لا مضافة اللفظية والمبني <sup>ما</sup>   
التوابع المفعول من رفع والنصب نحو يا زيد الحسين الوجه <sup>ما</sup>   
الوجه ويا زيد الحسن الوجه والحسين وجهه <sup>ما</sup>   
الآتي التوابع كلها في بعضها ولم يرد فيها مفعول <sup>ما</sup>   
لا بد في تحديد خصوص فضل التوابع الحاصري <sup>ما</sup>   
فيها هو <sup>ما</sup>   
اللفظية حكمه الاعلاني الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيد <sup>ما</sup>   
يجوز اعراباً برفعاً ونصباً وكان المتعارف عند المصنف <sup>ما</sup>   
لبقية التاكيد بالعنوى والصفة مطلقاً وعطفاً <sup>ما</sup>   
والمصطوف بحرف المنع دخول على المعنى <sup>ما</sup>   
والمعطوف على المنع دخول على المعنى <sup>ما</sup>   
على اللفظ الى المعنى لان بناء المنادى <sup>ما</sup>   
ان يكون تابعاً لفظياً وتنصب على <sup>ما</sup>   
ان يكون تابعاً لفظياً وهو هنا منصوب <sup>ما</sup>   
يا تميم مجزئاً واجمعين في التاكيد ويا زيدا العاقل <sup>ما</sup>

المفرد

بالقيد

تحتاج

على



اقتصر على ما لا يكثر وافر ويا غلام بشرو بشرا في عطف  
 البيا ويا زيدا عارث ولا عارث في المعطوف بحرف المتنع دخول  
 يا علي الخليل بن احمد وهو استا لا يستوف المعطوف المتنع دخول  
 يا علي خبار الرق مع تجويز النصب للمعطوف بحرف في الحقيقة  
 منادى يتقل فيسبغ ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير ما  
 شرو حرف النداء في الضمة والفتحة فيقوم مقام ما ولكن لا  
 لم يشرو حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا وضارته مرفعا  
 وابو عمرو ابن العلاء النحوي القامري المتقدم على الخليل بن احمد  
 النصب مع تجويز قوله الرفع فانه لا يمنع فيه حرف النداء ابو  
 فسطم اللام لا يكون منادى مبيد بين منه مستقلة في حكم النصب  
 وتابع المنع تابع محله لنصب ابو العباس البرد ان كان المعطوف  
 المذكور كالجس اي كاسم الجس في جواز نزع اللام فيه كالمثل  
 اي فابو العباس مثل الخليل في اختياره لا يخضع منادى متلا  
 نزع اللام عنه ولا يمكن ان يكون المعطوف المذكور كاسم الجس  
 في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصحيح قلنا في غير ذلك  
 ابو العباس مثل ابو عمرو في اختياره نصب لا تمنع جعلها  
 رعية قلنا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى  
 المنع على ما نرى في النحويين الاضافة الحقيقية نصب لانها اذا  
 وقعت منادى نصب فيها اذا وقعت توابع كان اولها لان

و جمله ۳

لا مكار جملة ۳

المضاف ۳

لان حرف النداء لا يضافه ما مثل ما يقيم كهم في التاكيد ويزيد في  
 ما في الصفة ويا رجل يا عبد الله في عطف بين ولا في النصب  
 بحرف المتنع دخول يا علي صفا لان اللام تمنع دخولها  
 على المضاف فاصفة بالمقتضى البدل المعطوف غير ما ذكرنا  
 غير المعطوف الذي ذكرنا من قبل وهو المتنع دخول يا علي غير  
 المعطوف الذي لا يمنع دخول يا عليه كذا في حكم كل واحد منهما  
 الثاني المتقل الذي ياتي من حرف النداء وذلك لان البدل  
 المقصود بالذكرة والاول كالطولية الذكرة والمعطوف نحو  
 منادى المتقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه  
 فيكون حرف النداء مقدرا في مطلقا اي حال كونه كل منهما مطلقا  
 في هذا الحكم غير مفيد حال من الاحوال اي سواء كان في مطلق  
 او مضافين المضافين المضاف وذكرا في البلد مثل ياريد النحوي  
 زيد افا عمرو ويا زيدا والعاجلا ويا زيدا رجلا صالحا والمعطوف  
 مثل ياريد وعمرو ويا زيدا واخامرو ويا زيدا والعاجلا و  
 ياريد رجلا صالحا العلم العلم المنادى اليه على الضم ما كو  
 منادى فلان الكلام فيه اما كونه مضافا على الضم فلما يفهم من  
 اختياره فتح المنع عن جواز الضم فان جواز ضم لا يكون  
 الا في المنع على الضم الموصوف بابن مجر عن النباء او مطلق  
 بها عن ابنة بل تحريك اسط بين الابن وموصوفه كما هو



اي المبدل منه ۳

زيد ۳





والكثرة

فولمال  
بمل

التي تسمى باللفظ فخرج عن مثل ياريد الظرفين بن عمرو مضافا  
 اي حال كون ذلك لا ين مضافا الى عالم الاخر فكل علم يكون كذا  
 يجوز فيلخص ما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما فيه لكون  
 تحت اللفظة لكثرة وقوع المتأخر لجامع هذه الصفة مما يستلزم  
 تحذف من اللفظ التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا  
 نودي بالعرف باللام الى الابد نداء قبل مثل ياريد بالرجل بتوسط  
 اي مع هاء التثنية بين حرف النداء والنداء المعرف باللام عن  
 عن اجتماع آية التعريف بلا فاصلة وبها هذا الرجل بتوسط  
 هذا وبها ايها الرجل بتوسط الامرين معا والتمروا بين العرب  
 برفع الرجل مثلا وان كان صفة وجها جوارا الوجهين الرفع  
 والنصب كما مر لان نداء الرجل مثلا هو المقص بالنداء فالتم  
 رفعه ليكون حركة اعربته موافقة للحركة الاخرى لتيسر الهم  
 المتأخر فيدل على ان منادى هو المقص بالنداء وهذا بمنزلة  
 التي عن قاعدة جوار الوجهين في صفة المنادى ولهذا  
 يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم ليرى عن تلك القاعدة  
 بعد بالخط على الجوارى التمر ما رفع نواحي الرجل مضافا او  
 مفردة نحو يا ايها الرجل لظريف ويا ايها الرجل امارا لانها تواف  
 متا معرب وجوار الوجهين انما تكون في نواحي المنادى  
 اليه وقالوا بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف التثنية مع اللام

في الجوارى

مع اللام وفي اجتماع امرين احدهما التثنية عوضا عن حرف  
 وثانيهما التثنية بالكتابة بالالف لان اصل الالف كانت التثنية  
 تحت اللام عنها ولزمت الكتابة فلا يقال في سبعة الكلام لله وللم  
 يجمع هذه الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بالرجل  
 ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصيغ ان كانت للام لا يرفع  
 لكن ليست عوضا عن حذف واما الناس وان كانت للتثنية  
 عوضا عن الحذف لان اصل الالف لكن ليست لازمة للكتابة لان  
 ناس سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا نجم يا ناس ولعلم جواريا  
 هذه القاعدة في التي في قولهم من اجل ذلك ثبت قلبه لانه لا  
 ليست عوضا عن حذف وان كانت لازمة للكتابة كما هو عليه في  
 وفي الغلامان في قولهم يا فلانا فلان فلان فلان فلان فلان  
 بان شد شد ودون ذلك في جوار النجم يا ناس يا ناس يا ناس  
 كثر في المنادى المفرد المعرفة صوتا وفي التثنية التثنية في الالف  
 الضم والنصب في الثانية للنصب محال في الالف في الالف في الالف  
 المعرفة كما هو الظاهر والنصب على الله مضاف الى الالف في الالف في الالف  
 تأكيد لفظ فاصلا بين المضاف والمضاف اليه في الالف في الالف في الالف  
 متصلا بعد الحذف بتعريف المذكور في الالف في الالف في الالف  
 اجاز الفتح مكان النصب ان يكون في الاصل يا ناس يا ناس يا ناس  
 فاجاز النصب في مكان ياريد بن عمرو وتعين النصب في الالف في الالف

وانت تجلب بالوصل في

اي انما تجلب بالوصل

اي انما تجلب بالوصل



اما نافع مضطربا وفتنا وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لك لا  
 يفتق في صورة عمر البيت بل حين الازم التيم الشاهران  
 نهجوه فقال جري خطا بالي تيم لا تتركوا عن نهجوه فيلقاكم  
 صوة اي مكرود من قبل الغي مهاجاة اياهم والنادي الضان  
 اليا المتكلم يجوز فيه جوه اربعة في الي مثل يا عدي وصكو  
 مثل يا عدي واسقاط الياء الكفاء بالكسرة اذا كان قبله  
 كسرة اخراف عن نهجوا فثا مثل يا عدي وقلها الفاجه يا عدي  
 وهذا ان الوجهان لا يقعان غالبا في النداء لان النداء مضعف  
 تخفيف لان المقص غير فيقصد الفرع عن الداء بسره على  
 المقص من الكلام فحذف يا عدي في اليا وابقا الكسرة  
 دليل على قلب الياء الف لان الالف والفتحة اخف من الياء  
 وهما لا يحدان الوجهان وان كانا واقعين في النداء المشد  
 اليا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذا المشهور في علم الجلال  
 ضادة اليا المتكلم واشتهر عباد الله المشد على الياء والغيرها  
 لمندف والنقل لا يقال يا عدي ويا عدي ويا وقد جاء شاذ في  
 يا عدي بالفتح ككفاء بالفتح عن الالف ويكون الساك المشد  
 اليا المتكلم بالها وتختلج بعد الوجوه كلها وتقا اي في حالة  
 الوقف تقول يا عدي يا عدي يا عدي يا عدي يا عدي ووقف  
 صار وقالوا اي الودع بها ورتهم يا عدي يا عدي اليا المتكلم

هذا البيت في نسخة  
 من نسخة من نسخة

كساير ما اضيف الياء المتكلم مع وجوه اخرى فزيدت عليها الكسرة  
 لئلا يما في استعمال الامم كما اشار بقوله ويا ايت ويا ايت  
 اي قالوا ايت ويا ايت كما بدد الياء بالهاء فتلا وكساير ما ايت  
 اليا مفتوحة على وقف حركة الياء او مكسرة لئلا يما ووقفا  
 المقص فيه نحو يا ايت ويا ايت لا جاز مجرما الفجر والعقود ولو  
 يذكر كماله وقالوا يا ايت ويا ايت بالالف بعد اليا فجايب ليعو  
 ضين دون الياء فاقالوا يا ايت ويا ايت احترافا عن الجمع بين  
 العوض والعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن  
 عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر في الام والعم اي لا يقال يا ابا  
 اي ويا ابن خال الا بالنظر في الابن ايضا فانهم يقولون بذات ام  
 وبنت عم على الوجود الامر بغير ثبات على اي فقالوا يا ابن ام ويا  
 عم بالفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم عند الياء ولا  
 كفاء بالكسرة ويا ابن عم ويا ابن ام اما يا ايت الفاء قالوا  
 بزيادة وجاز يشد في الحذف الياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم  
 حذف الالف ككفاء بالفتح كسرة استعمال في طول اللفظ ونقل  
 التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في  
 التثنية فقال الترخيم المنادى جائزا في واقع في سبعة الكلام من  
 غير ضرورة اشتقاقا وعت اليه ضرورة بالنظر في الاولى  
 في غير اي غير المنادى واقع ضرورة اي ضرورة في ضرورة

الرباع

وعت اليه



الزيادة مع الكلام وهو أي ترخيم عند في آخر أي في آخر الكلام  
أي مجرد التخفيف لا على أي مقصود من المستند للتخفيف  
ففي هذا يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم أنه ترخيم  
غير منادى لمقايسته ويمكن جملة على التعريف أن ترخيم مطلقا باطن  
الضمير في نوع لا الترخيم مطلقا والضمير المحذوف والاسم وشرطه  
شرط ترخيم المنادى على التهايم الأول وشرط الترخيم إذا كان  
واقعا المنادى على التهايم الثاني وهو من جهة تلك منها عدية  
وهي أن لا يكون متصفا حقيقة وحكما قد خفي المشبه لضاف  
أو لا يمكن الحد من الأول لأنه ليس إجراء المنادى بظن المعنى  
ولا من الثاني لأنه ليس إجراء المنادى بظن اللفظ فامتنع الترخيم  
فيها بالكلية وإن لا يكون مستغنا للجور باللام لعدم  
ظهور التهايم فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه ترخيم  
هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لأن التهايم  
تتألف في قوله بذكر المنادى لأن غير ذلك المنادى عنده  
وقع في بعض النسخ فكان من تصرف الناس في مع أن وشرط  
عند دخول المنادى فاهو أن الالف في زيادة الالف في  
لأن صوت الظاهر للفتح فلا يناسب الترخيم للتخفيف وإن كان  
جملة لأن الجملة محكية بالها فلا تغير والشرط الرابع أحد الأمرين  
الوجوديين وهو أن يكون المنادى إما هائلا أو ليد على ذلك ليد

مكتبة

لعلها بالتخفيف بالترخيم ككثره في العلم مع أنه لا يكون  
يقوم دليل على ما يقع وزيادة على الثالث لم يذكر نقص الاسم  
أما مبتدأ العرب بلا علة موجبة وإما ما متلبا بآثارها  
وإن لم يكن علما ولا زيادة على الثالث لأن وضع التهايم  
الترخيم في مقصود التسقوط فكيف إذا وقع موقفا  
بكثرية سقوط الحرف لأصل لم يبالوا ببقاء ضوئية وشرط  
بعد الترخيم على حرفين لأن بقاءه ليس كذلك لجل الترخيم  
بل مع أناء أي كان ناقضا عن ذلك إذا كانا كالأخرى براسها  
ولا ترخيم ترخيم غير ضرورة منادى لم يستوف شرطه  
الامتناع من نحو صاح في صاحب ومع شذوذ في قوله  
في ترخيم كثر استعمال منادى وما فرغ من بيان الشروط لترخيم  
شرح في بيان المنادى وبسبب فقال فإن كان في آخر أي في آخر  
المنادى زيادة فإن كان ثانيا في حكم الزيادة الواحدة في أيها  
زيد تاما واحترق من نحو ثمانية ومجانبه فإن البناء والشرط  
زيدا أو لا ثم زيدت ناء التانيث فلا يجد في أيها إلا آخرها  
أن جعلتها فعلا من الوصل أي ليسن كما هو مذاهب بوب  
لأنها جمع الاسم على ما هو مذاهب بوب لأن يكون من باب  
عما وروى أو كان في آخر حرف صحيح أي صحيح أصله ليتبادر إلى  
الذهن لأن الغالب الحرف الصحيح لأصله فيخرج منه نحو بوب



لانه لا يجد في هذه الالف وهو اعلى من ان يكون حقيقا وحكيما  
 مثلي يري ومد عوفان لمرق الاخر في العيص في الاصالة قبله  
 الى الالف وواو واويا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والراء بها  
 المد لا يزيد كالتباعد مرالى الذخا وكثرها فيخرج من حروفها  
 لا يجد في مثل الحروف الاخر وهو في الحال تمام في الحرف في قوله  
 اكثر عن اربعة اعرف كمنصور وعشار ومكين لئلا يلزم من حذف  
 حرفين من عوام بقائه عن اربعة المعرب لتمام ما اخذ هذا القيد في  
 قولنا ياد فان في حكم الواحد لان نحو ثوبون وقانون نرحم  
 زيادته لان بقائه الكا في عوام الحرفين ليس للترخم حقا في الالف  
 الاخيرين في كلا القسمين اما في الاول فلما كانت في حكم الواحد  
 فكما زيد تام واحد فاما معا واما في الثاني فلان لما اخذ الاخر مع  
 واحدا فخذ في الحد الزائدة لئلا يري مثل السائر صلح  
 الاسد وبلت عن التقاد وان كان مركبا ويعلم من ثبات الشدة  
 الترخم لا يكون مضافا ولا جملته مثل بعلبك وحمية عشر علمين في  
 الاسم الاخر فيقال في بعلبك يا بعل في خمسة عشر يا خمسة لثروا  
 من زلتا فانيت في كل واحد منهما كما في الحدة صارت ثمر  
 لحي وان كان غير ذلك لئلا يكون من اتسام التثنية حرف واحد  
 لمعقول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذو الاخر نحو  
 حار يا ما في يا حارث ويا ما لك في هو الى الحادي المخرج حكم القاد

الثابت جميع اجزاءه في المروف الذي عاين الكا بعد الترخم  
 ما كان عليه بل على الاستعمال الاخر فيقال يا حارث يا حارث يا حارث  
 على ما كان قبل الترخم في يا نحو يا مؤبوا ومتطو بعد الفتح في يا  
 يا مؤبوا وحركت بعد فتح قد يجعل في التثنية اي ويجعل المثال  
 المخرج على الاستعمال الاقل اسماء براسه كان لم يجد في ثمة فيكون  
 في بناء واعلام وتصح حكم نفا حكم الاصل فيقال يا بعلبك يا بعلبك  
 اسم مفرد معرفة براسه فيضي ويأتي لئلا يجعل ثمة اسماء براسه  
 كانت الواو في بعد فحة فلا حرم قلبت يا وكسرة ما قبلها  
 في او يو يا كر لئلا يجعل واسما براسه رفع مانع الاعمال في  
 الساكن بعد الواو فان قلبت الواو الفتح كما في الفتح  
 ما قبلها وقد استعمل في العرب صيغة النداء في يا نعا  
 في الندوب لانه لا يد خا عليه سوايا لكونها شرا صيغة ما في  
 اولها يتوسع فيها باستعمالها في غير لئلا يري في الندوب وفي ثمة  
 ميتيك عليه حد وبعد محاسنة ليعلم الناس ان مودة امر عليه  
 بعد مده ويشاركوه في التفع في الاصطلاح هو التفع عليه  
 جود او عدم ما بيا او في التفع عليه ما يتفع على عدمه كليت  
 التثنية على ان ادب والمتفع وجود ما يتفع على وجوده عند  
 فقد التفع عليه ما كالمصيبة وكسرة والو بدل الاخر لئلا  
 لفقد ليت فالحديث شامل لقسم الندوب مثل يا زيدا ويا عمر



وشمل يا حسرتاه ويا معيتاه وواويله واختصر النسخ وهو  
 بد عن التارك لعدم دخوله عليه خلافه فاد مشترك بينهما وكل  
 اى حكم النسخ وفي الاعراب الباء حكم التارك اى مثل حكمه اذ وقع  
 التكرار صورة قسم من اقسام المنادى فحكم الاعراب الباء اى  
 ذلك القسم كذا اذا كان مقفيا معر ف يضم واذا كان مصفيا  
 او مشبها لينصب لينضم من ذلك جواز وقوعه على صورة جمع  
 اقسام التارك ليرد انه لا يقع تكرار لان لا يترك الا المعروف وجاز  
 تلك زيادة الالف في اخر اى اخر المنادى ببد الصو المطع الله  
 فان حقت للبس الى التباس في لفظ عند زيادة الالف غيره  
 عدلت اى عرف مدحائس مكة احر المنادى وب من كسرة او ضمة  
 كما اذا اردت نداء غلام مخاطب فقلت يا غلاما او غلاما  
 لتباس بنداء غلام مخاطب لاردت نداء غلام جماعة  
 حين قلت يا غلاما كونه اذ اليم اصلها الغم لا واغلاما كونه  
 لتباس بنداء غلام مخاطب اسنين و جاز لك الهاء اى  
 الحاق هذه الملام في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قبل  
 المتبع عليه ما الا اسم المعروف الذى يشتهر المنادى وب  
 المنادى ب نداءه والمتبع عليه لا يقال واخر لانه ما اشتهر  
 اللفظ منه وبخاصة المتقل الذين يعرفون بعد النسخ  
 بالندبة عليه امتنع الحاق الالف بصفة المنادى وب يجب ان لا

المنادى  
 دل

الالف

نداء

بالوصف مثل واويله الطويل لان اتصال بالصفة يكتسب اتصال  
 بالمصاف والى ذلك جى به تمام المضاف فهو كالجزء من المضاف  
 جى بها بعد تمام الوصف والتخصيص للتوضيح فلهذا جاز  
 اى المؤمنين و لم يجر مثل واويله الطويل لانه خلاف اليجز  
 فان يجوز الحاق الالف بصفة فان اتصال الوصف بالمصاف  
 انقص من اتصال بين المضاف والمضاف والى ذلك جى به  
 جى به لانه لا اتحاد بينهما بالذات فان الطويل جاز لا غير  
 المضاف والمضاف اليه فلهذا جاز ان وحكى يونس ان من جاز  
 قد حان فقال اى جى به ثمانية عشر والى ذلك جى به  
 حذفت حرف النداء الا اذا كان مقفيا مع اسم الجنس ونحوه  
 ما كان نكرة قبل النداء سواء يعرف بالنداء كيانا او لا يعرف  
 مثل ارحل لان النداء لم يكثر في النداء العام فلو حذفت  
 حرف النداء لم يسقط لانه ان من التاك والافتقار الى اللفظ  
 اسم الاشياء لانه كان من الجنس لا بهام والمشتق والنداء وب  
 فيهما مدلت لفظه في بناءه في هذا من المعارف التي يجوز  
 حذف حرف النداء العام سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ  
 الله فان لا يحذف منه اللفظ لانه لا يشدد نحو الله هو  
 بدل نحو يوسف عرض عن هذا اى يوسف ولفظ اى يوسف  
 نداء الله نحو يا ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالوصف كذا الله



نحو عذ الرجل الى يابيهك الحرف لا يجوز ان يكون من افعال غير  
 يتصف بهن بدني الالام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام  
 افعل كذا والوصولات نحو من لا يزال محسدا احسن او  
 للظلمات فشدت زلاها نحو يا انت ويا اياك فشدت حدوتك  
 انما من الله الخ لعل ليلى سرجا بالليل حدوتك  
 انما من الليل مع ان اسم جنس شدة وذا اقاله امره  
 القيس كرهته وفيه انما نحو اي يا نحو قال في  
 وقع في الليل على نائم مستلقا الخ وقال افتد نحو حدوتك  
 حرف النداء عن الخوق مع ان اسم جنس شدة وذا اقاله  
 كراي كروان وفيه شدة وذا ان حدوتك حرف النداء من الله  
 وترجي غير الله قيل هي في صددون بها الكروان يقولون  
 كراي كراي كراي كراي انما في القر فيسكن ويطلق  
 نضاد والمع ان النعام الذي هو اكبر منك قد استبدك  
 لا القرية فلا تخافي الخ وقد يجد المناسك لقيام قرية جواز  
 الايا السجد ويحذف لا على ان حرف تنبيه ويحرف النداء  
 يا قوم اسجدوا والقرية امتناع دخول يا على الفعل الخ  
 الا ان السجد وابتدئ بد الالام لا يلبس من هذا الباب ان  
 ان ناصبه للمضارع ادعت نون في الالام ولا يسجد وافعل  
 مضارع سقطت فون بالنصب الثلث من تلك المواضع

في وجب

مفعول

ان وجب في ناصب المفعول فيها ما اي ضمير قد مر عاملا  
 الناصب على شريطة التفسير الشرطية والشرطية  
 وانما في التفسير بيان ان اي ضمير عاملا بناء على شرط  
 هو تفسير اي ضمير عاملا بما بعد وانما وجب في حروف  
 عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضم عاملا على شرط  
 التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه واحترز عن زيد اي  
 ولا يرد بان يلد الفعل او شبهه متصلا بذكر الفعل او  
 شبهه جزاء الكلام كذا بعده نحو زيد عرو ضربته وفيه انت  
 ضمير مستغنى عنك وشبهه هذا عن الفعل كذا الاسم  
 اي بالعرف ضمير او متعلق اي متعلق ذلك الاسم ومتعلق  
 ضمير وحاصل ان يكون الفعل او شبهه متغلا بالقرية في ذلك  
 او متعلق فارغا عن العرف بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب  
 بحيث لو سلبت مرفوع ذلك الاشتغال عليه على ذلك  
 هو اي احد المرين الفعل او شبهه او متعلق ما يانسيا  
 الترادف والزموم لخصي لخصي هذين الامرين الاسم المفعول  
 كما هو ظاهر التبادر فيقيد الاشتغال بالضمير ومتعلقه خرج نحو  
 زيد اضربت بقتيد الفرع عن العمل فيه مجرد ذلك الاشتغال  
 خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد لا يكون  
 اشتغال بضمير فان عن معنى الابتداء فيه رفعه ياء ايضاً مانع

ضمير



ذلك بقيد النص بالمفعول مخرج خبر كان في نحو كنت اياه وحيثما  
 هو ارجح احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تسلط بعينه والآخر  
 اشتغال بالضمير مع تسلط ما يناسب الفعل بالرفع والثالث  
 اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالرفع  
 والرابع اشتغال الفعل بالرفع بالرفع ولا يصحح الابطال بتقدير تسليط  
 الفعل بالناسب للرفع ولهذا امرنا بالرجوع امثلة ثلث منها  
 ثلث فعل بالضمير بالناسب ثلث وواحد للشتغال بالرفع والا  
 عتبر ترتيبها كما في مثال الشغل بالرفع كما لا يخفى وحيثما  
 ضربه مثال الفعل الشغل بالضمير مع تسلط بعينه وزيد امرت  
 به مثال الفعل الشغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل  
 فان مرتبة بعد تقديرية بالامر او بالوزن وزيد امرت به  
 مثال الفعل الشغل بالرفع وزيد احبست عليه مثال الفعل الشغل  
 بالضمير مع تقدير ما يناسب الرفع فان حبسني على الشيء يلزم  
 ملائمة للرفع عليه ينصب زيد في هذا الامثلة بفعل يفتل  
 بعده اي ضربت به الفعل الضارب يري في زيد امرت به  
 المقدر فان الاصل في ضربت زيد امرت به امرت به الاول  
 بوجود مفسره اي ضربت الثالثة وعلى هذا القياس جاز  
 فانه مفسر له في امرت به واهنت فانه مفسر يستلزم  
 اي ضربت غلاما فان ضربت غلاما مستلزم اهانة سيد ولا

فانه مفسر يستلزم اي ضربت فانه مستلزم اهانة سيد ولا  
 ضمرا على شرطية التطهير كما هو الواجب في الرفع والنصب  
 يستوفي المراتب والاهانة والكسوة والشارع فقال ويحتمل  
 المذكور الرفع بالابتداء اي يكون مبتدئا لان خبره عن القول  
 اللفظي يقع رتبه بالابتداء ويرجح هذا علم قرنته خلافا في  
 ترجح خلاف الرفع يعني التعلق بقرنتي الحق فيهما متساويان لان  
 وجود ما له صلاحية التفسير قرنته في النصيب لم ترجح النص  
 قرنته في ترجح الرفع السلامة عن المذوق نحو زيد امرت به او  
 وجود اقوى القرنته المرجحة من جانبين ولكن يكون القرنته  
 للرفع اقوى منها اي من القرنته المرجحة للنصب كما لا يخفى على ذلك  
 الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشغول  
 طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو قلت القوم انا زيد فالكسوة  
 فالعطف على الفعلية قرنته للنصب كما في امرت به الرفع وهي اقوى  
 لا يقع بعد ما غالبها الا المبتدأ بخلاف عطف الاسم على الفعلية  
 فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن المذوق  
 اي نعم وانما قال مع غير الطلب احتمل ان كان مع نحو انا زيد  
 فاضربه فان المتأخر هو النصب بالرفع يقتضيه وقوع الطلب  
 وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل ما مع غير الطلب الواقع على  
 المذكور لم يفتأ في كونه من اقوى القرنتين ترجح فانه



يشترطه وفان المتعارفين فان اختلفا فاجابت لا تدخل  
 على الجملة الاسمية عابوا ما وقع في تحت الظروف من ان اذا  
 لا مفاعلات يلزم بعدها الاسم فكل من يلزم الاسم فاجابة  
 وقوعها بعد ما فلا تناقض وحينئذ انصب الاسم المذكور في  
 العطف اي سبب عطف جملة حوفا على جملة فعلية مقدمة  
 للتناسيب لرحمة التناسيب بين الجملة المعطوف والجملة المقترنة  
 عليه ان يكونا فعلين نحو خرجت فريدا لقيت وبعد حرف العطف  
 يعني ما ولا يلزم ولا ومن من هذه الجملة اذ هي عاملة المضارع  
 ولا يقدر معمولها الضمير في العمل نحو ما زيد ضربته ولا زيد  
 ضربته ولا عمرو وان زيد ضربته الاقاديبا وبعد حرف العطف  
 نحو ان زيد ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يحتاج الى رفع في الاسم  
 الاستفهام مثل من اكثره ولعل همة الاستفهام تشمل مثلها  
 زيد اخره فان يجوزون وان يستعمل في الحاجة لاقتضاء هل لفظهم  
 لانه ينفرد في الاصل فلا يكتفي في تقدير الفعل وبعد ان الشرطية الدالة  
 على المجازاة في النومان نحو اذا عبد الله فلقه فاكترته وبعد  
 الدال على المجازاة في المكان نحو حيث زيد تجده فاكترته وفيما  
 الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي  
 اضرب وزيدا لا تضرب وانما اخير في هذا الموضع اي ما بعد حرف  
 الاستفهام والنهي واذ الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي

الاسم

في الاسم المذكور انه هي هذه الواضع مواقع الفعل اي  
 وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع الفعل فيها  
 تقدير او الا فلا وكن كذلك في انصب الاسم المذكور عند  
 خوف الهم من ان يصر الى التباس ما هو منسب في حال النصب  
 لكن لا من حيث هو مقترن في حاله بل من حيث هو خارج عن حاله  
 بالصحة فلا يعلم انه خرج عن الاسم المذكور في حال الرفع مع وقوع  
 ما في المقصود وصفه مع مخالفة ما في المقصود فالالتباس لما  
 هو بين النبرة ذات ما هو على تقدير النصب في صفة لا يبين  
 بوصف النفس من الصفة فان التكرار فيهما ما معا مثل  
 ثم اذا كان في خلقه بقدرة نص كل شيء على الامور مشبه  
 التفسير بوضع بالابتداء وجعل خلقا خبرا كان موافقا  
 في ان المقصود لكن خفي عليه بالصفة لاحتمال ان يكون بعد خبر  
 وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على شيء مخلوق لا تقديره  
 الحكم على شيء مخلوق لانه ان يقدّر فاد يوم كونه بعض الاشياء  
 الموجودة غير مخلوق لا يتم كما هو مذهب المعتزلة في الانقضاء  
 الاختيار والعباد ويستوي الامر ان الرفع والنصب في كلام  
 يحتاج كل واحد منهما الى تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكثر  
 اي عنده او في الامر ونحو ذلك والا لا يعجز العطف على الصبر  
 بعدم الضمير يستوي الامر ان يفي اذا عطف الجملة التي وقع فيها







الفعل المتعاقب بضمه او متعاقبا مراً او نهياً فالحال في نصب  
 والظان قوايتو والزاوية والزاوية فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
 جلدة واخلت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا في  
 على الرفع لا في رواية مشافهة عن بعضهم فاصطط الحجة ان كان  
 الاخراج هذه القاعدة للاميلهم اتفاقاً لقراء على غير المتبادر  
 فاشتمل على المخلو الاخراج عليها فدل على الزاوية والزاوية فاجلدوا  
 كل واحد منهما مائة جلدة الفاء في رتبة مع الشرط عند البركة  
 الان في الامام في الزاوية والزاوية مبتدأ موصولاً في معنى الشرط والهم  
 الفاعل الذي هو صلة كالشرط فحيز المبتدأ كالحجز والفاء في  
 في رتبة بالشرط لان على سبيل الجزاء وشل هذه الفاء لا يعلم  
 ما في خبره ما قبله فتع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله  
 فتع في الرفع والاية جملتان متقلتان عند مسبوبة الزاوية  
 مبتدأ محذوف المضاف الزاوية عطف عليه الخبر محذوف اي حكم  
 الزاوية والزاوية فيما قبل عليكم بعد قول فاجلدوا جملتان ثابتتين  
 المذكور لعود الفاء عند هذه المسببة اي ان ثبت وانما في  
 جلدوا وقيل زائدة او للتفسير جملتان لا يعلم في جزاء اخرى  
 فيمنع التسليط فلا يدخل في الثابتة فتع في الرفع والاية وال  
 لم يكن الفاء في الشرط ولم يكن الاية جملتين اي في يكون في  
 تحت الضابط والخارج دينا النصيب واختيار النصيب

الذكر

القرآن

القرآن على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الاية بمعنى  
 تعين الرفع الرابع من تلك المواضع الامة رتبة الية وجب في  
 ناصب المحمول يد فيها التحذير وانما وجب في الفعل في نصيب  
 عن ذكره وهو في المفعول في عن شيء او تبعه من في  
 الاصطلاح الخاوة معمول اي اسم عمل في النصيب بالفعولية بتعدي  
 ان تحذير اي خلاف ذلك معمول تحذير فيكون مفعولاً مطلقاً  
 او ذكر تحذير فيكون مفعولاً لا مابعد اي مما يبعد ذلك معمول  
 في الجمل ومنه مكرراً على صيغة المجرول عطف على احد مراد  
 القدر فان قلت في هذا لا بد من ضم المفعول في المعطوف  
 على قلنا نعم كنه وضع في المعطوف لظهور موضع المضمرة وتكون  
 الكلام ومعمول بتقدير انق ذكر مكرراً الا انه وضع المحذير من  
 موضع الضم العائد الى العمول اشعاراً بان محذيره لا يضر ومثلاً  
 اياك الاسد واياك وان محذوف هذان مثالان لا اول نوعي  
 التميز وحنا بما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك  
 وبعد نفسك عن حد في الاذن هو مفعول بالعصا ويجوز في الاذن  
 عن نفسك على التعليل من المحذير من هو الاذن وتكون فان  
 البر من تقييد الاسد والمذوق عن نفسك محذير مما هو الاذن بما  
 منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعي اي في الطريق الطريق  
 لا يخفى عليك ان تقدير رتبة اول نوعين غير صحيح لان لا



اتفقت ولا من الاسد فينبغي ان يقدر في مثل بعد وفتح وتقدير بعد  
 المثال نوع الثاني غير مناسب للمضي على الابقاء عن الطريق الى  
 بتقديره فالقول ان يقال بتقدير بعد اوافق ونحوها فتقدير مثل  
 في جميع اوزاد نوع الاول وفي بعض اوزاد النوع الثاني مثل في كذا  
 فان المضي بعد نفسه مما هو ذكي كالاسد ونحوه ويقدر  
 مثل قوله بعضهم بالمثال انه كور قيل لفظ الاسد في اياك الاسد  
خارج من نوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فان  
 تحذيرا واجب بانه تابع للتحذير وتوابع خارجة عن الحدود  
 لميل ذكرها في بعد وتقوية فتعلم النوع الاول اياك من الاسد  
 كما كتب يقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كتب واياك ان  
تحذف وتقول في المثال الاخيرة اياك تحذف بتقدير من اياك  
من ان تحذف فيلان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولائ  
في المثال الاول اياك الاسد لا متناع تقدير من وشدة وده مع  
غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف  
العاطف فلم يثبت الا ان المفعول فيهما فاعل في فعل اي حذف  
من كور فيمنافض من الفعل المفعول او المقدم او شبههم كذلك  
او مطابقا كان العامل مصدر فقول ما فعل في فعل شامل لا  
المترى والمكان كلها فان لا يحل زمان او مكان عن ان بفعل فيها  
فعل سواء ذكر الفعل كذا فعل فيها او لا وقول مذكور خرج به الاثر

فعل في نحو يوم الجمعة يوم طيف بالبحر كان فعل في فعل الاعمال كذلك  
 بمذكور يكون يعني مثل يشهد يوم الجمعة والخالق ان يوم الجمعة  
 عليه فعل فيه مذكور فان شرو يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة  
 فلو اعتبر التعريف قيد الجبتي اي فعل في المفعول في ما فعل في فعل  
 مذكور من حيث ان فعل فيه فعل مذكور لينح مثل هذه المثال  
 فان ذكر يوم الجمعة في يومين حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل حيث  
 ان وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى ان هذا تقدير باعتبار قيد الجبتي  
 لا حاجة الى قوله مذكور الا ان الزيادة تقصير المعنى وقوله من زمان او  
 مكان بيان الموصولة او موصوفة اشارة الى ان المفعول فيه  
 وتيقيد البناء حكم كانهما وهما المفعول فيه ضربان ما ينظر في  
 في وهو المجرور بها وما يقدر فيه وهو منصوب بتقدير ما وهذا  
 اصطلاح القوم فانه يطلقون المفعول في الاعمال المنصوبة  
 يرفه واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر المفعول فيه  
 خالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعول في ذلك كذا شرط  
 نص في شرط المفعول في تقدير في ان التلخيص بانها بوجه المجرور  
 ظرف الزمان كلها مبني كان الزمان او محذوف وتقديره  
 اي تقدير في لان المجرور منها جزاء مفعول الفعل فيخرج اقتصاد بلا  
 واسطة كالصدق والحدود منها يجوز ان يكون على المجرور المسمى  
 في الزمانية كوصفت لدهر او اظلت اليوم وظروف كذا



ان كان المكان مبهما قبل ذلك في تقديره حمل على الزمان المبهما  
 في الابهام نحو حلت خلقك الاى وان لم يكن مبهما قبل ذلك  
 محذورا فلا تقبل تقديره ان لم يكن جملة على الزمان المبهما لا خلافا  
 فاقا وصحة نحو حلت في المسجد وفسر لهم من المكان بالثابت  
 الثالث في ما اختلف بينه وبينه في فوق وتحت وما في معناها  
 فان اطلاقها لا يقتضي جميع ما يقابل وجب الا تقطاع الارض  
 فيكون مبهما ولا يقتضي هذه التفسير بعض الظروف والمكانة الحارة  
 ففسرها فقال وحمل على الابهام في التفسيرات الست عند قوله  
 وشبهها معورون وسوى الابهام اي الابهام عندى ولدى ولم  
 وحمل شبهها على ان حكمه حكمي في بعض النسخ الابهام ما كان  
 وكذا حمل على الابهام كان لفظ مكان وان كان معينا نحو حلت  
 مكانا كثرته في الاستعمال مثل الست الابهام كذا حمل عليه  
 بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار كثرته في الاستعمال  
 لا الابهام على الاصح اي على الدار صلب الاصح فان كان بعض النسخ  
 الا ان مفعولها لكن الاصح ان مفعول فيه الاصل استعماله  
 لم يكن حذوف كثره استعماله وهذا محل قابل فان الفعل في طلب  
 المفعول فيه لا بعد تمام معنا ولا تسلك مع دخول الابهام  
 الدار بعد تمام معنا بها يطلب المفعول فيه وما يؤيد ذلك  
 ان كذا في نسبه كذا خاص بوقوعه فيصح ان نسب الابهام

١٢٢

وشبهها

شامل

شامله ولغيره فان اذا ضربت زيد في الدار كذا في جز من البلد  
 فكذلك يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذا في جز من البلد  
 فخر في البلد وفعل الدخول بالبناء الى الدار ليس كذا في الدار  
 قال لا دخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد  
 الدخول الى الدار وليست كسبب الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا  
 يكون الدار مفعولا فيل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال  
 فيكون انما في الاستعمال دخلت مع دخوله دخلت في الدار كذا  
 صح استعمال يدون في ونقل عن شيوخنا استعماله في شاد و  
 ينصب اي المفعول فيه بعامل مضمرا لا بشرط في التفسير نحو يوم  
 في حوا من امة سرت اي شروم الحق وبعامل مضمرا على شرط  
 التفسير يوم الحق صحت فيه والتفصيل في نصبه كما مر في المفعول  
 المفعول به هو ما فعل الاجله اي المقصد تحصيله وبسبب جولة  
 وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا اوديه وفيه ومع فعل اي  
 مذكور اي مفعول حقيقه وحكي فلا يخرج عنه ما كان فعله مذكورا  
 تلك تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقله مذكورا حرة  
 عن مثل عجيبة التاديب قلتي كيف عجيبة لا هتزعنه وهو اي  
 الفعل كذا فعل الاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تاديبا قلنا  
 المذموم مذكور معه فان قلت هو مذكور في ضربته تاديبا قلنا المذموم  
 مذكور مفعول تركيب الذي هو في روح نحو عجيبة التاديب الذي

ان م

قال م



لا جلة للمهم المان يراد به كون معياره هو العمل في شئ من حيث تأريخه  
 مثال المان بقصد تحصيله فنقول هو الضرب فان التأريخ إنما يحصل  
 بالضرب ويترتب عليه وقد ثبت عن العرب جملتها فعل بسبب جوده  
 وهو القعودان القعودان وقع بسبب الجبن والعاقل يكون المفعول  
 مفعولاً مستملاً غير داخلة المفعول المطلق مخالفه لا فائدة للزجاج  
 أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعل فالتعبد  
 عند في المثالين المذكورين أدبته بالضرب تأريخاً وجبت في القعود  
 عن الزجاج جملتها أو ضربته ضرباً لا يجب فقدت قعوده من ورد  
 قول الزجاج بان ضربه تأريخاً لا نوع بنوع الآخر لا يدخله حقيقة  
 الأمران لا صحة التأويل للمال بالنظر من حيث ان المعنى جاء زيد كما  
 جازيد وقعت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقة ما وشرطه  
 أو شرط انتم المفعول له لا شرطه الاسم مفعولاً فالفهم  
 والأكرو في قولك خشيت لسمي والأكروم الزرع عند مفعولاً على  
 ما يدل عليه هذه وهذا كإقامة المفعول في الشرط نص في  
 هذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لأنها اذا ظهرت لزمت  
 وخير اللام بالذکر لأنها الغالبة في تعليلات الافعال لا يتقدم  
 من مخون أو الباء أو فمع انها من دواخل المفعول كقولهم  
 خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله ثم يظلم من الذين  
 هادونهم وقوله ثم امرأته دخلت النار خترة أي لاجلها

مثال

ولما كان تقدير اللام عبارة عن أخذها عن اللفظ وبقائها في اللفظ  
 وكان الأصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في بقاءها في اللفظ  
 لا شرط بل الحاجة اليه تأريخاً في حد منها من اللفظ ولما كان  
 وإنما يجوز حد منها ولم يكتف باجتماع النية لبقاء اللفظ في اللفظ  
 فهو حد منها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول فعلاً احترازاً عما  
 كان غنياً نحو جئتكم ليس من الفعل المعلن أي تحلة فاعلم  
 وفاعلها من احتراز عما اذا كان فعلاً غير نحو جئتكم بجئتكم  
 ومقارنات إلى الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زماناً ووجوداً  
 نحو ضربت تأريخاً وزماناً الضرب والتأريخ واحد لا للمفارقة  
 بينهما الا بالاعتبار ويخرج زمان وجواحد بهما بعضاً من زمان  
 وجود الآخر نحو قدت عن المرحب جملتها فان زمان الفعل اعني  
 القعود وبعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شئت الجمل  
 ايقاعاً للصالح بين الطرفين فان زمان المفعول له اعني ايقاع  
 الصالح بعض زمان الفعل اعني شئت الجمل واحترز بذلك  
 عما ان لم يكن مقارناً في الوجود نحو كرتك اليوم بوعدى بذلك  
 امس وإنما اشترط هذه الشريطة لان بهذه الشريطة يشبه  
 التصديق فيعلق بالفعل بلا واسطة تعلق التصديق بما اذا  
 تبع منها المفعول أي الذي فعل بمصاحبة بان يكون الفاعل  
 خاصاً به قدوم الفعل عنه والمفعول وقوع الفعل عليه

علم



مع فاعل اليا فاعلا اسند اليه الفاعل كما اسند اليه المفعول  
 في المفعول وفيه كذا والضمير هو المفعول وجعل الى اللام واعتذر عن  
 بما جاز في بعض النسخة من اسناد الفعل الى اللام نصب تركه منسوبا  
 جريا على ما هو عليه الاكثر واليه ثبت قوله قد قطع بينك عاقرة  
 النصيب بعض المواضع ان هذا الذي شريف جدا وقيل الوجه ان  
 من قيل قد قيل بين العير والنزوان فان مفعول باسم فاعله  
 الغير المرجع الى مصدر اي حيل الحيلة لان بين اللزوم والظرف  
 مقام الفاعل فاعله يكون معناه الكذا فعل بمصاحبة على ان يكون  
 مفعول باسم فاعله ضمرا رجعا الى مصدره والضمير هو المفعول  
 هو مذكور بعد الواو واخره عن المذكر بعد غيره كالنفا المصاحبة  
 مفعول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لا قبل  
 حبه مفعول فعل واقدرة اياها سواء كان ذلك المفعول فاعله  
 استواءا والتمتبه ومفعولا نحو كفاك وزيد درهم سواء كان  
 ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثاليين المذكورين او معنى اي  
 نحو ما لك زيد اي ما تنقص والمرد بمصاحبة المفعول الفعل  
 مركبة لشيء ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيد او كان  
 واحد نحو لو تركت الناق وفصلها الرضعا فلا يتفق بالذكور  
 بعد الواو العاطفة نحو جازي زيد وعمر فانه لا يدل على العاطفة  
 فاصل الفعل دون المصاحبة على ان مذهب الجمهور ان الناق

في المفعول فعل ومعه بتوسط الواو التي هي مع وانما وضعت  
 الواو موضع مع لكونها الخصلة اصلها واو العطفلة مع الجمع  
 سبع المعية فان كان اي وحده الفعل اي ما يدل على الحدث  
 الفعل واسم الفاعل والمفعول الصفة كذا وغيرها لفظا وحاز  
 اي لم يحب العطف ولم يمتنع فلا يمتنع فيقتض مثل ضربت زيدا  
 وعمر والوجه العطف فيه فالوجهان اي بالعطف والنصب على  
 المفعول جازي ان نحو جئت اذا وزيدا بالرفع على العطف وزيدا  
 بالنصب على المفعول وان لم يحز العطف بل يمتنع تعيين النصب  
 جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعلم الفاعلة لا بتأكيده  
 فالمفصل ولا يغير وان كان الفعل مع اي امر معنويا متبعا  
 من اللفظ اي لم يمتنع العطف بين العطف حيث لا يحتمل على عمل  
 المعنوي بلا حاجة مع جواز وجاؤه وهو العطف نحو ما زيد وعمر  
 والا اي ان لم يحز العطف بل يمتنع تعيين النصب حيث لا وجه  
 نحو ما لك وزيدا وما شاك وعمر فانه امتنع العطف فيهما لان  
 العطف على الضمير هو بلا اعادة الجازي ولم يحز العطف عمر  
 على الشان الى السؤال عن شانها لاعتد شان احدهما وفصل الآخر  
 وانما حكمنا بمضوية الفعل هذه الامثلة لان المعنى ما تنقص وما  
 يمانه فاما ما شاك وزيدا ما تنقص وزيدا ومعنى ما لك وزيدا  
 وزيدا ومعنى ما زيد وعمر ما تنقص زيد وعمر والحال المانع من



شرح في الحقيقة ما هو ما بين هيئة الفاعل والمفعول أي  
 هو قاعل أو مفعول كما هو الظاهر في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات  
 والتميز وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول يخرج ما بين هيئة غير الفاعل  
 أو المفعول كصفة المتبذل غوزيد عال أخوك وبقيد الحيتي يخرج صفة  
 صفة الفاعل أو المفعول فاما تدل على هيئة الفاعل أو المفعول  
 لا من حيث هو قاعل أو مفعول وهذا التردد يدعي بسبيل منع الظاهر  
 للتعليق فلا يخرج من مثل ضرب زيد عمرو واكرمين لفظا ومعنى سواء  
 الفاعل والمفعول الذي وقع له حاله لفظا أي لفظيا بان يكون  
 فاعلا للفاعل والمفعول بالمفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير  
 اعتبار معنى خارج عندهم من نحو الكلام سواء كان ملفوظا  
 حقيقة وحكما ومعنى أي معنويا بان فاعله الفاعل أو مفعول  
 المفعول باعتبار معنى يفهم من نحو الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه  
 المراد بالفاعل أو المفعول أي من ان يكون حقيقة وحكما في ذلك  
 الحال عن المفعول ككونه في معنى الفاعل أو المفعول وكذا المفعول  
 المطلق مثل ضرب زيد ضرب الشديد فالله في حدثت الضربة  
 وكذا يدخل في المعنى أي كما اذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا  
 يصح حذفه وقيام المضاف له مقامه فكاد الفاعل أو المفعول نحو تتبع  
 إبراهيم حيفا وان ياكل الخبز ميتا فان يصح ان تقول بل تتبع  
 إبراهيم مقام بل تتبع ملازمه وان ما اكل اخاه مقام اكل الخبز

وان كان المضاف فاعلا أو مفعولا وهو المضاف اليه كان الحال عن المضاف  
 هو الحال عن المضاف اليه وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله ان ابراهيم  
 لا مقطوع متبعين فتولاه من حيث حاله عن قولنا وما اعتبار  
 ان الذي هو المضاف اليه في قوله وان ابراهيم اصله المفعول والمفعول  
 فاعلا باعتبار المضمير المتكسر في المقطوع وكان حاله عن مفعول ما ليس  
 فاعلا لوقوعه بين على صيغة المضاف المعلوم من باب الفعل ويؤيد  
 على صفة الفاعل المحمول من باب الفعل ويجعل المفعول مرتبطا  
 لا بالفاعل بل في حاله من المفعول والمفعول المطلق من غير  
 ان يكون فاعلا والمفعول الا ان يكون ما وقع حاله عن المضاف اي مثل  
 زيد قائما مثال اللفظ المفعول حقيقة فان عليه التكلم ومفعول  
 انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه  
 وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ  
 حكما فان فاعله الغير المتكسر في ظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام  
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والغیر المتكسر ملفوظا  
 وهذا زيد قائما مثال المفعول لان مفعول زيد ليس على لفظه  
 الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتبعية المضمومين من لفظه  
 هذا ولا شك انما اللفظ هو الكلام لاخبار بهما عن نية قوله  
 في نظم الكلام اشرأوا سنة ويعبر زيدا مفعولا لفظيا بل مفعولا  
 انما هي باعتبار معنى اشرأوا سنة الخارج عن منطوق الكلام المعبر

يقصد



وتوقع الفاعل خلافه في مفعول لا لفظية وعاملها اي عامل الحال ما الفاعل  
المفعول او المقدر نحو ضرب زيد قايما وزيدا في الدار قايما ان كان  
الطرف قدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل على الفعل وهو من غير  
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب ركبنا وزيدا في الدار قايما ان كان  
الطرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما  
الصنف الثاني نحو زيد حسن طاحكا او معناه ليتجنب من نحو  
الكلام من غير التصريح بتقديم كالاشارة والتبعية نحو زيد ذاهبا  
كلامه وكان ذاهبا والتمني والترجي والتبعية نحو يارب قايما وليت كذا  
ميتما ولعل في الدار قايما وكان ذاهبا او متبرطها اي شرط الحال  
ان يكون نكرة لان نكرة اصل والعرف هو تفيد المحدث الغريب  
الى صاحبها يحصل بالتعريف زيدا على العرف وان يكون صاحبها  
معرفة لانه محكوم عليه المعنى وكان الاصل في التعريف على ان يكون  
اشترطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع مواد حاله في غالب  
موادها اكثر او ثانيا ذلك مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون  
في الحال نكرة موصوفة بنحو جاني رجل من بني فارس او مفتية غدا  
المعرفة بالاستغراق نحو قوله في يافى كل امرئ ان كان رجل ركبنا او  
بعد الانقضاء للشيء عموما جاني رجل الا ركبنا او مقدما عليه حال نحو  
جاني ركبنا رجلا وثانها ما يكون في الحال في غير هذا الامور وغالب ما  
وتوقع الحال اكثر ما هو بهذا القوم وقوع الحال في هذا القوم شرط يكون

صاحب

صاحبها معرفة فقول غالبا قد لا اشترط كون صاحبها معرفة لا يكون  
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبها يكون صاحبها معرفة النية عن غلبة  
بعض الواوينا في الشرطية ويحتاج الى ان يكون الكلام عن ظاهر  
ويجوز قول صاحبها معرفة مبتدأ وجزا معطوفا على قوله وشروطها ان  
يكون نكرة وارسلها الفكر ولم يذكرها ولم يشق على نفس الدخال  
البيت للبدي يصيغها الوخش والاثن بقولك ارسال جملتها  
الاثن وكان المراد ارسال البعث والتحية بين الرجل واميره  
لا ارسالها معتركة مترجمة ولم يروها اي لم يسمعها عن العرب  
يشق اي لم يحق على نفس الدخال اي على ان لم يتم بشرط بعض الامور  
بالدخال الدخال هو ان يشترط البعير ثم يرعى العطش في الجوف  
ويدخل بين البعير عطشا بين يشرب من ماء عذرا لم يشرب  
المراد به ان نفس من دخله بعضه في بعض والمضى على نفس  
الدخال مرتبة واحدة ونحوه مثل فعله جمدك مقول بالنكرة فلا  
يريد نقضا على قاعدة اشترط كونها نكرة وقاويلها على وجهين احدهما  
انها ماضية لافعال الحذف اي جمدك كذا ويصرفه وحده اي انصرف  
وتجمل جمدك في هذه الجملة الفعلية وقت حال او هذه المطاوعة  
على المصدرية وثانها انها متاع في موضوعه موضع النكرة اي  
ومصرفه ومجهولها فالصحة وان كانت معرفة في في التقدير نكرة  
كان حسن في صحة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها



أي صاحب الحال أكثر بحيث لو كان فيما شئت تخصصت أسواي التقديم  
 ولم يكن الحال مشترك بينهما وبين معرفة وجب تقديمها أي تقديم الحال  
 على صاحبها التحصيل لئلا يتقدم بالانتماء في المعنى مبتدأ وخبر لا يليق  
 طرف الباب ولا يقدم أي لما لم يأت بعد قيد قايما كغيرها على  
 على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العوامل المعنوية انما هو  
 بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه الجار والمجرور خارج عنه  
 داخل في الفعل أو يشبهه على هذا مع الكلام ان الحال لا يقدم على الفاعل  
 المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف أي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا أو شبهه  
 فان فيه خلافا فسبحوا لا يجوزوا اصلا نظر الاضعف للظرف في العمل وجوه  
 الاختصاص مشروط بتقديم الجار على الحال بخويزد قايما في الدار والفا  
 قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان  
 مشابها للظرف لا يمين معنى الظرفية الا انه يقدم الظرف على العامل  
 لتوسعه في الظرف والحال لا يقدم عليه هذا اذا لم يكن الزم في خلافه  
 العامل المعنوي واما اذا جعلته خلافا للعامل المعنوي كما هو ظاهر كلامه  
 والمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يقدم الحال على المعنوي كذلك  
 لا يقدم على ذي الحال الجور وسواها كان مجرورا بالاضافة او كان  
 مجرورا كان مجرورا بالاضافة لم يقدم الجار على اتفاقا بخويزد قايما  
 عن الشيا بخلاف زيد وذلك لان الحال تابع ورفع لذي الحال والمقتضى  
 اليه لا يقدم على المعنوي ولا يقدم تابعه لغيره وان كان مجرورا بغيره

فمنه

خلاف سببوا اكثر البصرية ينفق تقديمها على جعلها للكونية وهو  
 المختار عند المصنفين وهذا اقل على الاصح ونقل عن بعضه الجوز  
 استدل الا لقوله نعم وما ارسلنا الا كافة للناس ولعل الفرق  
 بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر متعلق بالفعل كالمرة و  
 الضعيف فكأن من قام الفعل ببعض حروفه فاداءت  
 ذهب واكتبه بهذا فكذلك قلت اذهبت واكتبه بهذا  
 فالجور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذه  
 الاستدلال عمل كافة جال على الكاف والتا التامية لغة ومعهم  
 جعلها صفة المصدرى وسال كافة وبعضهم جعلها مصدرا  
 كالكاوية والعافية ولكل تكلف وتعسف كما دل على شيوعه  
 يقع حالا من غير ان يؤول الجار بالمشقولات المقصود من الحال  
 بينا انما هو الحال وهو حاصل به وجذر في جوهرا حيث شرط  
 اشتقاق الحال كلفوة قايما للجاء بالاشتقاق مع هذا فلا شك  
 ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل سيرا ومربطه قوله حمد البنية  
 وهو مابق في موضعه واظن به طبيا وهو ما في جلاوة صفة فاما مع  
 جامدين حالا لا لالتصاف بصفة البنية والطبية فلا حاجة الى ان يؤول  
 البنية سيرا والربط الى الربط بغير النحل اذا صار ما عليه سيرا وربطه  
 اذا صار ما عليه سيرا والعامل في طباطيب اتفاق النخلة وفي سيرا  
 عند محققهم وتقدم سيرا على اسم تفصيل مع ضعف العمل في

سواء كان الدال مشتقا او جامدا



اذا غلبت واحدة جالان باعتبار من مختلفين يلزم ان يلى كل واحد  
 متعلقه والبسرقة تعلقت بالشار الى بعدا من حيث انه مفضل وهذه  
 قضية وان لم يكن معتبر في الابدان واما طيكنه لما كان الغمر  
 بالشار المظهر كعدم اقبال المظهر مقامه او جوا ان يلى الرطبة تعلقت  
 من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير فكل يلى له قال الخ والضمير  
 المستكن في افعال فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالغمر  
 ومع هذا فلا يرى باسا بان يقال ان لم يسمع زيدا حسن قائما  
 قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم لا شارة الى انشراح  
 لونه بسرا وهذا يصح ان يمكن ان يكون المشار اليه التمر ليا يرب  
 يتقيد الاشارة بحال البسيرة وانه يصح حيث وقع موقع اسم لا  
 شارة اسم لا يصح اعمال في نحو متحجج جالس اطينه وطبا ويكون  
 اى حال حمله لادالته على الفظة كالمفرد فتح ان وقعت حالها  
 مثلها ولكن يحل ان يكون الجملة الحالية خبرية محمودة والكذب لان  
 يميز الخبر عن ذي الحال اجزاء باعلى قوة الحكم بها على الجملة الانشائية  
 لا يصح ان يحكم بها على شئ وطا كانت الجملة متعلقة في الافادة لا بقية  
 او طباطبا بغيرها والحال مرتب بغيرها فاذا وقعت الجملة الانشائية  
 من رابطتها الى صاحبها وهي الضمير والو والجملة الخبرية لسان  
 او فعلية الفعلية ان يكون فعلها مضارع ثابتا او مضارفا  
 متفيا او ماضيا متبعا او ماضيا متفيا هذه خمسة جملة الاسمية

الى الجملة الاسمية الحالية متبعية بالو والضمير مع القوة الاسمية الاستمرارية  
 فان ثبت يلى الربط بينهما غاية القوة نحوجت وان كركب جنت وان  
 مركب جازيد وهو مركب بالو او وحده لانما تدل على الربط في قول  
 فاكس في مثل قوله كس نبييا وادم بين الال والطين وهذا  
 الربط بالو وحده او بهما مع الضمير فيكون في حال التعلق اما في قوله  
 فلا يجوز الوو بقول هو لى لا شك فيه ذلك لان الوو لا تدخل بين  
 المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف  
 لان الضمير لا يربط في الاصل فلا يدل على الربط في اول الامر نحو قوله  
 في فلا بد من الوو على الضمير المضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون  
 الفعل فيها مضارفا متبعا متبعية بالضمير وحده المشابهة لفظا ومعنى  
 لا اسم القاعل المستغنى عن الوو نحو جاني زيد يسرع وما سواها  
 اى ما سوا الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من  
 الجملة المشتملة على المضارع المنفي او النافي المثبت والمنفي بالو والضمير  
 او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة  
 استقلال النافي كالاسمية المضارع المنفي نحو جاني زيد يكلم غلامه و  
 جاني زيد وما يكلم غلامه عمرو والنافي المثبت نحو جاني زيد وقد  
 خرج غلامه وجاني زيد قد خرج غلامه وجاني زيد وقد خرج عمرو  
 والنافي المنفي نحو جاني زيد وما خرج غلامه وجاني زيد ما خرج عمرو  
 او جاني زيد وما خرج عمرو ولا بد في النافي المثبت لا المنفي من دخول



لقد قد تعرف زمان الماضي لا اللفظ على اللفظ المثبت الواقع حال اللفظ  
بما على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال وقوعه  
على نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حاله ان مضيت  
هو بالظن زمان العامل فلا بد من قد حقي يقرب اليه فيقارب وهذا  
مما لا يكون في زمانه لا يوجد قد ظاهرا ولا متدرا سواء كانت  
ظاهرة في اللفظ عموما وان قد حقي على الامور قد تدرا متوالية  
تكون في زمانها كمن حصر صدوهم اي قد حصر صدوهم  
وهذا خلاف مذهب جوية البر فانهم لا يجوز ان حذف قد في جوية  
يؤول قوله حصر صدوهم بقوة ما حصر صدوهم فيكون  
حصر صدوهم موصوفه وحذف هو الحال البر كحذفه في حاله ونما  
المشترط في كذا المنع لا يتم واللفظ بلا ناطع فيشمل زمان الفعل  
حذف العامل في الحال ليقا فرجه كقولك للسافر في الشارع في السفر  
المنع لا يتم مديا اي سر في شدة مديا بقرينة الحال المحاط  
وقوله مديا حذف لشد او حال بعد حال او مقالة كقولك كمالا  
تقول كيف جئت اي جئت واكبا بقرينة السؤال من قوله تعالى  
الانشاء ان لن نجمع عظامه بل قد مرين اي بل نجمع عظامه بل قد  
حذف العامل في بعض الاحوال للوكدة وهي الحال للوكدة مطلقا  
لا ينقل من صاحبها مادام موجودا بل ينقل في المنقولة  
فيكون العامل في الوكدة مذكورا بكونه عطفيا فان العطفية

في

لا ينقل عن اللفظ غالب اللفظ في حق نفع الموقر او ضمها من حقي لا من حق  
تحقيقه من على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى يعني ان  
اي حقيقتا بكونه صرت منها على اليقين او اثبتا كذا عطفيا وقال  
صاحب الفتح احق القدرات عندي ان يقدر على عطفها وشروطها  
اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مفعولا اي مؤكدة لمضمون  
جملة واحترق في عمالوكيد بحذف اجزاها كالعامل في قوله انا ارسلناك  
لناس رسول فان لا يحذف واسمه واحترق به عما اذا كان في قوله فان  
لا يحذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قاعا بالقسط  
انه حال وكذا من فاعل شبهه ولا بد منها من قيد اخر وهو ان يكون  
عقد تلك الاسماء من اسمين لا يصلحان للعمل منها والا كان عاملها  
مذكورا فكيف يكون حذفه اجبا نحو الله شاهد قاعا بالقسط  
ما في اسم الذي يرفع الابهام واحترق به عن البدل فان البدل ان يرفع  
التحليل ليس يرفع الابهام عن تثنى هو ترك ميمهم وايراد معين ايتم  
الاشارة في رفع في معنى الموضوع من حيث انه موضوع في الية  
وان كان بحالته هو ان ثبت مطلقا لكن يطلق منقولا في الكامل وهو  
الوضع واحترق به عوامت عينا جارية فان قوله جارية مرفع ابعدا  
قوله عينا كذا غير مرفع بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال باعتبار  
نقد الموضوع له وكذا يقع به الاحترق عن اوصاف المماخوذه  
المراد فان هذا املا اما موضوع لمفهوم كلي شرط استعماله في



في خبريات اولها خبرت منه الابهام فلهذا المفهوم الكلي ولا في واحد  
 من خبريات بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع المستعمل فيه  
 فتوضعه بالجراد يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع  
 حيث انه موضوع له لا يقع لاحتراز عن عطف البيان في مثل قوله  
 ابو حفص عرفان كل واحد من في حفص وهو موضوع لشخص معين لا  
 ابهام فيه لكن لما كان اشتبه بالذات والمقام الواقع في حفص لعدم  
 اشتباهه ولا ابهام الموضوع عن ذات لا عن وصف واحترز به عن  
 التبع والخلافات فانهما يرفعان الابهام مستقر الواقع في الوصف في الله  
 وتحقق ذلك ان الوضع لما وضع الرجل مثلا لنصف من فلا شك  
 الموضوع له في معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو  
 اكثر من معين والابهام في الا من حيث ذاته وان لا يعلم به يجب  
 الوضع ان من جنس العمل والحل وغيره والام من حيث وضعه فان كان  
 منه بحسب الوضع انه بعد ادنى او يكف فاذا اريد رفع الابهام الوضع  
 الثابت في بحسب الوضع اتبع بعينه او حال في حال اقل بعد ادنى  
 اريد رفع الابهام الذاتي قل في خبريات يرفع الابهام المستقر عن  
 لا التبع والخلافات فانهما يرفعان الابهام عن الوصف المذكور في  
 صفات لذات اشارة الى القيم التميز بالذات قوة نحو طول ذيتا والمقدرة  
 نحو طراو يد نفسا فان في قوة قولنا طراو يد نفسا ونفسا  
 يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر عند الاول اي قبل اول من التميز

وهو ما يرفع الابهام عن ذات ما كونه يرفع عن مفرد ونوع  
 ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدر احد المفرد وهو ما يقدر  
 به الشيء يعرف به قدره وبين غالبا في غالب الجوار واكثر ضاهي  
 رفع الابهام مطلقا وتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص اكثر الموضوع  
 وذلك لان الابهام في اكثر المقادير اما متحقق في ضمن عدد  
 نحو عشرة ودرهما وسبعة وثمانون العدد والبيان في باب السما  
 العدد واما في ضمن غير ذلك العدد كالموزون نحو طول ذيتا  
 الرجل نصف الموزون ونحو منون سمننا وكاكيك نحو فخرن بزا  
 وكان في نحو ذيتا ونحو باو كالمقياس نحو على التميز مثلها الى  
 والمراد بالمقادير لهذا القوه هو المقادير لان قولك عند في خبر  
 درهما او طراو ذيتا ودرج ثوبا وعلى التميز مثلا ما زيد المراد بهما  
 للعدد والموزون والموزون والمقياس غير وانما اقتصر على الاشياء  
 الثلاثة لانه كان مطاوع التمييز على ثمانية المقادير وهو  
 كذا في طراو ذيتا او النون ثمانية منون سمننا او الاضافة كذا على التميز  
 مثلا ما زيد ولهذا لم يتوفى اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى  
 تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافة معها ولا اسم تحيل  
 الاضافة مع التووين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان  
 المتصلا ايضا ثانيا فاذا تم الاسم بهذا الاشياء شابه الفعل اذا  
 تم بالفعل وصار به كلاما تاما فاشابه التميز الذي بعده المفعول



لو قومه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام  
 فيصير ذلك الاسم التام قبل طائفة من التام فياخذ به وهذا الاشياء  
 وانما قامت مقام الفاعل لكونها اخر الاسم كما كان الفاعل فيجب  
 الفعل الامر كما ان الاسم التحريف الداخلي على الاول الاسم وان كان  
 بهذا الاسم لا يضاف مضافا لا ينصب التمييز فلا يقال عندى الرقود  
 جلا فيفردى التمييز ان كان الاسم التام مثنى او موصوفا ان كان  
 اى التمييز وهو ما يشابه اجزاء ويقع مجرى عن التاء على القليل  
 والكثير فلا حاجة الى تشبيه وجبه كالماء والتمر والرطب والضرب  
 بخلاف مرجح و فربس لان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد  
 فيشمل المبنى ايضا لانه لا يدل فقط الجنس المفرد اعلمها فلا بد من ان  
 يثنى او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاشتراك نظر لانه  
 كما جاز ان يقال طاب زيد جليتين للنوع حاز ان يقال طاب زيد  
 جليتين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع فظ  
 الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية وجميع اى نوع  
 التمييز ما فوق الواحد جواز اى لم يقصد الواحد في غيره اى  
 غير انوع عندى عدد ثوبين او ثوبا ثمان كان اى المفرد للمقدار  
 تاما بتسوية او بتسوية التثنية او لتمام الاسم لما في المجرى  
 الاضافة اى اضاف المفرد المقدار الى التمييز صاف بيا باسقاط التثنية  
 ونون التثنية جواز اشياء كثيرة المحصول العرض وهو رفع الابهام

الابهام بل كمنع التثنية نحو من زيد ومثوان سمن والاى وان  
 لم يكن بتسوية او بتسوية التثنية بان يكون بتسوية الجمع والاضافة فلا يجوز  
 الاضافة الا ببقاء نون الجمع نحو عشرة ودرهما اثنى الاضافة للتأنيذ  
 اضافة المضاف وما فى نون الجمع فلا بد ان يضاف الى غير التثنية نحو عشرة  
 وعشرين ومثنا لكن في الحاجة الى توضيح الميزان لا المباشرة  
 التثنية ليعلم مثلا عند اضافة عشرة الى مائة فان اريد عشرة  
 ومثنا او اريد اى يوم الحشرين من رمضان فلا يضاف غير صورة الاضافة  
 ايضا الا على ما يكون الباب فربط الاطراد وعن غير هذا عطف على غير  
 مقدار اى ما لا يحد ولا وزن ولا زرع ولا كبير ولا مقاس نحو خاتم  
 حديد فان المقام مهم باعتبار الجنس بالتسوية فاذا قيل تمر والمفرد اى  
 ختم التمييز اضافة غير المقدار اليه كاستعمال الحصول العرض مع المقتضى  
 ونقص غير المقدار عن طلب التمييز الاصل في التثنية المقادير غير ما  
 ليس بها التثنية والثاني اى القلم الثاني من تمر وهو ما يرفع الابهام  
 عن ذات مقدرة يرفع يشبهان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة  
 ونبته في جملة لكن لما كان الابهام في طرف نبته يستلزم الابهام في  
 ورفعه عن استلزامه فرفعه قال عن نبته عليها يشبهان ان  
 مقابلة ما عند القيم للمفرد والمذكورة المقام الاول مما يجرى به النسب  
 لا غير في جملة اى نبته كائنة في جملة وما ضا بها اى ما ضا بها عطف على  
 جملة موصولة اسم الحاصل نحو المحصول على ما والاسم المفعول نحو الاو



متفرقة عيوننا والصفات بخير زيد حسن وجبا واسم التفضيل بخير  
 افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيب ابا وكذلك كل ما فيه من التميز نحو حسنة  
 زيد ابا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتميز خاص بالمتصين و  
 طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز يصلح ان يكون لا انتصبا وتعلق  
 هت لا فرق في التميز بالجملة وما ضا ابا من ان مثالان في قوة اربعة  
 امثال كان قال طاب زيد وزياد طيبا و ابا فقولوا ابو زيد و ابا و  
 عطف على نفسا و ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل مثالين المذكورين غير محتمل  
 بالآخر فهو كالمشتبه او مرد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضا ابا  
 غير مشتبه فالنقص عن غير ضا فهو متعلق بالمتصين والاب عن الاب  
 محتمل لما ولا يبق عرض ضا والعام عرض غير ضا وكل واحد منهما  
 متعلق بالمتصين او في اضافة عطف على قوة جملة او ما ضا لهما  
 اعجبني طيبا و ابا لانه لهما التمرات ولا خفا به و ابا و ابو و ابا و ابا  
 او مرد هذه الامثلة على دفع ما سبق و زاد عليه قوله والله صرة فاسما  
 اشار الى ان التميز صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب العمل مثال التميز  
 على ان يكون التميز بينهما كضمير به رجلا ويكنو فارسا تميزا عند  
 ان يبدل على انه يصح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون التميز  
 معلوما والاهتمام كمن في النسبة التمر الى الدر في الاصل وفيه خبر كثير  
 فاريد بالخبري للتميزه فارسا والفارس اسم لفاعل من الفرس  
 بالفصح مصدر فرس بالضم اي حذو قدام خيل واما الفرس بالالف ففرس

فمن كان اي التميز قد لم يكن نضافا لمتصين اسما لا صفة يصح جعله  
 انتصبا والمراد جعله اطلاقا على التميز عنه جاز ان يكون كذلك  
 قارة له اي المتصين بان يكون تميزا في رفع الابهام عنه وقارة له  
 بان يكون التميز لرفع الابهام عنه وذلك بحسب التمرين والاموال  
 مثل ايل طاب زيد ابا فان يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان  
 يكون قارة تميزا عن زيد او اريد اسنادا لطيب ما عتبارا لزيد ابو  
 عمرو و جاز ان يكون قارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب  
 المتعلق وهو ابو و الا اي وان لم يكن التميز قد لم يكن نضافا لمتصين  
 اسما يصح جعله انتصبا وتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابو و ابا  
 وعلى فان هذا الاسماء ليس بمتعلق بالمتصين ولا يصح جعلها انتصبا  
 بها فمتعلق زيد وهو الله القدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد  
 فطابق التميز اي فيها جاز ان يكون لا انتصبا سواء كان نفسا  
 او احتمالا وتعلقه ويخالف في تعلقه ما قصد من وحدة التميز  
 وتثنية وجمعية سواء كانت توافقا انتصبا مثل طاب زيد ابا و  
 التميز ان ابوين والزيدون ابا او المعنى في نفس قولك طاب  
 زيد ابا ان اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين ان اردت ابا  
 وحدا وطاب زيد ابا ان اردت ابا وحدا والفاعل من التقديرين  
 التقيد و هذه التمرات مفرقة واذ قصد تبيينه ورد تشبيهه اذا  
 قصد جمعية او جمعافان صفة المفرد لا يصلح ان يطلق على الشيء



الا اذا كان الترتيب يقع على القليل والكثير فان قصد تشييد  
 لا يلزم ان يشي ذلك الحرف ويجمع بل يكفي ان يوثق به مفردا  
 على القليل والكثير فلا حاجة الى وجمع نحو زيد علما والزيد  
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالترتيب هو نحو زيد علما  
الذي هو الجنس نوع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد  
تشية وجمع نحو الزيدات علمين والزيدون علومها الا ان  
ان متعلق الطين كل من الزبدان او الزبدان نوع اخر من العلم  
صنفه لغيره لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشبهة  
فان سواء او ما او لها نحو زيد مجانا فان معناه كامل في الرجولة  
كانت صفة صفته اي ما المتعلقة لان الصفة يستند  
موضوعا والذكر اولى بموصوفية فان قبل زيد والذكر  
الوالد زيد ولا يحتل ان يكون والده بخلاف لا اسم نحو باب  
الواو يجمع مع والطوبى مصدق المطابق اي كانت الصفة صفته  
مع مطابقها اي او مطابقها اي او يجوز ان يكون بمعنى اسم لها  
والواو للفظ على خبر كانت اي كانت صفته ومطابقها اي ولم  
بل لها الاتفاق في الافراد والثنائية ولم يجمع والذكر والثاني ثان  
حاملة لضم واحتلت الحال ان لا استعانة المعنى على الحال  
طوبى زيد فان سواء اي من حيث انه فان من او حال كونه فان سواء الكن  
زيد من في ما نحو زيد من فان سواء من قوله من قوله من قوله من قوله

اي المعنى المذكور

فان من

لان من يرمى التميز في حال ايضا المقدم مدح بالفروضية حال  
 الفروضية التي قد يلحق حال الفروضية بعجزها من الصعوبة  
 اي التميز على ما كان اسما تاما بالاتفاق لا يقال عند ذلك  
 عشرون ولا زيدا وطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل  
 به للفعل مشابهة ضعيف كما ذكرناه فلا يقوى ان يقال ما قبله من  
اي اح الذهب لا تقدم التميز على ما هو عام في من الفعل الفتح  
او غير الفتح كقوله من حيث المعنى فاعلا للفعل نفس خو طاب  
زيد بالا طاب بوه او فاعلا الذي جعل لا ما نحو جرت الارض ميتا  
اي البحر ميتا او اذا جعلت تعديا كقوله لان ما اي ملا  
الا والفاعل لا يقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل بمعنى  
وهو ان الماء في قوله لان ما من حيث المعنى فاعلا للفعل  
المذكور من غير حاجة الى جعل تعديا لان المسالك وقد استناد  
الاستناد الى بعض ملاقات الافاء ولو على سبيل التجوز وقد مر  
في الابهام في الجرم مير بقوله ما هو معنى الاستناد ما الافاء فا  
الافاء على معنى وذلك بمعنى مثل قوله مع زيد تجارة فان التجارة  
تميز رفع الابهام عن شيء من مستوى زيد وهو التجارة فالفاعل  
في تصدي هو تجارة لا زيد وان كان استناد الى الرجح اي حقيقة وا  
لها مجازا وبهذا يبدفع ما يورد على ما عديهم المشبه وهو التميز  
عن لي بما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المقام



لأقاعاً ولا مفعولاً فلا يطرئ تلك القاعدة خلافاً للمادة والبره  
فإنها يجوز أن يقدم اليمين على عامل الفعل الصحيح وعلى اسم الفاعل  
والمفعول نظر القوة العامل بخلاف الضم في اسم الفعل  
وما فيه معنى الفعل الضعيف في العمل ومتسماً في هذا يجوز قول  
أتمرت على بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب على  
تقدير تأنيت الضم في تطيب الخ يكون في كاد ضم الشان لتذكرو  
ويعود ضم تطيب على ويكون نفساً تميزاً عن تبيت تطيب الصيا  
مقدماً على ما على تقدير تذكرو الضم ضم كاد يعود إلى الحبيب نفساً  
تمراً عن تبيت كاد اليك وما كاد الخ يفتي تطيب في تمسك ما قيل في التميز  
على تقدير تأنيت التفتي على هذا الوجه بأن يكون تأنيت الضم  
الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس الخ وما كاد تفتي تطيب في  
وتعسف غير قارح في التمسك المستثنى أي ما يطلق عليه لفظ  
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومته بهذا  
الغير المحتاج إلى التعريف كافيه في تقديم قسمين وعرف  
واحد منهما لأن لكل واحد منهما حكماً خاصاً لا يمكن إحداهما  
الأبعد معرفة فقال متصل ومقطع فالمتصل هو الخرج الكارج  
واحترازه عن غير الخرج الجزئي المستثنى المقطع من متعدد  
جزئياته نحو جاني أحد الأزيد وأجزاء مثل شرب العبد الخ  
سواء كاد ذلك لفظاً أي مفعولاً نحو جاني القوم للأزيد أو

في

أي تميز نحو جاني الأزيد أي جاني أحد الأزيد بالأ غير لصفه وأخوه  
وأخواته واحترز به عن نحو جاني القوم الأزيد وما جاني القوم  
فإن جاء والمستثنى المقطع هو الذي لا يعود لها بعد الأولين  
فخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل  
لمستثنى التام خلافاً للمستثنى قبل الاستثناء ومقطع سواء كان  
من جنس كقولك جاني القوم للأزيد مشيراً بالقوم إلى جماعة جاني  
عن زيد ولا يمكن من جنس نحو جاني القوم الأزيد وهو أي المستثنى  
مطلقاً حيث علم ولا يوجب تفتي نفساً تميزاً عن تبيت تطيب  
من خرج ولهذا لم يرد على أحد من مالا اختصاراً منصوصاً وجوباً  
كأنه واقعا بعد الأبعد غير سوى غير بما غير لفتة قيد به  
وأن لا يكون الواقع بعد ذلك للصفة وخلافه المستثنى للأزيد  
في كلامه وجوب أي ليس ولا يفتي ولا استثناء نحو جاني القوم الأزيد  
واحترازه عما إذا كان في كلامه غير الموجب ليمح واجب ليعلم  
مطلقاً ولا حاجة بهما إلى التميز وهو أن يكون الكلام موجباً  
بأن يكون المستثنى مذكوراً في مخرج نحو قذرت ليوم كذا فالتفتي  
على الظرف لا على الاستثناء لأن الكلام ذكوره منصوباً مطلقاً لا  
لونه منصوباً على الاستثناء بدليل قولاً وكان بعد عدل وخلافه  
أن يقال الحاجة إلى هذه القيد إنما هو لإخراج مثل قذرت ليوم كذا فأن  
مرفوعاً وجوباً لا منصوباً والقاعدة النصيبية إذا كان منصوباً



على الاستثناء عند الفعل المتقدم او معنى الفعل يتوسط  
 الا ان شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا الذي يتوسط  
 فليس احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فتبادل الفعل المتقدم  
 عطف على قوله لا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى  
 على المستثنى من سواء كان في الامام موجب وغيره نحو جازي الا يزيد  
 القوم وجلة الا يزيد احد الامتناع البدل على البدل منه او تعلقا  
 اي المستثنى منصوبا في الا كان منقطعا بعد الاخوة في الدارجة  
 والاحكام في الاكثر في اكثر النسخات هي لغات أهل الجار فانه في  
 كثره او كثر من اهل الجاه فان اكثرهم ذهبوا الى ان اصل الجار  
 فالنقط مطلقا منسوب عندهم فلا يتصرف في الابد اللفظ وهو لا  
 يقصد الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يقصد به  
 الروية والفظاظة واما بتوحيهم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما  
 ما يكون قبل اسم يصح حذفه في جولة القوم الاحكام في ما يجوز  
 دون البدل وثانها ما لا يكون قبل اسم يصح حذفه فمما يجوز  
 في الاولين في الجاه في شبه كقولهم لا عاصم اليوم من امر الله الامن  
 بحمى من رحمة الله فن الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون في  
 في العاصم فيكون منقطعا وكان بعد حذفه لا اي المستثنى منصوب  
 ايته وجوبا انه كان بعد ما خلا وما عدل الا في ما صدر به تحفة  
 بالافعال في جولة القوم ما خلا ازيد وما عدا ازيد فقد في خلوه  
 مر

وعلى غير

وعدوهم والنصب على الظرفية بتقديمه في اي وقت خلوهما وخلص  
 من زيد ووقت محاورهم او جازية عنهم عروا او على الحال التي يجي  
 الصلة عن اسم الفاعل اي جازي خالي بعضهم وعجمهم من زيد  
 ومجاور بعضهم وعجمهم وعجمهم الا حقت ان جازي لهم على ما في  
 زينة ولعل عدل ثبت عند المصحة من الله وله قيد به ولهذا  
 في الاكثر في المستثنى منصوب بعد ليب نحو جازي القوم في زيد  
 بعد لا يكون نحو يحي اهلك لا يكون بشر او انما يكون النصيب  
 لا من افعال ناقصة الناجية للجر ويدل ان اسمها في باب  
 الاستثناء وهو الضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور  
 او البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب محل النصب  
 على العالي على ان لا يتصل عن الا افعال الا في المستثنى المتصل  
 الغرض عن ولا يفسر فيها الا انها في مقام الا وهي لا تبصر في ما  
 يجوز في اي المستثنى النصب على الاستثناء ويجوز ان البدل هو المستثنى  
 منه فيما بعد الاحال من الضمير ويرى حال كونه المستثنى واقعا  
 محل يكون متأخرا عن الاحراز عما اذا كان بعد نسيان او كانت  
 الاستثناء مثل عدا وخطا وغيره في كلام غير موجب حرا في ما اذا  
 وقوعه في كلامه موجبا في منصوب جوابا كما مر ولهذا قد ذكرنا  
 المستثنى منه احراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فان يعرج على  
 العواس وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه فيجوز ان يكون في  
 مر



غير موجب كلام غير موجب كقولنا لا يستلزم ان لا يكون  
 ولا مقدما على المستلزم لان حكمنا قد علم على ما سبق وان كان  
 نحو ما فعلوا الا قليلا والابال فرج على البدلية والا قليلا بالان  
 الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيدا بل على البدلية لا زيدا  
 على الاستثناء وما رأت احدا لا زيدا بالنسبة بطريق البدلية  
 وهو مختار او بطريق الاستثناء وهو جاز غير مختار وانما اختار  
 ان يدرك في هذا القولان النسبة الاستثناء انما هو النسبة  
 ملا فقول لا بالاصالة ونوا نسبة الا واعر بالبدلية بالاصالة  
 نسبة ويغرب الى ان لا نسبة على حسب العوازل من حيث مقتضى المعاني  
 الرفع والنسبة لانه ان كان المستلزم غير مذكور ويحتمل ذلك المستلزم  
 فهم المفعول لان رفع لا يعمل عن المستلزم فالمراد بالرفع المفعول  
 مراد بالاشتراك المستلزم وهو اي الحالات المستلزمة واقع في غير الام  
 الموجب واشترط ذلك ليقيد فائدة صحيح ما ضرب على الازيد  
 يجب ان يرفع بالتكلم ازيد لا زيدا بخلافه الازيد الله لا يرفع ان  
 يرفع بكل احد التكلم الازيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم  
 يصح ان يثبت على سبيل العموم كقولنا كل حيوان تخوفك الاسف  
 عند المصنع الا التمسح او يكون هناك قرينة دالة على معنى ان  
 المراد بالاشتراك بعض معين يدخل فيه فليس على مثل قرينة اليوم  
 ان وقعت القراءة كل يوم الا اليوم كذا الظهور ان لا يريد التكلم

ايام الدنيا

ايام الدنيا ايام الاسبوع او اشهر او مثل ذلك فاما ان يقول  
 كالا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستلزم في بعض الصور  
 لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستلزم في غير الوجوه عومات  
 الازيد فينبغي ان يشترط في غير الوجوه استقامة المعنى وان  
 لا يصح مثل قرأت اليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع  
 مثلا يجوز مثل هذا التخصيص في شرطه الازيد بان يخصص  
 بكل واحد من جملة مخصوصتين اذا كان هناك قرينة فلا فرق  
 بين الصوتين فيكون كل واحدة منهما جازية مع القرينة وغيرها  
 بدونها واجبات القبر هو الغالب في الغالب في الغالب عدم استقامة  
 المعنى على العموم وفي النفي على ان اشتراك جمع او لا يثبت انما يتعلق  
 بما هو مشترك واحد ايا باقية كذا كثيرا ويؤكد اما اشتراكها في تعلو  
 النقص بها او مخالفة واحد ايا باقية كذا كثيرا ويؤكد اما اشتراكها في تعلو  
 الفرق بين قرأت اليوم كذا وشرط الازيد لا يرفع في غير الام  
 بعض معين من المبتدئ مقطوع دخول في الاول وعدم ظهورها في  
 الثاني فلو قام في الثاني ايضا ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل  
 من ضربك من القوم القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربت زيدا  
 فان كان ذلك اليوم ما يستقيم المعنى لكن عدم واحد ان قرينة  
 كذلك الموجب فالغالب عدم استقامة المعنى ومن ثم ان  
 ان المفعول لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لمجرد ما زاد زيد

عالم







بعض الاقضية في الاستثناء لا بد ان تكون في بعض الاقضية  
اي لم يعمد للفعل لان فلان انما يفتقر معنى التبع لبقاء الامر العاقل  
في احد احوال ذلك الامر وهو الفعلة ومن ثم اي ومن اجل ان  
لفعل لا يفتقر وعمل ما ولا بالعلم جاز ليس يزيد الاقضية على الاقضية  
فاما وان انقضت فلهذا بالاتباع فليتها وامتنع ما زيد الاقضية  
ما قام لان ثمانية ثمانية و قد انقضت في الاقضية  
اي جرد بعد غير سوى مع كسر السين او ضم طبع القصر سواء  
السين وكسر مع الدكوتها مضاعفا اليه بعد جاز في الاقضية  
حرف في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم النصب بها بناء على انما  
متقد فاعلم في معنى بقرنة المتشبه على انما في النسخة من نحو  
القوم عمر وحاشا زيدا اي مره انما في خبر وعمر غير في الاقضية  
الاستثناء دون الضم في صوح جاز في وصف كاعراب في الاقضية  
المتشبه كور فيما سبق فانه لا بد من المتشبه في الاقضية  
اي في غير الاصل فيكون لا التماثل في ذات مبهمة باعتبار قيام مع  
بها فالاصل فيها ان يقع صفتا تقول جاز في خبر وغيره واستعمل  
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لما حملت على الاستعمال  
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لان المشتراك في معنى في  
بعد قبل كما حملت الاقضية اي على ما في خبر في الصفة لكن لا يحمل الاقضية  
في الصفة غالبا الا اذا كانت انما بعد الجمع في اقضية متشابهة

ان يكون

ان يكون موصوفا مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في خبر متعلق  
غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعلقا لتوافقها بالصفة  
الات الاستثناء لا بد ان يكون في الاستثناء من صفة متعلق فلا  
يقول الصفة جاز رجل الا زيد والتعبد داعي من ان يكون  
رجل او تعبد في القوم ورمطون يكون مني فذخر في نحو ما كان  
جرك الا زيد مذكورا في غير الاقضية بل انما حيث يرد في العمد والاقضية  
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق على تقدير ان يشاء  
الاجماع يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء المتصل وعدم التناول  
قطعا على تقدير ان يشار اليه جماعة لا يكون زيد منهم فلا يتعد الفعل  
غير نحو والمضكون وعان اما المتشبه في نحو ما كان في رجل ورجل  
اما بقض من معلق العدد نحو على عشرة درهم او عشرة و  
اشترط ان يكون غير متشبه لان كان نحو على احد المومنين  
وجاز في ما بعد الا في يتعد الاستثناء نحو كل رجل الا زيد  
جاز في عشرة الادوية وانما يمتنع عند وجود هذه في  
العمل الا على غير الاستثناء عند وجودها فيضطر العمل على  
غيره وانما قلنا في صدر هذه الكلام ان الاقضية على الصفة غالبا  
فقد ناهيونا ان تكون غالبا لان قد يتعد الاستثناء في المضون  
في رجل الا واحد والارجل والاحياء او كل ما كان ذلك في ذلك  
بلفظ المهم اليه لبيان هذه القاعدة كقولك كان في هذا في السما والارض



أرى جميع الأولاد لا ينها على محسول الله أي غير الله كقوله أي حرا  
من الانظام فالآية صفة لانها تاتبع جمع متكون غير محسول  
الله ويتعدى الاستثناء لعدم دخول الله في التامتين فلا يتحقق  
شروط الاستثناء وفي الآية مانع آخر من حمل الاعمال استثناء وهو  
ان لو جعلت على ما الرافعي لو كان فيها التامتين عنها الله لشهدتا  
وهذا لا يدل على ان الله ليس بها التامتين عنها الله وبهذا لا يثبت  
وخذ في تعاملا ان يخرج فيها التامتين غير متين الله عنها  
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فان يدور على ان ليس بها التامتين غير الله  
لا يكون فيها التامتين غير التامتين لا يتعدى الله لان التعدد يستلزم  
المغايرة وضعف حمل الاعمال في غير اي في جميع متكون غير محسول  
الاستثناء ومنه صوابه جواز وقوع الاصطلاح على التامتين  
حال خور في قولك ما انا احد الاولاد ان يكون الاولاد صفة على  
التمثيلين تمسكا بقوله وكل من مفاد قوله نعموا بيك  
الفرق ان فالفرق ان صفة لكل لا الاستثناء منه والاجابة  
يقول الفرقين بان صفة الله ذلك على الشك وذكر الآية البيت  
شد وثق اخر ان احدهما وصف كل دون التامتين لانهما  
التامتين هو المقصود من لفظة التامتين فقط وثانيهما الفصل  
بين الصف والموصوف وهو قليل واعراب يسوي وسواء التامتين  
الظرفي بناء على ظرفيتها لانك اذا قلنا في القوم سوزيد وسوزيد

عاجل

فانك قلت مكان زيد على الذي لا يصح وهو مذموم يوجب عند  
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز مجازا عن الظرفية وانصرف فيها  
رفعها ونصبها وجزا كغير تمسكين بقول الشاعر ولم يسوي العذل  
ذنا كما دانوا من رعي الاخفس ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية  
ايه نصبه استسكا المرفوع فيقولون كان سواك في الدار  
ومثل هذا استسكا المرفوع فيما عليك مما على الظرفية قولهم قد  
يقطع بينكم بالنصب حبر كان واخوانها واستعمر ما في القوم  
انشاء الله نعم هو ليس بعد دخولها اي دخول كان واحدا في قوله  
والله بعد ذلك ليس بعد دخولها ان يكون اسناد الاسماء واقفا  
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك لا يتحقق بعد  
الاسم والمخبر في الاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقريره لا  
يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا يستغنى عن تعريفه بشك كان زيد  
يحر ابوه ولا يمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال الجسد في غير وقايم  
في هذين المثالين المحرفين من الخبر والمعرف ويمكن ان يقال في جواب  
النقطة المذكورة بدخولها وزود بالعمل فيما ومرت عليه سبعة اشياء  
التي هي ان واخوانها مثل ان زيد قاما وامرأى اخر كان كما واخوانها  
كان خبرا لبسدا في اقسامها احكامه نشر يطعمها ما سبوت بحث المبتدأ  
والخبر لكنه يقدم على اسمها حال كونها معرفة حقيقة وحكما كالنكرة  
المختصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتزم احدهما بالآخر



اذا كان الاخرين بما او فاما واحد باللفظي نحو كان المنطلق فيريد وكان  
زيد بخلاف مبتدأ والمبتدأ ان الاخرين بما لا يصلح المقربة لا تقاوم  
بالايد من قرينة مرادة ليس كذلك انما انفع الاعراب ليس كان وخبرها  
جمله لا قرينة بذلك لا يجوز تقديم خبر نحو كان الله من اول وقد عرفت  
اي علم خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لان الخبر من هذا  
الافعال لا كان وانما اختصت به من ذلك في كثره المستعمل في مثل انما  
يجزى من باي الحلق خبر خبر وان مشرقا في مثل هذا والضمير  
التي بعده اسم ثم بعده اسم او جاز وبه نصب الاول ورفع الثاني  
اقويها ان كان كان على خبر خبرا وخبر خبرها اخوان خير خبرا على معنى  
ان كان على خبرا فكان جزاء وخبر وخبرها اخوان خير خبرا على معنى  
كانت في خبر خبرا وخبر وعكس الاول نحو ان خير خبرا ان كان في قوله  
خير جزاء وخبر وقوله هذا الوجه وضعها بحيث لا يكون وكثرة  
لكن ان حذف ما لم يبق ان في مثل ما انت منطلق انطلقت الى ان كنت  
منطلقا ان طالت فاصلا اما ان لا كنت حذف في الام قيا نام حذف في  
كان اختصارا فان نقل الضمير متصل من فعلا وزيد في لفظ ما بعد ان  
في موضع كان عوضا منها وادعيت النون في اليهم واقع الجرح على حاله  
فصلا اما ان منطلقا انطلقت في هذا على تقدير في الجرح واما على تقدير  
تسرها فانقلبت ان كن منطلقا انطلقت فعليه ما عاين بالاول من غير  
فرق الا نحن الام ان الله في اقتصر ليع على الاول لانه اشهر اسم ان

وغيره

واخواتها واستعمل في القسم نحو ان الله تعالى هو المستند نحو  
اي بعد دخول ان واحدا في اخواتها ان زيدا قام وبما عرفت  
من بعد والدخول في استواء في انفق في هذا التعريف من الله  
بمثلا ابو في ان زيدا ابو في ان في المنصوب لا في في المنصوب في في  
حذفه غلام في ان الله لا في ليس له لا اكثر من المنصوب فلا يصح  
جعل مطلقا من المنصوب ولا يجوز ان المنصوب من ان مما عداه فلا  
بد من التعريف بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوب فان  
بعضها لم يكن كلمة من المنصوب لكون اكثر منه فاعطى للاكثر حركه  
الكل فعلا لكل منها يجوز ولا يعذر ان يقال ان الله هو المنصوب بها لفظا  
باللفظ ونسبها وحلها كما هو من الله على الفتح واما ما هو من فروع  
اسما لها لعدم علمها في هو يند اليه بدو حو لها خرج به مثل ابو في  
لان غلام رجل ابو كما عرفت وهذا قد كاف في حذاسها مطلقا لكن لا  
المراد من المنصوب منه في ان عليه قوله في اليه في السند اليه فلا يقع  
بعد ما بلا في صلة مذكورة مضافا او متبعا في المضافه تعالى في  
هو من تمام حذاه هذه احوال مترادفة من الضمير في فروع اليه  
او الاول منه ومن الضمير في حو لها ومات من لغز في فروع  
يليه مثل لا غلام رجل مثال المايه في ان في مضافا في بعض نسخ لا  
غلام رجل ظرفي فيها وقد عرفت في المرفوع في تحقيق قولها ولا  
عشرون في ذلك مثال ما بها اكثر من مضافا في فروع في



للمشهور من المثالين كليهما فان كان في السند اليه جدد غير  
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بشفاء الشفاء الاخير فقط  
وهو يكون مضافا او مشبه بـ اي يلزمها كثر مضاف ولا مشبه اليه  
عليه قول نوميني على ما ينصب فان لم يكن مفردا معرفة او معلوما  
في غير ذلك في قوله ما ينصب اي على ما كان ينصب المفرد قبل  
دخول الاعلى هو الفتح في الموحدة نحو لا رجلا في الدار والكسرة في الموحدة  
السال بالانوين نحو لا مسلي في الدار والياء المفتوح ما قبله بالين  
والكسوة ما قبله في الجمع للذكر السالم لان نحو مسلمين ولا مسلمين  
تلك نفع بالفرق ما مضى ولا مضارع فيدخل في ذلك والجمع  
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجلا في الدار من جردنا لان جوابا  
لمن تقول من رجلا في الدار حقة وتقدر اخذ من حقيقة وانما على  
ما ينصب ليكون البناء حركة او حرفا مستحقا النكرة في الاصناف البنا  
ولم يبن المضاني ولا المضارع لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في  
الاسم به لا ما يستحق في الاصل اعني الاعراب وان كان اي السند  
بعد دخولها معرفة بانقضاء شرط النكارة او مقصودا لبيان بين  
الجمع وبين لا بانقضاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء  
مع انقضاء شرط كونه مضافا او مشبه بالاولا وهو ستة صور نحو  
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا في الدار رجلا  
امراة ولا في الدار غلام رجلا ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا

الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه النكوات المستلزمة على  
الابدال في المعرفة فلا امتناع اثر لان في الخبر منها وامراة المقصود  
قلنا على ان الثامن مع الفصل والظن مري وجب بكونه كذا  
لا يثبت في المعرفة فيكون كالعوض على النكر من معنى النفي لا كما  
وفي النكرة فيكون مطابقا لما هو جوابك من مثل قول السائل  
الدار رجلا امراة وهذا التسلسل جاز في المعرفة اي في حوقلتي  
هذه ولا يابا حين لها اي هذه القضية حد جوابي في كل قدر  
على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والنكر فان اسلم في معرفة  
لان ابا حسن كذا على رضي الله عنه ولا نرفع فيه لا كذا بل في قوله  
غير كذا فاجابه بان ما و بالثمة اما بتقدير المثالي ولا مثال  
من لها فان ثلثا لتو على الابهام لا يعرف بالاضافة الى المعرفة  
او بتاويل فيصالح بين الحق والباطل لا يشهد به رضي الله عنه  
الصفة فكان قيل فيصالحها ولقوى هذا التاويل ان حسن بن  
التم لان الظان تسوية النكرة ومثالا حول ولا قوة الا بالله  
يعني بما كثر في الاعلى سبيل اللطف وكان عقيب كل من النكرة  
بالفصل يجوز مجيء حكاية اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب  
يزيد عليها الاول في اي الاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون  
كل من النكوات بحسب القوة عطفها على الاحول عطف مفرد وخبرها اخذ من  
اي الاحول ولا قوة موجودا لا بالله او عطف جملة على جملة اي الاحول



الاول لا قوة موجودا الا بالله <sup>على</sup> فخذ في خبر الجملة الاولى استغناء  
 خبر الجملة الثالثة والثالثة في الاول والناسخ الى اي الاحوال لا قوة الا بالله  
 اما في الاول فلان الاول والثاني والثالث من انشاء فلان لا قوة  
 مزينة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا  
 على الفاعل لمساواة مرتبة حركة الاعراب ويجوز ان يقدر الخابرة  
 خبر احدها ان يقدر الخبرين معا خبر على حدة والثالث في الاول  
 ويرفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما في الاول فلان  
 الاول والثاني والثالث من انشاء فلان لا قوة والثاني معطوف على  
 محل الاول لان مرفوع بالابتداء عطفت خبر على مرفوع بان يقدر الخبر  
 خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر الخبرين معا خبر على حدة  
 والرابع رفعها بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لا حول  
 قوته غير الله حول قوة فجا بالرفع فيهما مطابقة للسؤال في  
 الامر ان ههنا ايضا والخامس في الاول على ان لا يرفع ليحذف  
 فان عمل لا يرفع وليس رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على  
 ان يكون لا يرفع الخبرين وحده ضعف رفع الاول بان يجوز ان  
 يكون رفع الثاني على ان لا يرفع لان كونهما بمعنى ليس شرط في الرفع  
 من التكرير فقط وقد حصل معنا ولا دخل في التوافق الاسماء  
 بعد هذا الاعراب في ان التوجيه الاولى متعين لعطف جملة على  
 جملة اي الاحوال لا قوة الا بالله وايدلر ان يكون في الاول

منه

مرفوعا ومنصوبا وعلى التوجيه الثاني عتق ان يكون من قبل عط  
 مرفوعا ومنصوبا وعطف جملة على جملة كما في قوله واذا دخلت  
 على الالة في المجلس تغال على عمل اي ما في مدخلها اعرابا  
 وبناء لان العامل لا تغال على العمل كذا استفهام ومساواة  
 المرفوعة الداخلة على الالة في المجلس اما الاستفهام حقيقة فنقول  
 من جهة الدار استفهاما واما العرض مثل لا يزول عندي ولا يدكر  
 سبيلك حال في تعرض كحال قبل المرفوع ذكره السيد في تفسيره  
 والمعنى ويرد ذلك لانديس وقال هذا خطأ لانها اذا كانت حرة  
 كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحصيل كالتحصيل  
 الاسم بعد ما اعطى الان لا يذكره واما التبع نحو لا ما انا في  
 حشر خيما واما قوله لا رجلا جز الله خير فانه عند المتأخرين  
 لا داخلة عليها حروف الاستفهام ولكنه حرفي موضع للتخصيص  
 فكانه قال لا تفر في رجلا يعني بل تروني رجلا ولذلك كنه في قوله  
 يعني عند ربك التي دخلت عليها جملة الاستفهام مع تمنني فكانه  
 القائل لا رجلا ولكنه نون له ضرورة الشعرة ونعت اسم لهم  
 لانعت اسمها المعرب جبراف عن نحو لا غلام رجلا طريقا الاول ان  
 صفة المنعت اي الالة وما بعده اجترافا عن مثل لا رجلا طريقا  
 كرم في الدار مرفوعا حال من ضمير مني والعامل في معنى اجترافا عن  
 لا رجلا حين الوجه يدير حال بعد حال وصفة مرفوعة اجترافا عن



المفعول نحو الاغلام فيها طريق وهذا يتبع عن الاول مبنى  
 على الفتح جملا على النعت لا اتحاد بينهما والاقصا والتوجها  
 النفع اليه على النعت حقيقة والمبنى في قوله نعت للمبنى لاشارة  
 ما بين على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد  
 انه ان ذكر المبنى ويبنى على الفتح ثم جعلت لا يجوز بناه او مثالا  
 ما به المخرج الى يصدق عليه نعت للمبنى الاول مغزا يصدق بها  
 في هذه المثال نعت للتابع لا للتبوع كما هو اللفظ ولو جعل نعتا  
 للتبوع فليس يليه توسط التابع بينهما معرب لان الاصناف في  
 تبعية التبوع عما في الاعراب ون البناء مرفعا جملا محلا للبعيد  
 جملا على اللفظ او على محل القرب ولا مرجح طريق بالفتح وظهر  
 بالرفع وطريقا بالنصب لا اى وان لم يكن النعت كذلك فالأمر  
 اى في هذا الاعراب غير مرفعا جملا على محل البعيد او نصبا جملا على  
 اللفظ والمحل القريب قد مره امثلة في بيان فوائد الصور واللفظ  
 على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف مكررا لا تكريرا للمعطوفاته  
 اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه نحو الاغلام كذا القربى ولا  
 كان لا مكررا للمعطوف في علمه في قوله لا احول ولا قوة في بيت  
 فان جعل على اللفظ لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا والمبنى  
 على المحل ويجعل مرفوعا جائزا ولا يجوز في البناء ان كان الفعل  
 لحاظ ولم يجعل في حكم المتصل المظنة الفصل بلا الاكدة ان

المعطوف على المنفع في ادق الاكثر نحو لا حول ولا قوة مثل الاسماء  
 في قول الشاعر والاب وابنا مثل روال وابنا بوبالجماد  
 تثنية واما في سائر التوابع لا نعت عنهم فيها كذا ينبغي ان يكون  
 كقواعد المتأخرى وكذا ذكره اللادسي شيلا اياه لا خلاى  
 دى كل ترتيب في بعد اسم التبع في البناء الاضافة واجرى  
 على ذلك الاسم حكمه الاضافة عن الالف نحو اب حلف النون  
 من نحو غلامين جائز معنى ان الاصل في مثل هذين التركيبين  
 يقال اب وابنا ولا غلامين فيكون اسم لا مبنيا على ما ينبغي  
 والجار مع مجرور خبرا قد جاء على مثل لا اباه ولا غلامين زيادة  
 الالف في مثل اب استقاط النون في مثل غلامين كل حال الاضافة  
 تشبهه اى للاسم في هذين التركيبين مع انه لا يضاف الى المضاف  
 لكم المضاف على ايشادات الالف وحده والنون فيكون معربا وذلك  
 الشبهة ما بولش وكذا اى مشاركة اسم لا حين يفتا بانها لا اية  
 وبين ما يفتا انه لا يضاف الى المضاف اصل معناه اى مع المضاف  
 هو مضاف على الاضافة وهو الاختصاص المعنى ان مثل لا اباه ولا  
 خلاى جائز تشبهه اى مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة في البناء  
 اى تركيبين على الاضافة لمشاركة اى مشاركة مثل هذين التركيبين  
 له اى لما يشبه على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الا  
 ضافة وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فافلا  
 خفف



المسمى من تركيب الضافات مما ينفرد به غيره ومن ثم اي من الامور  
 جواز من عذرين التركيبين انما هو تشبيه الاشياء بالاشياء في الاختصاص  
 لم يتركيب اليك بها اي الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص  
 من اضافة الالف الي شي انما هو بانه لا ينفرد به هذا الاختصاص غير ذلك  
 بالاشياء ولا ينفرد به الاختصاص في الدار كونه تشبيها بتركيبها بالاشياء  
 يقتضي ان الالف الدار لم يشارك في اصل معناه وليس مثل حديثي الذين  
 بمشاة حقيقة فلف المعنى الدار للمعنى بها على تقدير الاضافة وهو  
 بثبوت جيل في الغلابين المرجح الظاهر في رتبة الاستقلال  
 غير حجاج الى خبره هذا المعنى بقصد على تقدير الاضافة اما اولها  
 مع هذا ان ترتب على تقدير الاضافة لا اياه وانما هي عند الترتيب  
 بتقدير الخبر كمال اياه وجوده لا خلاف في وجوده وانما يضاف الى  
 المراد في ثبوت وجوب الالف والعلامتين لان الوجود عن الالف  
 او غلامية المعلومين خلافا لثبوت الخليل وجمهورية الحاجة وانما  
 منسوب الى الخلاف لان العمدة فيما بينهم واولان المقصود انما هو  
 الحافين عند جوبية الخليل وجمهورية الحاجة ان مثل هذا الترتيب  
 حقيقة باعتبار المعنى والجم الام بين المضاف والمضاف اليه لا كمال المقصود  
 وحكم المعنى بفشاه لا عرفت ويحذف اسم لاجل فالكثير في مثل  
 اي لا يضاف عليك ولا يحذف الازمع وجود الخبر لئلا يكون الحافين  
 كالمزيدان جعلنا الكاف سجا جازان يكون تزداد اسما والخبر محذوف

اي مثلا وجوب وجاز ان يكون خبرا في واحد مثل زيد وان جعلنا  
 حرفا فالاسم محذوف في الالف كونه خبرا ولا المسمى من الالف  
 والدخول على الجملة الاسمية بل هو المستند بعدد حروفها اي دخول  
 ولا وهي اي خبره خبرها ولا لها وكذا الاسمية اسمها لا لها ولا  
 محاذية وخص الخبرية بالذات لان العمل وجعل اسمها وخبرها اسمها  
 وخبرها اي يظهر باعتبار الخبر فيكون الخبر خبرا لئلا يكون فلف المعنى  
 واسما بونيم في الالف بغيره في اعماله لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا  
 الاسم اسمها بل بغيره وخبر على ما كانا عليه في دخولها على  
 ولفها بل بغيره في الالف بغيره في اعماله لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا  
 وذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم في الالف فلف المعنى بالذات  
 لانها لا يراعى مع الاستعمال في الالف عند البصرين فافقه كونه  
 عند الكوفيين ان الالف تضاف الى الالف بالاعتماد في الالف او بغيره  
 على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان هو اسم من  
 هذه الامور الثلاثة ما اذا زيدت ان فلان ما حال ضعيف  
 عمل بغيره فلما فعلت ما بين معمولة لم يعمل واما ان المقصود  
 الالف فلان عملها المعنى الالف فاما المقصود بطل العمل وذا عطف على  
 اي خبرها بموجب كنهه اي بعاطفة الالف لا بغيره في الالف وهو  
 بل ولكن نحو ما زيد بغيره مسافر وعا مرقا فيمكن قاعد  
 فالرفع اي خبره المقصود الالف لا غير كونهما بمنزلة الالف بغيره

مطلق خبر ما ولا  
 الشبهتين بليس



الحروف ما شتمت في الشيء يخرج فخر ذلك واخره <sup>من الحروف</sup>  
 فان لا يطلق عليها المفعولات والذوات والبروات صلا  
 لانها تاسم لاسم على علم المضاف اليه اى علامته كونه المضاف اليه  
 حيث هو مضاف اليه الجسوا كان بالكسرة او الفتح واياها  
 لفظا او تقدير او ناقلا من حيث هو مضاف اليه لان الجسوس  
 علامته لذات المضاف اليه لحيثية كونه مضافا اليه المضاف  
 وان كان مختصا بما عرفه بكل شئ مثل على علامته اعم منه فامثلية  
 فيدخول تعريف الجرد وشئ يسبكه ودم كنه بالله وكذا المضاف  
 بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريف المضاف اليه وهو  
 غير بالمصطلح الشئ هو غيرهم وفي ذلك ان مضاف هو حيث  
 اطلق المضاف على المضاف اليه كذا اسم حقيقة او حكما شئ  
 للجلالة يفتا اليها نحو يوم ينفع الصديقين صدقهم فانها  
 حكم الصديقين <sup>اي يفتي صدقهم</sup> في اسمها كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مرت  
 يزيد بواسطه جرد اللفظ او تقدير اى ملفوظا كان ذلك  
 كما في مرت زيد او مقدر حال نحو ذلك المقدر مراد من حيث هو مضاف  
 انهم وهو لم يزل غلام زيد وحام فضة وضرر اليوم بخلاف  
 يوم الجمعة فان ذوان تلك القيمة بل من المقدر وهو في تلك غير  
 الزوايد لا غير فالتقدير ان تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف  
 اسما ان لو كان فعلا لا بد من ان تلفظ بالحرف نحو مرت زيد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
وآله وصحبه وسلم  
السلامة والبركة

مجزئ اي ينطاع في فنون<sup>الاصناف</sup> وما يقوم مقام من نون التثنية والجمع  
 لا جملها اي لاجل الاضافة لان التثنية والنون دليل تمام ما  
 فالما اولان يميز<sup>الاصناف</sup> بين ما يكتسب الاول من التثنية<sup>الاصناف</sup>  
 والتخصيص<sup>الاصناف</sup> تخفيف جنسها من<sup>الاصناف</sup> الالف علامة تمام الكلام نحو ما بالغة  
 ثم المباد من هذا التعريف ظل الكلام ليقوم حيث ليسوا قايدين  
 بقدر حرف الفلاضافة<sup>الاصناف</sup> لللفظة<sup>الاصناف</sup> في غير ما من اللفظة بالاضافة  
 اللفظية لكن الظاهر من كلام المحقق في المتن والتعريف في شرحه ان  
 التقييم في الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بقدر  
 بحيث لا يكون تقدير حرف في اللفظة<sup>الاصناف</sup> والشرح<sup>الاصناف</sup> ولا يقل عن  
 ستة<sup>الاصناف</sup> فمن ساء لفظها وقد تكاف بعضهم في اضافة<sup>الاصناف</sup>  
 الى<sup>الاصناف</sup> من<sup>الاصناف</sup> مثل ضارب زيد بقدر الكلام بقوت<sup>الاصناف</sup> العن<sup>الاصناف</sup> اضافة  
 لزيد وفي اضافة<sup>الاصناف</sup> افعالها مثل الحسن الوجه من البشاشان  
 وذكر الوجه قولنا جازا زيد الحسن الوجه بمنزلة التيزقان<sup>الاصناف</sup> فاستسا  
 الحسن زيد<sup>الاصناف</sup> اي<sup>الاصناف</sup> لا يعل<sup>الاصناف</sup> اي<sup>الاصناف</sup> شيء من جنس فاذا ذكر الوجه في  
 قال من حيث الوجه فان قلت<sup>الاصناف</sup> في الحقيقة تخصيص فلا يعجز ان  
 الاضافة لا تفيد<sup>الاصناف</sup> التحفية<sup>الاصناف</sup> اللفظي<sup>الاصناف</sup> فلما كان هذا التخصيص<sup>الاصناف</sup>  
 قبل الاضافة فلا يثبت<sup>الاصناف</sup> الاضافة<sup>الاصناف</sup> التحفية<sup>الاصناف</sup> في اللفظ وهي اي الاضافة  
 بتقدير حرف الجمع<sup>الاصناف</sup> لانه منسوي<sup>الاصناف</sup> الى المعنى لانهما تفيد معنى<sup>الاصناف</sup>  
 تعريفا وتخصيصا<sup>الاصناف</sup> لفظيا<sup>الاصناف</sup> منسوي<sup>الاصناف</sup> الى اللفظ<sup>الاصناف</sup> فقط<sup>الاصناف</sup> وقد عفا

[illegible]

المضاف ٢



هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

سواء كان اللفظ المعنوي علامته ان يكون اللفظ فيها غير صفة  
لا مفعولها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة  
او كانت صفة لكن غير مضاف الى مفعولها بل الى غير مفعولها  
البلد واكثر من نحو ضارب زيد وحسن الوجوه في اللفظ  
المعنوي يحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فما كان اللفظ اللفظ  
وظرف اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو علم زيد  
فان زيد ليس هو العلم صادقا ولا ظرفا له فاضافة العلم الى زيد  
اللام اعلم زيد واما معنى من اللفظ في المضاف الى المضاف  
وعا غير بشرط ان يكون المضاف مضافا الى المضاف اليه  
وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفه اي ظرف المضاف والمضاف  
المضاف اليه ما يبين للمضاف ان يكون ظرفا له فلاضافة بمعنى في  
والاخر معنى اللام واما ما قبله كليت واسد او غم مطلقا كاحد اليوم  
فلاضافة بمعنى من منع واما احصى طلقا اليوم الاحد واليوم  
وشبه الالف فالاضافة بمعنى اللام واما احصى طلقا من حوله  
فان كان المضاف اللفظ المضاف فالاضافة بمعنى من والاخر بمعنى اللام  
فاضافة خاتم الى فضة بيتا وضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة  
خاتم خاتم فضة خاتم واعلم ان اللفظ في اللفظ ان يضاف اللفظ  
بمعانيه في فائدة الاختصاص كقولهم مولد اللام فقولك يوم مولد  
وعلم الفقد بشرط ان يكون اللفظ في اللفظ ولا يفسد اللفظ في اللفظ

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

الاشكال عن كون المولد لاشاق اللام فيحتاج في الاشكال  
البيد ان يكون اللفظ واحدا ووجه واحد وهو اللفظ في اللفظ  
الاستعمال اللفظ في اللفظ الى اللفظ في اللفظ فان معنى ضرب  
اليوم ضربا لاختصاصه باليوم بملازمة اللفظ في اللفظ فان قلت  
فعل من مخرج اللفظ بمعنى من اللفظ الى اللفظ بمعنى اللام الى  
مستحصص الوقوع بين المبين والمبين فان لم يكن ما كانت  
الاضافة بمعنى في تقييد مرد بالاضافة بمعنى اللام لتعريف اللام  
واما اللفظ بمعنى من في كثير من كلامهم فالاولى به ان يجعل  
على حدة نحو علم زيد ومثال اللفظ بمعنى اللام اي علم زيد  
وخاتم فضة مثال اللفظ بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب زيد  
مثال اللفظ بمعنى في اي ضرب زيد في اليوم وتفيد اللفظ بمعنى في  
تعريف اي تعريف المضاف الى المضاف لان اللفظ في اللفظ  
للفظ المعنوي موضوعه للام لان على حدة اللفظ لان اللفظ في اللفظ  
يستلزم معلومية المضاف والمضاف اليه فان ذلك غير لازم كما لا يخفى  
قلد بقا اللفظ في علم زيد من غير اشارة الى احد من فلان يكون  
التركيب اللفظ موضوعه لمعلومية المضاف فلان اللفظ في اللفظ  
باللام في اصل لوضع معين ثم قلد جعل اشارة الى معين كانه قول  
ولقد امر علي بن ابي طالب في خلاف وضعه ليس في كلامهم  
في نحو غير شرط فان اضافة اللفظ تعريف فان كان اللفظ في اللفظ

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام  
الذي هو اللفظ الذي  
يستخدم في الكلام



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuation of a narrative or a list of items. The script is in a cursive style, characteristic of Ottoman or Persian manuscripts. The text is written on a piece of paper that is slightly aged and has some visible texture. The handwriting is in black ink, and there are some red markings or initials interspersed throughout the text. The overall appearance is that of a historical document.

في السورة التي في  
الكتاب الذي في  
الكتاب الذي في

قوله  
الانكساف ولا  
تؤمن ولا تكفر  
بما بين يديك  
اعلم ان جوارحنا بين يديك  
لا تؤمن ولا تكفر  
بما بين يديك  
فانك لا تعلم  
ولا تكفر بما بين يديك  
ولا تكفر بما بين يديك

للمير والاف والام جدي في الضمير المضاف اليه  
عوضا عما وجب من الاف والام ساكنة والضمير مخبر



فقط وامان المصفا  
والمصفا الى  
اليوم

الغلام كان أصلاً تأييم غلامه حين والضم من غلامه استمر في التأييم  
 التأييم إلى تخفيف التأنيب مع أخو زيد قائم الغلام ضلته قائم غلامه  
 فالتخفيف المطاوعة والتسوية وفي المصنف اليخذه والضمور  
 يستمر في الصفة من ثم إلى حجة وجوب فائدة الإضافة واللفظ  
 التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز مثل  
 برطو حين الوجه بإضافة الصفة المعطوطة وجعلها صفة للكرة  
 خرج به أنها لم تفيد تعريفاً جازاً هذا التركيب يمنع مركباً من  
 يزيد حسناً الوجه فلو افادت تعريفاً لم يخرج الأول للزوم كون  
 المعطوف صفة للكرة ولما كان الثاني يكون المعرفة الإضافة للمعرفة والمعرفة  
 أن المثال اليخيم هو مجموع أمور ثلاثة جواز فائدة الإضافة لللفظ  
 التخفيف انتفاء التعريف والتخصيص لزوم جواز تركيب الأول واما  
 الثاني فلا يلزم من ذلك أن يخرج لكل واحد من تلك الأمور دخل  
 وذلك لاستلزام وجود أن يكون باعتبار بعضها فلا يريد أن يدخل  
 في تلك الاستلزام لا انتفاء التخصيص من جهة أنها تفيد تخفيفاً  
 جازاً تركيباً جازاً زيد والصاير يزيد حصول التخفيف عند التثنية  
 واما منع الضاب من عدم التخفيف لأن تسوية الضاب زيد  
 يسقط للافق للغلام لا الإضافة لا التثنية لا دلت على هذا القول  
 الانتفاء التعريف لا الانتفاء التخصيص بل يكفي فيه جواز التخفيف  
 وعلى هذا كان الاستشهاد بما ذكره لكثرة كونه الوجه خلافه

معاني في الوارد  
في قوله تعالى  
وأيضا في قوله تعالى

[illegible]

للفراقان يجوز ترك الصواب في ذلك ما لم يتوهم ان الامم العربية  
هو بعد الاضافة فحصل التخييف جدا في كوني بالاضافة  
ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بان غير مستقيم لان قوله  
بناظر اللام المقدسة ساعى الاضافة جبرور عا تخالف الخطاب واما  
ما وقع في شرح الاعراب من قول الوهابية الجنا وعبد با فان  
قوله وعبد بالابن مطوف على المائة فضا المعنى باعتبار العطف  
المواصف بالأمون بما انصابت يد فكما لا يتبع ذلك حيث انه به  
يعمل في قوله الملقا لا يتبع بعد افعال الجمع المصنف بقوله ضعيف  
الوهابية المحان وعبد اي هذا القول ضعيف لا يتقوى به  
بحسب تدليله المعروف من امتناع مثل انصابت يد لعدم افعال  
في الاضافة ولا تخفى في شوبه صادرة على المطالبين لان  
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به ان النص في قوله  
فان يحتمل النص جلا على المملو او على انه مفصول عنه ولا بد  
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كمن شاة ويحتمل ان  
جاز هذا التركيب لم يحزرب بخله بالذخاير بل هو بخله بجد  
العطف والمبدى تمامه الواصف بالوهابية المحان وعبد اي البطلان  
النوع فيسوف في الجمع والواحد والمجان صفه لا او بدل عنهما  
من قبيل الثلثة او اياها يومه بلكوفية وعبد اي ارضينا  
لنا بعبد لقام الخلد منها او عبد با حقه باضافه في المبالغة

فقد اذن في ليلة الثلث الاثني عشر من  
رجب سنة الف وستمائة

[illegible]

القيامة



غلب بالذات المحمدي جميع عايد احد قيتا السابح حال من الما له  
 بلقاء المحمدي ولي على صفة المعلوم للذكرى يسوق فاعله  
 العبد واظفا كما منصوب على المفعول او على صيغة المفعول  
 واظفا كما منصوب على المفعول مالم فاعله وحقق الامر لا يكتف  
 الابد معرفته في الروي من القصدة واملا له قاسم  
 لرجل والكتاب فاجا المص عنه بقوله انما جاز الكتاب لرجل  
 يعني كان القبطان عدم جواز لانقاء التحف في رواي التنوين  
 باللام كنه جاز محمدا على الوجه لنتا في الحسن الوجه وبه  
 بلا ضارة وفيه وجهان آخران في دفعه على الفاعلية في  
 بالمفعول وجه الحمل اشتراكه في كون المضاف صفة والمضاف اليه  
 جسا معرف باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضار  
 زيد والحسن الوجه فبقيا على تيسر مع الفارق والكتاب  
 يعني اما جاز الضارب مع ان القياس عدم الجواز لما عرفت  
 وكذا شبه وهو الضارب والضارب وغيرهما في قول  
 قول من قال في سبغوا طباعة في الضارب الضارب كنه  
 دون من قال غير ضارب الكافي منصوب المفعول على المفعول  
 التنوين محذوف لان اتصال الضمير للاضافه فانه لا يحتاج في  
 لا المحمدي لا محمول على ضارب كنه فاعله المفعول والفعل  
 المطلب به جاز وفيما انهم لا وصلوا اسم الفاعل والفعول

في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول

في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول

في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول

في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول

في قوله على المفعول

بركة عن اللام بمفعولها وكافيت مضمرة متصلة  
 الاضافه ولم ينظر في التحفيف تحقيق فقالوا الضارب  
 ان لا يحصل التحفيف بالاضافة بل ينظر اتصال الضمير في  
 يعتبر والتحفيف في الضارب كنه جاز وفيه حملوا الضارب  
 عليه من بان احد حدث كان كل واحد من ماسما فاعله  
 الابد متصل محذوف فاقنونه في الاضافه لا الاضافه ولم يحلوا الضارب  
 ويد عليه انما الضارب واحد ويدل على ان سقوط التنوين  
 في ضارب كنه لان اتصال الكافي للاضافه انما هو سقطت للاضافه  
 كان ينبغي ان يتصور ذلك فلا على وجهه الضمير منصوب  
 ثم يضاف ويقال ضارب كنه يتصور ضارب زيدا ثم يضاف فيقال  
 ضارب زيدون يتصور ضاربك فعلم انما سقطت لان اتصال  
 الكافي للاضافه ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون اصل ضارب  
 ضارب كنه لان اتصال الضارب كنه لا اضيف حذف التنوين وكذا  
 الضمير المنفصل متصل افصا ضاربك وحصل التحفيف بعد ثم  
 الضارب كنه على انها ملح واحد حيث كان كل واحد منهما اسما  
 فاعله مضافا لا مضمرة متصل من غير عتبا وحذف التنوين ما قبل  
 ضارب كنه للاضافه ولم يحلوا الضارب زيد عليه انما الضارب كنه  
 واعلم فاحملنا قوله وضعف الواحدا في الجان وعبدتها وقول  
 الضارب كنه الضارب كنه على نظرهما على الاجرة عن

ضارب كنه بدل

في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول  
 في قوله على المفعول



تأخر الموصوف في الاعراب فلو كانت مصداقاً لمساكن مجرورة فلم تأخرها الموصوف في الاعراب ولولا ان يكون مجرورة

انما على جواز انما زيد عن جانب الموصوف على مودة بعض الناس  
ولذلك ان جعل كل واحد من هذه الاشارة الى مسئلة على حدتها  
مناسبت الحكم بانواع الضمان زيد في قوله وضعف لوجوب  
الامانة المحبان وعبد بان ضعيف عطف مجرور عن اللام على المحبان  
المقتضى الصفة مصدرية باللام لانه بتوسط العطف مثل انما  
زيد كما عرفت وانما الحكم عليه الاستماع لا يضعف لانه قد  
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه فيندفع ما فيه من تورية  
المعارضة على المطع التقدير الاول واجماع الغير من التصويين  
الاخيرين لا مسئلة ثابتة ويتضمن به وعلى الفقرة الاستدلال  
ولا يقتضي موصوف في صفة مع بقا المعنى المقادير بالتركيب  
بحال الان لكل من يتي التركيب في معنى اخر لا يتفق احد بامتناع  
الاخر من المعنى بحيث لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
بمعنى السجل الجامع وجوبه قطعه من قطعه جرد خلافا للكونين  
فان سجداً جامع عندهم معنى السجل الجامع وجوبه قطعه من قطعه  
جزم من غير فرق وجوبه على القاعدة الاولى وهو قول الاضافي  
موصوف صفة مثل مسجد الجامع وجانب الفاعل واصله الاولى  
وبقوله الحق فان كان واحد من هذا التركيب ضعيف موصوف في  
فان الجامع صفة المسجد والغرب صفة الجانب الاولى صفة القبلة  
والحق صفة القبلة وقد اختلفوا في موصوفاتها واجبة شاذة  
في الجوزة

في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك

في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك

حجبه

انما يتبين كل شئ بما يقتضيه من مقتضى الوقت والوقت  
احد بان يكون الوقت مقدره نظماً لكلام ويؤيد مسجد مضاف  
الى الجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجوبه فان الجامع  
مضاف اليه لا صفة للمقتضى وانما بان يكون الوقت محدثاً وفاقاً  
لجامع قايماً بتمامه على فنيهم بان يكون الوقت محدثاً وفاقاً  
المسجد فيندفع الايراد بوجوب واحد وهو ان الجامع صفة للمقتضى  
وعلى هذا القياس صفة الاولى فيندفع الايراد بوجوب واحد وهو ان  
وبقوله تعالى الاحتمال من المكونين كمن هذا وتبين لا يتبين  
جانب الفاعل فانه لا شك ان المقادير صفة للجانب الغريب لا توصيف  
مكانه وجوباً للجانب الغريب لان يقال هناك مكان جرد وكمال المكان  
اعتباراً للجانب الغريب وهو ان كل فتيمة المعنى وجوب القاعدة الثانية  
وهو قوله لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطعه واخلاقاً فان  
اصلياً قطعه جرد ونيابته خلقاً قد تمت صفة على الموصوف  
اضيف اليه اجزاء متماولاً بانهم حذفوا قطعه جرد كما قاله  
غير صفة فلما قصد تخصيصه كونه صالحاً له يكون قطعه غير  
شواظاً فيكون صالحاً له يكون فتيمة وغيرها اضافوه الى الجانب الغريب  
ثم اضافوا خاتمة الفتيمة الى الجانب الغريب اليها من حيث صفة الجانبي  
انما صفة الجانبي لا يتخذ في هذا القبيل لخلقاً في جانب لا ينفك  
اسمها مثل اي مثابة ضاف اليه العموم واصله في كل المقتضى اليه

والاول من المقتضى الثاني انما هو مقتضى الوقت  
والاول من المقتضى الثاني انما هو مقتضى الوقت  
والاول من المقتضى الثاني انما هو مقتضى الوقت

في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك

في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك  
في قوله لا ينفك احد الى موصوف فلا ينفك



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة لنيل النجاة  
والعلم نور يضيء  
القلوب ويهدي  
السلوك

[illegible]

ولا يقال عليه حركة بعد لسكون يفتح الابداء كذا بعد السكون  
 الى ان الشك في كسر الخاء للناس مثل ثوب ودار يخ في الصحيح في خطي  
 دلوي في الحق وادان مقسومة او ساكنة وقد اختلفت فان  
 ايها الاصل والصحيح الفتح اذ الاصل الكاتبة <sup>على</sup> حرف واحد  
 لا ان لا يلزم الابداء بالساكن حقيقا وحكما والاصل فيما يخ  
 على الحركة الفتح والسكون اما موعدا من التحفة فان كان الخاء اي حرف  
 الاسم المختار الى الشك في الضممت اي لا يفتح على اللواقيص بعد  
 جوابا لطلب جوعا صلاحي وهديل وهي قبيلة من العرب قبلها  
 اي الا ان حال كونها الفاعل للثمة كغلاما في التثنية للرفع بغير  
 القلب وان كان اخ الاسم المختار الى الشك في ادغمت فيا الشك  
 لاجتماع المشين فيهما هو كالموجود مثل مسارين وادغمت  
 الى المتكلم اسقط النون لاقفا وادغمت فيا لياقفا سمي  
 وان كان اخر وادغمت الواو لاجتماع الواو والياء وادغمت  
 منها ساكنة مثل مساري وادغمت فيا الشك قلب الواو ياء  
 وادغمت فيا والياء وكما قبلها لانهما اقبلت بالساكنة توجب  
 بقاء الضمة قبل تغيرها فيكونت بالركة المناسبة لها فغير مساري  
 ان كانت قبل الواو والياء فتح يفتح قبلها مفتوحا كقولك مساري  
 مساري مصطفون مصطف في فتح الفتح وفتح الياء اي ياء  
 المتكلم في صولت لكشطين اي لزوم التقاء المشين ان

اخیر ۳۴

[illegible]

وكان لا يسكن الا بالاعتراف بالحق



کمره ششمه باز دروازه منظمه عاتق را از علی بن عاتق فی شرف



أما بطلان  
فمن أن لفظ كل الرسل هو كذا  
القولون لأن التفسير هو بولكن  
صيغة تلحق بالجمع  
بمعناه ريد بها الجمع  
والقول

سنة ثمان من حروبنا تطلب  
ما بقا دارنا بالعلامة كالحكم  
او التوضيح يستفاد من فقد  
الحجاف وكونه غالبا للخصم  
والثاني رفع الاجمال في  
تطلب الاشياء كزواجر الشكر  
اصطلاح نحوي فان الاول  
من التخصيص والتوضيح مجرد  
على اصل الذي بهذا والفرد  
الكل بالتركيب ليدرك  
امالنا تحديده بقصدنا  
بيانه لو كان العوض للسر  
كي توضح وانما يكون وجه  
نفسه في جواب الباطنة

[illegible]



فان قلت قد لا يكون اشتق ولم يكن هذا امراضا لا يكون  
بقوله الفصل الى افرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق  
وقوع نعتا اذ كان وصفا او وضع غير اشتق لعل المعنى او لغيره  
الدلالة على المعنى الواقع في التبع وهو ما اكد في جمع الاستعمال  
تبع ذومال فان اليمين تدل على ما على ان التبع بالطلب فيلزم ان يقيم  
وفي ما لا تدل على ان ثانيا ما صاحب الالوه في بعض الاستعمال  
لان بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لان ما وجد  
ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل قوله  
رجل يرجل كامة الرجولية فاي رجل باعتبار لانه في هذه  
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا  
يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مرثية الرجل فان  
هذا يدل على ان النعت والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية  
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات البهية فلهذا صح ان يقع  
الرجل صفة له وفي الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
ان يقع صفة واذ بعينها لان الرجل يدان اسم الانثى و  
بعضهم الى ان عطف لينا وثلث مرثية هذا اي يرد المثار الى  
منه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
في الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتكون  
التكرار المعرفة بحال الخبرية التي في حكم التكرار لان الدلالة على معنى

فان قلت قد لا يكون اشتق ولم يكن هذا امراضا لا يكون  
بقوله الفصل الى افرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق  
وقوع نعتا اذ كان وصفا او وضع غير اشتق لعل المعنى او لغيره  
الدلالة على المعنى الواقع في التبع وهو ما اكد في جمع الاستعمال  
تبع ذومال فان اليمين تدل على ما على ان التبع بالطلب فيلزم ان يقيم  
وفي ما لا تدل على ان ثانيا ما صاحب الالوه في بعض الاستعمال  
لان بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لان ما وجد  
ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل قوله  
رجل يرجل كامة الرجولية فاي رجل باعتبار لانه في هذه  
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا  
يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مرثية الرجل فان  
هذا يدل على ان النعت والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية  
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات البهية فلهذا صح ان يقع  
الرجل صفة له وفي الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
ان يقع صفة واذ بعينها لان الرجل يدان اسم الانثى و  
بعضهم الى ان عطف لينا وثلث مرثية هذا اي يرد المثار الى  
منه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
في الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتكون  
التكرار المعرفة بحال الخبرية التي في حكم التكرار لان الدلالة على معنى

فان قلت قد لا يكون اشتق ولم يكن هذا امراضا لا يكون  
بقوله الفصل الى افرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق  
وقوع نعتا اذ كان وصفا او وضع غير اشتق لعل المعنى او لغيره  
الدلالة على المعنى الواقع في التبع وهو ما اكد في جمع الاستعمال  
تبع ذومال فان اليمين تدل على ما على ان التبع بالطلب فيلزم ان يقيم  
وفي ما لا تدل على ان ثانيا ما صاحب الالوه في بعض الاستعمال  
لان بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لان ما وجد  
ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل قوله  
رجل يرجل كامة الرجولية فاي رجل باعتبار لانه في هذه  
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا  
يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مرثية الرجل فان  
هذا يدل على ان النعت والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية  
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات البهية فلهذا صح ان يقع  
الرجل صفة له وفي الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
ان يقع صفة واذ بعينها لان الرجل يدان اسم الانثى و  
بعضهم الى ان عطف لينا وثلث مرثية هذا اي يرد المثار الى  
منه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
في الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتكون  
التكرار المعرفة بحال الخبرية التي في حكم التكرار لان الدلالة على معنى

متبوعا بوجه ان لم يكن كذلك في الجملة الخبرية وانما قيل في الجملة الخبرية  
لان الانشائية لا يقع صفة الا بالابتداء ولا بعيد كما ان قلت في جملة  
اي مقول في حقا خبرية اي متبوع لان يدرى خبرية ويلزم في الخبرية  
المرجع الى تلك التكرار نحو جاني رجل ابوة قايمة وانما لم يكن فيها  
الضمير اليه لانه اجنب بالضمير الموصوف فلا يصح ان يقع صفة  
مثل جاني رجل زيد عالم توصف بحال الموصوف اي جاني قايمة خبرية  
بمعنى رجل حسن ان الحسن حال الرجل وصفه وبحال متعلقه خبرية  
جاني مريض غلام اذ كونه ارجيا حسن الغلام معنى في وان كان غلاما  
فلا اول الى نعت بحال الموصوف فيجاء الموصوف في غنة امورا  
يوجد منها في كل تركيب في الاعراب نعتا ونعتا وجرلا التعريف  
والنكرة والافراد والتثنية والجمع والتذكروا ان ثبت الا اذا كان صفة  
يسكون في المذكر المؤنث كقولك في فاعل نحو رجل جوهرة  
صبا ونعتا بمعنى مفعول كقولك جرح وامله جرح وكان صفة  
يخرج على المذكر كحلاته وانما اي نعت بحال الموصوف فيجاء  
في جملة اول معنى الرفع والنصب والجر والتكرار يوجد منها في كل تركيب  
اشان في الابعاد من تلك الامور العشرة وهو ان يوصف افراد وتثنية  
والجمع والتذكروا ان ثبت كقولك في فاعل ينظر الى فاعل فان كان  
مفعولا وشيئا وجوبا افراد كما يدرى فاعل وان كان مذكرا او مؤنثا  
حقيقيا بلا فصل طالبا بوجه كاي طاب الفاعل فاعل في التكرار والتثنية

فان قلت قد لا يكون اشتق ولم يكن هذا امراضا لا يكون  
بقوله الفصل الى افرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق  
وقوع نعتا اذ كان وصفا او وضع غير اشتق لعل المعنى او لغيره  
الدلالة على المعنى الواقع في التبع وهو ما اكد في جمع الاستعمال  
تبع ذومال فان اليمين تدل على ما على ان التبع بالطلب فيلزم ان يقيم  
وفي ما لا تدل على ان ثانيا ما صاحب الالوه في بعض الاستعمال  
لان بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لان ما وجد  
ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل قوله  
رجل يرجل كامة الرجولية فاي رجل باعتبار لانه في هذه  
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا  
يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مرثية الرجل فان  
هذا يدل على ان النعت والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية  
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات البهية فلهذا صح ان يقع  
الرجل صفة له وفي الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
ان يقع صفة واذ بعينها لان الرجل يدان اسم الانثى و  
بعضهم الى ان عطف لينا وثلث مرثية هذا اي يرد المثار الى  
منه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
في الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتكون  
التكرار المعرفة بحال الخبرية التي في حكم التكرار لان الدلالة على معنى

فان قلت قد لا يكون اشتق ولم يكن هذا امراضا لا يكون  
بقوله الفصل الى افرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق  
وقوع نعتا اذ كان وصفا او وضع غير اشتق لعل المعنى او لغيره  
الدلالة على المعنى الواقع في التبع وهو ما اكد في جمع الاستعمال  
تبع ذومال فان اليمين تدل على ما على ان التبع بالطلب فيلزم ان يقيم  
وفي ما لا تدل على ان ثانيا ما صاحب الالوه في بعض الاستعمال  
لان بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لان ما وجد  
ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل قوله  
رجل يرجل كامة الرجولية فاي رجل باعتبار لانه في هذه  
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا  
يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مرثية الرجل فان  
هذا يدل على ان النعت والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية  
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات البهية فلهذا صح ان يقع  
الرجل صفة له وفي الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
ان يقع صفة واذ بعينها لان الرجل يدان اسم الانثى و  
بعضهم الى ان عطف لينا وثلث مرثية هذا اي يرد المثار الى  
منه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
في الموضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتكون  
التكرار المعرفة بحال الخبرية التي في حكم التكرار لان الدلالة على معنى







*(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.)*

على وجه يليق بالحق أن اعرف الصفة لعلامته باسمه لا شارة له  
بالام والموصوف فيه ملاواة ومن ثم من اجل الموصوف  
او من ثم بوصفه واللام لا يشهد على بله للام والوصوف ان فيه  
ما في لفظ الام ما عرفت بينهما اتحادا في التعريف نحو قوله في الرجل  
او الرجل لكان كان عندك من او باللفظ الى مثله اي مثل المعنى باللام  
بلا واسطه نحو جاني الرجل جعل الفرس وبواسطه نحو جاني الرجل  
لجم الفرس ان التعريف مشترك متسا في التعريف لفظا الى ان نقص منه عا  
الواقع بين سبعة وعشرين جلا فساير معا وفاقا انا اخذ من ذلك  
فلو وقع اخذ من غير خص ومحمول على البدل عند صاحب الجمل  
وانما التزم وصف بما عهد اليه بالاسم الاشارة بدلي للام شمرت  
بمعنى الرجل مع ان القائل يقتضيه جواز وصف بدلي للام والموصوف  
والمشا الى احدى اللام في الوقف في هذا الباب بحسب الوقف  
بين البسطة والزيد لا يفي لا يتصور بمثل الاربعة ولا يليق بالكتاب  
التعريف من لفظ اللزوم كالاستعانة من استعان كسؤال من سأل  
الفقر فنعين ذلك واللام لتعينه نفع من الموصوف عليه لزم مع صفة  
شمرت باللام شمرت به الذي كرم اي الكرم ومن ثم من اجل  
الاتزام وصف بما عهد اليه باللام لزم الاربعة بانها جنس ففرت  
منها لا يبين لانه لا يبين بجملهم لان الاربعة عام لا يخصص  
لأن جنس حسن مررت به ان العلم لانه يبين بالاسماء

پہلے

اسم الإشارة لان يروى بهذا الاسم الإشارة ماحل عصب

وادب الرضا  
 في الفخ من كون  
 العلف مقصود  
 من صبه  
 وادب الرضا  
 في الفخ من كون  
 العلف مقصود  
 من صبه

بل جعل العطف بين المعطوف والمرفوع معاً اي فقد يثبت ان  
 مثل ان لا ينسب اليه في الكلام فهو بالاشتراك بالمعنى المقصود من  
 المقصود متبوعه كما يكون هو مقصود بتلك النسبة متبوعه اي  
 مقصود بما عطف عليه وعرفه وثابه لانه مقصود على زيد فثبت  
 ان اللاحقة في الكلام وكان ناسخ اليمين كذا في زيد كذا  
 اي مقصود فقولهم قسم بالسنة تراد عن غير الابدان من التواريخ  
 لانهما غير مقصود بل المقصود متبوعهما وقولهم متبوع احتراز عن الابدان  
 لانه المقصود من متبوع قبل شرح بقولهم متبوع المعطوف بلا ويل  
 ولكن وام واما واولان المقصود بالضم معاً احداً من اليمين من اليمين  
 والمتبوع لا طابها واجبات المراد بكون المتبوع مقصود بالنسبة لا يذكر  
 لتوطئة كماله ويتبعه اي مقصود بالنسبة لا يكون كالرفع على اليمين  
 من غير استقلال به ولا شك ان المقصود المعطوف عليه كماله وقت  
 مقصود ان النسبة بالمعنى ولما لم يجد ما ذكره جمعاً ومقتضى  
 لزيادة التوضيح بقوله متوسط بينه وبين تلك النسخ وبين متبوعه  
 احد الحروف العشر وسيلاني فحصل ما قسم الحرف نشاء الله تعالى  
 شرفاً من زيد وعرفه ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينهما  
 وبين متبوعه احد حروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بينهما  
 مثل جاني زيد العالم الشاعروا الذين فالصفة الداخلة عليه احرف العطف  
 الشاعروا الذين خارجان احدهما كونه صفة للذين تابعة لمتبوعه

[illegible]



فقد قيل قد جاوز الالف عشرا على  
ان المراءى وسط الجد القوت  
العشرة فوسط احد العاشر  
سبع والواو التي في العاشر  
كسبتين العشرة بالعاشر  
سبع فلت لا خلا في جوان  
وتقول ثم بين المؤكد والمؤكد  
فليس فصل التعريف به فصل  
قول قد نقل عن المصنف الفرق بين  
قول العوض والعوض الاول والعوض  
بالمعنى الاول جعل العوض في العوض  
صف من وجه وهو في صف من  
وجه وفي وجه صف من وجه  
من غير ان يكون معطوفا بوجه

ای ذوالاربعه اعظم  
شوال ذاعظم  
آدم جنتی

أكد بمفصل أو لا ثم عطف عليه ذلك لأن الاتصال المرفوع كالجزء مما  
 لفقا من حيث أنه متصل بالجواز انفصاله ومنه من حيث أنه قول  
 وإما فعل الجازم من القول فلو عطف عليه لا تأكيد كان كما عطف على  
 بعض حرف الكاف بالذو ولا منفصل لأنه بدو الكلام لأن ذلك متصل  
 كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفرادها ما اتصل به  
 بتأكده فيحصل نوع الاستعلاء لا يجوز أن يكون العطف على هذا  
 لأن العطف في حكم المعطوف عليه فلا يلزم أن يكون هذه المعطوف  
 أيضا تأكيد وهو با فان كان الضمير منفصل عموما فلا أن  
 لا يكون كالجزء لفتا وكذا ان كان مفصلا منصوبا نحو ضرب زيد  
 لا يكون كالجزء من فلاحا <sup>أي ضمير المفعول</sup> في تأكيد المنصوب  
 زيد ضرب موصو غلامه لأن يقع الفصل بين المضمير المرفوع <sup>أي ضمير المفعول</sup> والاتصال  
 ما عطف عليه فيجوز تركه ترك التأكيد لأنه قد قال الكلام بوجوده  
 في الاختصاص ترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو  
 اليوم وزيد أو بعده كقولهم ما الله كما ولا أنا فان العطف  
 هو أنا ولا زيادة بعد حرف العطف لتأكيد أنه وإما قال يجوز  
 فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقولهم فكيف في أيامنا <sup>أي ضمير المفعول</sup>  
 وون وقد لا يؤكد والأمران متساويان هذا واعلم أن هذا <sup>أي ضمير المفعول</sup>  
 أن التأكيد بالمنفصل هو لا في وجوز أن العطف لا تأكيد  
 ولا فصل عن عطفه والكوفيون يجوزون بلا عطف على

[illegible]

فمنها من جئت  
ظن العفو قد جئت  
ملا من اذا لم  
سبق في جئت القول  
الذي هو ان  
تفعل كما يصح مقابلة



والبدل

فلو مستلزم  
 بالاشارة  
 بقوله  
 به والارجاع  
 في قراءة جزء  
 واجب فذلك  
 وجه احد ما قد تفرع  
 من الوجه لا يعادى  
 من الجواب  
 ان جرد  
 المستلزم  
 يعقل الا  
 الا في قوله  
 لا فعل وانما  
 لا معطوف  
 على مقدر  
 وبالأول  
 الارواح  
 ان الواو  
 وفيه ان  
 السؤال  
 حاقلة  
 هذا الذي  
 به وفيه  
 لا يمكن  
 النار  
 القيم  
 القائل  
 المقسود  
 ليس  
 الى قوله  
 يا ولون  
 المقسود  
 بالانوار  
 ان شمر  
 ولكن  
 جاز  
 اعاد  
 فيه ان  
 انما  
 لم يكن  
 سبب

والبدل الغلط قليلان فيهما ليسا باجنبيين متبوعين في المعطوفين  
عند بعدهما فجاء فاصل بينهما وبين متبوعيهما اما في ربطها بالمتبوع  
عما لا يحصل من استباده فائدة خلاف العطف فان المعطوف مغاير  
المعطوف عليه في كل شيء من المعاني والمعارف فلا بد فيه من تحصيل التماسك  
بالتأكيد المتصل بالفصل في المرفوع وبالعادة بمجرى المجرى يخرج  
المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وإنما يستغنى عن ذلك  
بالفصل ويقوى ما استبه المجرور بانضمام الجار اليكلمة المعطوف  
والمعطوف حكمه المعطوف عليه فيما يجوز له ويتبع من احوال العلة  
له نظرا لما قبل بشرط ان يكون ما بينهما متفيا في المعطوف وانما  
قلنا في الاحوال العارضة له نظرا لما قبله احراز عن الاحوال الثابتة  
لأنه انما عرّفنا بالتعارف والتفكير والافراد والتشبيه والجمع فانه  
فيما في حكم المعطوف عليه وانما قلنا ما يستقيم في المعطوف  
احراز عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على  
الرجل وليس حكمه من حيث تجرؤه عن اللام فان ما يقتضيه تجرؤه  
عن اللام هو اجتماع اللام وحرفي النداء وهو موقوف في المعطوف  
فاما حوزب شاة وسخلة ما يستقدر ان تنكح لقصدهم التعين  
من شاة وسخلة او محمول على النكاح الضم كمرحبا على الشدة  
فمرحبة وشاة وسخلة وكذا المعطوف حكم المعطوف عليه في احوالهما  
عارضة له بالنظر في نفسه وغيره انما المعطوف من المعطوف عليه في

مكتبة قومية

[illegible]



[illegible]

هر سبباً حق شکر دارد چون هر بختی در سبب پیدا می آید



والله يريد أن يتركها ملكا لبعض القارة أي عرض الامتناع التاكيد  
تابع يقر المتبوع أي حالة شأنه عند السامع يعني جعله  
ثابتا مقورا عند في النسبة أي يكون منسوبا أو منسوب إليه  
فثبت عنده وتحقق أن المبدأ والمبدأ اليه هذه النسبة هو  
المتبوع لا غير ذلك ما لدفع خبر اللفظ عن السامع ولا يفي  
خبر بالتمام الخطر ذلك لا دفع يكون بتكرير اللفظ خوفا من زيادته  
أو ضرب ضرب زيد وددفع خبر السامع بدخول ما في النسبة  
مخوفا من قتل قيل فالتوهم السامع أن يريد باللفظ ضرب  
الشدة فيخرج أيضا تكرر اللفظ لا يتبع شك مرادة مع الحقيقة  
أو في النسبة إذا مر بها الفعل لا الشئ والمراد بزيادة النسبة  
كما قطع لا من المعنى قطع غلام فيخرج تكرر اللفظ خوفا من  
أي ضرب بغيره من يقوم مقامه وتكريره مع تكرر قوله عند  
الشمول على التاكيد ما يقر دامت المتبوع في النسبة فيل الذي ذكرنا  
شمول المتبوع أفراد فالتاظر السامع يجوز أن يفسر بالسامع  
شبه لا فرد فانه كثير ما النسبة على الجميع أفراد النسبة مع أن فرد  
للمع بعضا في دفع هذا التوهم بدلالة الجمع وأخواته وكما في التوهم  
وإدراجهم وغوايته من جميع الأفراد التاكيد والاعتراف  
هذا فنقول أخرج المصنف والعطف فاعلم وجهه وإما المصنف  
فإنه قد مر بالدلالة على معنى متبوعها وإفادته ما توضع

والعطف والبدل عن جمل التابو  
يفسر اما التابو اما البدل صح

فی جنس

في بعض المواضع ليست في الوضع واما عطف البيان فهو  
التوضيح متبوعه فهو يقر من متبوعه وحققه لكونه في نبت  
والشهور هذا حاصل ما ذكره في شرحه وهو ان التأكيد لفظ  
منسوبة للفظ المحكوم من ذكر اللفظ ومنسوبة  
الى المحكوم من اللفظ واللفظ من ذكر اللفظ الاول في ذكر  
لفظ الاول ومواده حقه نحو جاني زيد زيد او حكما نحو  
انت وضربت انا فان ذكره حكم كبر اللفظ وان كان لها  
الاول لفظا اذ الفهم من راعية الى الخالف لانه لا يجوز تكرره  
ويجوز التكرير مطلقا لا التكرير وهو التأكيد لا عطف  
كلها اسما او فعلا او حرفا او جملا او مركبات بقيدية او غير  
ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير في التأكيد للفظ الاصلاحي  
وتحقيق اللفظ بالاسماء او يكتفي المقصود من التعميم عند  
اختصاص اللفظ بالاسماء او التأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي  
مقتضى اللفظ محصور في محذوفين محدودين وهو في  
وعينه وكلامهما وكلاهما جمع واكتفى بالجمع بمادة واحدة  
وقيل ايضا بالجمع في لامه بانه الكلمات الثلاث فعال لا فاعل  
مفعول وليس وقيل اكتفى مشتق من حركاته ايتام والجمع  
بالمادة من جمع العت ايتام والمادة من جمع ايتام والجمع  
اكتفى وهو طول العت مع شدة مفردة ويمكن استثناء ما

وكل من استشاط  
منها شق خفيه لا تخجل كل من فيها  
فان تهاجرت من النقصان وهي  
الشيء عظمي



في النقص والتقصير

فمن هذه المعاني ومضاهيها التاكيد بالتأني الصادق  
ولان اي النقص العين يعان اي يقعد على الواحد والجمع  
والجمع والذكر والمؤنث بل يختلف صغرها افراد والتثنية  
واختلاف طمها العايد الى المتبوع المؤكد تقول <sup>اي نفس</sup> نفس في الله  
الواحد ونفس في المؤنث لعدة انفسها بايراد صيغة  
وحيث ذكر المؤنث وعين بعض العرفها بما وعينها في  
في جمع المذكور العاقل انفسهم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكور  
والثاني ما يشي بانفس العين الاولين تغليب القرب <sup>اي العاقل وغير العاقل</sup> في  
ثانياً المشي كل ما بالذات كروكنا بما للمؤنث والبواقي بعد ذلك  
المذكور في غير المشي مفرد كان او جمعا باختلاف الضم العايد  
المتبوع المذكور كل نحو قوت الكتاب وكل نحو قوت الصفة <sup>اي نفس</sup> كل  
خواص شريت العبد كلامه وكل من نحو طقت لثا كل من ويا  
ختلاف الصيغ في الكلمات السواء وهي جمع واتع وابضع بالجمع  
الجمع تقول جمع في المذكور الواحد جمعا في المؤنث الواحد او  
الجمع بتاويل الجماعة وجموع في جمع المذكور وجمع في جمع المؤنث وكذا  
اتع كتعا التعميم اتع بغا التبعويح ابضع بضع بعض البضع  
بضع ولا يؤكد بكل واجمع الا واجزا مفردا كان او جمعا في كل  
والاجماع لا يتحقق الا في الحاجة الى ذكر الافراد لان الكلام  
ان وحاجته لم تنجز الا بجمع تاكيد من الجمع واجمع في كل

فانه في الجملة لا دلالة له على الا  
جماع عند النقص خلافا لما في  
والبرود وكذا في الاصل نفس  
فرد وجموعه  
في جمع المذكور  
اي ان كل  
او الجمع اي الجمع الذي يعمل  
في جمع الواحد وجموعه  
جمعا للمذكر بالجمع

لا يفي الفرق بين زوا  
او دون الافراد لان زوا  
او دون الافراد لان زوا  
او دون الافراد لان زوا  
او دون الافراد لان زوا

لك الان بحيث يصح افتراقها حسب الاجزاء القوم وحكمها كغير  
العبد ليكن في التاكيد بانقل واجمع فاية مثل كثره القوم  
كثيرا بشرية العبد كل فان العبد قد جرى في الاشتراك فيصير  
تاكيد بكل ليفيد التمول عينا في عينا وفي كل له لعدم صحة  
افتراق جزاء وحساب ولا حكمي معاً في ذلك التاكيد الضمير في  
التصديق ان كان او مستكنا بانفس والعين اي الله يريد  
تاكيد بهما أكد ذلك الضمير بالمتصل ثم بانفس العين في  
ضربت انفسك فيفسد تاكيد لك الفم بعد تاكيد  
بمنفصل هو انت ان لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل الى  
وقع تاكيد المستمكن نحو زيد كمنه هو فلو لم يكن يؤكد  
الضمير تكون في كمنه يقول هو ويقال زيد كمنه نفس لا تنجب  
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولا وقع الا بتاسر هذه البنية  
اجز بقية التاكيد انما قيد الضمير بالرفع لحوازي تاكيد الضمير  
والجود بالنفس والعين بل لا تاكيد بها بالمنفصل نحو ضربته  
نفسك مرتين بك نفسك لعدم اللبس بالمتصل لجواز تاكيد  
الرفع المنفصل بالنفس العين بل لا تاكيد بالمنفصل نحو  
نفسك لم لعدم اللبس وانما قيد بانفس العين لجواز تاكيد  
الرفع المتصل بكل اجمعين بل لا تاكيد نحو القوم على كل واحد  
اجمع لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كل واحد اجمعين

٧٨



القوم قليل في الدنيا والعين فانما يلبسها كثيرا واكثره واخواته  
 يعني اتباعه واتباعه يعني المتبعين على ما يوليه هو لا يجمع بين  
 هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول من اعان  
 للمقام وهو تبعيته فلا يتقدم بين كنع وخواة على من جمع  
 لوجعت وذكرا اي ذكر كنع مع اخويه وذكرا اي ذكر كنع  
 ضعيف لعدم ظهوره في السها على من جمع للزوم ذكره ما كان  
 التبعه بدو الاصل البدل انما يعقود بما نسب اليه المتبع اي  
 يقصد بسلبه بسلبه المتبع المتبع وذكرا اي دون المتبع  
 لا يكون السلب المتبع مقصودا ابتداء بنسب ما نسب اليه  
 فوطيه وتريد السلب المتبع كونه كان ما نسب اليه  
 عزيز مثل جاني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واخاك  
 بقوله مقصود به ان السلب المتبع والتاكيد وعطف  
 لانها ليست مقصودا بما نسب اليه بل المتبع مقصودا بقوله  
 احترفا عن العطف بحرف فان المتبع في مقصودا بما نسب اليه  
 التابع ولا يصدق على المقصود بل لان متبوعه مقصودا بما نسب اليه  
 فاعرض عنه وقصد المقصود وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان  
 هذا الحد لا يتناول البدل انما يجد لا مثل ما قام احد الا يزيد  
 زيد بدل عن احد والنسبة ما نسب اليه من عدم القيم مقصود  
 بالنسبة زيد بل النسبة مقصودا بما نسب اليه احد القيم لا زيد

ما نسب اليه

ما نسب اليه المتبع من القيم فان النسبة فيها وفي القيم لا يتبع  
 مقصودا ولكن اثباتا فصدق على انما يعقود بنسبة بدلية  
 المتبع فان النسبة اخذت من عدم ان يكون بطريق الراجح  
 او النسخ ويمكن ان يقصد به النسبة فيها نسب شي اخر اليها  
 ويكون الاول طوطية للثالث وهو اي البدل انواع اربع بدلا  
 اي بدل عن كل البدل منه وبدل البعض عن بعضه وهو البدل  
 فلاضافه فيهما مثله في خاتم فقت وبدل الاشياء الى بدل  
 غالبا من اشياء اختلف البدل بين على الاخر لا اشياء الى البدل  
 على البدل منه نحو سلب زيد او بالكلية نحو سلب زيد  
 عن اشياء اختلف قال في وبدل الغلط اي بدل سب عن الغلط  
 فلاضافه في الاخرين من قبيل اضافة السلب بسبب لا في سبب  
 قال اول اي بدل الكل مدلوله بدلول الاول يعني متعديان فيقال  
 ان يتعد من موله ما بها يكون مترد فين عوضا زيد  
 فزيدوا اخوان ان اختلف مفهومهما في اختلاف ذلك قال في  
 وقال في الآن لم ينظر في رجل بين بدل كل من الكل وبين عطف  
 الباشا بل لا يري عطف الباشا بالبدل الكل واساق اليه من ان الفرق  
 بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة من متبوعه بخلاف عطف الباشا  
 فان عطف الباشا فرع المبيين فيكون المقصود هو الاول فالجواب  
 انما لان المقصود في بدل الكل هو الثاني فخط ولا في سائر البدل



في بدل الكل مدلوله بدلول الاول يعني متعديان فيقال



الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر لم يردوا في  
بالاصول بل المراد والادب في تصور اصلياً والحاصل ان  
قوله اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد الاول وجئت بالثاني  
تتم التوضيح في الثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد  
الثاني وجئت بالاول توطئة لمبالغة في المباعدة الاسناد  
بدل وج يكون التوضيح حاصله مقتضى تبعاً والمقصد اصاله  
هو الاسناد بعد التوطئة فالفرق والاشارة اي بدل البعض  
اي جزء البديل من خواص زيد المراد والاشارة اي بدل الكل  
بين وبين الاول اي بدل منه ما يستحق توجب التبع  
السلب الملازمة لا خوفاً من زيد علم حيث جعل ابتداءه يكون  
يكون معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتغيره في الاعمال  
الزيد يستلبي صفة من صفاته لجماله وكذا في سلب زيد فوجد  
ضربت زيداً جماً وضربت زيداً غلاماً لان الضرب لا يبدل  
ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط  
اي يكون تلك الملازمة بغير كون البديل كل البديل منه او جزءه فخل  
ماله كان البديل من غير ان البديل ويكون ابدال زيداً على هذه  
الملازمة نحو نظرت الى التمر فكذلك المناقشة بان التمر سفيح  
بل هو مكرور فيه مناقشة المثال فيمكن ان يورد مثله مثل زيد  
درجته الاسديج فانه لا مجال لهذه المناقشة فان الهمج عبارة

معتد

عن مجموع الدخيل وانما جعل هذا البديل خامساً وليست  
عن البعض لقله وندرة بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان  
الاشارة مقصود والبراع اي بدل الغلط المقصود اي يكون بان يقصد  
ايه اي البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما بعد ان عطف  
اي بغير البديل وهو البديل من ويكون ان اي بديل البديل من  
مخوض زيد اخوك كذا في خواص زيد جاني من خواص زيد كذا في  
خواص زيد فاصية كاذبة وخواص زيد كذا في خواص زيد فاصية كاذبة  
لكل مبدل من معرفة فاصية اي فعت بدل كاذبة واجبة لا يكون  
المقصد المقصود غير المقصود من كل وجه فاقوا في جدي كذا في خواص  
من نقص الكثرة مثل بالثانية فاصية كاذبة ويكون ان فاصية  
خواص زيد اخوك فمعتد من خواص زيد اي فاصية كاذبة  
خواص زيد فاصية كاذبة وخواص زيد فاصية كاذبة ولا يبدل من غير  
بدل لكل الامن الغايب مثل ضربت زيداً لان المقصود المسكول والمطرب  
اقوى واخص دلالة من انظر فلو بدل الظاهر ما بدل الكل يبدل  
يكون المقصود من غير المقصود مع كون مدلولهما واحداً بخلاف بدل  
البعض والاشارة والغلط فان المانع بينهما مفقود لا يستلزم  
الاشارة ما مدلول الاول فيقال اشريت نصفك واشريت نصف  
واعني علمك فاعجبك علمي وضربت الجار وضربت الجار علمي  
الاشارة قاصد شامل لجميع التوابع غير صفة واحدة زيد عن الصفة

٨

اشارة



يوضح متبوعا لاعتراذ عن البديع العطف بالحرف والتأكيد  
 من ذلك ان يكون العطف لثا او في من متبوعا لثا في ان يحصل من  
 اجتماعها ايضا لم يحصل من احدهما على انفراد فيصح ان يكون  
 الاول وخرج من الثاني مثل اسم بالله ابو حفص عمرو فابو حفص  
 كنية ابو حفص وعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعطف بيا وقوة  
 ان اولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهل بعيد وانما  
 فاقه في امره عفا نقلا واسم فله كاذبا فلم يحمله فانطلق  
 فخر بعينه لم يستقبل البطيخ وجعل يقول وهو يتخلف يورثهم  
 بالله ابو حفص عمرو فامسها نقب ولا بد من اخفها لانه كان في  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهل بعيد وانما  
 قال بالله بعد وقد وقع التسمية فاخذ بيده فقال ضع عنك  
 موضع فاذا هي نقيضها فحمل على بيده وقد ورد وكذا وقوله  
 اي قر من البدل لفظا اي من حيث الاحكام للفظية واقع في الثاني  
 ابن التارك البكري بشري فان قوبك شران جعله عطف بيا بالبكري  
 جاز وان جعل بدلا منه لم يخلو البدل في حكم التكرار للعامل فيكون  
 التقدير انا ابن التارك بشري وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في  
 الضار بيا وخرج على الطير بترقب وقوعا وعلة الطير ثا في  
 التارك ان جعلناه بمعنى للتصريح والافروحا او قول بترقب ان التارك  
 ان كان فاعلا عليه ان كان مستل في حال من الضار المستكين

في

في عطف وقوعا جمع واقع حال من فاعل بترقب واقع حوله متقب  
 لا يجران روجه لان الانكاسا مادام لم يرق فان الطير لا يقرن واما  
 ان في الخصى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد من ان ابن التارك  
 البكري بشري كل ما كان عطف بيا المعرف باللام ثا فيضيق اليه  
 المعرف باللام نحو الضار بترقب زيد ويصح ان يراد به ما هو  
 من هذا البناء كما خالفه ان كان عطف بيا حكمه ان كان  
 فيقال في قوله انكاسا ايضا فانك تقول يا غلام زيد ويدا بالاسم  
 رفوعا جلا على اللفظ ومنحسوب جلا على الحال لا جعله عطف  
 بيا ويدا غلام زيد بالضم لا جعله بيا لانه الاول اظهر والثاني  
 افيد **الحكم الاسمي** بالبناء وهذا الحد لا يبعث الا لمن يعرف  
 ما بين البناء على الاطلاق لا يعرف الاسم بالبناء ان لم يعرف ما كانت  
 تعريف البناء بالبناء لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى ما فاسك  
 اسم فاسك في الاصل وهو المرفوع والفعل المرفوع والامر بغير  
 والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف العرب وهو هذا المناسبة وقد  
 فصل صاحب الفضل هذه المناسبة بانهما اما يتضمن الاسم  
 المبنى الاصل مثل ان فان يتضمن معنى المرفوع الاستدعاء او التسمية  
 كالمرفوع فانما يشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غير  
 او وقوع موقع كمنه في المبنى فانه واقع موقع انزل ومثله  
 لواقع موقع فجاء او وقوع موقع ما شبيهه كالمنادي المقصود

في قوله بيا وقوة ان اولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعطف بيا وقوة  
 في قوله فخر بعينه لم يستقبل البطيخ وجعل يقول وهو يتخلف يورثهم  
 في قوله بالله ابو حفص عمرو فامسها نقب ولا بد من اخفها لانه كان في  
 في قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهل بعيد وانما  
 في قوله قال بالله بعد وقد وقع التسمية فاخذ بيده فقال ضع عنك  
 في قوله موضع فاذا هي نقيضها فحمل على بيده وقد ورد وكذا وقوله  
 في قوله اي قر من البدل لفظا اي من حيث الاحكام للفظية واقع في الثاني  
 في قوله ابن التارك البكري بشري فان قوبك شران جعله عطف بيا بالبكري  
 في قوله جاز وان جعل بدلا منه لم يخلو البدل في حكم التكرار للعامل فيكون  
 في قوله التقدير انا ابن التارك بشري وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في  
 في قوله الضار بيا وخرج على الطير بترقب وقوعا وعلة الطير ثا في  
 في قوله التارك ان جعلناه بمعنى للتصريح والافروحا او قول بترقب ان التارك  
 في قوله ان كان فاعلا عليه ان كان مستل في حال من الضار المستكين



413

العالم



ما ضربت

۱۸۸۸

[illegible][illegible]

الحمد لله

فول

১১

1

10

۱۱

11

11

三

المكتبة

...

26

三

11

10

11

51

33

6

三

易

المش

五

[illegible]

قوله  
المنوع الخاضع

المجرب والمنقذ

منقصر

陽  
六  
三

三

[illegible]



قوله وان القيايس انما يكون الى  
الحال القياس ان يكون في الكلام  
ثلاثة للقياس المذكور وثلاثة للقياس المذكور  
والقياس ان يكون في الكلام  
لان واحدا على امرين  
في القياس غير كذا

قد كثر في وصفنا فاستغنى

نقش  
برون

تور

اربعه  
م

وہی امن

19

والله اعلم

گوانی  
روز

211

الحاج  
عبد  
محمد

39

五

الآخرة ۴

الفصل الرابع

[illegible]

تفسير قوله  
قوله والنصل  
مع ان النصل  
انفصل فلفظ  
النصل



[illegible]

قائمة المحتويات

فوزي وحكي  
سبعين مائة  
لم يزل حكى انما ليعلم انما  
مقامه عن النجاة راعى العوالم  
وحياته مستند دليل  
من قال انما هو في  
فهمه بكم  
فوضو  
لما  
غرمه صعدا واستجا  
التي تفرق في  
رأته مفقدا قال  
الاولى الشان  
معهد  
الانفال  
وما  
مفقدا  
مفقدا  
مفقدا

الحق لا يخفى



الشيخ

اولی و معروفه مع ایف و فز  
التعارف فی التفریع  
علی الذی یبصر و فی  
و لکن غیر الیاس و بنهما  
فی المنطق من الیاس

فقد لا نعلمه معنوي وادراكه حاصل الضم  
معنوي كذا في النظم من مفصل الفقه  
ان يكون مفصلا من فروع السند  
الادغال التام من فروع السند  
فكيف يمكن ان يكون فروع السند  
ان حاصل السند فروع السند  
ولكن التام من فروع السند  
مطلوب من فروع السند  
فان التام من فروع السند

فقد  
ويعجز ان يكون  
الحج الى مكة  
فيعجز الاتصال  
انظر

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

[illegible]

قوله فضا انما انما فضا لفض في الضمير  
الضمير مستوفى يكون معمولا اول لان  
الضمير المستوفى محل الضمير معم

الشمس



قد قيل بعد ما قلنا المتبادر وانما هو في ظرفه  
والمراد من العوازل النقطات  
كان وان علمت وانما لا يبعد  
لوجوده فيها كما في زيد فيها

وہابیہ

ولا عامل لكن التحليل يستبعد الغناء الاسم فذاً بالجر فيتم ويعرف  
العرب جملته مبتدأ ان يستعمل تحت حرف الخاء بكونه مبتدأ  
فالعرب لا يعرفون المبتدأ والخبر وما بعده خبره فنقول حين امار فرج  
على ان خبره وجهه حال او منصوب وعطف على الثاني مفعول في جملة ما  
يعرف من العرب جملته مبتدأ مرفوع ما بعده مثل كنت انت القريب  
وعلمت زيد فهو المنطوق وفي بعض النسخ المنة مبتدأ ما بعده  
بذل الروح والرفع متعين ويتقدم بتا الجملة وابدأ لفظ  
لتأكيد التقديم لان التعليل الضمير على وجه غير معروف ولا يعرف  
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدماً من غير سبق مرجع وذلك  
بحسب قسوم اعم من ان يكون بتا الجملة او لا فذلك تقديره بقرينة  
تبتا الجملة اي قول هذا الخبر من الكلام ثم ضمير ما يستعمل ضمير الشأن  
لان رعاة لا مطابق لان لفظ الشمر راجع اليه فمفعول  
الكان مؤنثا وبحسن قانث لكان العمدية بها مؤنثا  
فحظيل نسبته ذلك الخبر ليا براهمة الجملة المذكورة بعده اي  
كذلك الخبر من الجملة المذكورة والظن ان قوله رسي ضمير الشأن والفتة  
معرفة بتا الواقع لانه خلاف بيتا القاعدة فانه لا يدخله التسمية  
على الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يدرك  
قوله يفهم جملة بعده فعمل هذا الوم عمل التقديم على ما ذكرنا  
لنقض القاعدة بقولنا ان الشأن بوزنه قائم على ان يقع بتا

قوله والاضايله المالح  
عطف على نفوقه لانه لا

الكتاب في الفقه على المذاهب الأربعة



واضح في الشان وزيد قائم خبرا عنه فان يصدر في حيلة ضمير  
 غايته في جملة من غير ان يكون بعد فان باعتبار وجوع في الشان  
 لا يخرج عن البراءة بالكلية بل بما في جملة زيد قائم كما لا يخفى  
 ضمير الشان والحق متصل ومنفصل واد كان متصلا  
 مستترا او بارزا على جملتين وان كان عاملا معنويا  
 كان متبلا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار ضمير  
 كان مستترا او لا بارزا مثل جوزيد قائم مثال المنفصل وكان  
 مثال المتصل المستتر وان كان قائم مثال المتصل البارز ووجدان  
 عن اللفظ في ضمارة لا يتأنيبا حال كونه منصوبا ضمية  
 اي جازية مع ضعف جلال ما اذا كان مرفوعا فان لا يجوز  
 كونه عمدة ما جواز في كل موضع على صور الفصل او ما ضعف  
 فلا بد من ضمير بارز بلا د في الذي يليه لان الخبر كلام مستقل  
 مثال ان من يدخل الكعبة يوم ما يلقى فيها جلا من وجها الى  
 الفتوحة الاحفيف فان اخذ في بنه لا حصار مع كونه متصلا  
 لازم كقولهم واخر عويم ان محمد لله من العالين وذلك لان  
 قد خفت ان وان شاعرا بالشديد الواقع فيهما وبعد تخفيف  
 وجدان كسوة المحقق عامل في المفوظ مع ان الفتوحة  
 اقوى بشرا بالفعول من كسوة في جدر بالعل فلا لم تجدد واعلا  
 المفوظ قدما واعلا في ضمير الشان لا يريد ان يكون في عليا بالاع

كما قال الله تعالى وان كل لما يورث  
 ولم يكن ان الفتوحة المحفظة  
 والمفوظ

في قوله تعالى وان كل لما يورث  
 في قوله تعالى وان كل لما يورث

في قوله تعالى

اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك في ضمير الفتوحات الخفية  
 كما يدل على ذلك النون وحكمه في روم حذ في الخبرين مع  
 الفتوحة الاخفيف اسماء الاشارة الى اسم المعدود في  
 الحاصل فلاح ما وضع اي اسم موضع كل واحد من الاسماء الى  
 لفظ اشار الى اشارة حسية بالمواضع والاعضاء لان الاشارة في  
 طلاقة حقيقة الاشارة الحسية فلا يريد ضميرها في اشارة  
 الاشارة الى معانها اشارة ذهنية الحسية مثل ذلكم الله وكم  
 الاشارة الى حسية محمولة على الجوز وانما بنيت لشبهها بالمرور في كمال  
 وفي الاشارة في حال كونها كالمعدود والعام في حال حية  
 الفعل المقوم من نسبة خبر الى مبتدأ او اشارة في مرفوعا و  
 نصبا وجران فان ومن جازي في الشيء الذي قد علم لي في  
 وجوده على هذا القياس في التراكيب الباقية فقولهم متبادلا  
 في ما عطف عليه في كل واحد منها جازي في بعضها  
 فان تجمع الاحوال الرفع والتخفيف منه فقولهم ان هذا ان  
 على احد هذا الوجود والموت لو اشارة في الاصل في  
 الموت الواحد لان لم يبين منها الا في وفي الاصل كونهما  
 في ذلك كرفيع ان يناسب ما قبل ما اعلان والقول باصالة  
 على سائر ما فرغتها في قبل الا في وذه بقلب اللفظ في  
 غير اصل اللفظ في وفي في اصل اللفظ في وفي

الاشارة

في



تتم

فيكون اي حاصل الضرب مائة وعشرين وهي ثلث تلك المبرور  
الفرق من ذلك فيكون من ذلك اشرك المذكر وخطبت  
مذكرا او ذكرا اذا اشترت الى مذكر وخطبت مذكرين وذل  
اذا اشترت الى مذكر وخطبت لا مذكرين وعلى هذا نصا في  
وذلك انك اشترت الى مذكر وخطبت مذكرين لانك لا  
لا اشترت الى مذكرين وخطبت مؤنثات وكذلك هو في  
تلك تلك وتبين وتلك في تلك وتبين وتلك  
بالد واولك بالقبض الى اول تلك وتلك وتبين وتلك  
في عشرة واولك في الصبح لا يقر ذلك فانه خطأ ويقال  
المقرب وذلك لجيد وذلك للمتوسط واول المتوسط لا  
لا يحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما لم يصر كثر استعمال  
هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرى منها لم يتخذ هذه الفرق نبيا  
واجالها غيره فقال يقان لك ذلك ذلك حال كونهما بين  
مشددين واولك باللام اي هذا الكمال الاربعة على كل ذلك في  
البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اسما في الكمال ذلك المذكور سابقا  
والان كان ذلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك  
وما بهو المتوسط بعد ذلك في حرف الخطاب للقرين لانه  
والا وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك  
وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك

4



على سبيل التبيين اما ما عدنا من اسم الاشارة فقد يستعمل  
 وغير الوصول الى الوصول بعد ودة من المتبقي في اصطلاح  
 ما لا يميز به من اسم لا يتم من حيث جزئية لا يكون جزءا لما ان  
 كان جزءا متميزا ولا يصح ان كان ان كان يميز من افعال الناقصة  
 والمرد بالجزء انما لا يحتاج في كونه جزءا او يميز الى المركب ولا  
 النظم امر اخر هو كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرهما  
 وانما في كون جزءا ما لا يميز مطلقا لا ان كان في جملة الموصولات  
 والاصطلاح هو ان يكون الوصول جزءا من اليتجزئ ولكن لا جزءا لما  
 اوليا الا بصفة وعائيد والمرد بصفة ضاه اللغوي لا الاصطلاح  
 فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الوصول مشتق على  
 عايد لا يعرفها موقوف على معرف الوصول ولو عرف الوصول في اصطلاحها  
 لزعم الدور والقرينة على ان المراد بها معناه اللغوي لا الاصطلاح  
 قوله عايد فاذ لو اردنا ما معناه الاصطلاح كان هذا القول  
 مستدركا لانه لا يخرج مثلا في حيث ويصل الى اصطلاحه  
 ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بلا يتوقف معرفته على  
 معرفة الوصول ان يقال الصلة جملة مشتملة متصلة باسم  
 ما يتم حرة الامع بهذا الجملة مشتملة على عايد لا يميز هذا يجوز  
 ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاح ولا يلزم الدور وذكرنا  
 مع انه ما خوف في مفهوم الصلة الاصطلاحية من ان يعلم انما انما

في الاشارة

في الاشارة عن مثل في حيث ولما كانت الصلة بمعنى اسم  
 المفعول من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون حسب النوع  
 الاخبارية والعائيد اعم من ان يكون ضمرا او غيره واذ كان ضمرا  
 اعم من ان يكون الوصول او لغوي والواجبان يكون ضمرا للموصولات  
 غيرهما بقوله وصلتهما ما لا يميز جزءا الا بصفة جملة خبرية وما  
 منها ما كان الفاعل والمفعول والعائيد ضمرا لغيره على ما هو عليه  
 والصفة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول واللام الوصول والالف  
 التي تجلت صلتها ما كان جملة مع مفعول صفة على ما هو عليه  
 جميعا وهي الوصول الذي للمذكر والمؤنث والذكر والمؤنث  
 لانه المذكور والمؤنث للمؤنث والمؤنث بالالف حاك الذي في  
 في حال النقص والجزء الاول على وزن العاليج المذكور والمؤنث الا  
 ان يجمع المذكورين في الالفين كاللا تين في الجمع المذكور واللاء با  
 بالجره المذكور فقط واللام في الالف فقط مكسور او ساكن اجزا للمؤنث  
 لانه لا يفتح المذكور والمؤنث الا انها في جميع المؤنث الا في الالف واللام  
 في المؤنث وجاء في الالف المذكور والياء والباء الكسرة على الساكن  
 والياء الواو كذا في التاء معا وما بين الكسرة والياء والباء الكسرة  
 ما عرفت فجا في يعقل نحو السما وما بينهما من ايض معناه في المثال  
 ويسويها المذكور والمؤنث والمؤنث والمؤنث والمؤنث والمؤنث والمؤنث  
 نحو اصرايهم في الدار الى اصرايهم في الدار واية معني التي نحو

لان الالف  
هل

بمعنى الذي



اي من في الدار التي ضربت بالذوق والذوق اي المستوي الذي  
 جعلها موصولة بلغتهم بمعنى الذي قال الشاعر وديعته وديعته  
 وكذا طويت اي التي حفرتها والى طويتها وذا جعلها كالكاذب  
 مستقام كوماذا صنعت اي ما انت صنعت والالف واللام  
 نحو عاين الذي والى والى والى والى والى والى والى والى  
 الذي لا يتم الوصول الابهانه كان فعولا يجوز حذف الالف  
 لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى  
 الفرق لمن يشاء ويقدر الذي من يشاء واعلم ان الالف  
 بالذاتية هي بابك من الذي او ما يقوم مقامه ومقتضى  
 وضعه من المتعلمات فاعلم ان هذه الالف من السائل وذكره  
 اياها فانهم اذا قالوا لاجل خبر عن الاسم الفلاني في الجملة فقد  
 تعد بالذي بعد بيانهم طريق الاخبار لا بد له من ذكر الخبر  
 من مسائل النحو تدقيق النظر في ما يحسن يعلم ان ذلك الاخبار في  
 اي اسم يصح في اي اسم يتبع فاما ما اشارت اليه من هذا الباب  
 واذا اخبرت بالذي اي باستعانة الذي والى والى والى  
 فان الباليست صلة للاخبار لان ذلك خبر عن الاخبار بها  
 اي وقعت كانه الذي وما يقوم مقامه في صدر الجملة الثانية  
 وجعلت موضع الخبر عنه اي في موضع ما هو خبر عنه بالذي الذي  
 الثانية يعني موضع الذي كان في الجملة الاولى ضمرا لاي كانه الذي

اي ذودت  
 ان خبره  
 خبره

في الخبر

واخره اي الخبر عنه عن الفاعل خبره عن الفاعل الاول من الخبر  
 اي جعلت خبرا خبرا فاذا اخبر مثلا عن زيد من جهة خبرت  
 كانه الذي وقعت في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما يجوز  
 في هذه الجملة اعني زيد او المراد بموضع الذي كان في الجملة الاولى  
 وهو كالمفعول من ضربت ضمير الذي واخره الخبر عنه يعني زيد  
 وجعلت خبرا عن الذي وقلت الذي خبرت زيد وكذلك مثل ان  
 الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصحبها اسم الفاعل والمفعول  
 بها فان صلة الذي للام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول  
 ان يوحى اسم لفاعل من المنى للفاعل واسم المفعول من المنى  
 بالمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يضمن الجملة الفعلية  
 متصرفا وان غير المتصرف نحو نعم بنسب وجن او على الالف  
 اسم فاعل ولا مفعول لا يخبر باللام عن زيد في غير مطلقا وبشرط  
 ان لا يكون في ذلك الفعل حرف الاستفاد من اسم الفاعل والمفعول  
 معا باكالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام  
 عن زيد جملة سيقوم زيد فاذا ذاب اسم الفاعل بقوا  
 يكون قايما فيقولون في امسين فان تعدل امرها اي من الامم  
 الثانية في تصدير الوصول ووضع العايد الوصول مقام  
 ذلك الاسم واخير ذلك الاسم خبرا تعدل الاخبار من ثم اي من اجل  
 ان لا تعدل امرها تعدل الاخبار متبع الاخبار بالذي ضمير



نشان بدان يك ضمير نشان خبر عنه لا متناع قصد بليلة قاله  
 وتاخر الخبر عن خبره لوجود تميز على الجملة وكذا كذا منع في الخبر  
 بكذا والصفحة في الحقة بكذا والموصوف لا يجوز في ضرب زيد  
 ان خبر بكذا عن زيد بكذا العاقل ولا عن عاقل بكذا زيد  
 لا استلزام وقوع الضم صفة او موصوف اجمالا فما اذا خبر  
 عن مجموعهما فيقال الذي ضربت زيد العالم وكذا كذا منع في  
 العالم بكذا المعول فلا يجوز في خبر عن كذا منع في القصة الثوب  
 بخبره عن كذا تصايدون الثوب لا يميزه ان يعلم صفة  
 في موضع كذا القصة عالم في الثوب خلاف الذي يجب في القصة  
 الثوب وكذا كذا منع في الحال لان الحال يجب في كذا منع فلا يجوز  
 يقع خبره في موضع في موضع بليلة وكذا كذا منع في القصة  
 لغيرها اي خبره كذا لا متناع تقدير الذي لا استلزام عن الضمير  
 في ذلك لغيره بل اخره وكذا كذا منع في لا اسم ضمير على  
 مستقيم خبره خوقك كذا ضربت بعلامه فلا يقع الخبر عن علامه  
 بان يقال الذي زيد ضربت بعلامه فلا يجوز ان يكون الضمير على  
 في ابتداء بلا عايد وان جعل عايد في المبتدأ في الموصوف  
 ولا يما منع ومالا اسمية الخفية فانها ما كانت حواضا زيدا  
 وانما نافية نحو ما ضربت زيد وما زيد قائما موصولة نحو  
 ما اشترية واستفهامية نحو ما هكذا وما نفعك شر طية نحو

نضع اضنع وموصولة اما بمفرد نحو مرت بها جعلت التي  
 يجيء اما جملة نحو مرتها كذا النفوس من الامر في حقة كل القفا  
 اي شئ كذا النفوس وقامة بمعنى شئ منك عند علي الشئ  
 المرفوع عند سبوت نحو قوله فيقارني اي نعم شئ او نعم الشئ مرفوع  
 صفة نحو اضربه ضربا اي ضربا اي ضربا كان ومن كذا  
 اي يكون موصولة نحو اكرمه من جاك استفهامية نحو من علمك  
 ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصولة اما  
 نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا عما من غيرنا جنت محمد ايانا اي  
 شخص غيرنا وجملة نحو من جاك كذا كذا في التامة والصفة كذا  
 من لا ياتي تامة ولا صفة واي لا تذكر رواية للمؤنث كن في التامة  
 الاو بقاء وانتفاء التامة والصفة في الموصولة نحو ضرب ياتية  
 والاستفهامية نحو كذا اي لم يقمته والشرطية نحو قوله ايا ما كذا  
 قلنا الاسما الحسنة والموصوفة نحو يا ايها الرجل قل اي تقع صفة  
 اتفاقا فاجعلها الممكن التي لا يقع منها خلا واجبات ايا الواقعة  
 في الاصل استفهامية لان خبر رجل اي رجل عظيم يستلزم  
 لا يعرف كل احد نقلت عن الاستفهام في الصفة في اي من رواية  
 موبة بالا اتفاق وجد بالاشياء كها في الاعراب غير من الموصولة  
 الاعلى اختلاف في الذك والالتان وفي ذوالطائفة وانما اقرب  
 لان الاقرب منها الاقرب الى المفرد التي هي نحو احوال الممكن فلا يرد



والاول ان كان في موضع واحد في صدر جملتها نحو قوله تعالى  
 من كل فعة يرفعون على الرحمن عتيا من قلوبهم اي يرفعون  
 والاول ان كان في موضع واحد في صدر جملتها كما في قوله تعالى  
 الاختيار الى امر غير صلة وينبت على الضم تشبها بالماضي في الرفع  
 منها بعض ما يرفع كما حذف من الغاما ما يرفعها ولو لم يكن الرفع  
 في موضع لبنان مثل ما يرفعها لكان الرفع في موضع واحد في صدر جملتها  
 وكذا قسم منادى في كل ما يقع منادى مفعولا مفعول في موضع لبنان  
 لهذا فلا حاجة الى التذكير بالياء في قوله لا صنعت وجران احدها  
 ان معناه ما الذي على ان يكون في معنى الذي فيكون التعليل في معنى  
 حذو فلك حنقة فامبدا وما بعده خبر او بالعكس جواب عن  
 اي رفع على ان خبر مبتدأ احدث وكذا اذا قلت لا كرم اي الذي في  
 الاكرم يكون جوابا لبقا للسؤال فيكون كل من جملة اسمية و  
 الاخر من حناه اي شيء وهو ما عجله فان احدي ان ما ذكره في  
 اي شيء وانما في ان ما عناه اي شيء وذا في اودة والظان ان موادها  
 فان في قولهم انما يكما لها معنى اي شيء انما ليس من منى مع بالاسم  
 لكونه كانه اذا ابدت فالفهوم مجموعها اي شيء وحيث جوابه النصب في  
 على ان مفعول الفعل حذو فلك اذا قلت الاكرم يكون جوابا لبقا  
 للسؤال ان يكون كل من جملة فعلية يجوز في الاول نصب الجواب  
 الفعل المذكور في الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ احدث وفي

في قوله المطابقة بين السوال والجواب اسما لا فعلا ما كان اي اسم كان  
 في معنى الامر والماضى الغائبين بما من اقسام المضي الاصل فعلة البناء  
 كونهما مشابهة للمضي الاصل في افعال في معنى التجرؤ او بمعنى التوجه فا  
 لرد في خبر وتوجهت عبرة بالخارج مما لا ان المعنى على انما  
 وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع مثل ما يرد في ما يرد في ما يرد في  
 الامر وحيث ان السمع في الجاز وبكسر هاء في بني تميم وبفتح هاء في  
 بعضهم اي بعد ما في ما يرد في الماضي وقدم الامر لان اكثر ما را  
 فقال معناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واما ما است  
 بالاعمال مع قارىها معنى الافعال اللفظية وهو ان صيغة الماضى في  
 الافعال انما لا يتصرف تصرفا لانها موضوع لصنع الافعال  
 ان روي مثلا موضوعا للكلام فيقال الشارح الرضى والسؤال  
 بغير ان حذو فلك اسم لفظا اسكت الذي هو معنى الذي على معنى  
 نوع لفظ الفعل المعناه شيء في العرب اللفظ بها تقول صنع له  
 لم يخطب لفظا اسكت وجرما يسمى صلا ولهذا قال الله سبحانه  
 مع الامر والماضى ولم يقل معناه ما كان الامر والماضى والمتبادر  
 ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل النصب في معنى التوجه  
 وقال اي ما يورد في فعل كالحال في الامر المستقيم في الثاني خبر  
 قياس اي قياس كثر الرفع في انزال السبع هو مطلق في ثلثه ويرد  
 عليه ان لا يقال قوام وقراءة في واقع فاما الاول فيهم هو



بانه اراد بالاطراد الكثرة فكان قياسا كثرية واما في الارباع فلهذا  
 على انه لم ياتي الا نادرا وفعال كونه مصدر معرفة فجاز  
 المفعول او المفعول لا الشايع هو على ما قيل مصدر معرفة  
 ولم يبق الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا ثابته هو ان كونه صفة  
 مثل باب فتشبعني يا فاسق في كل واحد من القسمين  
 مبنى على شابهة له اي بفعال بمعنى الامر معدول ونية اما زيد فظاير  
 واما عدلا فلما ذهب اليه بخواة ان فعال بمعنى الامر معدول  
 الامر لفعال للمباينة وهذه الصيغة للمباينة في الامر كفعال  
 وفعال بالمباينة فاعل قال الشايع الخ الذي ذكره  
 الا فعال معدول عن الفاظ الفعل شي لا دليل عليه  
 والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج عن النوع الذي  
 ذكرك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعل باللاية  
 المباعدة في ثابته في جميع اسماء الافعال بين وجهي كلام  
 فمن اراد لا تطلع عليه فليخرج اليه فعال ما كان كونه على الارباع  
 الى عين من الاعيان انما قلنا علم الخج باب شاق وانما قلنا  
 عيان يخرج باب بخار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمبالغة  
 عيان وقوله مؤنثا صفة علما وكونه للتبعية على انه لم يقع الا للكل  
 كقطع علما للمؤنث وعلاب كذا لك بني استعمال اسل الخ  
 لشابهة فعال بمعنى الامر معدول ونية موزونة استعمال الخ

في آخره اي في فعال علما لا على الخ في اخره فان بني تميم يقولون  
 في اخره يوافقون الخاوين في بناءه واقدم لا يفرقون بين  
 ذات الارباع وغيرها بل يحكي باعراب العمل نحو علما للكل  
 وحيثما كان ان الارباع مستقل بكونه في مرتبة كالكل فيه خبير  
 البناء لا يخف انه سلوك طريق واحدة اسم من سلوك  
 طريقه سلف الاستواء اعلم ان الاستواء الجارية على اللفظ لا  
 اما منقولة الى باب المحاور لربط المصدرية ولم يصر اسم فعل او  
 لم يلد المصدرية وصارت اسم فعل فالاول شواها للتعجب  
 حكمه حكم المصادره والثاني مثل موصو وحكمه حكم اسم الافعال  
 اما غير منقول بل باق على ما كانت عليه من كونها اسما واساوية  
 ولم يصر مصدرا ولا اسما لافعال وهي على انواع منها ما يشترط  
 للاستعانة بعروض معني كقولهم استندم والمتجرب في هذا  
 ان يحكم شئ او به على شئ ومنها ما يخرج عن اللفظ الاستعانة  
 بسبيل الكناية بانه يصطلح له ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت  
 عاق قاصدا لاصالة ما يشابه صوت العرب من نفس كذا  
 يقتضيه على وجه من ما يشبه صوت الجحش انما الجحش وعلما  
 او غير ذلك كما اذا قلت خرا انا خرا البيوع ايضا لا يقدر ان يعلم  
 عليه به وبهذا الاقسام كلها يستل ان تقار التكريرا واللفظ  
 بها على سبيل الكناية كما اذا قلت قال زيد عند العجوة وعند

فرايق فمفصلة



البيوت او غلق صوت الرافعة قد حال اليه منتهى كذا من حيث  
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنهما وادراك بالاصوات  
مكافاة باقية على هيئتين نقلها على سبيل الحكاية وهي بدو الـ  
اعتبار ليست بانها لعدم كونها بالذات بالوضع وذكرها في باب  
الاسماء الاجزئها اجزئها واحدا حكمها وبنيت لهم ما جرى ما لا تترك  
من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار من لفظ انما قال لفظ لم  
الاسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حتى صوت اى صدر على  
لكن الانشأ بشبهها بصوت كما عرفت في التمام ثلث من صوت  
الغير المقول او صوت بدل للبهائم مع شداى لا ناخها او حوا  
او عاتها او غير ذلك واما قلنا واما قلنا مشكلات المنع من  
البهائم ذات القوائم الاربع فلا تناولها هو لا يتناول بعض ظر  
الانشأ ايضا كالصبي والمجانين واذ كان ذكرها على سبيل  
يتناول التعريف بها فالاول كفاق لا صوت به انشأ تشبها بها  
لغراب والثاني كخ مشددة او مخفف عندنا فاختار البيوت ليدل  
المعنى الاول وهو ما كان صوت الانشأ ابتداء من تعلق به  
قبل ذلك لانه فان هذا ان القسمان مع تعلقها بالغير فليكن  
بالانشأ المبنيان في ذلك القسم كما ان ذلك يكون صوتا  
من غير تعلق بالغير **الركب** اى المركب المعدودة من لتي  
كل اسم حاصل من تركيبين حقيقة وحكاية اسمين او فعلين

ما غير

وغير

او حرفين او خافين وجعما كانه واحدة ليس فاستعملوا  
لما لا قبل لتركيبنا قلنا حقيقة وحكاية كذا يخرج مثل ينجون الخ  
الاخر من صوت غير موضوع لغير فلا يكون كانه كذلك في حكاية الكا حكاية  
ابن جري الاسماء المبنية وتوالت لسيما في سبيل يخرج مشا عبد الله و  
قابضه لان من جري كان حكاية من نسبت اليه العاوية لا يخرج  
بهذا القيد مشا عن عشر عن احد مع انهم اولو الحدودة لان بين  
جزء قبل التركيب العطف وتعين نكته وجرح منها هذا المست  
اصعب من خوط الصادق الاحسن ان يقال المراد بالنبية فرقة  
من ظاهريه تركيبى الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان الفرق من  
ظاهرية التركيب في عبد الله السب صافية ومن ظاهريه التركيب  
الى قابضه السبيل فيكون بين الفعل والمفعول عطف  
مثل عشر فان يتركيب جري احد جزئ مع اخرى لا يدل علمنا  
غيره فالنطق المحذ عن المحذود طرأ وعكسا فان تضمن الجزئ  
حقاى حرف العطف او غير بنينا الى الجزان الاول الوقوع اخره في  
الكلمة الذي ليحذف الاعراب النافذ لتضمنه الحرف عشر فان اصله  
وعشرة حذف الواو وقرب عشرة مع حكاية من جاني عشر  
من لفظ حاد عشر من ثلثي عشر الى تاسع عشر واغوات من ثلثي  
عشر وعاد عشر واما او غير مثالين ليعلم ان الشا قابت في هذا التركيب  
سواء كان احد الجزئ العدد الزائدة على العشرة او صفة الفاعل

شأن

٢٦

وغير



الشبهة وقيل في طرلان الثاني في ان يتصل من الحرف لانه لا يرتد به  
 كان وعشر وجواب ان الراء بصيغة الفاعل لا المشتق من الراء  
 العند وبعد المشتق من كون لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد  
 الحرف على المشتق من فان الثالث مثلا واحد من الثالث كقولهم طلقا بان  
 وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصفة من المشتقات لل  
 تلك الراء على ما ذكرنا اراءه وان ياخذوا مثل ذلك من الراء  
 ولا يتصل من مجموع الحرفين لان صيغة الفاعل لات جزمها  
 جميعا فاقترعوا على اخذها من احد الحرفين المتصلين ببعض  
 الحرفين من فز من مائة الالف والواو والياء على المقصود او  
 الراء فاخذوا امثلة من احد عشر متضمن حروف العطف جازية  
 عشر من الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة  
 عشر متضمن حروف العطف باعتبار ما هو من احد عشر متضمن  
 حروف العطف باعتبار ان اصله حاشي عشر لا معنى له وعلى  
 هذا القياس الحاشي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحده  
 الاثنا عشر واثنان عشر لا يفرق بينهما الجواز بل في الثاني عشر  
 حروف العطف لا يشبه بالمتساوي لست هو ط النون والياء وال  
 تضمن الثاني حروف العطف مع حروفه ان لم يكن قبل التكرار  
 تبعه في الثاني الا في التوسط المانع من التعرّب على الفاعل لانه انما  
 في الاصل انما عرّب الثاني مع منع التعرّب وبناء الاول انما يؤول

الثلث

كل

في الاصل

في

وفيه انما اخبرنا احد علماء العرب بخرين معا واصالة الاول والثاني  
 وشيخ القمري هو الذي واخبرنا اعداء الجليلين معا واصالة الاول  
 الثاني وهو في الثاني الكنايات جمع كناية وهو في الاصل لا  
 يعبر عن شيء معن بل في غير جمع في الدلالة على غير من الاخر  
 كالاهايم على السامعين كقولك جان فلان وانت تريد ولدا ولدت  
 بها بها ما يكتفي به باللفظ المعتمد ولا كل ما يكتفي به ببعضه لا كل بعضه  
 بل بعض معين فكانهم فسطحو في بابا المبتدئين يروا بها ذلك بعض  
 المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات قال بعض الظروف وشعير  
 الا بالانصاف به بغيره فلان ذلك عرض عن تعريفها مطلقا وتعرف  
 لذلك البعض يقال كناية لا ببناء وانما يكونا موعودا في ذلك  
 الاستعمالية متضمنين لكونه وحمل النبرة عليها او كذا او بناؤها  
 لانها في الاصل من الاسماء الاشياء دخل عليها كالف التثنية في الجملة  
 ثم كانت واحدة بمعنى كم يقرن على اصل بنات وكل واحد منهما يكون  
 للغة والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير الخدايق نحو حريت  
 يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيته الحديث  
 اي كناية عن الحديث والجملة وانما بناها لان كل واحد منهما كلمة  
 واقعة في الجملة التي هي من حيث لا يستحق التعرّب ببناء فلما وقع المفرد  
 موقعا ولم يخرج لونه عنها ما يرجع البناء الذي هو الاصل الكلمة قبل البناء  
 ومن الكنايات كالكين وانما بني لانه كان التثنية دخلت على اي وا

وصف



كانت في الأصل مغربا لكنه انما عن خبرين معا بالانفراد في ذلك  
 بل هو كالسهم فمعرفة محله خبر فكذا كان اسم مفعول على السكون اخره خبر  
 كافي من لا يتوهم من كون ولعله يكتب بعد المياخون مع ان السكون  
 لا صورة له في خط فربما في البناء من خط عن الحواتر بالخط العلم بذلك  
 مضافا الى الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام ميمها الذي في قوله  
 عن جملتها عن منصوب على التميز مرفوعا لانها كانت للفعل وروى  
 وهو من احد عشر مائة وبتعين ميمه مرفوع منصوب جعل من ذلك  
 لانه لو جعل واحد الطرفين كان تكا ولم يجر في قوله وروى بالاضافة  
 قاروا وجمع اخرى تقول كم رجلا عندي وكم رجلا كما تقول ما به ثوب  
 فقلت ثوبان ما جازم فلان العدد والكثرة مرفوعة كذلك في جملتها  
 العدد الكثير في ما يبنى عن كثرة صحتها ولما كان هذا الشكل في النسخ با  
 الكثرة جعل جملة ميمه كانا نافية عن معنى التصريح بها ولما دل على ذلك  
 في ميمكم الاستفهامية وخبره تقول كم من رجلا ضربت ولم يرس  
 اهلنا با قال الشاعر الرضا هذه في الخبرية كيثا عودكم من مله  
 وكم من قرية وذلك الواقعة خبر لا يضاف اليه كم ما يركب الاستفهام  
 فالعشره على خبر من في نظم ولا نفرد الاول على جواز ان كانت كسرة  
 الفوق تكون جواز الخبرية ان يكون في قوله ثم سلب على ان كان كسرة  
 من اية بنية استفهامية وخبرية ولما اى لكم الاستفهامية كانت خبرية  
 صد الكلام لان الاستفهامية يتصل بالاستفهام وهو يقف في ذلك

تجاء

يعلم من اول الامر ان نوع من انواع الكلام وخبرية يتصل  
 انشاء الكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبه اليه اوله وكلامه  
 كتابا كانت او في ثانيا الاستفهامية والخبرية فوعلا في الكلام  
 تكدين النوعين وكما لا يستفهامية الخبرية اى لا واحد منهما يتصل  
 برفوعا ومنعوا ويجوز ان يبين موقعها بقوله فعل ما كان في  
 من الاستفهامية وخبرية يكون بعد الفعل وشبهه في قوله  
 غير متعلق عنه بفهم او متعلق خبره فهو من حيث كذا كان منصوبا  
 مرفوعا على حسب اى على حسب العمل على هذا الفعل وعمله لا يكون  
 المرفوع انما يكونكم يوما ضربت فكم منصوب على التثنية مع  
 الفعل المفعول به والمفعول فيه وعية كذا المنصوب في  
 لاجل المنصوب انما هو بحسب المز واللا استفهامية نحوكم رجلا ضربت  
 في المفعول به وكم ضربت ضربت في المفعول المطلق وكم يوما ضربت  
 في المفعول والخبرية نحوكم غلام ملكك وكم ضربت ضربت وكم يركب  
 مشروا واحدا او شبهه من ان يكون مرفوعا او مقدر اية خبرية  
 قاعدة المشية قولكم رجلا ضربت اذا جعلت من قبل الكلام  
 على شريطة التفسير فبذلك بعد فعل لا غير مشية على انكم رجلا ضربت  
 ضربت من حيث انه بعد فعل مقدر غير متعلق عنه داخل في  
 قاعدة المنصوب لم يجعل من قبل ولم يقدر بعده فعل غير متعلق  
 فهو من هذه المشية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله

الفعل او شبهه ٢

فهو من حيث ان ٢



يكون واحدا من كمال الاستقامية الخيرية وقع قبل حرف جر نحوكم  
اشربيت او لكم جملتها او مضارع نحو علام كم رجلا ضربت  
عنده كم رجلا اشربيت في جوف جملها لا ضافا فاما جوف فمفعول  
حرف الجر والاضافة عليها مع ان هذا صدر الكلام لان قائلها  
المجوز مشغول بضعف على فيجوز تقديم الجار عليها على ان يجوز  
عن المجوز بكلمة واحدة يستحقه لشد والاي ان لم يكن بعد  
لا نقا ولا نقلا فاعل او شبه غير مشغول عنه ولا قبل حرف جر  
فما كان جملتها عن العوض اللطيفة مرفوع هو مرفوع مبتدأ ان  
يكون ظرفا نحو من ابواب هذه مرفوع على مذهب بويه فان عجز  
بمعرفته عن تذكره تنصت مستفها ما وما هاء غير مرفوعة خبر  
مقدم على المبتدأ لكونه تكريرا وما بعده معرف وخبر ان كان  
ظرفا نحوكم يوم اسفرك فكم منها مشغول بالاول ولا دخل تحت علام  
النصب باعتبار الاعمال الكائنة في داخل قاعدة المرفوع ثانيا لثبوت  
عاملة ذلك هو خبر المبتدأ وكذلك في قوله في قاتل الوجوه الا في  
الاعرابية بالشربية المذكورة اسم الاستفهام والشرطية في باب  
تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء والافعال واحدتها وهي من وما  
وبين والى وهي مشتركة بين الاستفهام والشرط والاختصاص  
بالشرط وكيفية ايان مختصين بالاستفهام فن وما اذا كان  
استفهاميين ياتي فيهما الوجوه الاول نحو من ضربت جميعا

ومن ترر وبجاءت وعلام من ضربت ومن ضربت وماضية  
ولا ياتي فيهما الرفع على الخبرية لانتفاع ظرفية ما واذا كانتا شرطية  
تلك التي فيهما تالم الوجوه الثلاثة نحو من ضربت اخبر وما  
نصنع اضنع ومن تميز به وعلام من ضربت اخبر ومن  
ما تفي فمؤنكره وما تقدمه موالا لنفسه من خير تحذره وعنده  
ولا ياتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه يقع  
الا الفعول ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من  
ثني قايين وايمان وليفتاني واذا ان لم يحرك نحو من اين  
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان ابتداء  
يخرج عن الظرفية ويقع اسمها صريحا نحو ان تقوم زيد اذا  
يقوم ثم وى وقعت قيم زيد وقعت تعود غير مرفوعة بالا  
ابتداء وقال الله الرخ واذ لم اعثر هذا على الشاهدين كلام العرب  
وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام علام مع انصافه  
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مخرج نحو من عندك فبلان  
اي كايين عندك وما اي فيأتي في الوجوه الاربع كلها  
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انصافه على الظرفية  
نحوى وقعت عيالك اي وقعت كايين عيالك وقعت  
على تقدير انصافه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه  
باقية مثل ايهم ضربت وايهم ضربت وايهم قائم وفي غير ذلك



فدعاه وقد  
المعوجه الراسع

جلد ۱۴

انسانیت کا راز

انما كان قد اقبل عن كية عدد عجماته وخالات فقال عنه والوفاة  
 على تقدير الخبر على سبيل الحقوى كثير من عجماته خالات قد جئت  
 على عظمى اذا جئت الميزى كم مرة او كم حلة على الزمان او كم مرة  
 على التكرار فلو رفع علم على الابداء و سبح بوضع بقوله كية  
 قد جئت وكم استفهامات كانت او جئت على تقدير ارتفاع علم  
 في موضع النكاح الفعل الواقع بعدها مستطاعها كانت  
 الظرف والمصدرية وانما روفت عمت فرفعت حالة وقد عاونا  
 نصرا نصتها وانما اضعفها اضعفها وذلك واضح وقد جئت  
 منكم استفهامية كانت او خبرية في شك ما لك كم ضربت لى  
 كما ان قامت فرفعت دالة على الخذف قاله ايضا من كية  
 ما لك اخبر عن كية فقط الحال قرينة على ان سواك كية  
 او دناير كية اخبارها عن كية كية كية كية كية كية كية  
 او دناير ما لك كية كية كية كية كية كية كية كية كية  
 كية كية كية كية كية كية كية كية كية كية كية كية  
 او الاخبار انما بوبال كية كية كية كية كية كية كية كية  
 ضربا لك كم ضربت او ضربت كية كية كية كية كية كية  
 على الظرف والمصدرية والفرق بين المعنيين ان كان المصدر  
 للشيء فقط اذا كان للعدد فاللحظ في ظرف ولا الزمان الدال عليه  
 الموضوع للزمان وفي المصدرية او الحدث الدال على الفعل



ويحتل ان يكون المثال الذي يتقدمه حلا او حلا ضربت فاعلم ان  
 يكون كونه محصورا على المعنوية الظروف في الظروف المعنوية  
 المتبعية عنها من تقديرها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكرها  
 في شأنها اي من تلك الظروف في اي ظرف قطع عن الاطراف  
 المقابلة عن اللفظ دون النية فان عندنا اننا نرى في  
 نحو بعد كان خير من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاطراف  
 غائبا لان غاية الكلام كانت ما اضيف الى اللفظ احد فصرح  
 في الكلام وانما بنيت لظن معنى في الاضافة وشبهها بالظن  
 في الاحتياج الى الاختيار الى اختيار اللفظ كلفظ قبل وبعد  
 من الظروف المقطوعة قطعها عن الاضافة من تحت وقوة  
 وخلف وزا ولا يبقا على ما لم يبقا ويجوز في هذه الظروف  
 ان يعوض التوطين من المتخالفات في الشايع فاسع الى الشايع  
 وكنت قبل اكد اخص بالالفات فلا فرق بين ما عرب من  
 الظروف المقطوعة وبين ما ينسب منها وقال بعضهم بل انما عربت  
 تضمنها في الاضافة فمكنت قبل اي قديما وقال ان الشايع  
 هو الحق واجزى جراه اي حرا في الظروف المقطوعة عن المقطوعة  
 لا غير ليس في حده والمخالف اليه والبناء على الظن وان يكون  
 من الظروف في الغايات شدة الابهام الذي في كذا في الاضافة  
 من اللفظ الى اللفظ لا يوجب نحو فعله لا غير وجاني في اللفظ

كثر استعماله بعد ما وكذا كثر استعماله في الظروف حيث يشبهها في  
 كثر الاستعمال وعلما تعرف بها الاضافة ومنها اي من الظروف  
 المتكاثرة وقال لا خفى قد يستعمل للزنا ولا يفتى الا في الجملة بنسبة  
 ما بنيت في اكثر من في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما في حيث  
 سمي طالعناحت في حيث في المفعول وهو سمي مفعول تروى  
 لما كان سمي طالعناحتا بنيت على الظن كالغايات لانها طالعناحت  
 الاضافة الى الجملة والمختار الى الجملة في الحقيقة من حيث المصدر  
 الجملة في ان كانت في الظاهر من حيث الجملة فاضافة اليها الاضافة  
 فضاية بالغايات المحذوفة اليه ما اضيف فبقيت على الظن مثلها  
 الاضافة الى المفعول مغربة بعضهم من ان حلة البناء الاضافة الى الجملة  
 والاشهر بقاها على بناءه لشدة ودا الاضافة الى المفعول ومنها اي  
 من الظروف البنيت ان زمانية كانت مكانية وانما بنيت لما  
 فكرت في حيث وهي ان كانت زمانية لم يبق قبل اي للزنا اشقا  
 وان كانت داخل على اللفظ لان الاصل الاستعمال ان يكون  
 للزنا من الازمنة المستعمل مختص من بينها بوقوع حديث  
 مقطوعة بوقوع في الاعتقاد المتكلم الدليل عليه استعمالها  
 اغلب اكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقولهم اذا  
 شمس كبرت ولهذا اكثر في الكناية لغير استعماله لقطع علا  
 الفيو بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كانه قولهم







ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس على شيء جالس  
 ومطافئ عند الكوفيين نحو كيف تجلس فان كان بعدهم  
 فهو في محل الرفع بالخبر عنه وان كان بعده فعل شاكحت  
 فهو في محل النصب على المألى على أي حال حيث مركبا أو متشبها  
 ومنها أي من الظروف المبنية منذ ومنذ بينا الموافقة ما دونها  
 حرفين ويكونان تارة بمعنى وال مدة أي وال مدة زمان  
 المقدم عليه نحو ما ريت منذ أو منذ يوم الجمعة أي عدم أو ان  
 مريية يوم الجمعة فيلزم أي يقع بعدها أي بعد مدة ومنذ المدة  
 أي لا سلم لفرد الشيء والمجموع حقيق كالتمثال المتقدم أو هكذا  
 ما ريت منذ اليوم والليلة ان صاحبها في أي في أول مدة  
 مريية عند ان اليوم فإدام لا حظ عند ان اليوم ان المرواح  
 لا يحكم في بابا ولي المدة انما يكون ام واحد لا شينين واشياء  
 فالتشابه والجمع لا واقعا أول المدة يكونان وحكاية الفرق  
 حقيق كالتمثال المتقدم أو حكما نحو ما ريت منذ يوم الجمعة  
 في حصول التعيين المقصود من كونه معروفا وانما كان غير  
 مقصودا لان لا فائدة في جعل الوقت للوقت الأول المدة  
 أول وقت الترخا مدة الفعل معلوم بالخبر مرة وتلك المدة  
 يكونان بمعنى جملة مدة زمان الفعل فيلزم أي منذ ومنذ المدة  
 أي زمانا لا قصدا بل عاكال فيكونا بالعد أي بعد ابتداء

جمع اجزاء حيث لا يشك منه شيء نحو ما ريت منذ يوم الجمعة  
 اجزاء مدة زمان عدم مريية يوم الجمعة لا انكسر في قد يقع  
 بعدها الصد نحو ما خرجت منذ ذلك الفعل نحو ما خرجت  
 منذ ريت وان أي ما كتبت على هذا الصلوة مشقة فالتشابه  
 نحو ما خرجت منذ انك فليت أو ما خرجت منذ ان ذهبت  
 الجاء لا اسم نحو خرجت منذ زيد مسافر ولم يذكر قبله فيلزم  
 بعدها وتما مقصدا للعد هذه الامور ليخرج محل ما بعدها على ما في  
 التقديم في ما خرجت منذ ذلك ما زمان زمانها في جملتها  
 بمفرده وهو من واحد من منذ وند اسمين مبتدأ وبما مرفوع  
 كونهما في قولهم الاضافة لانها اما بمعنى أول المدة أو جملة المدة  
 ما بعدها أي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للمخرج فانها عند  
 خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدها ما ويريد على انه يلزم ان يكون المبتدأ  
 في قولك منذ يوم الجمعة والخبر معروفا ولا غير جائز واعلم انما  
 كان المبتدأ وخبره اسمان صريحان لا ظرفان فلا يقع بهما  
 من الظروف المبني الا ان يرتبطا فيكونا من اسم الزمان  
 لانها يقعان ظرفان في تركيبهم ومنها أي من الظروف المبني لا في  
 بالالف المقصورة ولكل يفتح اللام وضم الدال وسكون النون  
 وقد جاء الدال بفتح اللام وسكون الدال وسكون النون والضم  
 اللام يكون الدال ولدا يفتح اللام وضم الدال وبنو ما لو فتح اللام



وضع حرف وحمل البقعة على ما ينبغي عند الفرق بين ما قاله  
زيد اولد ن ذلك لا يحضر عنده وحكمها ان يجوز على الامة  
حوال كزيد وقد ينصب بعض الغات العرب للبيان حوا  
خاصة سماعتها بنوعها بنوع السنون في مثل حال زيدا  
لا يحذر عنها ويثبت وكذا قد لا اكثر استعمالا من  
وعبر عنها ونحوها مفتوح القاف مضموم المشددة والمفتحة  
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل هذه  
كلها للماض المضي اي لاجل الفعل الماضي منه او انما في الماضي  
المنه وقوع شيء فيه يستغرق فيه جميع اللازم من الماضي  
ما فيه قط وبنا الخلفه لوضد وضع الحرف وبنا الشدة  
لشابهها لاضها الخلفه قبل حمل على التثنية عوض ومنها عوض  
بفتح العين وضم الضاء وقد جاء بفتح الضاء وكسرها للضم  
اي لاجل فعل التثنية او الزمان المتقبل المنه فتدبر  
ليستغرق المنه جميع الازمنة المستقبلية لا نحو مره عوض  
بنا عوض على الضم كقوله مقطوعا عن الاضافة كقوله  
ندليل اعراب مع المصنف اليه عوض العائن اي بهر الدار  
ومع الدار والعائض الذي يتبع على وجه الدار والظرف في  
الجملة والى كلمة اذا المصنف الى الجملة يجوز بنا بالاكتمال  
من المصنف اليه ولو بواسطه على الفتح الخلفه نحو قوله

يهم ينفع الصادقين صدقاتهم وتوابعهم من جزوه مستفيضة  
بالفتح يجوز اعرابها اي تكونها اسما مستحقا للاعراب لا غير  
الكسب المضاف الى البنيان كذا لك اي كذا كذا كذا  
في جواز البناء على الفتح ولاعراب من غير متكلمين مع ما  
محمدا ومشددة مثل قايي ش ما قام زيد وقايي مثل يقوم  
مثل ان يقوم لساهاها الظرف والمضارع الجملة نحو ان يقوم  
ومداه المشابهة ذكر على بحث الظرف في جواز اعرابها كذا  
اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة** وان **نكرة** اي مدتها  
بها القوة والكثرة من اقسام الاسماء الموقوفة ما هي اسم مفعول  
بها او على شيء متعلق اي مدته المعية المعالجة لا تتكلم في  
العمود بينهما فالشيء المتعبد بهذه المعلومات والعمودية انما  
وضع له اسم فاعرف واذا وضع الاسم بالمقبل ذلك مع قطع  
عنه المشبه هو النكرة وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة  
وقوله يخرج بالنكرة وهي المعرفة است انواع بالاستقرار  
واشارته بغيرها كذا ترتيبها بحسب ترتيبها فالاول المعرفة  
فانها موضوعه بانه معان معنية مشتملة على امر فان  
الوضع لا حظ ولا مفهوم التكلم الواحد من حيث انه حكم من  
لشيء لا او جعله لا للاضافة وروى وضع لفظا بانه  
واحد واحد من تلك الافراد بخصوصية بحيث لا يفار ولا يفرق



الا واحد بخصوصية دون القدر المشترك فيقول ذلك المتكلم  
 ان الموضوع لا ان الموضوع في الموضوع كل في الموضوع في الموضوع  
 الشان الاعلام الشخصية تصورات زيد و وضع لفظ باليد  
 ذات موحث معلوية ومعهودية والجنسية كما ان تصورات  
 الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع باذ من حيث معلوية  
 مضمونة لفظا تسمى هذا اللفظ باعتبار علم هذا الجنس وحيث  
 بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد باذ من هذا المضمون الجنس  
 النظر عن طولية ومعهودية فانه من هذا الاعتبار مرة وذلك  
 انما ياتي في اسما الاشياء والموضوعات وما سميت بهما تسمى  
 اسم الاشياء من غير الاشياء اليه بهم وكذا الموضوعات من غير الاشياء  
 وهذا القسم من قبل الوضع العام والموضوع الخاص فانها  
 موضوعة باذ معان مضمونة ومعهودية من حيث مضمونة  
 ومعهودية ما وضعا عامات فان الوضع اذا تعقل شيئا من الاشياء  
 المفردة كرمي لفظ باذ كل واحد من افراد هذا المفهوم كان  
 هذا اوضاعا عاما لان التعقيل يعتبر في عام وهو انما يسمي  
 تلك الافراد والموضوع الخاص لا بخصوصية كل واحد من  
 تلك الافراد المفهوم المشترك بينها والربع والخامس معلوف بالاشياء  
 المفردة والجنسية والاستعراقة وانما لم يسمها بلفظ اللام لانها  
 ما دخله اللام لانها لا تحسن اللفظ واليد في انما هي مفردة

ل

للمن

بل من اللام ولا يعدها مضمونة فاما ان من العارضة وعرف باليد  
 نحو ما جعل اللفظ مقصودا معين بخلافه جعل الغير معين فانه كما هو  
 ولم يذكر المقصود نحو لرجوعا الى اللام اذا قيل يا رجل يا رجل  
 والظاهر ان المقصود باليد اي املا ما هو المراد كونه ولا يستلزم  
 هو الاضافه الى احد ما حكمها باللفظ كل واحد فلا بد انهما لا يقع في  
 الا واحد الا ربع الاول فان النادى لا يفتى اليه كان عليه ان  
 يتوكل المصنف الى المعرفة ليدخل في المصنف الى المضاف الى المعرفة  
 على غلام ايسك وكما ان المراد باللفظ الى احد ما هو من ان  
 يكون بالذات بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق ان ذلك  
 الا ان لفظ الغير للشيء او الشبه هو مستند من هذا الحكم على ان  
 اقتضاها معنى اضافة مضمونة فقوله معنى مضمون المطلق بخلاف  
 مضمونا واخر رفع عن المصنف الى العدد هذا لا مضمونة لفظية فانما  
 لا تفيد تعريفا ولا سبوتا تعريف المضمون والبهتان او معنى المصنف  
 الى احد ما معنى ظاهر والمعرف باللام والذات مستغنى عن  
 التعريف فخص العام بالتعريف فقال العالم اسم كان اولها او  
 كنية لان ان صدر بالادب اللام او الابن او البنت فهو  
 ثنية والاقوال قصد به مدح ورفق فهو لقب الاموال  
 ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واخرى عن الكثرة  
 والاعلام العامة التي تعينت لفردي معين فغلبة الاستغنى

والسائر



داخل في التصرف في غلب الاستعمال المستعملين تحت احتشاد  
مفرد معين بتركه الوضوح من الواضع حين فكان بوجهه  
وضوحه لا يترك غير متساو وغير في حال كونه ذلك الاسم كوضوح  
بعضه غير متساو وغير في ذلك الشيء باستعماله في لغة في علمه  
كلما وقوله بوضع واحد أي تناول بوضع واحد فلا يخرج إلا  
علام الشتر بـ ولا يشترط في ترتيب أفعال المعارف في الاعتراف  
في الذكر أو التنبه على ترتيب صنائنها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال  
واعرنا أي عرف المعارف يعني أقبلا الباس عند الخطاب حيث هنا  
التفضل بكم بعد وقوع الالتباس في فهم الخطاب فانه يقرر  
فلا يطر في الكلام لا تترك إذا قلت أقاله يلبس في ذلك  
جائز يلبس في يوم الخطاب ولي المراد بالاعتراف  
بعد من اللبس في فهم الغائب لم يذكره لأنه علم من العلم  
والخطاب في أو كونهما واقصر على ما في المتن أصناف الضم  
فإن سائر المعارف في تفاوت بين أصنافها الأصناف الثلاثة  
فإن في تفاوتها باعتبار تفاوت الصفات التي لها ما أثبتت  
بين أصنافها بعد ذلك بين أنواع الصفات الأصناف الثلاثة  
ذكر وهو مذكور في حيزه فإن فيه اختلافات كثيرة في ذلك  
ملفوظ في لا بعينه أي باعتبار صفات الغنية المطلوبة  
المعروفة من حيث هو كذلك في قوله ما وضع في شأن ذلك

والتكليف

والنكرة وقول البغيف خرجت القوة اسم العدد وانما افرد بها بالذات  
لانها احكاما خاصة لنفسها وهي ما وضع الى الفاظ وضعت  
لكيما اذا لاشيا منفردة كانت قلت الاحاد وجمعة في الاشياء  
في العدد وذات واحدا هو الواحد واحد منها وكت الاجاد ما يجزى  
الاصول عن واحد واحد واكثر من واحد من تلك العدد وتسمى  
والفاظ الوضوع فاذ قلت لكيتا ان يكون كل واحد منهما في  
لكيية واحدة منها اسم العدد فالواحد هو وضوع كثير  
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدودين  
بها اكثر من واحد والاشنان شئ كثيرها اذا سئل عن جمعة  
معدودة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين سئل  
بالاشنان فكذلك لانها يلة للواحد من هذا التعريف لفظ الواحد  
والاشنان داخل في هذا التعريف لانهما من اسم العدد وفي  
عرف الخفاء فانه ليكونا عند بعض النسخ من العدد ولما كان  
للباء من هذا العبارة ان نفس كثير في الوضوع على من غير  
اعتبار من غير ان يفسر في مثل رجل ورجلين ودرهم ودرهمين  
ومن اثنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاشنان فقط اصول  
الاصول اسماء العدد والاشنان يتفرع منها باقية احادها في الاشياء  
واحد والاشنان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالاشنان كاثني  
والفريق او بالجمع كات والوف وعشرين او بالاشنان







وواحد او واحد

من ثانيا حال الاسماء الاعلا شح في بيان حال غيرهما وانه  
من الثلثة لان ميز الواحد والاثنيين كما سيشرح به فقام  
وميز الثلثة الى عشرة وثلث الى عشر فغوض الى مجزوع  
لفظا نحو ثلث رجال او معنى نحو ثلث مرط اما كونه مخفونا  
لانه لاكثر استعماله اثر وفي القرون الاخرى للتخفيف به اسقطوا  
والشون واما كونه مجوعا لفظا بالعدود والعدد الاثني  
مالة الى سبع ماله استثنان من قولهم لانهم يجمعون ما له عين  
منزوا به اثنان واخوات وكان قياسها ان يجمع فقال مائات  
ومائتين لان المالة جمعين احد على التصويع الملة كاسم هو  
مليخ والثنان جمع ثلث السائى بموائات ولا يجوز اضافة اليه  
الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلث مائتين فلهذا التماسات كنهية  
ثم يوافق الى الميز المجموع بالا لثالثا بعد ما نقول الى بعد ما  
فيقول المجموع بالواو والنون اعني ثلث الى تسعين فاقترعا  
المفرد مع كونه اخر وميز احد عشر الى تسعين وتبعين بالاشبع  
وتسعين منصرف بغير اما نصب العقود فليعلموا اضافة  
لا يستعمل بقاء التصويع معها او هي في اصوله نون ولا حة في اذنية  
في الحقيقة فون الجمع واما في ما عدا ا فلا تهم هو ان يصير الثلثة  
اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليها عشرة لان المضاف اليه  
لكان غير العدد لم يخرج من خارج ذلك الميز فلم يدم صيرورة ثلث

المختار  
جل



شيئا واحدا او ما حوز والمثالة المزة مع الي فيها خير  
 شيئا شيئا واحدا ليطو بمائة مرة واما افراد فلان الله لما  
 صفا فضلة فاعتبر افراد يكون الفضلة قليلا ومئة مائة والى  
 من ثنية بمائة ومئة اي جمع المائتين فيقولون جمعا كما قال وتبين  
 لانه استعمل جمع مائة مع مائة في الاعداد من مائة الى مائة  
 كما يقال في الالف رجل بخلاف التثنية فان قيل ان مائة رجل  
 الالف رجل فحظ مائة مائة لكانت مائة والى من اصول  
 الاعداد كالا كما ناسبت يكون مائة على طبق مائة لكانت  
 الالف في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة  
 في مائة في الالف الموضع للكثرة وفي مائة في الالف في القلة  
 رعاية المتعارف واذا كان المعداد مؤنثا واللفظ المعتبر  
 مذكر كلفظ الشخص اعجز بها عن المؤنث او بالعكس باللفظ  
 المعداد ومذكر واللفظ مؤنثا كلفظ النفاق اعزرت بها عن  
 فوجها اي في العكس وجها التذكير والتذكير وان شئت قلت  
 وان شئت ترد انما اعتبار اللفظ وهو الكثرة كلامهم وان شئت  
 قلت تلك السخص اعتبارا بالجمع والامير واحد وواحدة والى  
 وان شئت وان شئت ان يميز بين الواحد مع مائة كما يقال في  
 رجل واحد وان شئت مع كاي قال انما جليل بل يميز ما يصلح  
 يميز على تقدير ذكر الميز مع ما يطرعون الواحد والى

فلان يورد  
 مل

شيئا

استغناء بلفظ التميز على ان يكون تميزا على تقدير ذكر مائة  
 الدال بحوزة على الميزون ليس على الوحدة والالتصاف عندهما  
 عن الواحد ان كان الميزون واحد وعن الاثنين اذا كان شئ من  
 رجلان فان من صيغة جارية الميزون الوحدة ومن صيغة  
 جارية يفهم الميزون الاثنين قد ذكرنا عن الميزون قلت ان  
 من الواحد مائة عن لكانت ان مائة الاثنين كذا لكانت ان  
 مائة مائة مائة عن علم لا يجوز ان يكون مائة كما يقال ان  
 قلت ان التميز الميزون مائة مائة ان يميز بها التميز  
 ما هو اقرب اليها وهو الاثنين ولا يميز بها التميز انما هو  
 والا فاستغناء بلفظ التميز اي جواز يكون في صورة تميز  
 قابلة للحوق علامة الافراد به عن التميز او علامة الاثنين  
 عن حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغناء  
 الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغناء  
 عن ذكر الاثنين على حدة فاخترنا الحوق علامة التميز  
 عن ذكر الاثنين على حدة لان اخف من ثمانية رجل واحد  
 فاليك الافادة اي فائدة لفظ التميز النصل العداي تنص  
 العدة والتصرح به الذي قصد ذلك التمييز في التصرح به  
 الجيد كذا الاسم بعد فلان انما التميز في التمييز في فائدة  
 عن التميز بعد على حدة وقول في الفرد من التميز اي في

فذكرها استغناء

لم

ان يقال

محدود الصورة



من المتعدي باعتبار تعيين اي اعتبار مرقوم اي تقدير لث  
المفرد عدداً انما هو امر يدعي عليه واحد الثاني في الذكر فقولنا الثاني  
مقول القول هو ذلك القول انما هو باعتبار مرقوم الواحد  
وانما ابتداء من الثاني وليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد  
واعتباراً من الثاني في الثاني الواحد تصيرون باعتبار ما لا يتبين  
واحدة والثاني في الثالث على هذه القياس وهكذا الى العاشرة  
الذكر والعاشرة للمؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك فلا يحسب لث  
فيما تحت الاثنين ولا في اثنى عشر في ثمانية عشر في ثمانية عشر  
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من العدد  
غير اعتبار من التصرف الاول والثاني الواقع في المرتبة الاولى  
الثاني في الذكر والاول والثاني في المؤنث كذلك من غير اعتبار  
معنى التصرف انما لم الواحد والواحدة لانها لا يدان على المرتبة  
فان بدلتها الاول والاولى للذكر والواحدة عليها ويركض الى العاشرة  
العاشرة والحادى في الذكر والحادية عشر في المؤنث وكذلك  
الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر  
واعلم حكم اسم الفاعل من العدد وسواء كان بمعنى العدد والواحد  
اسماء الفاعلين في الذكر والثاني في المؤنث وتقول في المؤنث  
والثاني والرابعة الى العاشرة وكذلك في جمع مرتبة من الذكر والواحد  
هو الثالث عشر ثوانث لاسمين في الذكر ثمانية عشر في المؤنث

والثاني

لم يقول

والثالث  
الثالث عشر  
ل

ثالث

ثالث عشر واما ذكر الاسمين لان اسم الواحد مذكور في  
الثاني في خلاف ذلك عشر جلا فاد للجماع وهو ان المعطوف والثالث  
والعشرون والثالث والعشرون ومن ثم ان من اجل اختلاف الاعيان  
من اعتبار تحقيق واعتبار حاله اختلفت اضافة ما والاختلف  
اضافته ما قبله الاول في المفرد تعدد والقول باعتبار مرقوم  
اثنى بالاضافة الى الان في درجة مصير ما اي اثنى ثلث  
من قوله ثلثها بالتحقيق في صيرت الاثنين ثلثه وقيل في الثاني  
اي المفرد لتعدد باعتبار حاله الثالث ثلثه او مرتبة او حجت بها  
الاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه في عدد ما لكن  
لا مطلقا بل باعتبار موقعه في المرتبة الثالث والرابعة والواحدة  
والايدى جواز ايراد قبل واحد الاول من عاشر عشرون وذلك  
يستبعد هذا وتقول في اضافة ما واد على العشرة عاشر  
احد عشر باضافة المركب في المركب الثاني اي واحد من العشرة  
تخرج بمرجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال  
فان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت  
فان هذا المعنى عاشر احد عشر عاشر في الجزاء الحيز من المركب الاول  
استغناء عنه بذكر المركب الثاني وهكذا القول في التاسع عشر  
عشر في جزاء الاول من المركب الاول لانتهاء المركب الثاني  
وفي الجزاء الباقي الوجود الموجب البناء فيهما وهو ان المركب

الثالث عشر  
لانه لم يرد



والمؤنث ذكرى بعد بالعدالة لا حرام مباح الى كذا كذا  
 وقدم المذكور لانه قد عرفت ان المؤنث قد عرفت  
 المؤنث ما في اسم كان في علامة التانيث لفظا اي محفوظا  
 تلك اللفظة حقيقة كما في قوله وناقده وعرقه او كما في قوله  
 الرابع في المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يطرأ التانيث في تصغير  
 الرباعي من المؤنثات السماعية او تقدمه اي مقدم غير ظاهر  
 اللفظ كذا مرفوعا وبغيره وقدم وغيره من المؤنثات السماعية  
 بخلافه اي اسم متلجج في المؤنث اي لم يوجد في علامة التانيث  
 ولا في أوله ولا في آخره وعلامته اي علامته التانيث التانيث  
 حال كونها مقصورة على اسمي وعلامة كونه كونه وجملة وقد  
 ذاب بعضهم اليه في قولهم ذوق في قوله ذوق التانيث وكذا في  
 الجوزان يفتح صفة موصولة للمؤنث ش هي انت وهو  
 اي المؤنث حقيقة ولفظا فالصحة ما في اسم ياء اي مقابلة  
 من الحركات كما في مقابلة جرد وناقده في مقابلة جرد  
 اي متلجج في المؤنث الحقيقة اي في قوله ذكر من كونه في قوله  
 منسوبة الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظ حقيقة  
 تقدمه او كما في التانيث حقيقة في قوله مثال التانيث  
 اللفظ حقيقة وعين مثال التانيث اللفظ تقدمه فان التانيث  
 تقدمه في ما يدل بغيرها على عينه ولم يورث مثال المؤنث

تقدم

تقدم لفظه وقوعه وان اسند الفعل الى الضم كما هو الاصل اليه  
 في المؤنث مطلقا حقيقة ولفظا ومظهر او مظهر في التانيث  
 فذلك الفعل متلجج في التانيث وهو بالابتداء في التانيث الفاعل من  
 الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر حقيقة فانه في ذلك الاحتياج  
 لما في التانيث وتقدمه في هذا التانيث قوله وان في قوله في التانيث  
 فهو من ذلك الاستثناء من هذه القاعدة فكل ما في قوله في التانيث  
 التانيث في التانيث في التانيث فانه لا يجوز في التانيث في التانيث  
 التانيث لفظيا واستثناءه عن لما في التانيث لفظيا في التانيث  
 بخلافه في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 ضم اليه جمع في التانيث حقيقة وظهر في التانيث في التانيث في التانيث  
 وان في التانيث حقيقة بل في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 صورة الفصل في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 احسن الاستغناء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل في التانيث  
 للمنازعة في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 اما في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 الا اذا كان المؤنث حقيقة منقولا عما نقل في اسماء المذكور  
 في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث  
 في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث في التانيث

بتا



لان لو كانت جميع المذكورات حقا لكانت جازات الشرعية  
 ولا الرديئة جازات مطلقات سواء كان واحدة متوقفا على  
 جازات اخرى او مذكرا لجازات اخرى كما ظهر عن الشرعية  
 فافتت بالحيث ان شئت للحقت التايب وان شئت تركت  
 جازات الرجال جاء الرجال وضم جمع المذكور العاقلين من جنس  
 التكثير عن المذكور السالم فانهم لم يجمعوا سالا فان ضموا  
 لا غير يقال ان رديئة جازا ولا يقال جازات سلبا في ضم فعلت  
 المتعني في المفعول بالتاء الساكنة للتأنيث بتاويل الجاهل  
 جازات وتعلوا اي ضم فعلوا في الواو لكونها موضوعا لذكر  
 من الجمع والتام والايام اي ضم الياء وما ياء الياء في كونه جمع المذكر  
 وبين لم يكن من العقلاء كالحيث وضم اليايم وما ياء الياء في كونه  
 جمع المذكور السالم فعلت وفعلنا اي ضم فعلت مشرونا فقام  
 حيث بتاويل الحاجة وضم فعلن بالشيء اما في جمع المذكر  
 لان هذا النوع موضوع له واما في جمع المذكور العاقل كالا  
 ياء فلان الاصل في ان تذكر كالتعال في غير حق فاجب في قوله  
 في جواز في الهندية موافقا لما في ان النوع مودود  
 لجمع العقلاء كالتاويل وضعت لجمع العاقلين فاستعمل في  
 للمعجم لجمع غير العقلاء والافان لنقصان عقولهم  
 لم يرد في العقلاء المتقوى ما في الحق أخر اي في مفعولة بتقدير العقل

او قد روي قوله نون مكسورة قولنا لوحدة الا لا يصح  
 التعليل الاعلى من سامن مسلمان وسامين كما لا يخفى في الحقيقة  
 بغيره بل لا يستغنى عن هذا والتكلمات الدجالة الرفع اوياء  
 مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الالف النصب لرب  
 عن صيغة ولم يعكس لاكثره لتثنية خفي في نون  
 عن جواز التثنية مكسورة لتأنيث الرفع لفتحات في مفعولة  
 الرفع وهي مفعول ما قبل الالف التي هي جازة التثنية وفيه التثنية لذكر  
 اللعوق او اللهاق وحده او مع اللعوق والباس بالاشارة على  
 لوقا لكونه وعدم دلالة لوقا على ذلك لانه على تقدير تثنيتها  
 دلالة على ان من امور قلته على شيء صحيح يقال هذا الامر لفظه  
 دالة على غاية ما في الباب ان يكون دلالة بواسطة بدين الين  
 على ان معاني مع مفعولة مثله في العدد يعني الواحد حاله في ذلك  
 التثنية من جنس اي من جنس مفعولة باعتبار دخول تحت جنس  
 الموضوع اليوضع واحد لتثنية بينهما فليومد بقوله  
 ما يات في الوحدة والجنس لا يستغنى عن قول من جنس قوله  
 ليدل على ان قيد لوقا هذا لوقوف المفعول باسم المفعول والى ذلك  
 لا يجوز في التثنية الاسم باعتبار معينين مختلفين فلا يقال ثرون ويرا  
 بها الطراد والخضول يواحد بها طهران او حيران على الصحيح فلا  
 فالتعظيم بان قلت هذا يشكك بالابوين لما في الام والين



للقرآن الكريم فإنه تعالى لا يعبأ بمعينين مختلفين بما الآب والاب  
 وكذلك في القرآن باعتبار معنيين هما القرآن والشريعة قلنا جازان في جعل  
 مسموعة باسم الآب عا القوة التي لا تنقطع يا أولي الأسماء على الله  
 ليحصل مفهوم يتناول ما فيه اختلاف في اعتبار من فيكون معنى  
 الآب هو المسمى بالآب ذاته وكذلك الحال في الشريعة قلنا قلنا  
 فليقتضيه هذا الثاني في القرآن أي في الاحتياج إلى عا اسم الله  
 ونضيف في موضوع كل واحد منهما حقيقة وهي الأول بالاسم  
 ليحصل مفهوم يتناول ما فيه اختلاف في اعتبار قلنا لا شبهة في صحة  
 الاعتبار لكن الكلام في جواز تشبيه بغير اشتراك اللفظ بينهما  
 الذي يختلف في المعنى اختلافا عظام جواز هذه المماثلة باعتبار  
 الأعلام المشتركة حقيقة أو دعاء أو جبرها في زيد مثلا أو غيره  
 مما لا يكتفي يا أولي الأسماء بذكر اسمي وجمع ولا غير ذلك من  
 الذي يكره يا أولي الأسماء بذكر اسمي وجمع وربه بعضهم قال لا والله  
 يقال الأعلام لكثرة استعمالها وكثرة اللفظ طاعة فيها يكمل التشبيه  
 وجمعها بغير الاشتراك في الاسم بخلاف أسماء الأجناس فليست  
 ينبغي أن لا يذكر في هذه الصفات قوله من حيث كان آخر اسم  
 المفعول الذي تحذف علامة التثنية في بعض المواضع ما شرط عليه التثنية  
 للمعنى أن يبين حكم ما يطرأ في التثنية لأن حكمه فاعلم من قرأه  
 الشيء فقال المقصود بالاسم المقصود هو ما في قوله الله عز وجل

التفسير

وسمى

وسمى المقصود بالاسم المقصود هو ما في قوله الله عز وجل  
 ان كان الله مقبلا لكانت حقيقته كحقيقته او كما بان كان المقصود  
 لم يكن الله في نفسه بل هو في غيره وهو تعالى في اي حال ان ذلك المقصود  
 اي غير ما في جملة احرف فضاء من المديح والثناء في المديح والثناء  
 القوام باعتبار الاصل حقيقة وحال وحفظ اللفظ بخلاف ما في قوله  
 حيث لا يدرك فيه لكان الشغل والادنى وان لم يكن كذلك كان الله  
 منقطع عن حقيقة كبريائه في رب او كما بان كان المقصود  
 عدمه قد قيل كتمان في متى حيث جاء متى مالا او كان على اربعة  
 حرف فضاء اصلية كانت الالف كمالا على المصطفى وواحدة  
 تحتها فليكن في الله مقبولة بالثاني اعتبار الاصل فيما اصل  
 حقيقة او كما تخفيفا فيما زاد على الالف حركته الاسم المدد  
 ان كانت مكية اصلية اي غير زائدة ولا منقطعة اصلية في الالف  
 تثبت المرق في الاشارة لاصالتها كقوله بضم الفاق وتثنية  
 لجيد القراءة او لتثنية من قرأ اذا تيسر وكل نوع على بعض الالف  
 فليكن او في قوله وان وكل المرق للتأنيث اي منقطعة عن  
 التأنيث كما ان اصلها كان حمزا بالعين اخذ بها المكي في قوله  
 والفاية للتأنيث فليست في هذه نون عينا طرفا بعد الفتح  
 فليست ولا فيقال حمزان لان المرق حمزا ثانيا من جنس الالف فيجب  
 ان لا يقع بين العين مع انها غير اصلية والواو في قوله المرق ثانيا



لثقلها هذه اقلت الواو يفتي في مثل قيمت واجوه وجرحت  
فقبل جردون وحكي المبر عن الثاني في قلبها ياء نحو جردان والاعرف  
قبل الواو والاي وان لم يكن التمر اصلية ولا للتانيث بان يكون  
للا الحاق كعلينا فان يتركب الحاق بغير طائفي من علم عن واو او ياء  
اصليتها ومرتبة فان اصلها كساو وقرأى فالوجه في الكلام  
جائز ان احدهما يثبت التمر وبقا واحلان التمر في الصلوات  
منه عن واو او ياء ملحقه بالاصل في الاخرى عن اصلية التمر  
بمقاراة خبثت في الصلوات كما في قراءة ثانيا في قلب التمر والاول  
عين التمر في الصلوات ليصلية فتشبهت بجملة جردان فانقلب  
واو او ياء في الترجمة الشرعية الشرعية عينان اللذان من هذه العباد  
ان لا يجوز ان يقال حي مراد الاو او ياء التمر يكون او مراد وان  
بالواو ولكن التمر هو ايدان بالانفاك فينبغي ان تقول المصداق  
فوقنا بغير لام العهد ليكون عبارة عن التمر في مراد  
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو التامر  
لكن امد يصلح استلحات كما لمفصل من المقاج والتباني  
فيها اثر الحكم بابتدائها في غير ما وقع في شرح التمر من التمر  
المبدل من اصل ياء وحذ اعم من ان يكون هذا الاصل واو او ياء  
ياء وقد جحد في نونه اي نون التشديد للاضافة الى العمل  
الاختلاف او الكون لتمام مقام التنوين في جميع الكاتبة وايضا

والا فاش اتوجه الى اتصال والاقتران في مثلها وقد حدثت ياء التانيث  
في قياسها ان لا يحسن فعن اخرا من شي شمران وتمران في حقيق  
والان على اختلاف القياس مع جواز ان يأتيا بها في التمران فاقا  
لقد نهانا ان كان احد من المتكلمين ولايتين لما اشترى التمران  
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما صارتا بقرنة مفردة  
وتد التانيث في الوقع في حشوه وقيل حشوه وفيه تقييدان ويجوز  
لقدان في حشوه التمر ان كانا اقل التمران لا منهما ولا كانا في حشوه  
عامة من التمر في قياس الفعل المصاحف المقيده للاسم من غير ان يكون  
تاسي التانيث في ليس قاعدة بل وقع على خلاف القياس في ما ذكر  
لخصوه فلهذا اتى في بياننا بالفصل الماضي المحكي عن التمران في الاسم  
على حملة احاد مفردة اي تعلق بهذا الفصل في ضمن ذلك  
الاسم لم يوف مفردة اي عرفت في مادة مفردة التمر بالاسم لا ان كان  
واحد من تلك الاحاد حال في تلك الحروف بغيرها بحسب ترتيبها  
بزيادة او نقصا واختلاف في الحركات والتسكا حقه وحكما قال  
يقول بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقفوا وبقوله لا فربما  
على سبيل التنازع وقول بقوله فربما مستقر حال من الحروف فيكون  
قوله بقوله فربما جمعا لسلامة لان الواو والواو في الاسمين من  
وكذا التانيث فتخيرات الكاتبة بهذه الزيادة الضيف احرف في  
مدل على احاد جند شمل الجمع واسمها جاكتم وعرفانها وان لا



جعلها وصفاً فهدى دل عليها اسمها الاواسم المجموع كرهطون وقدر  
 اسم الغداة كثلثة وعشرة في قوله مقصودة بحرف مفردة بحرف  
 اسم الاجناس فان قصدتها تفصيلاً لافرادها فيقول مقصودة  
 واذ كان هذا لا فرداً مستلزماً في قوله بحرف مفردة وكذلك  
 يجوز معرفة خرج اسمها المجموع والحق هو مجموع الفارق بين  
 واحد التاء وحركتها ما هو اسم جمع ليس على الاصح بل على  
 اسم جنس الثاني اسم جمع كالماء وقد علمت انهما لا خلاف  
 والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وضمهما  
 اسم الجمع فان قيل التكليم لا يقع على الكلمة الكائنة وهو حجة  
 على الاستعمال بالوضع على ان لا خير الترام كقولهم جمع  
 وانما قال الاصح وهو قول سيبولان الاخفش ان اسم الجمع لا يقع  
 لها انما من تركبها بالباء وباقى تركب جمع وقيل الفراء وكذلك  
 ثم مرة ونحوه بخلة واما اسم جنس جمع لا واحد له من لفظه  
 نحو ابل وغنم فليجمع بالانفاق ونحو ذلك مما لم يجمع واحداً  
 بالقصوة جمع بعدد عليان النفر الماحود ويعم من اللفظ  
 بالحقبة او بالتقدير ففتم فلان كان مفرداً في فعله  
 معاضة اسد وهو اى المجموع نوعان جميعاً وكسر التاء  
 الصحيح لا يكون للذكر وتامة الموثق فالجمع الصحيح للذكر  
 الخ اى غيره ففروا او مضموم ما قبلها في حالة الرفع او بالاسم

وهاهنا النصيب لكون عوضاً من المنة والتوابع على سبيل  
 الملو مقصودة لتعادل حذو اللحن ثقل الواو والفتحة ليدان ذلك  
 او الا جوف فقط او مع المحو على ان مع اى مع مفردة الواحد  
 معناه اكثر منه ولم يقل من جنة لثقله بما ذكره في التنبيه فان قيل اسم  
 التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل الفضل عليه الاكثر فيكون  
 ثبات ثبوت اصل الفعل ما ان يكون مخففاً وعلى سبيل التفضيل  
 يقال فلان افقه من الجارح اعلم من الجدار ان كان الخواص اى الخواص  
 بالملفوظ كالفقاه او مقدرة لقاض فان اصلها صوتية فثبتت  
 اليها ما قبلها بعد سلب حركتها ما قبلها طلباً للتخفيف حذفت  
 لانتفاء الساكنين وعلى هذا القياس حال النصيب الحركي فثبتت  
 فان اصله قاضين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع كسرتين و  
 الياءين فسقطت لانتفاء الساكنين وان كان الخاء اى الخواص  
 الخاء اى بوجه مضور اى الالف مقصودة حذفت لالف لانتفاء  
 الساكنين وفي بعد الحذف ما قبلها اى حركتها كان قبل الالف على ما  
 عليه مقصوداً ولم يقل الالف على الالف مثل مصطفى في حالة  
 الرفع ومصطفين في حالة النصيب فاصدما مصطفىون  
 ومصطفين قلبت ان الفاء لثقلها وانتفاخ ما قبلها وحذفت  
 لانتفاء الساكنين وشرط اى شرط اسم ويد جميعه جمع الصحيح  
 المذكور في شرط جمع صحيح ان كان ذكر الاسم اسماً اى اسماً مخصوصاً

قبلها كسرة وحذفت  
 اى الياء مثل فاضون  
 جمع فاضين



من غير معنى وصفت فيكون كماله في فعله فكيف يكون مذكرا علميا  
من حيث مسماه لا من حيث لفظه فما اشترط في ذلك لفظه  
اشرف الجمع لانه الواحد في ذلك العلم العاقل انما هو من غير  
على الاشرف للاشرف فان فقد في كماله كماله او ان كان  
او بعد نحو عوج علم الفرس لم يجمع هذا الجمع وادى بالذكر كماله  
عبر عن اننا مملوطة او معدة لم يجمع عند خوطا في ذلك الجمع  
والنحو خلافا للكونين وابن كماله فانهم جازوا واطلوا بسكون  
وابن كماله في علمها وتدخل في عورقا وسمي حليل في انما  
بالو والنون اتفاقا لان علم التائيت هو ان لا الالف فالتائيت  
من الالف بالو والنون لان المدونة تعلو في صورة علمها  
ولم يقتصروا على الفتحة قبلها دالة عليها وشرطها في ذلك الاسم  
ان يجمع في الذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم  
الفاعل والمفعول انما يكون في ان يكون ذلك الاسم كالمكان  
افعال فعله اي مذكرا غير مستوي صفة الصفة كالمكان ذلك الاسم  
مع الموثق باليكون المذكر على صيغة فعل الموثق على صيغة فعله  
ان يجمع للمفرد بين افعال التفضيل كالمكان على الالف  
شرط التثنية ان لا يكون ذلك الاسم علميا على مذكرا غير علم  
فلك الصفة مع الموثق باليكون المذكر على صفة فعله والموثق  
صفة فعله مثل سكران وسكري فانه لا يقال في سكران للموثق

تدبر في العلم  
بالمكان  
بالمكان

بالمكان

وبين فعلان فلك الموثق باليكون ولم يجمع في فعلان فعلان  
اللفظ بين المذكر الموثق لان في الالف وعدتها واشترط الرابع ان لا يكون  
ان لا يكون باسم مذكرا مستوي اي في هذه الصفة باو والنون  
الموثق في صرح ووصو يقال مذكرا ووصو والمرة حرج ووصو  
فلا يجمع بالو والنون ولا بالالف لانه في الالف لا يجمع في الالف  
ان يجمع في جمعا مخصوصا باحد ما بالالف التثنية في جمعا يستوي  
في صرح وصو وشرط الحالتين ان الاسم المذكر مذكرا علميا  
بانه التائيت مثل علمه لانه اجتماع صفة المذكر وما التائيت  
ولولا حذف الالف لزم للذكر ان يكون اي نون الجمع بالاضافة  
لما في التثنية قد نشد نحو سكران بكلمتين جمع في التثنية او سكران  
نحو التثنية قد جاء اسكانها جمع اي اسكونها وانما حكم بشد وذي الالف  
التذكير والفعل وعدم كونها علميا او صفة وقد اورد صاحب  
بعض هذه الاسماء تحت عدة اقسامها من الشد وذي الالف  
ومثالها من اورد تفصيل ذلك في جمع الموثق اي الجمع الموثق ما  
يجمع في حق احوال غير مفردة الفوتاء وشرط اي شرط الجمع الموثق  
الصحيح ان كان مفردة صفة اي ذلك المفرد قد ذكر فيكون مذكرا  
مذكرا في ذلك المفرد جمع بالو والنون لانه يجمع في الالف  
وان لم يكن له اي مفرد جمع بالو والنون فان لا يكون في شرط جمعا  
لا يكون في حق احوال التائيت لانه يجمع في الالف







والفعل لا يكون مفعولا مطلقا في عمل المصنف على قوله بالتقدير  
 مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا  
 فيسبح حكمه لا يتقدم مفعولا في مفعول المصنف على كونه متقدما  
 مع ان وثق ما جاز ان لا يتقدم عليه فلا يقال العجى عروا زيد  
 ولا يصح مفعولا في اويكون الظرف مفعول مالم يسم فاعلا لان  
 لا ضم في المفعول قياسا على الوصل فيلزم اجتماع التثنية  
 نظر المصنف والفاعل ولا كان اثنين الفعل وجمع راجعين  
 في الحقيقة الفاعل ولكن في اسم الفاعل والمفعول والصفة التي  
 فيها محذورة من محذورات المصنف فان لم تكن نفسا وشبهه وجمعا ولا  
 في الاصل في يستلزم الاستتار فان اذا كان باهرا لم يكن مفعولا  
 بل مفعولا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حد  
 مثل فريد احاصلا ولا يلزم ذكر الفاعل في فاعل المصنف لان  
 ولا مفعول محذورة من محذورات المصنف لان الفاعل مفعول  
 فلا يتوقف تصور مفعول عليه خلاف المفعول اسم الفاعل  
 والصفة التي هي محذورة اضافته الى الفاعل مع ان اعمال السوء  
 لا تفتح اقوى مشابهة للفعل كونه نكرة نحو قوله تعالى ولا  
 تناسوا وقد يضاف الى المصنف الى المفعول سواء كان مفعولا  
 ظاهرا او مفعولا لا على قديان الى الفاعل محذورة من محذورات  
 قوم بل هو محذورة من محذورات المصنف لان المصنف متعلق باللام

ماحذورة

النا

بلام تعرفه ليل لا عند علمه قد راجع الفعل على لا يدخل لام  
 التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصنف المتقدرا  
 ولكن يجوز ذلك على قديانين التثنية ومن المتقدرة قبل ان  
 القرآن شيء من المصنف المفعول باللام عاملا في فاعل او مفعول  
 يربط بالقد جاعلا محذورة من محذورات المصنف لان المصنف متعلق باللام  
 كان اي المصنف مفعولا مطلقا حرفا من غير اعتبار ما قبله من الفعل  
 فالعمل للمصنف من غير محذورات يكون المصنف ولا يجوز اعمال  
 الضعيف مع وجدة القوى سواء كان الفعل مذكورا محذورة  
 من محذورات المصنف ولا يلزم محذورة من محذورات المصنف لان  
 مفعولا مطلقا واقفا بدلالة اي من الفعل وهو ما محذورة من  
 لانها محذورة من محذورات المصنف لانها محذورة من محذورات المصنف  
 لانها محذورة من محذورات المصنف لانها محذورة من محذورات المصنف  
 المبدية في قوله جنان وجنان واغا فصل بين قسمي المصنف  
 مالم يكن مفعولا مطلقا لو كان اياه بالجملة المعترضة بين  
 بعض احكام عمل المصنف لان عمل المصنف في القسم الاول اكثر  
 فلو اخرجت عن القسمين قوم تعلق بالقسمين على سواء  
 اسم الفاعل ما اشتق الى اسم اشتق من فعل اي حدث  
 ضوعا في اسم من قام في فعله اي ذات ما قام بها ولو  
 فاعلا في الفعل كان اولي لان ما جعل امره به كلفه ما ولفه



فقد انقلب من غير قصد بالحدوث وحدود وجوده لا في  
تقدير واحد او اثنان الثالث قال المصنف شرح قوله اشتق من  
فعل من غير قصد ودون غيره من اسم المفعول والصفة المشبهة  
وغير ذلك وتقولون قام به يخرج قائم هذه الصفة المشبهة  
بالفعل ليس قائم به قوله يخرج المحدث يخرج الصفة المشبهة لان وضع  
على ان يدل على ما كانت والظاهر ان اسم التفضيل لا يخرج المخرج  
حكم عليه بان لا يكون قائم به والمخرج كذلك لان المتبادر من قوله  
اشتق من قائم به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قائم  
تماما لمخرج موضوعا له من غير زيادة ونقصا فلو ضاع الى الاصل  
الفعل مخرج اخر كزيادة في وضع الاسم لا يصدر عن غيره  
اسم من موضوع له قائم به الفعل بل من قام به الفعل مع زيادة  
فقولون قام به خرج اسم التفضيل فان موضوع لمن قام به الفعل  
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف كثير الشارحين للمصنف  
الخارج اسم التفضيل لقوله يخرج المحدث كما استدلوا بالخارج  
التي هي الى نظامهم ان الاشتقاقين قائم به شامل لاسم التفضيل  
لا يفرق وان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما عانت فيلسوف  
من قام به موضوعا مع الزيادة وحده ان صفة المبالغة  
هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يدرك ذلك بان  
حصر صفة اسم الفاعل في احصاء جعل الحكماء صفة المبالغة

اسم الفاعل في الترجمة اشتق ما اشتقاه من صيغة اسم الفاعل  
لا بد من فاعل كضارب وقابل واشتقوا كل ما اشتق من ذلك  
العمل من قائم به لا على هذه الصفة فقولون قام به فاعل هو صفة  
او فعل التفضيل او صفة المبالغة حسن واحسن ومطرب  
وصفة اي صفة اسم الفاعل من غير اشتقاق على ان الفاعل من  
غير اشتقاق يدل في مرادها عن او مريد في صيغة المفعول  
بهم مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة  
لان حرف المضارعة مفعومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان  
فيما قبل المضارع كسر كان يفعل ويتفاعل ويتفعل عوامة  
فيما وضع اليهم موضع حرف المضارعة المفعول والمستغفر فيها  
وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة مستغفر لواقع  
تفاعل قام مستغفر كان مثال لكسر غير الواقع في غير  
ايضا كوا حكما نكروا لكل وقت الميم مثال كسر لكل من  
الضمة مثال ويعل الى اسم الفاعل عمل فاعل فان كان فعلا لا واما  
يكون هو ايضا لازما ويعل عمل فعلا لا وان كان متعديا الى  
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى شيئين  
كان هو ايضا كذلك وكان فعلا متعديا الى الطرفين والمبالغة  
والضمة والمفعول والمفعول وسائر الفضائل  
لان لك متعدي هو اليها بشرط معنى لكان الاستقبال على



اسم الفاعل حال كونه متلبا بشرط اي شيء يشترط عليه من مفعول  
 والاستقبال لا اضافة بيان ببيان وانما اشترط احد بالان  
 على شرطه ضارح فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد ضارح غدا  
 غدا الان او غدا والرد بالان والاستقبال عم من ان يكون  
 تحقيقا وحكاية لقوله وكلمهم باسطر مزاحمة بالوصف  
 فان باسطة ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال  
 ان تعد المسكاة باسم الفاعل بمعنى الماض كانه موجود في ذلك  
 الزمان او يتقدم ذلك الزمان كان موجود الان ويشترط ان  
 عمدا في اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على صانعه  
 وهو ابتداء او الموصول الموصوف وذل الحال لتوقيف جملتها  
 من كونه مستندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء زيد وكلم  
 الضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاز زيد وكلم زيد واعتاد  
 على امره الامم مستفاهية وخوها من الفاظ الاستفهام او  
 النافقة وخوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام  
 النفي بالفعل ولي فاذا دجها شبيه بالفعل نحو اقام زيد  
 الزيدان وما قايما زيدا وما قايما الزيدان فان كان اسم  
 المتعدي لاسم اي للماض للزمان الماض بالاستقبال لان  
 الاستمراد ويريد ذكر مفعول معنى اي اضافة معنوية لاسم  
 بشرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو وامرئ القيس

لكنا فان ذهب الى وجوب اضافة لان يعمل عنده سواء  
 الماض والمضارع والاستقبال نحو وان يكون منصوبا على المفعولية  
 وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانه عند من قبل  
 اضافة المعنوية معنوها وتلك اللفظية بقوله وكلمهم باسطة  
 ومزاحمة وقد مر جواب عن فان كان لاي اسم الفاعل مفعول  
 المفعول ما اضيف اسم الفاعل اليه فيقول مقدمي فان تصابها  
 بفعل تقدير لا باسم الفاعل نحو زيد معطي زهما امس ندرهما  
 معطوب با على التقدير فان لا قبل معطي زوي من اعداه فقبل ما  
 اعطاه ودرهما فان دخلت اللام الموصولة على الاسم الفاعل  
 المستوفى اي جمع الازمنة فتقول امرت بالقائمة بوزيد  
 لتقول امرت بالقائمة بوزيد الان او عند الان فعليا  
 لتحقيق عدل عن صفة البعق الصيغة التي ذكرها هم في  
 اللام على ما وضع من ان اسم الفاعل يتغير صفة اخرى  
 يخرج عن حد اسم الفاعل بالفتى الفعل المستوفى كضارب  
 الضرب مضارب بمعنى كسر اقرب الى كسر كسر احد وحده  
 بمعنى كسر مثل اي مثل اسم الفاعل المجرى اشتراطا بشرط  
 على حد على تقدير ان يكون صيغة المباعدة خارجة عن حد اسم  
 الفاعل واما ان كانت داخلية فيصير هذه العبارة في  
 اسم الفاعل ان كانت للمباعدة مثل اي مثل اسم الفاعل المجرى



للمبالغة نحو زيد ضرب ابوه عمرا والآن وهذا هو زيد  
عمرا والآن او عدا وامس وما فيه من معنى المبالغة فان  
كان من المشابهة لفظية والمثني من اسم الفاعل وما وضع  
للمبالغة وكذلك كقولهم منها مصححا او مستترا مثل اي من اسم الفاعل  
او كان في ذات الفعل بشرط العدد بطريق خلاص في صيغة المفردة  
حيث دلتها على ان علامتي التثنية والجمع تفقدان التزيين طار  
والزبد نحو عمرا والآن او عدا والتزيين الضاربان والتزيين  
الضاربان نحو عمرا والآن او عدا وامس ويجوز حذف النون  
اي نون التثنية والجمع مع العلم في معناه بنصبه على المفعول على ان  
اذا كانت مضافا اليه فان حذفنا مع التعريف حقا مفعولا  
للتثنية اي يجوز حذفها بوجوه ثلث هاتين الشرطين بقصد  
التخفيف لطول الصلة بها لقراءة من قرأ المصحف الصلوة بلب  
الصلوة على المفعول وما على تقدير التكسيرا في قوله لفظا  
العدا بنصب فانه من ضعف لان اسم الفاعل لم يقع على  
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه في المفعول ما اشتق من  
اي حدثت موضوعا على وقوعه على ذات ما من حيث  
وتوقع الفعل عليه نحو وجوب وصوغ لذات ما وقع على العرب  
اعتد امرقا من مقام ما مر في اسم الفاعل لقوله ما اشتق  
فيها من الجمع الامور مشتق من المصدر وقوله من

خرج قاعدة المندود كاسم الفاعل والاشكالية واسم المفعول  
نحو اخرج التفصيل الفاعل والتفصيل المفعول فانه مشتق  
نحو موصوف من يادونه على الغير وذلك الفعل فاسم المفعول  
موضوع لمن وقع عليه فقط وصيغته من التثنية والجمع  
مفعول ومن غيره اي من غيره التثنية والجمع على صفة المفعول  
نحو ما قبل الاخر خلف الفتح بكسرة المفعول كاستخرج ففتح الراء  
وامر اي وشانه وحاله العمل على نصبه والاشكالية  
بالحذف الزمانين والاصا على صيغة او الزمنية وما كان  
الفاعل اي قبل التامة وحاله واد كان معروبا باللام لعل في  
ايضا مرفوع لا يقووم مقام الفاعل ولو ما كان هناك مفعول  
اخر سعى على نصبه نحو زيد معطى غلاما درهمي الان او عدا  
او المعطى غلاما درهمي الان او عدا او ام المصنف المشبه به  
الفاعل من حيث الحائثي وجمع ويد كقولهم ما اشتق  
من فعل لازم اختلف عن اسم الفاعل واسم المفعول  
التعديين لمن اختلفا قام به على معنى التثنية لا يجمع المندود  
اختلف عن نحو قائم وذا ص ما اشتق من فعل لازم لمن  
قام به بمعنى المندود فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللام  
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كجرم فانه مشتق  
من الجرم كغيره نقله الى جرم بضمه فلا يقال جرم الامن



مضمون الالام اي ما يترجم طبيعة ذلك وهو بمعنى ما لم يكن له  
 ولا يكون له بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب الوضوح  
 فيخرج عن موضوعه وطابق لانهما بحسب الوضوح لا يكون  
 عرضا لثبوت بحسب استعمال صيغتها عارضة بصفة  
 اسم الفاعل والصفة الفاعل الذي هو مضمون اسم الفاعل  
 التلويح في اي صيغة ما من صيغتها على هذا الموضع  
 على حسب الصيغ اي على كونه على قدر بحيث لا يتجاوز  
 فالطرف منصوب على ان حال من السكين في هذا الموضع  
 لتقدير حدوثه اي مخالفة كانه على قدر ما سمع وخص بخاصة  
 بصيغة اسم الفاعل بالتمام انها مخالفة بصفة اسم الفاعل  
 اي لرباية اختصاصها باسم الفاعل كونه ثابتة  
 ويكون عملها المشابهة اياد فيها ذكر خمس وضع في  
 ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان كونه  
 الثبوت فلا معنى لاشتراط زمانها واما اشتراط الزمان  
 فيجب فيها الا ان الاعتماد على الموصول لانه في الالام  
 الالام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وبمعنى  
 مسائلا اي جعلها مقاما وبيان حكم قسمين  
 قسمين مثله لانه سئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون  
 متلوية بالالام او مجردة عنها وعلى من القادرين

٩١  
 اما مقادير متلوية بالالام او مجردة عنها اي عن الالام والاضافة  
 الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين في الثلث والمفعول  
 متلوية بالالام اي على واحد منها اي من هذه الاقسام ستة  
 ثمانية ومنصوب قار ووجوه ثمانية اخرى فلهذا حاصرت  
 اقسام سايها ثمانية عشر حاصلة من ضرب الاقسام الستة  
 التي للمفعول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من مقادير  
 في المفعول على الفاعل اي فاعله الصفة والنصب على التلويح  
 تشبيه مفعول الصفة بالمفعول المفعول معرفة وجعل على التلويح  
 جعل مفعول الصفة مفعول المفعول النكرة وهذا عند التلويح وقال  
 الكوفيون بل هو على التلويح بل هو على التلويح تعريف التلويح  
 النكرة على التلويح المفعول في البيع وقال التلويح والاولى التلويح  
 والثلث المفعول على الاضافة اي اضافة الصفة وتفضلها اي  
 تفصيلها هذه الاقسام في ضمن امثلة بقرينة قولنا حسن وجهه  
 بالتلويح الصفة ووقع وجهه بالفاعل ونصب على التلويح  
 المفعول وحدث التلويح وجوهه بالاضافة وهذا في التلويح  
 اي امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام  
 باختلاف مفعول الصفة وفعالها ونسبها وجرها وكذلك في مفعول  
 التلويح كونه امثلة فلهذا حين الوجه بالوجه الذي هو  
 وجه عطف على حين الوجه اي هو ايضاً بالوجه المذكور واما



قله الحسن الوجه مادخل اللام على الصفة رفع وجهه باللام  
ونصب بالتبلي بالفعول وجهه بالاضافة وانما هي بالاسلوب  
تترك المعاطف اشارته الى انه شروع في قسم اخر من الصفات  
لان الان لا مثله السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام و  
الصفة ذات اللام الحين الوجه فالوجود الثالث اليه  
ايضاحه الوجه وانما قدام الصفة الكائنية في اول قسم  
المساو على الصفة المجردة لان مفهوم الوجود والشيء  
وعكس ترتيبه في فصلها لان اقسام الصفة المجردة اشهر وان  
فيما واحد منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيحة بخلاف  
ذات اللام فان قسمين منها مستنع كما قال بشأن  
اي من تلك ~~مستنعان~~ مستنعان احدهما ان يكون الصفة باللام  
مضاف الى معونها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة الرفع  
واسم مثل الوجه والوجه غلامه لعدم افادة الاضافة  
خفه لان الحذف والصفة المشبهة اما بحد والتنوين او  
بوجه بالاضافة او بحد والضمير لوجه من فاعله  
او مما اضيف اليه لفاعل واستسار في الصفة مثل الوجه  
والحين الوجه الغلام او بحد مني معا ولا حقة فيه  
منها وثانيهما ان الصفة باللام مضافة الى المعول للجر  
اللام فيه مثل الحين الوجه او وجه غلام لان اضافة الحين الى

الوجه

وجه وان افادة التخصيف بحد في الضمير واستسار في الصفة  
لم يكونا لان اضافة المعول الى التكملة وان كانت لفظة مفيدة  
للتخصيف لكنها في الصورة يشبه على المعنوي من الاضافة وان  
اختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الالة مضاف  
الى معونها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حين وجهه  
وجمع البصرين يجوز وانما على فتح في صورة الشعر والوجه  
يجوز بل في السعة وجه الاستقبال انهما انما ان يكون  
الاضافة لقصد التخصيف فيقتضي لئلا لا يبلغ التكملة  
تمكن منه وفتح ان يقتضي على هو التخصيف اعلى حد الشعر  
ولا يعترض لا عظمها وهو حذف في الفرج الاستغناء عنه  
لما استكن في الصفة والذي باجاءها بلا فتح النظر الى حصول  
شيء من التخصيف في الحذف وهو حذف التنوين والباء  
من الاقسام الثانية عشر التي خرجت منها اقسام  
الثلاث المذكورة وهي حيت عشرتها ما كانت فيه ضمير واحدة  
اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام بين  
الوجه ينطبق مع الحين الوجه بحد من الوجه بنصب  
بين الوجه بحد والحين وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه  
بحد وانما في المعول مثل الحين وجهه وحسن وجهه برفع  
منها وبما قسمان وبلغ بسبعة حين لان الضمير فيه بقية



للاجنه من غير زياده ولا نقصان وما كان فيه ضمير من اجزاء  
في الصنف والاخر في المفعول مثل حين وجبه والسن وجبه  
فيها فهو متساويان حين لا شتملا على الضمير المتأخر حين  
لا شتملا على ضمير زيد على الجاه وما لا ضمير فيه وهو اربعه  
نظم الوجه وحيل الوجه وحسن وجه والسن وجه ورفع  
نظم الربط بالوصف لفظا وما كان وجود الضمير على  
الصنفه مثل طوبى في العول حتى الى قاعدة يظهر باوجود  
فقال في وقت وقعت مفعول الصنفه بها فلا ضمير في اي اللفظ  
لانها مفعول حاج فاعلا لها فلو كان فيها ضمير ليزيد والفاعل  
ان تلك الصنفه كالنخل في ان الفعل لا شتم ولا جمع تليق  
الظن كذا لك جمع تلك الصنفه لا شتم ولا جمع تليق  
والاي وان لم رفع مفعول الصنفه بها بل ينصب او جره فيها  
الموصوف ليكون فاعلا لها فتوفت انت الصنفه بتأنيث الموصوف  
فتوفت قول مند حينه او حنته وجرها ويثنى اي الصنفه ان كان  
الموصوف تثنية مثل الفلان حسنا وجه وحسان وجهين  
ويجمع ايضا الصنفه ان كان الموصوف في جمع وجرها واسماء  
الفاعل والمفعول غير متعديين اي اسم الفاعل غير متعدي  
الى مفعول واسم المفعول غير متعدي ايضا اي مفعول الاشياء  
من الفعل متعدي الى مفعول واحد انما ياتي اسم المفعول

ضمير

ذاك المفعول مقام الفاعل في غير متعدي مفعول مثل الصنفه  
في ذلك اي فيما من الاقسام الثمانية عشر في بيان الفاعل  
والمفعول ما لم يسم فاعله وصفا منهما وبصافان اي بمقتضى  
زيد قائم الاب ومنه يرب في الاب ونصب جره واذ كانا  
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما وينصبها مثلا يلزم الا  
الاباس بالمفعول فاذا قلنا مثال زيد ضارب اياديه  
بمحط اياديه لم يعلم اياديه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله  
فاعله نصب تشبيها بالمفعول في المثال الثاني ان المفعول  
ان المفعول او مفعول الاول قيم مقام الفاعل ونصب تشبيها  
بالمفعول والمفعول الثاني الاب مفعولها ونصبها ويجوز  
اسم التثنية ما اشتمل اي اسم مستوفى من فعل اي حدث  
لوصوف قادم الفعل او وقع عليه التعميم لقصد تشبيه  
فتم اسم التفضيل اي ما جاء للفاعل بزيادة على غيره في  
اصل ذلك الفعل والسا في قوله بزيادة ما ظن لغوى  
الموصوف لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر  
الموصوف بتلك الزيادة فتقوله ما اشتمل من فعل مثل  
جميع المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسم الثمران والفا  
والآلات المراد بالموصوف ذات مبهمة والابهام في تلك  
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول



والصفة المشبهة وهو أي اسم التفضيل من حيث صيغة فعل المذكر  
 فعل المثنى وان جلت اللفظية خال فيه خروجه عن كون  
 الأصل آخره وانما حذف كسرة الاستفهام قد يستعمل  
 على الأصل بشرط أي متى أي اسم التفضيل مع حدث ثلاث  
 والرباعي مجرد لا مزيد فيه يمكن بناء أفعال وفعل منه إذا بناء من  
 الرباعي والثلاثاء المزيد في مع الحافظ على تمام حروفه مع أنه لأن  
 لأن هذه الصفة لا يسع الترياق على اللفظ حروف ومع استقام  
 بعضها بل هو الالتباس فإنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي أو  
 الثلاثي المجرد والمزيد فيه فإن هذه الحروف الثلاثة يحتمل أن يكون  
 قام حروف ثلاث مجردة وبعض حروف الرباعي مجردة أصلها  
 أو يكون من حروف مزيد في إمام من أصوله أو من فوائده أو من  
 منها فلا تبين ما هو المشتق منه فلا تعلق المنع ليس في أي من  
 مجرد وليس في أي ولا عيب ظاهر لأن منها ما اشتق لغوي  
 لغوي اسم التفضيل كاحمر وأحمر فلو اشتق اسم التفضيل  
 منها لا يستلزم المزيد وحمرة وحمرة وحمرة وحمرة وحمرة  
 وهذه التعليل إنما يتم أن الفعل الصفة مقدم بناء على الفعل  
 التفضيل وهو كذلك لأن ما يدل على شئ مطلق الصفة  
 بالطبع على ما يدل على زيادة على الأصل في الصفة الأولى والثانية  
 الوضع الطبع مثل زيد أفضل من الحسن فإن الأفضل شئ

ثلاثي مجرد ليس ملون ولا عيب وهذا أفضل لأنه قصد غيره  
 غير لأن الجرد بان يراه على أن لا حد زيادة في على وهو صافي  
 الذي إلى غير الثلاثي الجرد بأسد وخو مثل الشدة من استرجاء  
 مثال الثلاث المزيد وبها مثل اللون وعمر مثل العيب  
 مثل فقد العيب بالظاهر لا يزيد نحو جمل وملد وكز  
 يزيد أن صح على هذه التقدير اشتقاق حق على معنى التفضيل  
 فإنه فرق بين والسلالة والحق ككلمة بكروا بشدة ونه نحو  
 أمق من ابن هبنة والجراد بالحق ما يبدل من  
 البلاغة في الظاهر كما أن ابن هبنة من معاني حروفه  
 وخيوط على عتقه وهو ذو طوله مثل صن ذلالت بال  
 لا عرف بها عيب ولا أصل وتقدم ذات لئلا حوة بقلاوة  
 فلما أصبح قال يا بني يا فتى أفاضت فقيه شاي من حمق  
 هبنة فإنه يقتضيه جواز اشتقاق من حمق لا يكون بهذا  
 لظهور قياسه وإن يكون اشتقاق أحمر وأبله ليس يكون  
 لأن حبله وملاذات طبرة على سبيل الشدة وذلك لا يقول الله  
 عاقل والشاعر حمق من بيتل أبله حيث قال وينبغي  
 أن يقال من الألوان والعيوب لظاهرها فإنها باطن  
 بنو منها أفعال التفضيل نحو فلان أبله من فلان وحمق  
 وقياسه أي القياس الواقع في اسم التفضيل المشتق



للفاعل لا لا فهو فان لو اشتق لكل من ما قاسا على الكثرة  
 انما التباس فاقصر على الاشتراك وقد جاء للمعول على  
 خلافه لقيامه في مواضع قليلة نحو عند من هو أشد  
 بعد وربة واليوم من هو أشد ملوثة وعلى هذا القياس  
 اشتق واشهر داعتا ويستعمل اي اسم التفضيل على الحد  
 اوجم وهي استعمل بالاضافة او من اول اللام وصحة التفضيل  
 الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه  
 ثم معن والاضافة ظروفا ماع اللام فهو في حكم المذكور  
 لفظا او حكما كما ان اطلب شخص فضل من زيد قلت عمر والاشهر  
 اي الشخص الذي قلنا ان افضل من زيد فلهذا لا يكون  
 في فعل التفضيل الا بعد فيجب يستعمل اما مضافا نحو زيد  
 افضل الناس ومن غوزيد افضل من عمر او مفعولا باللام  
 الا افضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو لا افضل من زيد  
 يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله وليست بالاكثرة من  
 اي عدد وانما الغير للكثرة فيستعمل تفضيل التفضيل  
 اي ليس بغيره بالاكثرة حتى ولا يجوز خلوه عن اكل اللفظ  
 الفرعي يجوز ان افضل الا ان معام المفضل عليه الله اكبر  
 ويحوز ان يقال مثل ان المحذوف هو المضاف اليه اي ان كان  
 شي وان من مع مجرور اي اكثر من كاشي فاذا اضيف اليه

تفضيل

التفضيل في معنى احدهما هو الاكثر ان يقصد به الزيادة  
 احدهما في زيادة موصوفة المقصودة به من اضيف اليه اي على ما  
 اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار حقيقة في ضمن بعضهم  
 يلزم تفضيل الشيء بنفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان  
 وضع افضل التفضيل الشيء على غيره فلا يلزم ذكر المفضل عليه  
 في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفة بعضها من غير  
 فيهم بمفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم فليس  
 مراعاة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى هو  
 مشاكلة في المفهوم العام مثل افضل الناس اي افضل من  
 مشاركة في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى ان يكون  
 اقوية لوجود عندهم اي عن الاخوة باضافته اليه والاشهر  
 ان يقصد زيادة مطلقة اي ثانيا بمعنى زيادة موصوفة  
 مطلقة غير معينة بان يكون على المضاف اليه جدد ويضاف  
 اسم التفضيل اليه اضافة اليه التوضيح اي للتوضيح اسم التفضيل  
 وتخصيصه كما يضاف اياها الصفات نحو مضاف مصر  
 وحين تقوم مما لا يفضل فيه فلا يقتضي ان يكون مفضل  
 لا يجوز جهة المعنى ان يصعد الى جملة هو انهم نحو  
 شيئا صلى الله عليه وسلم افضل الى جماعة من جنس ليس  
 لقولك يوسف حين اخذ فان يوسف لا يدخ في جملة



توسف لا يجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل  
وهو الذي يقصد به التزيين على من احبب اليه الافراد  
او ان كان التفضيل وان كان موصوف شي ومجموعا  
الذكور وان كان موصوف مؤنثا نحو زيد والزيدان  
لزيدون وهذا المحدث والمحدثات افضل الناس  
وهذا الام يشابه الفعل من الذي يفسر الا الافراد والتذكير  
فيكون الفضل عليه كونه مع المطابقة في مطابقته  
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتثنية من هو اي اسم التفضيل  
حينئذ لا يجوز ان افضل الناس والزيدون افضل  
ومن ذلك على التثنية والحمد افضل من والحمدات فكل  
لمشابهة ما فيه الالف واللام في كونه معرفة وامر  
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به  
مطابقة القسم المعرف باللام من فلا بد ان يكون المطابقة  
اي مطابق اسم التفضيل لموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا  
وما في لزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام  
وبما ترجع من التفضيل لفظا او معنى لعدم ذلك المشابهة  
بعد ما واسم التفضيل الذي يستعمل من مفرق ملكة لا غير  
غير المفرد الذي ذكرتهم حقوقا وتثنية وجمع والافراد  
الخاصة بالافراد هو في حكم الوسط باعتبار ما ترجع من التفضيل

لكونها العامة بنيت بين باب حروفها تمام لكافة ولا يعاليم  
التفضيل في اسم المظهر لرفع بالفاعلية بقية الاشتناء وانما  
لفظ المظهر لانه لا ينطبق الصيغ سواء كان مظهر او مظهر  
وجد بعده ما هو من ذلك فافعل والعل الفاعل انما صلب  
قال الله تعالى اعلم من يفعل عن سبيل اي عام من كل احد يعال  
من فعله وما لظرف وحال التمييز في فعلها المفعول به  
لان الظرف والال يكونها مرتبة من الفعل نحو زيد احسن من  
اليوم مكرها والتمييز ينصبه نحو عن مع الفعل اليه نحو حرك  
زيتا وانما يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا الفعل بالاضافة وانما  
هو عمل الفعل وهو لا يعمل عمل الفعل لانه ليس بمفعول في الازمنة  
يعمل على الال لكان فيها هو الاصل فيه وهذا مستعمل في التثنية  
لا جمع ولا يثبت بعد مشابهة من اسم الفاعل فلا يعال في التثنية  
ايضا الا ان كان اسم التفضيل صفة اي وصفا حساسا هو في  
اللفظ التثنية فاعلم بان يقع فعلا او حيزا او حالا  
هو في المعنى صفة لمسبب مشترك من بين ذلك الشيء  
ومن غير مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول والى با  
عبارتين ذلك ان التثنية اعتبارا ولا على نفي اي نفي ذلك  
السبب باعتبار غيره اي تقيده بغيره اي غير ذلك  
الاول فيكون باعتبار الاول مفضل وان في مفضلا عليه



معنا غير بعد خبر كان او حال عن اسم او صفة لصلة  
محدودة اي تفصلا منفيما مثل ما رايت رجلا احسن عينه  
الكل من في عين زيد ورجل هو الشيء الذي ثبت له التميز  
في اللفظ والكل مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد  
مفضل عليه باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين  
زيد وانما اشتراط ان يكون في اللفظ قابلا للشيء وفي المعنى  
للتصالح صاحب يد عليه يحصل مطهر يعلق بذلك الصا  
ح في نفسه في كالتصبة الشبهة لاخطا طرقت بهما عن  
اسم الفاعل فانه يعمل في مطهر بعده سواء كان من صفات  
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشتراط  
ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا  
عليه من وجه بعده انما هما بالذات لينحج عنه مثل قولك  
ما زلت رجلا احسن من كل عين زيد فانما هو  
بالذات بخلاف كل المحفوظ مطلقا لمبتدأ تاتي بهذا وتاتي  
بذلك فان واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولا يقي  
على ما هو الاصل في اسم تفضيل وهو انما لا يوجب الذات  
الفضل والفضل عليه بل يخرج عن المعنى التفضيل باللفظ  
كما استخرج فائدة وانما اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيما  
بمعنى الفعل او عند كونه منفيما يكون بمعنى الفعل ويعمل له

وانما قلنا انه عند كونه منفيما بمعنى الفعل لانه اي حين في هذه  
بمعنى احسن وكذا كل فعل في الواو الاخير بمعنى فعل وهذه العبارة  
يعمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بمعنى حسن لان  
انما استوى له على اسم التفضيل بوجه الشيء في عينه الذي هو  
الزيادة فمقدار احسن من كل عين رجل فايد على كل عين  
زيد فينتج اصل حسن لكل عين رجل متبعا الى زيد اما بان  
تساوية او بان يكون دونه والتساوية ما دام المقام للمخرج  
فيخرج المعنى الى انه حين في عين كل واحد الكل دون حسن  
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان  
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجرورا عن الزيادة عرفا  
في الزيادة لا يلائم الملح فيقضي اصل الحسن ووجه النفي الى حسن  
رجل ميبا الى حسن فايد اما بالتساويات او يكون دونه و  
القياس يكون دونه لا يناسب المقام فيخرج المعنى الى ما رايت  
رجل حسن في عين الكل حسن في عين زيد فانما هو  
والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يفتى  
بمعنى المساوات في الزيادة ايضا لان الزايد على الشيء ما يتا  
مع زيادة فيخرج ان يقصد به عرفا في المعنى المساوي مطلقا ولو  
ضمن الزايد فان في الزايد ايضا يحصل من جميع ذلك  
حسن الكل عن رجل دون حسن الكل عين زيد وذلك



كذا قال التمدح فان قلت لو كان  
 التزويد في التفضيل فالتزويد  
 بقية جواز التفضيل في المظهر فيكون  
 وجلا افضل البوه من زيد حاشا كما جازى المثال المذكور قلنا  
 بين المثالين فان الفضل والمفضل على المثال المذكور  
 بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل  
 وتختلفان بالذات في صور الاتحاد وضعف الغنى  
 فاذا انبأ ان الالكلة ولم يبق قوة ان يعود حكمه في الزوال  
 بخلاف ما لم يبق وجلا افضل البوه من زيد فان المفضل  
 على مختلفات بالذات فلا ضعف ومعناه التفضيل في قوة  
 يعود حكمه في الزوال وهو عدم جواز عزم المظهر مع ان  
 لو وقعوا احسن بالجم والكل بالابتداء فمضوا بين احسن  
 ومعمول الى ما علم ان احسن من حيث ان اسم التفضيل في  
 الفعل في ذلك المفعول قوله عمن زيد باحسن وهو كمال  
 ما ليس ولا من هذه الحثية فواجب به من هذه الحثية  
 خلا من بدنه وبين معمول من هذه الحثية ولا عزم  
 هذه الاجنية قاعترض من معنى الابتداء العامل في المثال  
 وتبين ان العامل بالحق مع الابتداء الاسم التفضيل  
 ما انزع في المثال بالعامية فانه لم يبق احتياج فانه من  
 من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله في عين زيد على

الكلام بذكر الفصلين احسن ومعمول من حيث ان التفضيل  
 ولكن في معناه يقصد ذلك وكان الوصل بهذه العبارة وما  
 ثبت وجلا احسن من الكلام في عينه هو ان الكلام في عينه  
 من ذلك وتقصده ايضا مع انهما لا يقبلان العبارة المذكورة  
 الواردة في اداء مثل هذه المقصود والكلام فيها ولا في رتبة الكلام  
 وبين شراطينها وما علم عنهما على وجه بطانة الحق وبها  
 زيادة ونقصا او ان يدب على ان التعبد عن رتبة الكلام  
 فيما ذكرنا بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخيرة وهي ان  
 غير تسمية بسمل بهذا المذهب الى ان ما استلزم بسبويه  
 استشهد به في تشابه هذه المسألة بطريقين فانه قد  
 خلت في ذلك ان نقول ما رايت وجلا احسن في عين الكلام  
 من عين زيد باقامته من عين مقام من عين زيد وهو  
 اخبر من مقدار ضم منه وكلمة في قوله لفظ عين من العين  
 واكتفى لمن زيد كان اخبر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل  
 تقدير فالمعنى على ما كان عليه بل هذه التسمية لان اصله من عمل  
 عن زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لما  
 يبق من قبل تفضيل الشيء على غيره وتعدد الحكم فان قلت  
 على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الحكم فيها مفضل عليها  
 ما رايته كعين زيد احسن فيها الحكم كان اصل ما رايت عينا



وحسن فيها الكلام في عين زيد فلما ذكر عين زيد من قبله  
 استغنى عن ذكره ثانيا وتقدم ما مر من عينها ما يليه  
 في أصل الكلام الحسن فيها الكلام من عين زيد وتقدم ما مر  
 وايت عين العين زيد في كونها احسن فيها الكلام من غير ما  
 ويلزم من هذا على البلع وجه ان الكلام في عين زيد حسنا وبشر  
 غيره وانما جاز هذه القصة وان لم يكن فيها فصل فالوجه  
 افعال لا يتبدل الا في ما فرغ الاول ولان من المصلحة في  
 معنا مقدره فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا اوى منصوب على ان  
 حقه مصدر محذوف اي قلت ما ريت لعين زيد لا اوى  
 مما قال قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ لما  
 وترك موصوف حسن في المثال ان كانت المائلة الكاملة  
 ويذكر به انه هو في مقابلة قوله واويا وهو مذكور ان كان  
 بيان الاختصاص في المثال المذكور ولا وتام البيت  
 مماثلة لشعر مريت السباع ولا اوى كواوى السباع حين  
 نطق واويا اقل به ركب التوتة الثانية اخوف الاماني لله  
 سامريا كان اصل لا اوى واويا اقل به ركبهم في وادي رجا  
 واستغنى عن ذكره ثانيا الركب في جماعة الركب ان وهو  
 بركي مركب لابل والسابعة من اى اى كان من حتى اوى وهو  
 الملك والثاني وسامريا من السبعين وهو السبع في الليل

عين

فتولاوى من روية البصر ومن روية النظر على الاول واويا  
 فتولاوى كواوى حاله من قدامه على ان واويا مفعول لا اوى  
 وكواوى السبع مفعول لا اوى وعلى التقديرين حسن بطلان  
 المستفاد من الكاف والواو في ولا اوى اما اعتراضه او  
 حالة والصفة واويا والدارية متعلقان بالمرجو عابدين  
 واويا وركب فاعل اقل وحمله هو حذف ولان لا يربط الا بال  
 او منصوب على المصدرية اي اتيان ذاته واخوف عطف على اقل  
 وهو مفعول للشعور حسنة واويا والمعنى واويا اقل به ركب  
 منهم واويا السبع واخوف منهم منصوب على المصدرية وسامريا  
 اي مركبا سامريا مفعول والمستغنى عن واويا اقل به ركب  
 في كل وقت الا في وقت ومات الله سامريا يقول مريت على  
 دى منسوى السباع لكسرت حيايها والحال في لا اوى من اوى  
 السباع حين احاط بها الظلام واويا يكون توقف الركب  
 الامن به ففرم بواوى السباع ويكون ذلك الواوى اخوف  
 واوى السباع في كل وقت الا وقت وقالة الله سبحانه مركبا  
 سامريا ليل في عن الافات والخافات ولو عرفت بالعبارتين  
 قلت ولا اوى واويا اقل به ركبهم بواوى السباع ولو عرفت  
 بالعبارتين الثانية قلت ولا اوى واويا اقل به ركبهم من  
 واوى السباع بالهمز الرحمن الرحيم ولما قسم

السبع

السبع



الى كانه الى قسمها اشك على وجه علم من دليل الاعمال  
 كما واحد منها ولا يكتف بذلك القدر بل صدر من مباحث الالفاظ  
 فلها وحال النوبة الى مباحث الفعل بسلك تلك الطريق و  
 يتبعه فقال الفعل ما دل اي كلمة دل على معنى كاس في نفي  
 نفي في نفي المعاني والمراد بكون المعنى في نفي كانه ولا الهاء  
 غير حارة الى ضمها اخرى اليها الاستقلال بالمفهومية ويكون  
 الفاعل في نفي المعنى ووجه يكون المراد بكون المعنى في نفي استقلاله  
 المفهومية فخرج كونه المعنى في نفي كونه في نفي كانه الى امر واحد  
 وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الفاعل  
 جاع الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتق على السلك من  
 الحدث الذي هو معنى المصدر وتأثيرها الزمان وتأثيرها النية  
 الى فاعل ما ولا اشك ان السلك فاعل ما معنى حر في قوله لا اله  
 طرية فلا يستقل بالمفهومية والمراد بمعنى في نفي كانه  
 وما وصف ذلك المعنى بالمعنى لا فرق بالزمان بل ان يكون  
 المراد بالحدث فالمراد بالمعنى معناه المطابق بل يمكن ان يفتقر  
 الى ضمن التضمن فيخرج بهذا القيد المرفوع لا يستقل بالمعنى  
 بغيره وضعا باحد الالفاظ في نفي كانه في الفهم عن اللفظ الدال  
 عليه فهو وصف بعد وصف للمعنى فيخرج به الاسم عن الحدث فاعل  
 وضعا خرج اسما لا فعلا لان جميعها اما منقولة عن المصادر

غير كما سبق ودخل في الاعمال المنسبة عن الزمان نحو عت وكاد  
 معناه بحسب الموضع ومصدق على الضارع ان اقترن باحد  
 الالفاظ اشك لوجود الالف في الاثنين والانه مقرر بحسب كل وضع  
 به واحد وان عرض الاشتراك من بعد الموضع ومن خواصه  
 اي حواصن الفعل دخول قد لانها انما يستعمل للمقرب الماضي الى  
 الحاضر لتقليل الفعل وحتمه وشق من ذلك لا يحقق الا في  
 الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال  
 القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوزم لانها  
 وضعت اما لشي الفعل كالماء او لطلب الكلام لا لمراد للمعنى عليه  
 لتعلق الشيء بالفعل كاد وانت الشرط وكل من هذا المعاني لا  
 تنصو الا في الفاعل لمحققات انت عطف على دخول قد وانما  
 فعل حقوق الثانية لانها تدل على تانث الفاعل ولا الحق الا  
 بالفاعل والصفات استغيت عنها على انها من ان الله  
 الدالة على تأثيرها وتانث فاعلها فلا حرم اختصت بالفعل  
 ساكنة حال من تانث احتراز عن التكرار لا اختصاصها بالان  
 وحقوق حقوقا فعلت اراد بحقوقا فعلت الغماير المتصلة  
 البازة المرفوعة بالحركة فيدخل فيه تانث فعلت ايضا وذلك لان  
 الغمير الفاعل لا الحق لا بحال فاعل والفاعل انما يكون للفعل  
 فروع وحظ فروع عنه يمنع احد الغمير تحريرا عن لزوم



الاصل والفتح وخطا يبرز بالفتح لان المستكين اخف خصل  
 فهو بافتح يميز في اليتي واجد في الماضي ما دل اي فعل دل بحسب  
 فان المتبادر من ذلك انه على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي  
 انت فيه قبلت في اتيه يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم  
 اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب  
 فالأول ان يكون للزمان زمان فقول ما دل على زمان شامل  
 الافعال فيقول قبل زمانك شئ ما عدل والمراد بالموصول الفعل  
 فلا ينتقض منع الى مثل امير بالدلالة ما هو بحسب الوضع  
 يلتحق منه بالغير ووجهه بان ضربت ضربت مبنى على  
 خبر متبذء محذوف اي هو في الماضي مبنى على الفتح لفظا نحو  
 ضربا وتقدير اخو صح اما البناء على الحركة دون السكون  
 الذي هو الاصل في المنة فالمشابهة المضارع في وقوعه موقع  
 الاسم نحو زيد ضرب في موقع زيد صار ب بشرط وجزا  
 تقول ان ضربتني ضربت في موضع ان تضربني اضربك  
 واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضم لرفع الحركات  
 فانه مبنى على السكون نحو ضربتني اضربك لانه اجتماع الهمزة  
 حركات فيما هو كالكلمات الواحدة كانه لا اتصال لانه  
 على الفعل واما قيد الضم لرفع الحركات بالفتح احتراز عن  
 ضربا فانه مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يفهم من الجائز

لـ

لفظا كضربوا او تعدوا كقولوا المضارع ما انت في فعل القسبة  
 باخذ حروف ثابت اي حال كونه متلبا باحد حروف اتيين  
 في اويل يعني الحروف التي جمعتها كالكلمة ثابت وبهذا المشابهة انما يكون  
 لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والوقت  
 على الصحيح كوقوع الاسم ذلك الفعل مشتركا بين المعاني المتعددة  
 كالعين وخصص بالمر عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون  
 لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال  
 الاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب  
 وسوف فانه للاستقبال البعيد لا لقرون الاسم نحو باخذت  
 بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بكونه بمشابهة الالفاظ  
 ليسم مضارعا الالفاظ اذ معنى المضارعة في اللفظ المشابهة  
 من الفاعل كان كلا الشبهين او تضاعف من ضرب واحد فزما  
 اخوان وضاعفا فالعزرة من تلك الحروف الاربعة السكينة وضرب  
 كان او مؤنثا اضرب او مؤنثا لئلا يسكنوا فانه كان مع  
 واحدا كان ذلك الغير واكثر مثل تضرب وكانها مؤنثا من  
 مؤنثا وتاء الخطاب مطلقا واحدا كان او مؤنثا او مجموعا  
 كان او مؤنثا والمؤنث الواحدة والمؤنثين عيت اي طال  
 مؤنثا والمؤنث غايبا او ذي غيب واليا للغايب غيرهما اي غير  
 القسرين المذكورين بالمر على البدلية من الغايب وان لا يغيرها

واما واحدا للمؤنث ومثناه فقولوا ضربا  
 او ضربا من الذوات

نـ



الاضافه معرفة كذا خرجت بها عن النكاح والقهر فهو في قوة النكاح  
 الموصوفة او بالنضج والحوالي الموافقة السابق وحروف  
 المضارع المضبوطة في المعاني اي مما كان ما ضيحت ربيعة احرف اصل  
 تجد جرح او لا يخرج ومثله في اسوا الاء في اسوا ما كان ما  
 على اربعة احرف يتد جرح ويسمى جرح ونحوها ولا يعرب من الفعل  
 غير اي غير المضارع لعدم علم الاعراب وما كان هذه الكلمة  
 ثوبا كذا وما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قولنا لم يجر  
 نون التاكيد ثقيلة كان او حفيفة ولا نون جمع المؤنث  
 لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد تثنية  
 الاتصال بغيره جزء الكسرة فلو دخل الاعراب لم يلزم دخول واو  
 الكسرة ولو دخل عليه بالزيم دخول على كات اخرى حقيقه ولان نون  
 جمع المؤنث والمضارع يفتن ان يكون ما قبلها ساكنا تثنية  
 نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واو اربعه ربيع  
 يشاوي لا اسمين هما وجرم يحتجب كالمربا الاسم فالصحيح  
 عند النحاة ما لم يكن حرف اخر حرف علة الجرح عن ضمير ان يجر  
 متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتقران  
 المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتقرن  
 والمخاطبات نون تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواو  
 الغايب المذكور وتضرب في الموضوعين في الواحد الغائب المؤنث

والواو مخاطب المذكور واضرب في الكمال الواحد وتضرب في  
 الشكاح الغير بالثقة في حالة الرفع والفتح في حالة النصب لفظا  
 اي حال نحو الضمت والفتح لفظين والسكون في حال الزيم يفتح  
 ولن يضرب ولم يضرب والمضارع التصاير ذلك اي الضم  
 من الرفع وذلك في حتم مواضع بالنون في حال الرفع وهذا  
 ان حذف النون في حالة الجزم والنصب فان التثنية قابلية  
 لان التثنية اسمان تابع للجزم يضربان وتضربان ويضربون  
 وتضربون وتضربون ولم يضربا ولم يضربا ولم يضربا اي لم يضربا  
 المضارع السقط البخر يواو والياء بالفتحة تقديره في حال الرفع لان  
 الفتحة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعي يرمي والفتحة لفظان  
 النصب نحو الله حو لن يدعو ولن يرمي والمذ في اي جذو  
 والياء حالة الجزم لان الجازم لا يجزى الكسرة بسقط اللين المناسب  
 نحو لم يجرى والمضارع السقط الاخر بالالف بالفتحة تقديره  
 لان الالف ثقيلة تقول يرضي ولن يرضي والمذ في اي جذو  
 الالف في حالة الجزم تقول لم يرضي ويرتفع المضارع اذا جردت  
 الناصب ازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه ذكرا او  
 انثى من عبارة وذلك مذهب الكوفيين وسواهم كان  
 العامل فيه قوما موقع الاسم كما زيد يرضي ضارب ومري







والذين انما ينبت بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعده على ما قبلها  
 لم يكن ما بعده بمفعول على ما قبلها فانه اذا اعتمد ما قبلها وجا  
 على ما قبلها لا ينبت بها لانها الضعفاء لا يقدر ان يعمل فيها اعتم  
 على ما قبلها فصار كأنه قبلها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي  
 ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعده على ما قبلها وان كان  
 الفعل المذكور بعد ما يستقبل لكونها جوابا وجزاء عما لا يمكن ان  
 الا لا يستقبل ان فقد احد الشرطين جواز ان اجب  
 وكقولك بمن تحذيك اذن اظنك كاذبا وجب ان يقول الممن  
 قال استاذن قد دخل الجنب مثال لا يحتمل الاستقبال فقول  
 مبتدأ وقوله لا يعتمد ظرف للاستقبال المحو طمعا كما انما  
 وقوله مثل ان قد دخل الجنب خبر المبتدأ فيتمثل اذن بهذا المثال على  
 طريقه في المثالين الا ان كان انتضا المضارع بها مشروطا بغير  
 اشكال فيهما في المبتدأ والخبر اذا وقعت اي اذن بعدا  
 الواو والالف فالوجهان جائزان بناء على ضعف الاعتماد او  
 بالضعف وان ضعف وكذا ينصب بها المضارع مثل انتفاكت  
 اذن الجنب ومعناه السبب اي سببه ما قبلها لا بعد بالسبب  
 لقول الجنب في المثال المذكور اني ينصب بها المضارع بعد ما قبله  
 ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان  
 في المثالين انما ينبت ما خيا او حالا مستقبلا بمعنى اي حال

او كل ما كقولك لمن يحذيك  
 اما اذن اظنك كاذبا

انصب  
 بالعطف لا يستقبل المحطوف  
 لانه جملة ورفيع باعتبار الاعتماد  
 على العطف

مستقبل بالنظر الى ما قبله ودم

كونت بمعنى السببية لاول ما نتهى بها الخاية مثل اسلمت ادخل  
 الجنب مثال محكي بمعنى الاستقبال المضارع الى ما قبله بالنظر الى  
 زمان التكلم فحتم ان يكون ما خيا او حالا واستقبال الاول  
 في معنى محكي مثال محكي بمعنى الى ولا استقبال ما بعده با فان  
 بالفعل الذي في قوله محكي محال يعني زمان الحال حقيقة اي بطريق  
 التحق وان يكون في زمان التكلم بعينه وسبب ما لا يمكن ان  
 بطريق الحكاية كما تقول انت سرت حتى اسلم ادخل البلد قال  
 في هذا المثال في موضع حكاية محال لما خيه كأنك كنت في زمان  
 الدخول هيته هذه العبارة مرفوعة ما بقيت على ما كان عليه  
 وحكية في زمان الحكاية انما يكون مرفوعة او لا يمكن ح  
 قد مر ان لانها على الاستقبال كانت اي حية عند الاوادة حية  
 ابتداء لا جازة ولا عاطفة ومعنى كونها ابتداء ان يتبدل بها كل  
 مستأنف لان يقدر بعد ما مبتدأ الفعل جازا لكونه  
 قد دخل على اسم كما يتوهم بعفاهم فيرفع اي بعد حية لعدم  
 الناصب والجازم ويجب السببية نحو مرض فلان حتى لا يجوز  
 الان مثال اريد الحال حقيقة فانه قصد به تقي الرحا في الزمان  
 التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين لكونه في عند اوله  
 حال حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لا بعد ما منع نظر  
 الى الامر الاول الرفع اي مرفوع ما بعده حية في قولك كاف سكر

بالنظر

وكنتم سرت حتى ادخل البلد مثال  
 محكي بمعنى الى او الى والاستقبال المضارع  
 بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم







في تأويل المقادير معطوف على المقادير وهو بما قبل الفاء اما  
 ما ذكر من ان لا يتبع الحق بالحجاز فاستمر جادون التقديم بعد  
 الاشياء الستة فجاء على خروجه الشع والواو التي يتصل بها  
 المضارع بتقدير ان بعد ما مشروط بشرطين احدهما ان يكون  
 مقصدا ما قبلها للاحكام والافا والواو للجمع واليما وثانيهما ان يكون  
 قبلها اي قبل الواو مثله كذا اي بما قبل الواقعة قبل الفاء كونه  
 الاشياء الستة المذكورة واشتملها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء  
 بالواو كما تقول مثلاً في فاكرك اي ليجتمع الزيادة والاكرام معنى  
 ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك  
 مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التي يتصل بها المضارع بعد ما  
 بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون معنى الى  
 او الا ان داخلين على ان المقادير بعد بالان ان اي داخلين  
 معنومها ولا يلزم من تقدير ان بعد تكرر وحول الزمك المعطوف  
 حتى اي ان ان تعطيني او ان تعطيني حتى في الجواب قد رها بالالف  
 من ان الى الزمك الاوت ان تعطيني حتى وغيره بتقديرها بالالف  
 بتأويل مصدر مجرور بالواو التي معنى الى اي لا الزمك الى اعطاك حتى  
 والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف  
 العاطفة المذكورة او لا كثر واذا كانت منها فن غير شرط  
 مائة كرس الشروط لصحة تقدير ان بعد ان يتصل بها

بتقدير ان اذا كان المعطوف على ما صرح على نحو ما في المثالين  
 هو تشتمل وتشتملة ثم تشتمل ثم تشتمل ثم تشتمل ثم تشتمل  
 بعد الواو والفاء المشروطة بالالف المذكورة مما تقول والعاطفة  
 كان معنوم المعطوف على او المعدودات الناصبة بتقدير ان  
 قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان  
 وفيه سور من معطوف على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى وظاهر  
 ان هذا ان كان بعد الجملتين لكان اقرب بحسب المعنى لان على التقدير  
 الاول ان جعل العاطفة مما ذكرها ان كانا يلزم ان يكونا في نفس  
 لا يمكن في الاجمال ان نختب به يلزم تحصيل كسر وليس في الواقع  
 مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا وروى هذه كان المقادير  
 حركتها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما سائر ما ذكرنا ويجوز  
 اظهاره مع لام كي نحو جئتكم ان تذكرني ومع ما ان الحق به امن الله  
 الزائد نحو اوردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني فها  
 وان قد ذهب لان هذه الاشياء تدخل على اسم صريح نحو جئتكم  
 للذكر والاعني خبر زيد ونقيب ووردت لغزبك فها ان  
 ان يظهر معها بالقلب الفعل الاسم صريح وهو ان المصدرية و  
 اما لام الجود فلما تدخل على الاسم لصريح لم يظهر بعد بان  
 وكذا حتى لان الان الاغلب ان يستعمل بمعنى حتى وهي بهذا  
 المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها الى بمعنى الى لان المعنى



اعلج اليه المضارع واما الواو والفاء واو فلا نهالما اقتضت  
نصب بعد ما للتخصيص على معنى الية الجمع والانهاء صارت  
لغوا من النصب على غير الناصب بعد اوحتى اظهروا ان مع لا  
الداخل على المضارع المنطوق به في صورة دخول اللام بمعنى كي  
عليها اي على ان لا استكره اللامين التوايين لام في ولا م  
خو قوله تعالى ولا يعلم على ان الناصب ضمير غير الواضع الذي  
كثرة كثير من غير عمل ضميرها خو قوله شمع بالمعدي خير من ان  
تراد او مع عمل مع الشدود كقوله لا ابره الا لا اي احصر الوقت  
في رواية النصب ولكن ليقاس كافي تلك المواضع وكذلك  
لا يكرها ويحزم اي المضارع بلام ولا ولا م الامر والاستعانة في  
الرفع احرزا عما يستعمل في معنى النصب وهذه الكلمات تجزم فاع  
واحد او كل المجازات اي جزم المضارع بكلم المجازات اي كمالها  
الشروط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من المروف  
ولخذ اختار لفظ الكلام الجوزم بها فعلان وهي اي الكلمات الجا  
زات ان ومما وافي ما وحيثما فاذ وحيث يزمان المضارع  
مع ما واما بد ونيها فلا وبن ومتى وما خزان المضارع مطلقا  
مع ما اولوا وما من ولا في واما انجرم المضارع مع كيف واذ  
فشا فم على كلامهم على وجه الاطراد واما مع كمال فعلان مفا  
عموم الاحوال فاذا قلت كذا فاعلم انك قد افترقت عن معنى او على اي حال

منه

وكيفه تيمنا انت انما ايضا اقرا عليها ومن المتعذر مستوا قرة  
قارين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع فعلان كلمات  
مشترطة انما يحزم لتضمنها معنى ان الية مع موضوعه للابهايم واما  
موضوعه لا مالمقشوع به وان معذر عن عطف على قوله مام اي  
ويحزم المضارع فان معذرو وسخى بيادنا فاشنا الله فاشنا العجا  
مع ما شيئا ونصب اي المضارع ولا يبعد لجعل الشرير جحا الى ما  
اقرب من ما شيئا وما مثله اي امثل في هذا القلب والنفى نحو  
اي لما بالاستغراق اي استغراق ارملة الى اضية من وقت الى  
نقاي وقت الكلام بها تقول فليهم فعلان ولم ينفذ للدم اي  
عقيلته ولا يلزم استمرار انقضاء نفع الندم الى وقت الكلام بها  
واذا قلت ندم ولما ينفذ انما استمراره في وقت الكلام بها  
وجواز حذف الفعل اي ويختص بغير ما يجوز حذف الفعل بها ان  
در عليه ليل نحو مشا وقت الدنية ولا اي ولما ادخلها ونحشا  
بعدد دخول اذات الشرط عليها فلا تقول ان لا تظلم ومن لا  
يظلم كما تقول ان لم تقصرو من لا تقرب وكان ذلك لكونها تاف  
قوة بين عاملا وعمور ويختص ايضا باسمها غالبا في المتوق  
ع نفع بها فاعلم متوقع بقول من يتوقع ركوب الا يربما  
ركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا خو ندم زيد ولما ينفذ  
الندم ولا م الامر من المطلوب بها الفعل ويدخل في الامر الدعا



فوليفعلنا الله هي مكسوتة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الو  
والفاء وهم خوتون لغوات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا  
او ثم ليقتضوا ولا اله الا الله هو المطلوب بها الترك اي ترك الله  
وفي بعض النسخ ولا اله الا الله هي لا اله الا الله هي لا اله الا الله  
اللام وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المعاني  
التي هي للمفعول مخاطبا او غائبا او متكاملا وكل المجازات  
التي كثر من قبل قد خل على الفعلين بسبب الفعل الاول وسبب  
الفعل الثاني اي جعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح  
للمع وكلم المجازات ما قد دخل الاثنين لجعل الاول سببا للثاني  
ولاشك ان كلمة المجازات لا تجعل الشيء سببا في الآخر فلو جعل  
سببا ان السكامة تعتبر بسبب شيء لا يلزمه شيء شيء وعمل  
كلم المجازات فانه عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا  
لثاني لا خارجا ولا زاهيا بل يستلزم ان يعتبر السكامة بغيرها بغير  
بها ان يومهم مما في صور السبب بل اللزوم واللازم كقول  
ان تشتمني فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام  
سببا حقيقيا للافهام والافهام لا خاوا جالكن السكامة تعتبر تلك السبب  
بغيرها اقلها المكارم الاخلاق ويعني ان بها يمكن يضر الشتم الذي  
هو السبب بان عند الناس سببا للكرم عندده وتسميات  
هذه ان الفعلان او هما شظا لانه شرط لتحقيق الثاني فانيهما

وجزاء من حيث انه يتبع على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان كان  
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تقرأ فان تقرأ او لا تقرأ  
مضارعان نحو ان تقرأ فقد تقرأ فالتزم واجب في المضارع  
لادخول الجزاء وهو ان او ما يقتضيه مع صلاحته المحل ان كان  
الثاني مضارعا فالوجه ان اي فعلية لوجه ان الجزاء يتعلق بالجزاء  
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بالمضارع والماضي ايضا  
لغير الجواز وان تاتي في زيادة او ايت واذ كان الجزاء ماضيا  
بغير قد تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان  
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيل لقد اي لم يقر في سوا  
كان قد ملفوظا كقولهم ان يسرق فقد سرق ان لم يسرق  
قبل او معنويا مقدرا كقولهم ان كان قتله قد من قبل يقتله  
اي فقد صدقت لم يخرج الفاعل في الجزاء لتحقيق ان حرف الشرطية  
أقلت المعاء الى الاستهبال فاستغنى في عن الرب كقولك ان  
اكرمك اكرمتك وان اكرمتك لا اكرمك وانما قال بغير قد يخرج عنه  
الماضي الحق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط قاتر في كقولك ان  
اكرمتك القوه فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه  
وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفي بلا احتراز او اذا  
كان منفي بلا فانه مندرج في ما سبق لكونه ماضيا معني وبين  
حيث يجب لفاء لعدم تاثر اداة الشرط في معنى فالوجه ان



بالفاء وتترقا لان ارادة الشرط لا يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الاثر  
 فيكون بالفاء واثر في تغير المعنى جعلت الفاء الاستقبال فيترك الفاء  
 لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قولهم وان لم يكن منك  
 تقبل الفين ومن عاد فيستقيم عند الاى وان لم يكن الجزاء  
 المانع والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيلان للبراء ح ما مضى  
 بقدر لفظها كما تقول ان اكرمتك اليوم فقد اكرمتك امس او قد  
 كما تقول ان اكرمتك اليوم فاكترمتك امس بتقدير فقد اكرمتك  
 وعلى كل تقدير لا تأثر حرف الشرط في الماضي فاحاج الى ربط الفاء  
 واما جملة اسمية امر ونهى ودعاء او استفهام او مضارع من  
 بما اوله ولن او غير ذلك كالتحذير والعرض وفي جميع هذه وتكون  
 لا تأثر حرف الشرط في الجزاء فاحاج الى الفاء وحى لان للفاء حاجة  
 مع الجملة الاسمية التي وقعت جزء موضع الفاء لان معناها امر  
 من معنى الفاء لانها ينبغي عن حدوث امر بعد امر فيربطها  
 الفاء التعينية ولكن الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجزاء  
 لا اختصاصها بها لان ان الشرطية تختص بالفعلية فاختصت  
 عند بالاسمية فرق بينهما لقوله تعالى وان تصبرهم سنة بما فعلت  
 ايديهم فانهم يقتلون اي ضم يقتلون وان التجرى بها الفاء  
 المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو  
 فرم فاكرك اي ان تذكرتك كقولك والى لا تفعل الشرطية

خير لك والاستفهام نحو هل عندك ما اشرب لان المعنى ان يكون  
 يكن عندك ما اشرب والتحذير لبيت امالا انفق لا الفاء ان يكون  
 ما لا انفق والعرض نحو لا تزل مصحبا اي ان تزل حيزا اذا  
 المضارع الواقع بعد ذلك الاشياء الجزئية صالحة لان يكون سببا  
 بما قصد السببية اي سببية ما تقدم الى تحذير ان مع مضى يؤخذ  
 مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الجزئية  
 وانما اختص بغير ان بما بعد هذه الاشياء لانها لا تلي على طلب  
 الطبخا باليتعلق بمطيريب على فائدة يكون ذلك المطر سببا  
 وهي مسبوقة واذ كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء  
 وقصد سببية الفعل المطر بتلك الاشياء لها قدران مع هذا  
 لك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعد هذا جزاء فيجربا نحو  
 اسلم تدخل الجنة فان المطر هو الاسلام وهو مطر فائدة  
 دخول الجنة هو سببها وقصد ان تلك السببية فقد لا  
 مع الفعل الا خوف من اسماء جعل تدخل الجنة لا يقال ان  
 تدخل الجنة وحول لا كقوله تدخل الجنة اي ان لا تكفر تد  
 خل الجنة لان النجس قرينة الفعل المنفي لا مثبت وهذا يمنع لا  
 كقوله تدخل النار عند الجحيم خلافا للكساي فان لا يمنع ذلك  
 عند انما متاعه عند الجحيم لان التمدد على ما عرفت ان  
 لا كقوله تدخل النار وهو ظاهرا واما عدم امتناع عند







فلا بد تقول معناه بحسب ما كان في قوله من انما قال في هذا  
 وفيه الشرط المست والمعرفين قوته هذا انما قصد السب  
 واما ان لم يقصد له غير الزم قطعا بل يجب ان يدفع اما بغيره ان  
 كان صالحا بالوضعية كقولهم نسب من لدنك وليا في  
 من تراه من نوعاى وليا وادنا وبالحال كذلك كقولهم قد زعم  
 في طغيانهم يعمى عيسى او بالاستئناف كقول الشاعر قال  
 لا بد لهم رسوا نراولها فكل حثف امر بمقدار الامر كن في بعض  
 وفي بعضا مثال الامر وكان الدابة صعب الامر فانهم يطلقون  
 امثلة للاث وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشرح  
 انما قال مثال الامر لان الامر اشتد في هذا النوع من الافعال  
 التي هي في المعنى المصدرية ايضا فامراة السهل على المقصود و  
 اصطلاح النحويين والاصوليين في خصوص بالامر فالصفة كذا  
 في المصدرية في صيغة يطلب بها الفعل مثال لكل امر غايبا  
 في طلب او متكاما معلوما او مجزؤا من الفاعل احتراز عن  
 المجزؤا مطلقا فان يطلب الفعل عن الفعل لا عن الفاعل  
 في طلب المجزؤا عن الغايبة لتكلم بحد ف حرف المضارعة  
 احتراز عن مثال قولهم فلان لك فلتفرجوا بيني قرا على حد  
 المضاف عن مثل ص ومريدوكم اخذ اي الامر في الحقيقة  
 الصريح الوقف والبناء على السكون لا انتفاء ما يقتضيه اعراب

في

وهو حرف المضارعة لان مشابهة للاسم المقضي لا اعرابا مما هو  
 سببه وفي صورته حكم الجوزي اي حرف المضارعة الجوزي في سكونه  
 وسقوط ثبوت الاعراب حرف العلة بما يشابه في الاسم من  
 الجوزي مع اعطى حكمه في قولهم ضربا اضربوا واغشوا  
 اعزوا وم كما تقول لم يضرب لم يضربا ليعنه يواو لم يضرب  
 ولم يعزم وذهب الكوفيون الى انه معرب جزم بل هو مقدر في  
 بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حرف تنكير اسكن اخر  
 وجعل ما بقي من القول في تعدد حرف المضارعة في ما لم يكن  
 المصدر القسم للجوزي وان كان بعد حرف ساكن وليس المقام  
 برباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكثر ما في حرفي ريعا حرف من الراء  
 وانما هو باب الافعال لا غير ذلك بمرة وحصل على ما بقي بعد حرف  
 حرف المضارعة ليحصل على النطق بالسكان حال كون ذلك  
 للوقوع مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وفتا  
 للباس بالفتحة مع المعلوم لا تكلم على التقدير الفتح وتروا عن  
 خروج من الكسرة الى الضمة على التقدير الكسرة ان اقبل في قول  
 اقبل بفتح التاء التبريد الواحد السكك المجزؤا وبالاضافة الجوزي  
 الرباعي اذا قيل اقبل بكسر التاء وتكسورة يواو اي ساكن  
 بعده ضم سواء كان بعد كسرة او فتحة فانه لو ضمة مثل ضرب  
 التبريد المجزؤا من الاضرب وتوقع لا قبل باللام ومنه قوله



في غير الالف المضارع الجوهري ووقع بالماضي الرباعي حواشي مثال  
بعد حروف المضارع ضمة اضرب مثال ما يكون بعده كسر اعلم  
مثال ما يكون بعده في وان كان رباعيا مفتوحة اي فالضمة مفتوحة  
لا تسمى مفتوحة اصل مردت لا ارتفاع موجب حذف فاعله وهو اجتماع  
فعلين في الحكم الواحد لا يجره اصل مقطوعة لذلك بعينه  
والله يستعمل فاعله في فعل المفعول الذي لم يدر فاعله واصنافه  
التي لا ملازمة او على حذف في حذاف اي فاعل فعل الواقع عليه لا  
يبعد ان يراف بالوصول الفعل الذي لم يدر فاعله ويكون  
الفعل الرباعي وهو ما حذف فاعله وقيمة المفعول تمام لم يدر  
هذا فقد حصلنا الكفاء بذلك فيما سبق فان كان الفعل الذي  
او يد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ما ضاع غيرت صيغة  
وقال للبيان ضم ووزن كسر قبل اخذ مثل ضرب ودرج واعلم  
فقد النوع من التغيير لان معناه غريب فاختر له وزن غريب  
لم يوجد في الاوزان لم يوج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالوزن  
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى  
فخرج من الكسرة الى الضمة انقل فلا ضرر وفي اختياره بعد حذف  
المفعول باخف منه وبضم ثلث مع همز الوصل نحو انطلق وانكسر  
واستخرج لئلا يلبس في الدرج بالامر من ذلك التباين في ضم ثلث  
مع التباين في تباين نحو ودرج لئلا يلبس بغيره مضارع علمت

وجاءت

وجاءت ودرجت خون اللب هذا على قوله وفيه ثلث  
الضمة ومقتل العين اي ما يكون غيرهما مقتلا للامر وعلينا  
طوى وروى من الضمة فان لا يعاين لا يفتح الى اجتماع  
العين في روى ويعلو في الاصول ان يقال مقتل العين  
للقلة عينه لئلا يروى عليه من عومر صيد وانما يختص مع  
بالذكر في زيادة عومر واختلاف في الالف للمفعول لئلا يعلو من  
ما ضاع ذكره في ضم ودرج مقتل العين في الالف للمفعول من الضمة  
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الاضحية في اصلها قول وسع نقل لك  
من العين الى ما قبلها بعد حذف حرف فصاعده وتقول فابدل  
واقول لكونها واكتسما ما قبلها وجاء الاشياء وهو فخرج في  
نحو قاي وسع وفي شرح البرج حقه هذا الاشياء نحو يكسر فاء  
الفعل نحو الضمة فتعمل الياء الساكنة بعد باخو الواو قليل اذ هي  
تابعة كذا ما قبلها هذا مراد الخاطا والقرء بالاشياء في هذا الموضع  
وقال الاشياء ههنا كالاشياء حال الوقفا في ضم الشفتين  
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف في الشهر عند القراء  
وقال بعضهم هو ان تأتي بضم خالص بعد ياء ساكنة وهذا  
ايضا خلاف في الشهر عندهم والقرء من الاشياء الا ان  
بان اصل الضم في الواو والرو في واو الواو ايضا على ضم  
فعل قول بوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واو السكون بها



وانضم ما قبلها وشبهه في مثل باب الما في الجول من معتل العين  
 من الثاني الجول باب الما في الجول من معتل العين من باب الما  
 فتعال الانفعال نحو احتير وانقيد في محي اللغات الثالث في  
 اوتيه ويتد فيهما مثل قيل وقيل بالافتاوت دون استير واثير  
 فالله مثل فيا وبس لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل ان  
 استخير فيقوم بالنا والواو المكتوبتين والقياس فيهما الا سكن  
 ما قبلها ان ينقل حركتهما الى قلب العين ياء اذا كانت واو يقال  
 استخير اقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي او يد حذف  
 فاعله واقامة المفعول مقامه في الحذف والوجه في المضار  
 نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل الحذف في  
 وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين اليه لا فعل ينقل العين  
 في ليايا كانت او واو نحو يقال ويبيع وعثار وينقاد ويتجأ  
 ويقام ليكن حقيقه او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغيره  
 فالمتعدي من الفعل ما يتوقف على متعلق اي امر غير الفاعل يتلوه  
 الفعل في يتوقف ثم عليه فان كان فعل الابد له عن الفاعل في موقوف  
 على فيكون نسبة الفعل الى فاعله بطريق الصدور والقيم والاشارة  
 فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومنه اليه لا يقال  
 في الاصطلاح ان متعلقه فان تعلق نسبة الفعل الى فاعله  
 والحاصل ان في الفعل ان موقوف فاعله غير الفاعل فهو متعدي

فم

كسره فان في موقوف على تفعل المضروب بحث لا يمكن تعقله  
 بعد تعقله بخلاف الزمنا والمكان والغاية وهي الفاعل او المفعول  
 في الفعل وتعلق بدون هذا الامر يمكن وغير المتعدي بخلاف  
 اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فيهم غير الفاعل كقوله  
 فانه وان كان لا يخلق بكاء احد من الزمان والمكان والغاية  
 وهي الفاعل لكن يصح مع الفاعل عن هذه التعلقات كما في غير  
 المتعدي يصير متعديا اما بالحرز نحو اذ منيت يد بتضع العين  
 نحو خرجت زيدا وقال الفاعل نحو ما مثلث او يبين الى  
 استفعال نحو استخرجته او خرجت الجرح في حبيبته والتعدي  
 يكون متعديا الى المفعول واحد كضرب ومثاني الكلام كيدوا في  
 فانهما غير الاول كاعطى والى اثنين فانهما عين الاولى فيما حدثا  
 على نحو عا الى مفاعله الثالث كاعطى وارى بمعنى اعلم بهما صلا  
 في هذا القسم فانما كانا قبل ادخال الحرف متعديين الى مفعولين  
 فلما ادخلت الحرف عليهما زاد مفعول اخر يقال المفعول الاول  
 وما الافعال الاخر وهو ابنا وبناء وخبر وغيره حدث فليت  
 اصلا في التعدية الى تلك مفاعله بعدية بها اليها انما هي بسط  
 اشياء لها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى تلك  
 مفاعله مفعولها الاول كقوله باب عطيت في جواز الاقتصار  
 على كقولك عطيت زيدا والا استعناء عنه كقولك اعطيت



منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كالمفعول على علمت في وجوب  
ذكر احد من عند الآخر جواز توهم ما افعل القلوب وسوي  
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم راد بالشك الظن و  
الاقتناع من هذه الافعال مفعول الشك المقطع تساوي  
الطرفين ومطلبت وحسب وعلت وهذه الشك للظن  
وذهبت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلت وارتب  
ووجدت وهذه الشك للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة  
الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار وجب ان  
عنى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيد قائما فقوله  
علمت لبيان ان ما انت شاعرة هذه الجملة عن حسن تكلمت بها  
ولخبرت بها عن قيام زيد انما هو قائم ان قلت ظننت زيد قائما  
فقوله ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذا الجملة هو الظن  
وكذلك بوقوع الافعال فتنبأ اي هذه الافعال الجزئين  
اي جزء الجملة الاسمية المسند والمند اليه على انما مفعولان  
لها ومن خصائصها جمع خصيصتها وهي ما يخص بالشك لا  
يوجد في غير واي ومن خصائصها افعال القلوب لانه اذا زعم  
احدا بما ذكر لاخر فلا يقتصر على احد مفعوليه او سبب الجمع  
كقولنا لا اصل مبتدأ وخبر وحذف في المبتدأ والخبر غير قليل  
ان المفعولين معا بمنزلة اسمي الواحد لان مضمونهما معا هو

المتعدي

المفعول في الحقيقة فلو حذف احد مما كان محذوف في بعض خبر الجملة  
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القيد على قوله اما حذف  
المفعول الاول فكما في قوله تعالى والاحسين الذين يظنون بما آتاهم  
من فضل هو خير لهم من قراءه والاحسين بالياء المنقوطة محذوف  
بنقطتين اي الاحسين هو الله بخلافه هو خير لهم محذوف سائر الذي  
هو مفعول الاول اما حذف الثاني فكما في قوله تعالى والاحسن على  
عزرك اما لما قد وثق بنا الاعداء اي لا تخشوا عيونكم فان  
حاضرين الذي هو المفعول الثاني بخلاف ما اعطيت فان خبره  
الاقتران على احد بما مطلقا يقال فلما يعطى الذي لا يدرى من غير ان  
يعطى القر من غير ذكر المعط وقد حذف مع القول ذلك على  
وتكسره ان يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعول  
باب علمت فانك لا تجد فيهما شيئا منسيا فلا يقول علمت ظننت  
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانشاء لا يخلو عن العلم فذلك  
واما مع قيام القرنية فلا بد من بيان من يسمع على اي حال  
من موعده صادقا ومنها اي من خصائصها افعال القلوب وجواز  
الانفاء اي البطلان علمها اذا توسطت بين مفعوليه نحو قد ظننت  
قائم وقاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الانفاء على  
التقديرين للاستقلال الجزئين الصالحين ان يكونا مبتدأ وخبر  
ومفعولين لها كلاما تاما على التقدير الانفاء وجعلها مبتدأ وخبر

خبر



مع ضعف علمها بالتوسط او بالتأخر وقد نقل الالفاء عند الفعل  
ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجرموع على ان لا يجوز وهذه الافعال  
على تقدير الغائرها في معنى الطرف فزيد قائم ظننت زيد قائم ظننت  
وفي قول جواز الالفاء اشارت الى جواز الالفاء ايضا على تقدير التوسط  
والاخر في بعض الشروح ان الاعمال والى على تقدير التوسط  
بعضها انها مساوية والالفاء والى على تقدير التأخر وقد يقع  
الالفاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله نحو ضرب احب  
زيد وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو لمست بكرم احب زيد  
بين مفعولان نحو ان زيدا احسب قائم وبين مفعول  
من نحو ما نحو احسب يقوم زيد وبين المفعول المعطوف  
نحو جاني زيد واحسب عمرو لا شك ان الفاء هي في هذا الصواب  
واجب فلقد قيد جواز الفاء عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا  
توسطت يقع بين مفعوليهما او تأخرت يقع عنهما وانما اخذ  
هذا الالفاء الخاص بالذكر مع ان مطلقا ايضا من خصائصها  
شيء وكثرة وتوابع ومنها اي من خصائص افعال القلوب  
انها تعلق وتعليقها وجوب بطلان علمها لفظا دون معنى بسبب  
وقوعها مع الاستفهام بلا واسطه كما ينبغي مثاله وهو واسطه كاذ  
قبل المضاف الى ما في معنى الاستفهام نحو عانت غلام من انت  
وقبل النفي الدال على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الدالة

على معمولها مثل علمت او يد عندك ام عروشان للتعليل  
الاستفهام وترك مثال الخوب بالقياس مثال الفاعل زيد  
فان المثال اللام علمت زيد نطق وانما تعلق قبل المثال  
يقع في صدر الجملة وصنعا فافتضت بقاء خبره بالجملة وهذا  
الافعال توجب غير ما ينصب جزئها توجب توفيق باعتبار  
لفظها والاخر من حيث اللفظ مروي الاستفهام والجملة وال  
الابتداء ومن حيث المعنى مروي عن الافعال التعليل  
من قولهم امرنا لا متعلقا متقوت الزوج يكون كالشيء  
لا مع الزوج لفقده ولا بل الزوج فهو وما وجوده فذا قد عا  
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من الالفاء لفظا عاملا على تقدير  
لان معنى علمت زيد قائم علمت قائم زيد كان كذلك عند  
تفسيرين ومن ثم جاز عطف الجملة المنطوق جزاها على الجملة  
التعليلية نحو علمت زيد قائم بكر قاعد والفرق بين الالفاء  
والتعلق من وجهين احدهما ان الالفاء جائز لا واجب التعلق  
واجب والشايد ان الالفاء ابطال الالفاء لفظا ومعنى والتعلق  
ابطال اللفظ للمعنى ومنها من خصائص افعال القلوب وان  
يكون ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضمير  
متعلقين لشئ واحد انما قلنا متعلقين لان الالفاء احدهم  
منفصل لا يخصص جواز اجتماعها بفردون آخر نحو ان علمت



مثل عنتي منطلقا وعانتك منطلقا ولا يجوز ذلك  
 الا في الالف لا يقال ضربت نفسي تشبعت بل يقال ضربت نفسي تشبعت  
 وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثر  
 اصل المؤثر ان يتاثر المتاثر فان احد معنى لثمة اتفاقا لفظا  
 ففقد مع اتحادهما معنى تباين لفظا بتقدير لا مكان فن  
 قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول  
 فيهما ليسا بتباينين بتقدير لا مكان لا اتفاقا من حيث كون  
 كل واحد منهما ضارفا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس  
 صانعة لها المتكلم صا وكونها غير لغاية لفظا لفظا  
 ان يفتك الفاعل والمفعول في تباينين بتقدير لا مكان واما  
 فعال القلوب فان المفعول به فيها الضم لا اللفظ الحقيقي بل مضمون  
 الجملة واتفاقها لفظا لانها لفظا حقيقة فاعلا ومفعول به ومما  
 اجري اجري افعال القلوب فقد تنوعت في اللفظ لا في المعنى  
 في الاعمال الحقيقية على التقييد وكذلك اجري واري البصرة  
 والتميت على امرى القلبية مجوز فيهما ما جوز فيهما من كون فاعلا وما  
 مفعولهما من لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للمراح  
 من عن يمين قارة وامامي وقولهم اني اراي اغفر خيرا وبعضها  
 اي لبعض افعال القلوب ما عد حسبت وخلت ودعت معنى  
 قريب من معانيها الاول وهي اما العالم والظن بحيث يمكن ان

يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعدد لا مفعولين وانما قيل فابذل لفظا  
 يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلعت  
 جاب بمعنى حررت واخلا وحسبت بمعنى حررت احسبت بمعنى خلعت  
 يتعدى بى اي بذلت المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين  
 بمعنى اتممت من الفظة بمعنى اتممت ففتحت بمعنى اتممت اخذت  
 مكان الوهم في الوهم نوع من العالم من قوله وما هو الغيب  
 بفنيين اي بهتهم وعانت بمعنى عرفت تقول علمت زيد بمعنى  
 عرفت شغفه من العالم بنفسه من غير حكمة عليه وايت بمعنى ايت  
 ومعنى البحت قريب من معنى عانت بالهامة ومن قوله وما  
 نظرها ذاترى ووجلت بمعنى حببت تقول وجدت الضالة  
 اي اصبها وعلمتها بالهامة ولما كان مرادها ان لها مكانا  
 قريب من معنى العالم والظن يتعرض العالمين صا مشقوف وفي  
 العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت حدة  
 استعنت وغضبت وحررت لانها لفظا بمعنى العالم والظن  
 الناقصة اسميت ناقصة لانها لا يجرى فيها كالأفعال العارضة  
 ما وضع اي فعال وضعت لتقرر الفاعل على صفته اي العبد وفيها  
 وضعت لهداه الافعال هو تقرير الفاعل على صفته ولا شك  
 ان هذه الصفات خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمل في  
 الموضوع لان ذلك التقدير يثبت بين الفاعل والصفة فكل



طريقا خارج عنها يخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوع  
لنصفه وتقرر الفاعل عليها فكل من النصف والقرينة  
في التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عدة الموضوع  
في الافعال الناقصة لاتمامه لا شئ الصاعى معنى زائدة على ذلك التقرير  
كالزمان في لكل والانتقال الدوام والاستمرار بعضا وتوابع  
الموضوع جزئيات ذلك التقرير فيقال كما مثالا موضوع  
لقرير الفاعل على نصفه على وجه الانتقال الزمان الماضي فكذا  
كل فعل منها فلا شك ان كل جزئ تمام الموضوع بالثبت اما هو  
موضوع له والنصف خارج عنه خرج افعال التامة منها ولا يبعد  
جعل اللام في قوله التقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك  
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة التقرير المذكور ليقا  
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعا لا التقرير  
وكما عرفت خرجت عن حد ما ظهر مما ذكر ان هذه الحدود كانت  
اي قيد زائد لخراج الافعال التامة اصلا وهي افعال التامة  
كان وصار واضحا وامس واجزى وظل وبات واضح وعاد  
ومراح ومنازل وما انفك وماتى بالامر وقيل بالياء وما ربح  
وما دام وليب ولم يذ كر سبب منها سوى كان وصا وما دام  
وليس لم او ما كان هو من بين الفعل ما لا يستغنى عن الجز  
والظا انها غير حضور وقد يفهم كثير من الافعال التامة

انما

الناقصة كما تقول تمام الله عشرة اى تصير عشرة ثبات وكذا زيد  
عالم اى كذا زيد عالما وكاملا وقد جاء في قوله ما جاءت حجة  
ناقصة منها اسمها وحاجب خبرها اما بان يكون ما نافية وجاء  
بمعنى كانت وفيها ضمير مقدم من الفاعل وعلى اى لا يكون  
على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية والضمير ما جاءت يعود اليها  
وانما انت باعتبار خبرها كذا في من كانت امك ومعناه اية ما  
صار حاجبك وجاء ايضا بعد ناقصة في قوله وهف شجرة  
حي قدوت اى صارت اشرفت كانهما حرة اى مرج قصيرة لانها  
ليس لانتها ووجد وقد الموضوع الذى استعمال العرب فيه  
خلاف للفرق قد خل هذه الافعال فيما كان نحو من على الملك لاسية  
الركبة من المتبدل والخبر اعطاء الخبر للاحاطة بالخبر كى معناه  
اى معنى هذه الافعال في اثر المترتب عليه كذا زيد غير متبدل  
كما الانتقال وحكى معناه اى اثر المترتب عليه كى غير متبدل  
فلما دخل على الحالة الاسمية زيد عن واقا ومعناه الذى هو ال  
الانتقال اعطى الخبر هو عن اثر ذلك الانتقال وهو كون العين  
متبدلا اى يخرج هذه الافعال الجزاء الاول لكونه فاعلا وتخص  
لجزء الثاني لشبه بالفعل بالمفعول به في توقف الفعل عليه من كان  
زيد قائما وكان يكون ناقصة كالتبعية خبرا لاسمها التوابع  
اى كائنا الذى هو الماضى فيما من غير لانه على عدم سابق ونقلا



لاحق كان زيدا فاضلا او منقطعاً نحو كان زيدا غنيا فاضلوه  
 وبمعنى صار عطف على قوله ثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كانه  
 بمعنى صاها من قبل عطف القسمين على الاخر على ما هو قسمه  
 لقوله لشاعر ببيتها نفر والمطى كثرها فقللن قد كانت فرسا يثوبا  
 اي صافرا خا يوضها فان بيوضها له يكون فخرها بصفات فرسا  
 ويكون فيها ضمير لثان هذا عطف ايضا لقوله ثبوت خبرها اي كان  
 يكون ناقصة يكون فيها ضمير لثان اسمها والى ذلك الوقت جملها  
 مقدر المضير كقوله ظلمت كان الناس حينئذ بشامت ومنه  
 بالآية كنت اصنع ويكون تامة على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة  
 يتم بالرفع من غير حاجة الى النصب بمضى ثبت ووقع كقوله كانت  
 الكاينة والمقدور كايين وكقوله كن فكون ويكون زيدا  
 وهي التي وجوزها وعداها لا يحل بالمعنى الاصل كقوله كيف يكافى  
 في المهد صبيا اي كيف يكافى من هو في المهد حال الوضعية كان زيدا  
 تحسين اللفظ في المعنى على المعنى وانما ذكره في القسيتين مع كونهما  
 غير ناقصة مستقاة بطبع استعمالها وصلا لا انتقالا من صفة  
 لاصفة نحو كان زيدا عالما وامام من حقق في حقيقة نحو كان الطاهر  
 جرفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من زمان  
 الى زمان ويتعدى الى نحو كان زيدا من البلد الى البلد كذا او من  
 الى وولتني بكذا مثل الى مرجع واستحال وجوز ان قد قال الله

فامر قد بصيرا وقلا الشاعران العدة مستحيل مودود وقال  
 فيا لك من نفع عتولن ابو سواد اصبح وامس واحشي لاقران مقفلا  
 الجملة باوقاها المدلول عليها بمواد بالابصار وما مثل اصبح بال  
 قايما وامس زيدا مسرورا واحشي زيدا حزينا في المثال الاول يدل  
 على قران معنويون الجملة وهو قايما زيدا بوقت الصباح وعلى  
 هذا القاموس المثالان المذكوران ويكون بمعنى صاها واصبح وامس  
 او اصبح زيدا غنيا وكذا وليتم ان صار في الصباح والمساءل في  
 هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات فتقول اصبح  
 اذا دخل في الصباح وظل ويات لاقران معنويون الجملة بقرانها فاما  
 قلت ظنا زيدا سايرا فغناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واما قلت  
 بات زيدا سايرا فغناه ثبت له في جميع ليلة بمعنى صاها وظل زيدا  
 غنيا ويات عمرو ففقر الى صاها وقد عني هذا ان الفعلان تلعبان في  
 نحو ظلمت بكان كذا وبت مبينا لئلا يكون لما كان مجزعا تامتين  
 في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذا لم يذكر في التامتين وقضايا  
 عن الافعال الثلاثة السابقة واخرى عاد وعدا وراح فذا الالف  
 الاربعة ناقصة في اكان بمعنى صاها وقامة في مثل قولك اضرب عادرا  
 من سفرة اي رجع وعدا اذا مشى في وقت بغداد وراح اذا مشى  
 في وقت الراج وهو ما بعد الزوال الى الليل واستقطا المصاحبة  
 هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في



مقام الجاهل وكان الوجه في ذلك انهما من الماهيات ولذلك  
لزم صاحب الفصل وقال صاحب الباب والحق بها آخذ وعاد  
وقد اخرج فاستظهرها عن ابي بن ابي اسحق الى عدم الاعتداد بها  
لانها من الماهيات وما زال من زان الى الا من زان يزول فان  
وما خرج بمفهوم من مرجح اي زان من بابا حجة للسنة الماضية وما  
منه بمفهوم وما انك اي ما انفصل الاستمرار خبرها اي خبر تلك  
فقال لفاعلا قبل صي اسمها فاعلا تقيها على ان اسمها يقيها  
على حدة من المفعولات كما ان خبرها قسم على حدة من المنطوق  
من قبل اي قبل فاعلا خبرها اي من يقبله عادة في ما زاد من  
الاستمرار اما من زمان قابلية وصلاحيته لاما من امان  
ولا من اعلى الاستمرار فلان النفي ما خوف في معنى هذه الافعال  
فاذا اوجلت ادات النفي عليها كانت معاينة النفي وفي النفي  
استمرار الشبوت واعتبار الصلاحيته والقابلية معلوم عقلا  
ويظهر ما اي حدة الافعال لا وجه اذا اريد بها استمرار الشبوت  
النفي بدخول ذاته عليه بالفظا وهو ظا وقد اركبوا ثم تقو  
تذكر بسفاه لا تفوت فان لو اريد خلافا للنفي عليها لم يلزم  
النفي المستلزم للاستمرار المقص منها وما دام لتوقيت امر  
بمدة شتوت خبرها لفاعلا بان جعلت تلك الدالة ظرف  
ومان رددت لالفظ ما مصدرية في مع ما بعد بان تاويل

المصدر

المصدر وتقدیر الزمان قبل المصدر لثبوتها في الزمان قبل  
فلا بد منها من حصول الكلام يفيد فايد تقامات والى حد اشار  
بقول ومن ثم من اجل ان لتوقيت امر بمدة شتوت خبرها لفاعلا  
احتاج الى وجود كلام مستعمل بالافادة لان مع اسم خبر وظرف  
والظرف فضلة غير متقبل بالافادة من اجل ان ما دام زيد جالسا  
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فاما ان لا يشفع ما دام باجله  
لم يحصل من الجموع كلام لا يفيد فايد فاما بخلاف الافعال المصدرية  
بحيث النفي فانها مع اسمها ما واخبارها كالمستعمل بالافادة  
فلا حاجة الى وجود كلام ومرقا وليس في مقاميها لفاعلا اي خبرها  
كحال كل زيد قايما اي لان ومذ هو مذهب البرزخ وقيل بانه  
مفهوم الحمد مطلقا وكن لك تارة بزمان كالك القول لا زيد  
قايما الآن وقارة بزمان الماضي نحو خلق الله مثل وقارة بزمان  
المستقبل نحو قولهم الا يوم ياتيهم مصيرهم فاعلم وهذا مذهب  
سبويه وعون وقد اياها اخبارها اي اخبارها لفاعلا لفاعلا على اسمها  
او انما الاقديما المنطوق على الرفع فيما عدا ما قد قال اريد  
النفي الضرورية عن جانب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بشروطها  
ما لم يعرف من مقتضى تقديمها عليها فلو كان ما لا يتاخرها  
عليها نحو صاعد وى صدق وان اريد به الضرورية عن جانب  
نقطتيه فينبغي ان يقيد بشروطها انما لم يمنع مانع من التقديم في خبرها



يكون واجبا كالشأن المذكور في افعال النافعة في تقديمها اي  
اجبا ما عليها اي تلك الافعال الواقعة على تلك اقسام قسم هو  
تقديم اجبا ما عليها وهو من كان الى مراح وهو احد عشر فعلا كقول  
افعالا وجوا وتقدمه لتوضيح الرفع الافعال لقوتها وقسم لا يكون  
تقديم اجبا ما عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نامة  
كانت او مصدرية اما اذا كانت نامة فلا تمنع تقديم ما في غير  
التي عليها بقية المصدر اما اذا كانت مصدرية فلا تمنع  
تقديم مفعول المصدر على فعل المصدر ويخالف هذه الحكم خلافاتنا  
لابن كيتا بل ان يكون من الافعال واقعا اخر من جانب من اجبا  
المرحوم كما تقتض باب الفاعل تقدمهم فكانه لا يخالف منهم ذلك  
لما في من في غيرهم لان اداة النهي لا دخلت على الفعل الذي  
معناه النهي فاداة النهي فضا بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في غير  
التي على المعنى وقسم مختلف فيظهر في الخلاف من الجمهور من بعضهم  
مع بعض فان الافعال منها بمعنى التفاعل المقصود مشاركة  
امر من في احوال الفعل صرحا وهو اي القسم المختلف في حكمه فيقال  
والكوفيون وابن السراج والرجاء على انه لا يجوز رعا  
لن ان يتبع تقديم مفعول النهي على البصريون وسبب واليركان  
والفارسي على انه يجوز بناء على ان فعل وجوا في تقديم مفعول النهي  
على الذين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادة

الندفع كما ما قبل كان من الواجب على المع ان فعل ما في اوله  
من القسم المختلف في وقوع الخلاف فيها من اين تيسر الافعال  
المقارنة ما وضع اي فعل ومنع لدنو الخبر اي لدلالة على قرب  
الفاعل جاء منصوبا على المصدرية بتقدير وصاف اي في مخرجها  
يكون ذلك الدنو حسب مجاء الكلام فطعم حصول الخبر لا يخرجه  
نفس في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول المخرج  
بأنه تخرجون لك وتطعمونك جازم به او وضع لدنو الخبر  
قرب شيوة للفاعل حصولا اي في حصوله بان يكون اجبا  
بذلك فلو لا شراف الخبر على حصول الفاعل لكاد في قولك كاد زيد  
ان يخرج يدل على قرب حصول المخرج لزيد بكونك بقرب حصول  
لدنو الخبر وقرب مفعول الفاعل ايقاد في واحد وشروع  
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم الكلام بشروع الفاعل في الخبر  
بالنقص لما يقتضيه فظن قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول  
المخرج لزيد بسبب جزم الكلام بشروع فيما يقتضيه الاول  
اي ما وضع لدنو الخبر مجاء عسى قال سبويه على طمع والشفقة  
فالطعم في سبب والاشفاق في الكثرة خو عسى ان اموت وبخ  
الاشفاق في خوف وهو غير متصرف حيث لا يخرج منه مخرج ومخرج  
وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما يتصرف في عسى لتضمنه  
نشا الطمع والرجاء كل والانشاءات في الاعل من معاني



والوقوف لا يتصرف فيها بقول على الحد استعماله زيد ان يخرج  
 يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مضاف الى الاستقبال فيكون  
 الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم مفعول وان  
 يخرج في محل نصب بالخبير اي عسى زيد للخروج بهدير مضافا ما في  
 جانب الاسم نحو عسى ان زيد للخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد  
 والخروج لوجود صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى فاقطع قبل المضاف  
 المضارع مع ان مثله المفعول والخبر لعدم صدق على الاسم بغير  
 المتعاضد كلف وذلك لان المعنى الاصل قابو زيد ان يخرج اي يخرج  
 ثم فعل الانشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يتوكل على المفعول في  
 الانشاء فهو شبه المفعول الذي كان في صورة الخبر فان تشبها المفعول  
 وعسى على هذا قامت وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدل الما قبله  
 بدل الاستعمال لان في جملة الائم تفصيلا وفي ابراهيم الشنن ثم تفسر قوله  
 عظيم بل ذلك الشنن في النقم وقال الشارح الخ في اولى ان والذي هذا  
 وجه قريب بقول على الاستعمال لاخر عسى ان يخرج زيد بان ذلك  
 من رنوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى  
 عن الخبر لاستعمال الاسم على المنيوب والنسب اليها استغنى عن  
 ان زيد قام عن المفعول الاخر فاقم مقامه في هذا الاستعمال  
 فاقطع وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام الخبر المرفوع  
 وللنصب بغير قرب خروج زيد في تامة هي هنا احتمال اخر وهو ان

زيد

زيد مرفوعا بان اسم عسى وفي مخرج خبر يعيدوا زيد وان يخرج  
 النصب بان خبر عسى لاخر وهو ان يخرج ذلك من باب تنازع بين  
 عسى ويخرج في قوله فان اعمل الاول كان زيد اسم مفعول وان يخرج  
 خبر له مقدم ما عليه ان اعمل الثاني كان اسم مفعول ما استكن في  
 من خبر زيد وخبره ان يخرج زيد في على هذين الاحتمالين ما بين  
 وقد بينا في ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول ان  
 لا يكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يكد كفيون كذا ذلك عسى في يخرج  
 لا يكد كفيون كقولهم عسى الحمد الذي سببت فيه يكون ومراة فرج  
 كان الاصل ان يكون ومراة فكذا في كون الاستعمال الثاني  
 لعدم مشابهة ان قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج  
 والثاني اي ما وضع له من الخبر فهو حصول كاد بقول كاد زيد يخرج  
 فتخرج عن ذلك الخبر بعلمك بالاشارة على الحصول للقاعدة الى ان  
 اسم مفعول كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على حصول الخبر  
 الخبر من الما باعتبار احد معنيين من خبر ان لدلالة على الاستقبال  
 الثاني الى ان وقد يدعى كاد ان على خبر كاد تشبه بعض كاد ان يخرج  
 ان عن خبر عسى تشبه كاد كقولهم قد كاد من طول لبالي ان يخرج  
 فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الاخرين  
 وجه وان عمل الثاني على فعوى كاد كالافعال كساد في الاعمال في  
 اداة التي في مفعولها على القول الاصح ما شيا كان او مستقبلا

اول  
 عسى من بعد قوله



وقيل نفي في كاد يكون للثبات مطلقا ماضيا او مستقبلا  
 لان في قولهم وما كاد يفعلون فان الرد للثبات الفعل لا  
 يدل على ذلك وما في المضارع فالتحطه لشعرا قول في الزم لم يكن  
 سمين الهوى من حبيته يبرح بان يدل على وال مرسل الهوى  
 وليس عظيمه وتغير قوله لم يكن بقوله لم يجد فلو كان في  
 للثبات لا خطا ووه وما عبره لخطية هم اجب عن الاول ان قوله  
 وما كاد يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه  
 في وقت ما وقوله فذا جوهه قوت تدل على ثبوت الذبح بعد ثبوت  
 وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت  
 في وقت اخر وعن الثاني فلتخطي بعض الضمائر في الزم وذا  
 في سائر خطية ووي عن عنثان قال قدم في الزم الكون واخذ  
 عليه بن شبره نغز قال عنثان حدثت في يدك فقال الخطا  
 وذا الزم حين غير واما هو كقولهم يكديرا وما هو لم يلهوا  
 قيل يكون اي في الداخل على كاد وما يشق من الالف للثبات  
 في المستقبل كالافعال في كاسير الافعال في افادة النفي في مضمون  
 تمسكا في الدعوى الاولى بقوله وما كاد يفعلون وقد عرفت  
 وجه التمسك والى ما عرفت في الدعوى الثانية بقوله في الزم وذا  
 غير المتعين لم يكن مرسل الهوى من حبيته يبرح حين اوله  
 بالفي الذي على كاد انتفاء قرب مرسل الهوى عن البرح في الزم

بالفي الذي على كاد كانه في الداخل على كاسير الافعال في مضمون  
 لا يثبت مدعا بمجرد ذلك ماله يثبت دعواه الاولى وقد عرفت  
 القدر فيه في تسكه على ما والثاني هو ما وضع يدك في قوله ثبوت  
 للمفعول ونواخذ وشرع في المنزلة بفتح اخذ في الفعل يقال طفق  
 على يعل طفقا وطوقا وقد جاء طفق يطفق كغيره بفتح وكرب بفتح  
 الا بفتح قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بفتح  
 طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال  
 كاد في قوله خبرها المضارع بفتح تقول طفق زيد واخذ او كرسيل  
 وجعل تقول وقال الله تع وطفقان يحفشان واوشك بفتح سحر  
 عطف على طفق وهي اى او شكت بفتح مثل عسى كاد في الاستعمال  
 لقوة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو او شكت زيد ان اتي  
 او او شكت ان اتي زيد وقاوة يستعمل استعمال كاد بدون خبره  
 او شكت زيد في فعل الجعجا وضع لاننا الجعج في بعض الافعال  
 التعجب في كثير من الافعال التعجب بفتح التشبيه في الافعال بالنظر  
 ان التعريف للمجسم جمعا بالنظر في كثير من الافعال بالنظر في  
 صيغة وعلى كل تقدير والتعريف للمفهوم في ضمن التشبيه في  
 ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال في  
 للتشابه لله زمره قارضا ووا بال لكن يستعمل في قوله الله تعالى  
 ولا شل عشر فانه فعلا وضع لانشاء التعجب في بعض الافعال

فصل



يقال هذه الافعال ليست موضوعة لتعجب بالاستعمالات لذلك  
الوضع والمرد ما وضع لانشاء التعجب حيث فحسب لا يستعمل في غيره  
وما ذكر من مواد النقص فكثير ما يستعمل في الدعاء ولا في الفعل  
اولا وضع لانشاء التعجب ففان احديهما صفة الفعل الذي يقصد  
تركيب ما افعد واخرهما صيغة الفعل الذي تقصد تركيبه بشرط  
ان يكون في مذهب التركيبين وبما في فعلاء التعجب غير متصرفين  
فلا يتغيران الى مضارع ويجوز قول قانث وفي بعض النسخ وفي  
انفعال التعجب غير متصرفه مثلهما احسن زيد واحسن يزيد ولا  
يبيان اي فعلا التعجب لا يبين منه فاعل التفضيل المشابهة له من  
حيث ان كان منهما الالباق والتاكيد وكذا لا يبينان الالف  
كافعا للتفضيل وقد شذ ما شذ في الطعام وما امتت كذا  
ويتوصل الى الفعل لا يمنع بناء صيغة التعجب منه من الرباعي او الثلاثي  
بوجه ما فيه لون او عيب مثلهما اشدد استمرح واستمرح واستمرح  
اي يتوصل بناهما من فعلا لا يمنع بناءهما منه جعل المفعول مفعولا  
او مفعولا بالياء ولا يتصرف فيهما اي في صيغة التعجب تقديم اي تقديم  
جائز في احد صيغ التعجب تقديم المفعول والجوار والمفعول على الفعل  
وتأخير اي تأخير جائز فاما عدا كما كنا في الفعل من مزايا فيقيدنا  
التقديم والتأخير بما قيدنا لئلا يكون عدم التصرف فيهما من خواص  
صفة التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يترك

ما زيد احسن لا يزيد احسن لانها بعد النقص الى التعجب  
بجري الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قبل عدم التعجب بالتقديم  
ليستلزم عدم التعجب بتأخير وبالجملة لان تقديم الشيء يستلزم  
تأخير غيره وكذا تأخير يستلزم تقديم غيره فلو كانت باحد صيا  
لكن واجب بان ذكر التأخر مما هو لك كذا لا انما سيس على ان  
واحد منهما وان لم يفصل عن الآخر بالوجود لكنه يتفصل  
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بارتفاع فصل بين  
العامر والعمول نحو ما احسن في الدار زيد او اكرم اليوم زيد  
لاجرانها بجري الامثال كما سبق واجاز في الفصل بالعرف لما سمع  
من العرب قولهم ما احسن بالرجال ان يصدق وجاز اكثر من  
الفصل بكونه كان مثلهما احسن زيد ومعناه ان في الاف  
حسن واقع دايما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبل  
وما ابتداء اي على ان يكون المصداق اسم المفعول او مفعولا  
ابتداء بتقدير المضى وفي بعض النسخ وما ابتداء ومعناه ظ  
لكنه وقع شي لان التكاثر بناسب التعجب لان التقديم فيما خفي  
عند سبويه ما بعد اي ما بعد ما لم يرد بان في امره ذاب  
وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش في الخبر جلا في اي كذا  
احسن زيد اي جعله احسن شيء عظيم قال الفر و ما اجاب  
ما بعد اخبرها قال ان في هو قوي من حيث المعنى لان كان



جمل السبب فاستفهم عنه واستفهم من الاستفهام معنى السبب  
وما ادرى كمال يوم الدين وما احسن فاعل فعل صورته  
ومما لا يخفى من افعال كمن صار فاعل كمالى صار الى الابد  
فاعلى بهذا الفعل مذهب والى لا زمه الا ان كان المذهب ان  
صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول هو القياس فلا خفى  
منه في فعل لان الفاعل واحد الى الابد اى مجرد مفعول عند  
الاختلاف احسن بمعنى كمال احسن على ان يكون مفعول الفعل  
والى التعدية اى جعل اللام متعديا فالمعنى صبره فاحسن اول  
وايدى على ان يكون احسن متعديا للبعد بلفظ يكون مفعول احسن  
للتعدية فاخرج ففعل فى الفعل ضمير هو فاعلى احسن انت زيد  
او زيد اى اجعله حيا بمعنى صفة به وقال الفراء وتعدى لخصته  
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيد احسا وانما يجعل كذا  
فان يصح الحسن فكانه قيل بعف الحسن كيف شئت فان قيل  
جاء الحسن كما يمكن ان يكون في شخص فاعلى اللام واللام  
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللفظ ما وضع اى فعل  
لاشئ ممدوح او مذموم فليكن ممدوحا وذمها لم يوضع الا  
نشأ منها ثم وبتى وهما فى الاصل فعلان على وزن فعلى كالعن  
وقد اخرج لفظ بغير فعل اذا كان فاء مفتوحا وعينه حلقا  
او مع لغات احديهما فاعلى فاعلى وكسرين وهما الاصل والنشأ

فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثلاث استكان العين مع  
كسرة الفاء والرابعة كسر الفاء كسرين والاكثري هذين الفعلين  
بنى عليهم فاقصد ما الملح واللام كسرة الفاء والعين فان  
وكان تحته العرب اتفقوا على التعريف بهم وشرط ما اى شرط عدم  
بذلك يكون الفاعل مع فاعلى باللام الله الذى وفى لواحد غير  
ابتداء ويصير شيئا كذا كالمفعول بعد ويكفى الكلام تفسير  
الاجمال ليكن اوقع في النفس خوفه من الرجل زيد او يكون معنى اللام  
بما اى باللام لما يقرب من صفة من صلبه كرجل زيد او هو اسطة  
خوفه من غلام رجل او من وجهه فرب غلام لرجل وصاحبه او يكون  
مفعول غير البكرة منصوبة مفعولة او مضاة الى كذا او مفعولة مضاة  
لفعل مخوفه رجلا او ضارب رجلا او زيد او حسن الوجاهات  
ميزا بما معنى شئ النفس المحل على الشئ من شئ ما جى ثم شيئا وقال الفراء  
وهو على موصوله فاعلى فاعلى ويكفى الكلمة بجمعها الى  
مخوفة لان هي مخصوصة اى ثم النفس فاعلى فاعلى فاعلى فاعلى  
لشئ واكسما مائة بمعنى شئ فاعلى فاعلى فاعلى فاعلى فاعلى  
فاعلى لكونه بمعنى فاعلى باللام وهي مخصوصة وبعده ذلك الفاعل المحل  
باللام واللام وبعده ية انما هو على الجلالة قد تقدم المحل  
فيقال نعم الرجل صرح به في الافتتاح وهو اى المحل مبدى ما قبله  
الجملة الواقعة بعد قلبه غالبا خبره ولم يحجب هذا الجملة الواقعة



منه في ضمير مبتدأ القيام لام التعريف المدة مقامه وغير مبتدأ  
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل محمد  
خير واما خبر مبتدأ اخذ وفي على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل  
سنان من هو فزيد في اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد  
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط اي شرط المخصوص بغير  
صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل الياء في  
للبقية وقا وبلا في الاو والثنية والجمع والتذكير الثانية  
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان  
الزيدان ونعم الزيدون وبنت المرأة هند وبنت المرقان  
الهندان وبنت النساء الهندات وخوزان يقال نعم المرأة هند  
وبنت المرأة هند لانها لما كانا غير حرفين اشبه بالزوجة فاجاب  
لما في علاماتهما وقولنا نعم مثل القوم الذين كذبوا جوابا  
حيث وقع المخصوص عن الذين كذبوا اجماع افراد الفاعل وهو مثل  
القوم وشبه مما يطابق الفاعل المصنوع متاوا بتعدد مثل الذين  
كذبوا ويجوز ان يكون صفة للقوم وحذف المخصوص اي نعم  
القوم الكذابين شذوذا قد حذف المخصوص اذا علم بالقرينة  
مثل قولنا نعم العبد اي هو بقرينة ان ذلك قصه وقولنا  
فنعلم الا بالذوات اي نحن وساء مثل يفسد في افاة الذم والشر  
والاعتكاف ومنها اي افعال الذم والذم حب فحبذ وهو اوجب



مركب من الشيء أو حجب إذا حجب أو حجب أو من فاعلا على فاعلا  
 ذولا لا يغير أي حجب أو فاعلا أو من فاعلا على فاعلا لا يجمع  
 ولا يوفى إذا كان المحسوس شيئا أو حجب أو من فاعلا على فاعلا لا يجمع  
 إلا لا يغير فقال حجب الزيدون وحجب الزيدون وحجب الزيدون  
 وبعده أي بعد حجب المحسوس وأعراب مخصوص حجب كالمركب  
 مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويؤيدان يقع في المحسوس  
 خصوص حجب أو بعده أي بعد حجب المحسوس وتميز وحال على وفق مخصوص  
 في الألفاظ والتشبيه والجمع والتذكير الثاني حجب حجب الزيد  
 وحجب الزيد وحجب الزيد وحجب الزيد وحجب الزيد وحجب الزيد  
 يلدن وحجب الزيدان وحجب الزيدان وحجب الزيدان وحجب الزيدان  
 هذا مارة والعامل في التميز والمال في حجب من الفعلية وذلك لئلا  
 هو لا يزيد لأن زيد مخصوص في المحسوس لا يجمع إلا بعد تمامه  
 والركوبين تمامه فالركوبين من الفاعل لا على المحسوس  
 ما قبل على غير أي كانت ذلك على معنى خاص في غير مستقرا  
 للشيء أي لا يكون مستقرا بالمفهومية بحيث يصلح لأن يحكم عليه به  
 بالابدال في ذلك من انضمام امر آخر له ومن ثم لا يدل  
 في غير ما يحتاج في بنيوية الكلام كركنا أو غيره إلى اسم يتعلق بمفادها  
 المخصوص البصرة أو فعل كذلك نحو قد ضرب بخرو في الجرم وضع  
 لا نقض بفعل أي اتصال فان معنى الألفاظ الوصل ولا عدا

مستقل  
 لا يحمل



صار هذا الالف والواو مع الفعل هو كل شيء استنبط  
 معنى الفعل كانه الفاعل والمفعول وصفه المشبه والمصدر والظن  
 والظاهر والبرور وغير ذلك ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل  
 من زيد واما ما لم يزد او كان في تاويل الاسم كقولهم وضاعت  
 على الاوقاف ما وصفت اي برزخها وسميت هذه الحروف حروف الالف  
 صائفة اي غير انما تصيف الفعل ومضاهي الالف في حروفها  
 معاني الافعال ما يليه ولان انما ياتي الالف في حروفها  
 وحرفي كرمز لا في حروفها بسبيل الحكاية لانه ليكن اسما خاصا  
 في الكلام والبناء كرمزها بانها من الوجود بها وكذلك كرمزها  
 والكاف باسما من حيث وجدت بخلاف ما يلي منها والهمزة والواو  
 والياء والهمزة في حروفها والواو في حروفها والياء في حروفها  
 والقسم باا وقاء وعن وعي والكاف ومذ ومثذ وحاشا  
 غدا وغدا في العشرة الاولى لا يكون الا حرفا والياء يكون واسما  
 والثقة البواقي يكون حرفا وفعلان لا ابتداء اي لا ابتداء الغاية والالف  
 والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لانه على الكل اذا لا معنى لا ابتداء  
 النهاية وفي كثير ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض المقصود  
 والمراد بها الفعل لان غرض الفاعل ومقصوده وهذا الالف  
 اما من المكان نحو شمس من البصرة او من الزمان نحو صمت  
 يوم الجمعة وعلامة من الالف انية صحت ايراد الالف وما يفيد قايدها

فيها

في مقابلة نحو شمس من البصرة الكوفة ونحو قوله بالالف من شيئا  
 الف لانه معنى اعون الالف اليقين بالبر عطف على الالف اي وحيث  
 لليقين ايضاً لاظهار المقعد من امرهم علامته صحت وضع الموصوف  
 في موضع مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا  
 الرجس الذي هو الاوثان مستقام المعنى والتعريف اي وقد عني مثل ذلك  
 وعلامة صحت وضع بعض كانه نحو اخذت من الدار اي من بعض  
 الدار ومن وازيد على عطف قوله لا ابتداء فان مرفوع بالخبر وبها  
 دلتها لا يكون الا في الكلام غير الموجب نحو ما جاني من احد وبنيات  
 من احد خلافا للكونيون والاشعث فانه يجوزون ويا ومان لم  
 اي مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلال  
 لم يقوله وقد كان من مطر ومثله يتوهم زيادة من في الكلام  
 الموجب متاويل يكونها للتعبير واليقين اي قد كان بعقل طير  
 او شيء من مطر وهو وادع الحكاية كان قائلاً قال امرأتك  
 مطر فاجاب انه قد كان مطر من واللامتها اي لانها الغاية  
 هي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان من المكان نحو خرجت الى السوق  
 او الزمان نحو متوا الصيام لا الليل او غير ما عوقله اليقين قلب  
 المخاطبة الله باعتبار الشوق والليل ومعنى مع قليلا كقولك  
 ولانا كلوا اموالكم في اموالكم اي اجمعوا لكم في بعض مع كثير وفي  
 كذلك اي مثل في كونها لانها الغاية ولم يكتف في كونها بمعنى مع



تتشبه بها بالكلية يكونها لانتهاها الغاية بالتفاوت الواقع بينهما  
بالقلة والكثرة وتختص أي حصة بالذات باسم الخاف لا يقال حياء كما  
يقال لانتهاها لودحت على الضم لا تشبه خبر المجرور بالمتنوع الجواز  
وقومها بعد ما خلا فالمراد أنه يجوز دخول على المضمم مبتدأ لا بما  
وقع في بعض شعاع العرب على سبيل الندرة والمجرور يحتمل أن يكون  
فلا يجوزون قياسا وفي اللطيفة أي نظرت مدخول شيء حصة نحو  
لأن الكوزا وسما نحو الحاجة في الضم وبمعنى على قليلا كقولهم تعاد  
لاصلبك في جنود الخ أي على جنود الخ والبالا لصاق أي لفادة  
نضوق ما قبلها البرور والبا هذا كما ترى في مرتب بزيد فان البناء  
نضوق مرتب بزيد أي بكان يقر به والاستعانة أي استعانة  
الفاعل ضد والفاعل عن جوده نحو كتبت بالقيام والمضاجعة نحو كتبت  
الفرس شرح أي مع رجب نفاذ حقا السرج وانت ترك مع الفرس  
فالاشارة ولا يلزم يكون السرج حال لشر الفرس ملحقا به بالاشارة  
المضاجعة من غير عيش القابلة أي لفادة وقوع مجرورة في مقابلة  
شيء آخر نحو بعت هذا بذلك والتعدي أي جعل اللازم متعلقا بغيره  
مع الصيرورة لا بالباع فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهب  
عن وجه ذهب بزيد صيرته ذهبيا والتعدي بهذا المعنى محتمل بالباء  
واما التعدي بمعنى ايصال الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فاف  
لحق والباءة كلها فيها سواء لا اختصاصا بالحرف دون حرف الجر

لام

بجواب

نحو جئت بالسند أي بالسند وزائد في الخبر الاستعانة به  
لامطلقا نحو جئت بزيد بقاء بقاء يقال ان زيد بقاءهم واليد بقاءهم  
مراكب وما نحو ما زيد بقاءهم بقاءهم بقاءهم بقاءهم بقاءهم  
غيره أي في غير خبر الواقع في الاستعانة به واليد بقاءهم بقاءهم  
خبر عن عسك زيد وكفى بالله شهيدا واليد بقاءهم بقاءهم بقاءهم  
وكفى بالله شهيدا واليد بقاءهم بقاءهم بقاءهم بقاءهم بقاءهم  
نحو حسبك زيد واللاه للاختصاص بكونه المال زيد وبالله  
نحو الجبل للفرس التعليل أي لبيان علته في ردها نحو خرجت للشار  
رب وهاجرا نحو خرجت لتأفك وبمعنى عن مع القول نحو قولك  
انه لم يفعل الشئ قلعه وزائد نحو قولك لا يردك بغير  
الوافي القسم للجب نحو لله لا يؤخذ الا حيا عما تستعمل في الامور  
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب التعليل أي لئلا  
التعليل ولهذا وجب صك الكلام كما انكم جب ابا صدر الكلام  
لكونها لانشا الكثير حقيقة بغير لعدم احتياجها الى معرفة موضوع  
يتحقق التعليل الذي هو مدلوله لانه لا وصف الشئ صا  
اخص اقل مما لم يوصف واشترط كونها موضوعا لما هو عليه  
الاصح وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه ومن لا يعجب لك والفتاد  
عند المعالجين وهذا الذي ذكر من التعليل كلها ثم يستعمل  
في معنى الكثير كالحقيقة في التعليل كالمب والجمع الى التوفيق ونحوها



في فعل ورب يعني الذي تعلو به رب فعل ما ضل لانها المنقضية الحق  
ولا يتصور ذلك الا في الموضع غروب نقيته ورب وحكم كرم له  
افاد وحده في ذلك الفعل الماضي غالبا اي عالم الاستعمال  
لوجود القرائن غروب حرك كرم اي لقيته وقد دخل اي رب على غير  
لا مرجح له مزيلا لكثرة منسوبة على التميز والغير مفرق وان كان لم يميز  
او مجموعا مذكورا وان كان الميزون شاخول وجلا او حرايين او حرا  
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التميز  
في الافراد والتثنية والجمع والتذكروالتان فانهم يقولون  
رجلا رجلاين ورجلهم رجلا ورجلها امرأتين ورجلها  
وتلقبها اي رب ما الكافية لما نقتضيه عن العلم قد دخل بعد هو قنا  
على الجمل غومها يولد الذين كفروا وقد يكون ما زائدة قد دخل  
الاسم وتجر غومها بضمه بسيف سيقل وواو حاي واو مررب  
مكمما قد دخل على بكرة موصوفة مثرا وبلدة ليها افيها لا النجا  
والالعب وهذه الواو للعطف عند سبويه وليست بجارة  
فان لم يكن في اول الكلام وكونها للعطف وان كان في اول فقرة  
مطلوب عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قامة  
تماما بصرها وت بنفسها الضمير مرتها بمعنى رب فلا يقدر و  
معطوف على لان ذلك تفسيف وواو القسم لما يكون عند حذ  
الفعل اي فعل القسم فلا يقال قسمت وبالله وذلك لكثرة

لها

استعمل

استعملها في القسم في مثل انبت بها الامن اصلها انبت بالغير  
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله مخبر كما يقال والله  
خطا للواو وعن درجة الياء عتقة بالظايف الواو تحتها بالضم  
سواء كانت الاسم الظاهر للند او غيره فلا يقال لا فعلن  
مثل بل يقال والله او لمركبة وذلك الاختصاص انما هو  
عن مرتبة الاصل وهو انما يخص به احد القسمين وهو الظاهر  
لا صالته واثنا مثلها اي مثل واو في اشتراكها عند الفعل وكذا  
غير السؤال تحققت باسم الله تع من الاسماء الظاهرة خطا لرسها  
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر فحق  
ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والياء اعم منها اي من الواو  
والثانية للجمع اي في جمع ما ذكر من حذف ويكون في غير السؤال  
الدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تع خاصة في كماله عند  
حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واسم كما تقول يكون  
غير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اجابهم  
كما قد جاء على المظهر قد دخل على المظهر عند الله لا فعلن وبك لا فعلن وفي  
الدخول على المظهر لا تخص باسم الله تع خاصة نحو بالرحمن لا فعلن  
بجلا فاما فانها مختصان ببعض من الامور كما عرفت فالمراد بها  
اي جمع ما ذكر من الامور المحققة للاختصاص في الابدان لا يعطى  
يقال انما يوجد مع الاختصاص بدو وبك كان الثاني وتلق

اجزا



عيا بالقسم الذي ليسوا باللام وان وجدوا في ما ولا في  
 اللام في الموحية اسمية نحو والله لا يد قاي في فعله نحو والله لا فعل  
 وان فينا اي في الاسمية نحو والله ان ويد لقايم وما ولا في الفية  
 اسمية كانت او فعله نحو والله ما زيد بقايم ولا بقوم زيد وقد علم  
 حرف الله لوجود القرينة كقولنا والله تفتون لكون يوسف اي لا تفتون  
 وما قسم التسوا فلا يفتي الا بما في معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله  
 بل قايم زيد وقد علم في جوابه اي جواب القسم فاعترض اي توسط  
 القسم بين اجزاء الجملة التي يد على جواب القسم وقد علم القسم  
 عليه على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم الله لا يستغنى عن  
 الجواب في صدين الصوتين لوجود ما يدل على الجملة المذكورة وان كان  
 جوابا للقسم المعنى كذا جلت لاسم الا الدال على الجواب  
 لا الجواب ولهذا لا يجب في علامته جواب القسم عن لاسم او زنة  
 لجاوزة شيء وبعدي عن شيء اخر وذلك اما جزوا عن الشيء الثاني  
 ووصوله الى ذلك نحو ميت السم عن القوس الصيد او بالصيد  
 وحده نحو اخذت عن العلم وبالزوال وحده نحو ادبت عنه ثدين  
 وعلى الاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعلى  
 دين وقد يكونان اسميين يعارفا كذا نحو من عليهما نحو من عن  
 اي من جاسوسين ومن عليهما من فوقه والكاف للتشبيح نحو زيد  
 كالا سيد وزائدة نحو كيتي شيء اذا التقدير لشيء على بعض الجوز

وقد يكون اي كافي اسمية المشايخ حلت عن كماله ملى  
 عن اسنان مثل الجرد الذي لب للظافة وحصل اي كافي بالظا اي  
 لم يظا عند الجرد فلا يقال استعناء عنه بشي نحو وقد تدعى في السنة  
 على المرفوع نحو ما انت كانت خلافا للمعبر فان اجازة لك مطلقا ترا  
 لا ما جاني شعاعهم ومنه ومنه للعران الماضي والحاضرهما لا قبل  
 في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدئيهما  
 التبت او الله هو ذلك الزمان الماضي او يد بها لا جمعة كما اذا قلت  
 سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما مررت فلا فاما منذ سنة كذا  
 بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان ان بلد  
 مسافرتي او عدم وديتي كان هذه السنة امتدادا الى الآن والظرفية  
 على الابتداء اي وبما للظرفية المختص من غير اعتبار مرفوع لا ابتداء في الزمان  
 لما ذكر في الذي اعتبره حاضرا وان في بعضه يعني ان اريد بهما الزمان  
 الذي اعتبره حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر  
 نحو ما رايت ما بشي رفا ومنك يومنا اي جميع زمان استقراء ثريا  
 هو هذه السنة واليوم الحاضر عندنا لانها لم يقضيا بعد ولم يمتد  
 زمان الفعل الى ما وراها فكيف يصح اعتبارها مبداء الزمان المعطوف  
 فالمراد ان المذكور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا  
 للابتداء كما يتوهم بحسب كذا لكن يتفهم مضافا الى ما رايته مدون  
 حول شهرنا وحاشا وحلا وحلا لا استثناء اي استثناء ما بعد

في قوله تعالى ولا يفتي الا بما في معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله



من ما قبلها فان اجرت بها ما بعد بالكون حرفا جازما وهذا الاعتبار  
منها نحو حال القوم حالنا زيد وعلا زيد وخلا زيد واذا نصبت يكون  
افعال المجرور في المشبهة بالفعال ووجه شربها اما لفظا فلا نقسمها كما  
في ثلاث والرباعي والخماسي والبناء باعلى الفتح مثلا اما في ثلاث معاينة  
الافعال مثل اكدت وشهرت واستدركت وتميت وتوحيت وكان التثنية  
ان تنجزها بالاحرف المتصلة على ضمة جمع القلة ككونها ستة ككلمة راجعة  
عن اللفظ الجازم والعاطفة مثلا يصح جمع اكثر من ستة ككلمة راجعة  
مع شيوع الاستعمال من صفة جمع التثنية اكثر في الاخرى على انها اذا  
لو حطت مع فروعها لكانت خفيفة لولا انها ولغات لعل تملح مبلغ جمع  
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها لكونها لا انشا  
بخلاف رتبة التثنية اي لعل لكونها صدر الكلام جوا باليعاين اول  
مرثية اي قسم من اقسام الكلام اذ كان ما يدل على قسم من الكلام  
والمتشبهات في الاستدراك والتثنية والتثنية في التثنية  
بعكسا اي بجعلها على حد المتشبهات بان يفتقر عدم الصلة لانهما  
مع اسمها وخبرها في قول المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخرجه ثم  
في لولوقعت في الصلة اشبهت بان المكتوف صورة الكتابة وانما  
حسنا العكس على ان عدم الصلة لا يحل عدم اقتضا الصلة  
لان مجرد الاستشهاد يكفي في ذلك وتلقاها اي هذه الحروف ما الكاف  
اي تقول هذه الحروف عن العمل لكان ما الكاف على الافعال اي على افعالها

مثلا انما زيد قائم وقد يدل على غير الفتح كما وقع في بعض شعاعهم  
تدخل هذه الحروف في اوجين اذ لا يفتقرها اما على الافعال لانها الكثرة  
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولا لاجل افعالها  
لكسورة لا تغير من تلك ولا غيرهما عن كونها جملة فاذا اكدت ان زيد  
قائم اكدت ما اكدت يقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد والفتحة  
مع جملتها في اي مع اسمها وخبرها اسمها جملة باعتبار ما كانت عليه  
في قولهم ما في حكم المفرد من ثم اي من اجل الفرق الذي هو وجوب  
الكسرة في موضع الجملة اي موضع يقضي الجواز وجب الفتح في موضع الفتح  
اي في موضع يقضي الفتح فكذا ان ابتداء اي في ابتداء الكلام ككونه  
موضع لجملة عنوان زيد قائم وكثيرا في بعض القول بان يشق منه  
لان مقول القول لا يكون الا جملة عنوان زيد ان غير قائم وكثيرا في  
بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة عنوان زيد  
الذي ان اياه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلمه نحو  
بلغة ان زيد قائم لوجوب الفاعل مفرد او حال كونها مع جملتها  
وفعول كرهت ان زيد شاهد لوجوب كونه المفعول مفرد وحال  
ككونها مع جملتها مضافا اليها نحو اجمع اشتهر في عالم لوجوب  
مكون النفس اليه مفرد وقالوا انك بفتح الميم بعد لولا لا  
لان اي لولا لا متاعية مبتدأ وكونه ابتداء مفرد واجب جملتها  
انك شطلي المخلقة وكذلك بعد لولا التحسين في غير جملتها



لا تسمع اسما وخبر ما بعد معمول للفعل الواجب قول الولا المحظ  
 عليه نحو لولا انا معاذ لك ومجت اى لولا دعت معاذ لك لولا  
 خبرتي صدر منك وكذلك قالوا لولا انك في الخبر لولا ان اى ما بعد  
 فاعل الفعل خذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم  
 اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التعديل لمفردا وتقدم  
 للبدل ما زاد من الفتح والكثرة الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها  
 وخبرها مفردا والكسرة تقدير جعلها مع جملة مثل ان يكره في كل  
 ما وقع بعد الفتح الجزائية فان الراء من يكره في جزاء اوله اكرهه والواو  
 ثابت في وجه الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر  
 مبتدأ وشي قول الشاعر اذا ان عبد القفا والله ازم مما وقع بعد  
 ان المفاخرة في خبرها الكسرة تسمع اسمها وخبرها جملة وخبرها مفعلة  
 بعد ان المفاخرة والفتح على انها مع مبتدأ خذوف في خبر اى ذموية  
 للقفا والباء ازم ثابتة وتام البيت او كنت اوى زيد كما قيل سيد  
 اذا ان عبد القفا والباء ازم قول اوى على صفة الجوهري في قوله  
 مفعول الثاني وسيد مفعول الثالث وكما قيل معرضة ومفعول  
 عبد القفا والباء ازم ان لم يخلد قفاه ولما ازم اى تمت ان ياكل  
 يعظم قفاه ولما ازم والنزمتان عظيمان ثابتان في الامتين تحت  
 الاوئين جمعها بارادة ما فوق الوعد وما زاد تسمى مع جواهرها  
 وشبهه بالجمع عطف على اذا ان عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل

شبهه وما وحده في كثير من النسخ من جملة الاشياء قولهم اى اقول  
 اى لولا الله فاشغلت ما موصول وموضوع كان حاصل المعنى  
 مقولوا في تعيين كماله اى المقولوا في عهد الله لا الخى المعنى  
 اى لولا قول خاص وسمي بسبب قولك وان جعلت ما قد يله  
 كما حاصل المعنى اى قولوا في عين الفتح لان اول الاقوال موصولة  
 الكسرة موصولة ان المفتوحة مع جملة بالامام من جملتهم اول ذلك  
 اى لولا ان ان الكسرة لا تغير عن الجملة كان اسمها المنصوب في محل الفتح  
 لانها في حكم العدم ان فايد ثبات الكسرة فقط جاز العطف على اسم  
 الكسرة من جهة انه في محل الرفع سواء كان الكسرة كسورة لفظا او  
 حكما بالرفع بان يلقى المفتوحة في مقام الكسرة كما ان الوقوع بعد  
 مثل ان زيد قائم وعمرو وعلمت ان زيد قائم وعمرو فان في هذا البيت  
 وان كانت مفتوحة لفظا هي مكسورة كما حيث يلقى مع ما علمت  
 بتاويل الجملة فمع ان في المعطوف على اسم جملة على محذون ان  
 المفتوحة فانه لم يحز العطف على اسم بالرفع فانها لا تغير عن الجملة  
 لا يرفع فرض عدم ما ويشترط على اسم ان الكسرة بالرفع في الخبر  
 خبرا قبل المعطوف لفظا مثل ان زيد قائم وعمرو او تقدير مثل ان  
 وعمرو قائم اى ان زيد قائم وعمرو قائم لانهم لم يبق في اللفظ ولا الحكم  
 لزوم اجتماع العاملين على العرب واحد مثل ان زيد وعمرو  
 لان لا شك ان فيهما خبر عن كل من المعطوف والمعطوف

العلم



طباطبائی ان خصوصیت

شماره ۱۰۰

مجله

[illegible]



واخواتها لان الاصل دخولها هليما في اذافات ذلك اقتصر  
 ان يكون دخولها على ما يقع في المبتداء والخبر عاكسة للاصل  
 الامكان لقولهم وان كان ككثرة وان تظن لمن الكاذبين  
 خلافا للكونيين في العمى فيم لا دخول عدم تحصيله واعلم  
 المبتداء والخبر لاني لا اصل الدخول على الفعل فانه متفق على كونه  
 مخالفا لغيرين في تجويز دخولها على غير واحد ما لم يستثن  
 انشاعه بالله وبك قلت لسانا وحب عليك عقوبة التمدد  
 وهو شاذ عند النحويين وعطف المفتوحة كالكسورة فتعمل  
 هذا التحذف على سبيل الوجوب في خبر نشان مقدر والسبب  
 تقديره وان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة الكسوة به  
 كما سبق واعمال الكسوة بعد تحفيها في سعة الكلام واقع كقول  
 وان كلاما ليوفيتهم واعمال المفتوحة بعد تحفيها لم تقع في سعة  
 الكلام ويلزم منه بسط ترجيح الاضعف على الاقوى والله  
 اعلم خاير فقد رواه نشان حتى يكون اسم المفتوحة بعد تحفيها  
 والحالة المفردة لضم الشاء ان خبرها فيكون عاملة في المبتداء والخبر  
 كما كان في الاصل في لا يزال عاملا بخلاف الكسوة فانها قد يكون  
 عاملة وقد لا يكون والعلم في الظاهر ان كان اقوى من العمل في هذه  
 لكن لا وام العمل في المقدم لاقوام العمل في الظاهر في وقت دون في  
 فلا يلزم الترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل في المفتوحة على

والوجه في تركيبه وانما العمل على الاول وتوطئة كيدرا في خبره

الصالح

الصالحة ان يكون مفصلا في نشان مطلقا سواء كانت اسمية او  
 فعلية ودخولها على المبتداء والخبر لا يخلو عن العمل في  
 المفتوحة في غير اى خبر في الشاء وكذا قد يحذف من اللغات  
 في السعة نحو قولهم ظن انك قايما واستمعت من اسب وهذه الروايات  
 شاذة غير عروضة وانما الخبر في الخبر في الخبر فقط قال الشاعر  
 انك في يوم الخفاء سالتني فزادك لم الخواجات صديق ويومها  
 المفتوحة المحففة حال كونها مقرونة مع الفعل في الفعل المتصرف  
 غير المتصرف نشان لان نشان الاناسي وان عيب ان يكون قد امر  
 السند علم ان سيبك منكم مرفق وسوف كقول الشاعر واعلم  
 فعلم المزينه ان سوف ياتي كل ما قلنا او قد خولنا ان قد  
 انفقوا ربالات من بعد ولزم هذه الامور انما الفرق بين المحففة  
 وبين ان المصدرية المناسبة ويكون كالمعوض من نون المحذوفة  
 او حرف النفي نحو لا يروون ان لا يرجع اليهم ولا يرفعون حرف النفي  
 ليكون كالمعوض من نون المحذوفة فان لا يحصل بهذه الفرق بين  
 المحففة والمصدرية فانه لم يجمع مع كل منهما فافارق بينهما انما  
 حيث المعنى لانه لا يستقبل في المحففة والافق المصدرية وانما  
 حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنطوق منصوبا في المصدرية والافق  
 المحففة وكان للتشبيه لانشاء وهي حرف بواسطه على الصحيح لا غير  
 اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومما حيل الى تركيبه من



لو ان الكسوة واصلت الاسدان زيد كالاسد قدمت الكافي  
 يعلم انشاء التشرين اول الامر تحت حمزة لان الكافي في الاصحاح  
 وان خرجت عن حكم الجارية والباطر انما قد دخل على الفرد فرأى كسوة  
 وتكون المزمرة وان كالتن على الكسوة تخفف اي كان تنافي عن العمل  
 الاستعمال الا انصح لخروجها عن المشابهة لقول في آخر كقول المشا  
 على شرق اللون كان تدياه جقان وان اعلمها قلت كان قد نكثت  
 على الاستعمال الغير المانع كما عرفت وان لم يعلمها لفظا ففيها غير المشا  
 تعد وعندكم كافي المحقق وعوزان يقال غير مقدر بعد بالغير  
 الذي اليك كان في ان المحقق ولكن وهو عند البعض مفردة و  
 قال الكوفيون هي مركبة من لا وان الكسوة المصدر ما الكافي  
 واصله كان فقلت كسرة الترقى الكافي وحذفت النون وكذا  
 لا تقيد ان ما بعد ما لم يقبلها به هو مخالفه نفيها وثباتا وكذا ان  
 تحقق مفعول بعد ما لا يستدرك مع الاستدراك في نفي توكيد  
 من الكلام المتقدم فاذا قلت جاني زيد فكانه توهم ان عروا اليه  
 مكب لايينها من الالفه رفعت في ذلك الوهم يقولون لكن عروا لم  
 في توكيد اي كون من الكلامين متغايرين نفيها وثباتا  
 تغاير معنوي وانفوري هو المعنوي ولهذا اقتصر على المعنوي  
 واللفظ قد يكون خوجاني زيد لكن عروا لم في وقد لا يكون خوجاني  
 حاضرا لكن عروا غائب وتخفف اي كان في نفي عن العمل لخروجها



على المشابهة واشبهته العاطفة لفظا ومعنى فاجريت بجرها على  
 ان وان التحققت فان لم يعلمها بغيرها عليه وفي بعض النسخ على  
 الاكثر وكان الشارة لما جاء عن يونس والاحفش ان يجوزها  
 لما قيا ساعا اخواتها المحففة وقال الله الرقة والاعز في مشابهة  
 ويجوز معها مشددة وعطفه لوانه في العطف على الجملة وانما  
 اعتراضه وجعل الله الرقة الاخيرة وليت للفقهاء ان يشاءوا  
 على الممكن تحولت زيدا قائما على التحول حيث الشبه بجوزها  
 واحاذا الفرائد لما قاما بغيره مولى بناء على ان لا يثبت في مكانه  
 قيل ان زيد قائما اي انما كايضا على صفة القيام فالجواب منصوصا  
 على المفعول بمعنى ليت واجاز الكسوة في الثاني بتقدير كان  
 متسكما كما قول الشاعر يا ليت ايام الضبي دوا جفا فالضبي يقول  
 مقفاه اتى ايام القصب دوا جعا والقياس يقول اي ليت ايام القصب  
 كانت دوا جعا والمحققون على ان دوا جعا منصوب على ان حال من  
 الغم المستكن في خبر المحذوف وليت ايام الضبي الما في حال كونها  
 مرجحة ولعل المترجي اي الاشياء ولا تدخل على البيت ومناه من  
 توقع امره خيرا او خوف كقوله ثم لعلكم تفلحون ولعل الساق  
 قريب والغالب هو الاول وشهد الجري اي بغيره كما جاء في اللغة  
 العقية وانشد السيرة في ذلك ونوع دعاء من ييب الى الصدا  
 فلم يستجب عند ذلك ييب فقلت انزع اخري وارفع الصوت

قوله سيرة في بيت ابي الصبح مع الصبح  
 اي مل الى بيت  
 بكسر العين مصدر وصاحب  
 وفي النهاية العقب المسيل الى العذر والبرهان  
 وهو لغة من قبله سنة الى اربع غزير  
 والرواج مع الاربعة لانه سنة الايام والاربعة  
 بل لا يقال في الجملة الايام معطوف على ليت  
 على اي والعقب وظهر مائة ثم في القيد  
 الجهم في القاموس انه موضع بالمدينة واليه  
 وما طائف بالمدينة ويخبره وادفع جمع الرقة  
 من رقة رما الى وخر ما لا في صعب  
 يا قوم كنت يمشيكم انما الصبح كل  
 مقما فاراد صاقي

٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢





لغوا في القوام منك ترتيب واجبة بان يحتمل ان يكون على سبيل  
 كذا قال المفسر شرحه ان يقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر  
 على ما كان عليه وكان اشهر من ذلك الرجاء في لغوا مر بالثاني  
 ان يحتمل في الاحوال الثلث ما لا يوافق مراد المصم مما في لوم من التناول  
 ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا  
 فلا حاجة الى ان يابعد ما جزم بوجود المجرور وحكم بشذذه المجرور  
 انما عطف العطف في اللغة الامانة ولا كانت هذه الظروف تميل الى  
 العطف في العطف على سبيل عطفه في الوجود والقاء وتم وجوه  
 واولا ما يكسر التمرزوم ولا يوافق ولكن وعد بعضهم ان المفسر منها  
 وذلك الاكثر من ان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها كما ان بعضه  
 آخر ان بل التبع بعد ما مفرد نحو جاني زيد بل عمر وما خاف زيد بل عمر  
 وليست بينهما ان ما بعد ما بعد ما قبلها او بدلا عطف بدلها  
 غير صحيح وانما معها ففصيح مطروفي كلامهم لانها موضوعه لتلك  
 لتلك وتلك العطف فالاربعة الاولى للجمع ثم من ان يكون مطلقا  
 او مع ترتيب ومراد الخاتمة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشئتين  
 او الاشياء كانت او واما ولي المراد اجتماع العطف والعطف  
 عليه الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمر واقترن  
 او ثم واولا جاني وعمر اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما  
 لا اخر قالوا بل مطلقا لا ترتيب فيها فقول لا ترتيب في بيان

لا خلافا

لا خلافا اي لا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى ان لا  
 هذه الترتيب منها وجوب او عدمها وانما الترتيب في الجمع مع  
 الترتيب من جهة ومن مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة  
 بمصلحة وحيث مثلها اي مثل في الترتيب من جهة المصلحة في جاني  
 ثم في موضعين الفاء التي لا مصلية فيها وبين لم يفيد لاهلية  
 ومعطوفها اي المعطوف في ما اقتضاها من جاني قوي او ضعف  
 من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها في  
 اي العطف في قوي المعطوف او ضعيفه اي يد العطف في جاني  
 الخ بالقوة والضعف عن الكافي كما كان غير واضح ان يجعل  
 وانما الفعل المتعلق بالكان في الترتيب الفعل الذي هو جملة  
 لكل نحو ما ان اسحق الانبياء وقدم الحاج حتى الشاة والرتبين  
 ثم وحيث بعد اشترائها في الترتيب مع المصلحة من وجهين احدهما  
 اشترط كون المعطوف في جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك  
 في ثم وثانيهما ان المصلحة معتبرة في تمامها بحسب ما خرج نحو جاني زيد  
 ثم وحيث بحسب ذلك فان الناس بحسب ذلك من ان يتعلق  
 ولا يفيد لاهلية ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت  
 على كل حال في اثناء سائر الناس في هذا الناس في تقدم  
 قدوم اركان الخارج على رجا لهم وان كان في بعض الاوقات على  
 على ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى الشاة واعلم

١٣٤

بجيت

الانبياء



ان الافة بالامر الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جمع احزاب  
لذلك لا يكتفى بالامور الجزئية الاخير ليعيد ذلك العموم كقولك تحت  
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء الليله ولما  
استعملت تحت البارحة في العامين جميعا الا ان لم يات في العاطفة ما يلائم  
الجزء الاخير فان صاحبه ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون التفسير  
على عمومها على البارحة وان كانت محمولة على ما يستعملها في محليها  
فيما يتبع للاصل على الفرج فربما وانما استعمالها في نظر معينها او  
تكون مدحها اجزاء الان افاد الاجزاء في تعلق الكلام في العقل  
اكثر في الوجوه من اتحاد المتشاورين هكذا في بعض الشرح ومن هذا  
اظهار وجه اختصاص محمولها بكون جزء من متبوع وعدم التمسك  
لان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجواب وايضا  
وقد في بعض النواحي واواما وام كان من هذا الخوف في ثلثه لاحد الا  
مرين اي للدلالة على احدا لمرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما  
اي غير معين عند المتكلم لا يتصور ان وفي مشي ولا تطلع منهما ثم امكن  
كل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فربما  
والعموم مستفاد من وقوع الاحد البرغم شيئا انما كانت او  
واما لتصل لاوله لانه الاستفهام اي غير مستعملة بدونها ليلها ان يكون  
بعد اولا فاصلة احد المستويين والسؤال الاخر في المنة اي من قولك لا  
بعد ثبوت احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من الخطاب

منه

ومن ثم هي الاجابات المتصلة يليها احد المستويين والاخر المستويين  
احد بما يطلب التعيين لم يكن تكسب او يتزايد او غير فان هذا لا يكون  
في زيد او عمرو واحدهما وان لا يكون لكن الاخر لم يلحق بواحد منهما  
اختاره المصنف والنقل عن سبويه ان ما يجاوز حسن فيصح وان  
او ايت ام في حسن وانصح وان يكون ككسب لا ييت زيد ام في  
حسنا فيصح او ان لم يكن حسن وانصح وفي ترجمة الشرحية الشرحية  
ان وجد في بعض نسخ الكفاية المضافة على المصنف وعليه فلهذا  
المستويين والاخر المضافة على الاصح ومن ثم ضعف او ايت يلا  
ام في ولا يلا ان التكميل ينفذ في مربية لا في مربية  
مناسبت ما كان لا حسنا وفيها لا ينفذ ضعيفا وبالملة فكل ام  
فيها لا يخلوا عن اضطراب والتحق ما نقل عن سبويه وايضا  
اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جوابا ام لتصله بالحق  
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عند دون نعم ولا لانها لا  
يفيدان التعيين بخلاف او واما مع المنة كما اذا قلت اجاك زيدا  
او عمرو واجاك ما زيدا واما في قوله يعين جوابها بلا ونعم لان المقام  
بالسؤال ان احدهما على التعيين خاك ولا وقد عينا بطلبها  
لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالسؤال في المنة في المنة  
ضعيف ام واحد لكنه لما كان مشتملا على شطينين بعموم وقوع  
ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة



في كل موضع التي لا تخلو عن سماعة ولو اقتصر على قولهم غير  
 في اول الكلام وعطف قوله كان جوابا للعين على قوله وتعلق  
 كل من شئها على طريق التثنية والنشر كان احسن من كالاخفى  
 واما المنفعة فليدفع الاخراب الاول او مثل التثنية في الثاني و  
 الواقع قبلها اما خبر مثل قوله لانها لا بالام شاة اي ان القضية  
 التي اربا بال وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بل اعرضية عن  
 الاخبار ثم شككت في انها شاة اشق اخر فاستقرت عن سابق القول  
 ام شاة اي بل اعرضية واما استقرها ام كما تقول ذلك عندكم ام عمرو  
 اي بل عمرو حين يقصد الاقرب عن الاستفهام الاول والاستفهام  
 الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير متعمدة الامعيا اي اذا  
 عطف شئ على خبر ما يلزم ان يستل المعطوف عليه ولا بالام عطف  
 على المعطوف بل اعرضية واما عمرو وليعلم من اول الامر ان كلاما  
 به على الشك جائزة مع او بع اذا عطف شئ على خبر ما يجوز ان  
 يستل المعطوف عليه بما هو خافي اما زيد وعمرو ولكن لا يجب نحو  
 جازيد وعمرو وذهب عن الحاجة الى ان اما ليست من الزوائد  
 واللام تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو والعاطف فلو  
 جاء به للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكفي احدهما لغو الجواب  
 عن الاول ان اما السابقة على المعطوف ليست للعطف بل للتبعية  
 الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو دخلت على اما الثانية

لعطف

لعطفها على اما الاول واما الثانية لعطف ما بعد ما على ما بعدها  
 الاول فكل من شئها فليدفع الاخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذا لغو  
 التثنية لاحد ما معينا اي ليست الحكم الى احد من الامر من المعطوف  
 للمعطوف عليه على التعيين فكان لا للمنفعة الحكم الثابت للمعطوف  
 عن المعطوف فان الحكم هو ما للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو  
 زيد لا عمرو فلو لم يكن في زيد لا عمرو وكانا ثابتين لم يكن الحكم  
 المعطوف عليه المعطوف نحو جاني زيد بل عمرو اي بل جاني عمرو  
 الجاني للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس المعطوف عليه في  
 المسكوت عنه فكان لم يحكم عليه شئ لا بالام ولا بعد منه والاعتبار  
 التثنية وقع منه لم يكن بطريق القصد واما خبر عن ثباته بل في  
 كلمة بل بعد التي نحو ما جاني بل زيد فليدفع الاخرى فلو لم يكن  
 الا ان كان بل اعرضية حكم المنفعة من المعطوف عليه لا المعطوف بل اما  
 جاني عمرو والمعطوف عليه حكم المسكوت وبعدهم بل انما ثبت  
 الحكم المنفعة عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه حكمه  
 عن اولئك من منع عن بعضا ما جاني زيد با عمرو وبل جاني عمرو وزيد  
 في حكم المسكوت عنه والمجى منع عنه ولكن لازمة للمنفعة اي غير متعمدة  
 بل وانه فان كانت لعطف الفرع على الفرع في نفسه لا فيكون لا يجب  
 ما المنفعة عن الاول فيكون لازمة للمنفعة بل الحكم من الاول نحو ما قام  
 زيد لكن عمرو اي ق عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة في



في نظره بل في مجتها بعد النفي والاثبات بعد النفي لا ثبات ما  
 بعد ها وبعد ثبات النفي ما بعد ها نحو جاني زيد كمن عمرو  
 لم يخ و ما جاني زيد كمن عمرو قد جافعا كل تقدير غير مستمات  
 بد ومنه خرو والتنبية الا واما وما يصدر بها الجملة كلها في  
 الخطاب من شيء ما يلقى الكلام اليه ولهذا سميت حو والتنبية نحو  
 الا و زيد و اما زيد قائم وهذا زيد قائم وقد دخل ما خاصة من المنة  
 على الاستدلال لا شارة حتى لا يفعل الخطاب عن الامتياز الى لا تبع  
 معاينها الا بها نحو هذا وهذا واما ان واما فان وهو اذ خرو  
 الشد يا احمها استعنى الا الله تستعمل لنداء القريب والبعيد و  
 ايا وهيا للبعيد و اى يقع الفرق وسكون اليا في المنة للقريب  
 وكان اراء بالقرب ما عدا البعيد فتدخل في المتوسط ايه  
 فان القريب يقتسم الى متحف باصل القريب من غير زيادة ولم  
 كلمة الى القريب نصف بزيادة القريب وله المنة بخلاف البعيد  
 فان لم يترك له ثبات فالقريب بمعنى القابل للقريب هو المتوسط  
 بين كمال البعد وكمال القرب نحو وفي الايجاب نعم و بل و اى  
 بكسر المنة وسكون اليا واجز وجيز وان بكسر المنة وفيه نحو  
 المشد ومنه ما في ذلك المنة تبيين وجه سميها في  
 الايجاب في المنة ما سميها اى محقق المنة استمها ما كان  
 او خبر في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب المنة زيد

بمعنى قام زيد و بل في جواب المنة زيد بمعنى قام زيد فعلى ما في  
 كنت بركم انت مرنا ولوقيت موضع بل فانهم كان كذا في  
 معناه استمرنا و بل يجوز استعمال نعم مرنا بعد ما تصدىقا  
 للاثبات استفاد من انكار النفي وقد اشترط في المنة ان يكون  
 قال احد يا زيد الس علىك الله وم وقال زيد نعم يكون اقررا  
 ويقوم مقام بل في تقرير الاثبات بعد النفي و بل في تصديق الجواب  
 يعنى تفعل في القدام ويجعل الجواب اسواء كان ذلك جوازا في  
 استفهام نحو بل في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام زيد او مقرا  
 بـ في ان ينقض النفي الذي بعده ذلك الاستفهام كقولهم انت  
 بركم قالوا بل اى بل انت مرنا وقد جاء على سبيل الشد ولا تصدق  
 الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد يا قام زيد و اى ثبات بعد الا  
 استفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبقا بالاستفهام وذكر  
 بعضهم انها في تصديق الخبر ايه وذكر ان مالك انه اى بمعنى نعم  
 وهذا مخالف لما ذكره المص ويلى بها القسم لا تستعمل الا مع القسم  
 من غير ذكر غير القسم فلا يقال استميت اى و بل ولا يكون القسم  
 الا التوب والله ولعمري قولى والله و اى و مر و اى لى و اى  
 و جبريا كسر الفتح وان تصديق الخبر في بعض الجاهل تصديق الخبر  
 لقوله جبر و جبر وان لا خبر قد اتاك زيد اى انك اى قد اتاك  
 او لم يات و جات لتصديق قوله عدا ايه نحو قول ابن ابي ربن قال

على مر



بعن الله فاقه جلت ايكلا وركبها اي لعن الله ملك الناقة وركبها  
 وقد جاء بعد الاستعانة ايضا في قول الشاعر بيت شعري من لفظ  
 من حوى حبر من ان للقاء شفاء للخبث في هذين الموضعين  
 ما ذكره المصنف من كونها تصدق بالخبث جروفت الزيادة وانما  
 سميت قدوة الخوف زيدا لانها قد يقع زيدا لانها لا يقع الا  
 وفي كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يحل لانها لا فائدة  
 لها اصلا فان لها نوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية  
 فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغفرت والباء في خبرها  
 واما الفائدة اللفظية في تزيين اللفظ وكون زيادتها المعنى  
 او كون الكلمة او الكلام بسببها مريلا استقامته وكون الشعراء  
 لم يجمعوا وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا  
 الا بعد عتبا ولا يجوز ذلك في كلام النحاة ولا سيما في كلام النحاة  
 يستلزم ان وان تحفظتين وما ولا ومن والباء واللام فان كسر  
 اللام وسكون النون يزداد مانع نافية كثيرا لتأكيد المعنى نحو ما ان  
 مررت زيدا اي مررت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية  
 نحو ان تظن ما ان جال القاض اي مدة جلوسه وقلت زيادتها  
 اي مع لما نحو ان قام زيدت وان بفتح المزة وسكون النون  
 تزداد مع ما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير يزاين لو والقسم  
 المتعلق عليه نحو والله ان لو قام زيدت وقلت زيادتها مع

الكاف نحو كان طيبة تعطوا ناظر السلم على يديه رواية طيبة بالياء  
 تزداد مع الزايد اذا ما خرج اخرج بفتح اذا خرج المخرج ومع  
 مقبلا تذهب اليه ومع اي نحو اذا ما تدعو الله لا اسقا للثمن  
 ومع اين نحو ايا ما على احسن ومع ان نحو اما تزين من بشر  
 اخذ حال كون تلك المذكورة مع ما شكا الى ان واق شرط  
 ومع بعض جروفت الخوف في ارجحة من الله لست له وما حقيق  
 اخرج او عما قليل وزيد صدق كما ان عروا في وقلت زيادتها  
 مع الكفا نحو غضبت من غير جرم واما الاجل من قنفت وقيل ما  
 كلها لكثرة والمخرج بعد ما بدلت منها ولا اي كذا لا يزداد مع الواو لفظا  
 بعد ان في لفظا نحو ما جلي زيدا ولا عرو او مع نحو غير المقصود  
 ولا الضالين وتزداد بعد ان المصدرية نحو قولهم ما منعك  
 ان لا تسجد واذا امر بك اي ان يسجد او قلت زيادتها لا قبل  
 نحو لا قسم يوم القيمة ولا قسمي هذا البلد والشجر زيادتها  
 التبيين على جلاء القصة بحيث يستغنى عن القسم ثم ركب ذلك  
 في صورة القسم وشدت زيادتها مع اللفظ كقولهم في زلا  
 حورهم وما شعري في نزولهم والهمكة جمع حارزي ما لك من  
 حارزي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستمرا على  
 مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حتى في القسم في نفس الكلام  
 من المهرز نحو جاني زيدا اي ابو عبد الله والياء كما تقول قطع

اي ٣



من قولهم وان وهى اى استنت بما فيه معنى القول اى يفعل  
في قولهم بقدر المظن في الطرف غير منك ولا يقع بعد صرح  
القول ولا بعد ما ليس في القول في الاكثر لا مفعول مقدر  
غير صريح القول مؤيد معناه نحو قولهم ونارنا يا ابراهيم فقولان يا ابراهيم  
وكذلك قولك كتب الي ان ايت لي شيئا هو ايت فان  
لا على ان ثبت تفعل مفعول به بقدر ككتبت وقولهم ما قلت الا ما  
امرني به الله فقولان عبد والله تفعل غير مفعول به  
القول في تفسير قولنا امرني لان مفعول يصرح القول وقد تنسب  
المفعول به اليه كقولهم واوحينا اليك ما يوحى ان اقد في قولهم  
اقد في تفسير عايدي الذي هو مفعول الا وحينما هو المصدر ما  
الفتوحة الحقة وان الفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان  
الفتوحة المنقصة للفعلة اى للجملة الفعلية اى يخلان على الجملة  
ليجعلها في قاييل المصدر نحو قولهم وضافت عليهم الا فرس جارس  
اى برحبها بغيرهم اى هو السق ونحو قولك عجن ان خرجت اى  
واختصاص ما المصدرية بالفعلية ما هو عند سبويه وجوز  
بعد ما الاسمية فالاسم الرفع وهو ملق وان كان قليلا كما وقع  
في سماعه بقوله الدنيا ما لا ديا بآفة وان الفتوحة المشددة  
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا اکت بما يجوز بعد ما  
والفعلية مع كونها للاسمية انما تعمل في جملتها وتعمل في قاييل

زاد

التي هو مصدر جزها نحو عجن لك قاييل اى قاييل اى ما  
نحو عجن ان زيد اخوك اى خود زيد فاقدر بدلت اليك عجن  
ان هذا زيد اى كونه زيد حروف التحسين جلا ولا لا مشددة  
ويوما والاولا لها صلا من الكلام للدلالة على انواع الكلام تصد  
ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الضم  
في بعض النسخ قد تم الفعل لفظا نحو بلا فربت زيد وهذا  
زيد او قد يراد نحو بلا فربت زيد وهذا زيد فربت زيد  
على الماضي التوحي واليوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع  
على الفعل والطلب في الماضي على الامر ولا يكون التحسين  
قد تالانا استعمل كثيرا في يوم الخاطبة ترك في الماضي شيئا  
يكن تذكرا في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحسين على  
شما فان حرف التوقع قدو التقرب معهما لجمها المعان ومنه  
الرف الى دخلت على الماضي والمضارع فلا بد من المعنى التحقيق ثم ان  
في بعض المواضع ان هذه المعنى في الماضي التقرب من المعنى التوقع  
مصدر متوقعا لا محاذ كقاييل عن قرب كما تقول ان يتوقع  
ركوب الامير قد ركبا اى حصل عن قرب ما كنت يتووقع  
من قول المودن قد قامت الصلوة فيها انه ثلث معان محبة  
والتوقع والتقرب وقد يكون التحقيق التقرب غير توقع كما  
قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي المضارع المجرى من الناصب



والجائز وحرف التنفيل في أيضا في التحقيق في الاغلاظ  
 غير ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتحقق من معنى  
 التعليل نحو قد ترى وجهك ويحوز الفصل بينهما ومن الفعل بالفتح  
 عوقد والله احسن وقد لم يأت سائر احوال الاستعمال  
 المروءة بها مصدر الكلام لا يتقدم بها في خبرها لاداءتها على احد  
 انواع الكلام كما مر وقد خلان على الاسماء والفعلة في الاسماء  
 قائم وفي الفعل اقام زيد وكذا في قولها بل زيد قائم هل  
 قائم زيد الا ان المروءة تدخل على الجملة الاسمية سواء كانت الخبرية  
 او فعلا بخلافها فانها لا تدخل على الاسمية خبرها فعلا نحو هل زيد قائم  
 الا على الشذوذ وذلك لان الاصل ان يكون بمعنى قد كما جاء على  
 الاصل في قوله تعالى على الانسان قد اني فلما كان اصلها قد  
 في من لوازم الافعال فان رايت فعلا في خبرها وتذكرت عودها  
 وجئت الالف المألوف وعانقته وان لم يروى خبرها سكت عنه  
 ذاك المروءة في خبرها اي انصرف بها باعتبار استعمالها في موضع  
 استعمالها اكثر من تصرف في هل تقول زيد ضربت بارجال المروءة  
 على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد ضربت لما عرفت وتقول  
 انصرف زيد وهو اخوات باستعمال المروءة لاثبات ما دخل على  
 على وجه الاستكراه وفي هل تقرب زيد الآن استعماله في هذا  
 التواضع محذوف بالتحقيق لان اصله ان تصحى ضربك زيد وهو

في الجمل

يحيى

غير محسنة وهاهنا في الاستعمال فلما حذف فعلها بخلاف  
 فانها خفية في وتقول ان زيد عندك ثم وجعل المروءة معارضة للمحسنة  
 لانه لما قصد الاستعمال عند احد الامرين بتعدد المستعملين  
 فاستعمال المروءة في الاصل في باب الاستعمال والاقوى في سبب  
 واليق وتقع بل مع ام المنقطعة لان المستعملين في صورة المروءة  
 لم يتعد لانها لا اضراب عن السؤال الاول الاستيناف في قول  
 انهم لم يقدروا بالمرء فان قولك هل زيد عندك ام عروءة  
 بل عندك عروءة وتقول ثم اذا ما وقع واثن كان واو من كان  
 بان خال المروءة على ثم والقاء والقاء الواو من حروف العاطفة  
 بخلاف كونها في المروءة فلا يتصرف في خبرها خروفا في الشذوذ  
 ولو واما ما مصدر الكلام كما مر فان الاستعمال ان دخل على  
 الماضي ولو عكس في الماضي وان دخل في المستقبل في جعل نسخ  
 فان للاستقبال ولو الماضي ومع الاستقبال سواء دخلت على  
 الماضي او المضارع عنوان ذكره اكرمك وان اكرمت اكرمك في  
 المثال الثاني بعينه في المثال الاول يعني ان وقع اكرم في الاستقبال  
 وقع في اكرمك في ذلك لولا لفظي على اي ما دخلت نحو لو  
 ضربت ولو ضربت اكرمك يعني واحد اي لو وقع منك ضرب  
 فلا في فقد وقع في ضربك اي عني وقد تستعمل كان في المستقبل  
 نحو قولهم والاشمؤمنة خير من مشرك ولو عجبكم واعلم ان المروءة

المشكلة



ان لا يتفادى انتفاء الاول وهذا لا يزم معناه فانها موضوعة لتعلق  
 حصول الامر في الملقى حصول الامر عند رتبة وما كان حصوله مقدر  
 في الماضي كان متفاديا فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ان يتم قال  
 قلت مثلا لو جئتك لأكرومتك فقد علفت حصول الاكرام في الماضي بحصول  
 الخي مقدر فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون الانتفاء الاكرام مسببا لانتفاء  
 الخي في عدم التكامل استعمال الوجود المعنى هو كثر المتعارف وقد يستعمل  
 على مصدر يزم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء  
 المزموم كقوله لو كان فيهما آية للآله لفسد قافان لو فسدنا ليد  
 على لزوم انتفاء العدة والآية على ان الفحاشية متصفة فيعلم من نفي  
 التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لولا انتفاء الاول انتفاء  
 الثاني وعطاك المشهور لم يدر ما ذكره معنى يفسد اليه مقام الاستدلال  
 بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء المزموم المحرور وان المعنى المشهور  
 بسبب واحد انتفائين معلومين الآخر بحسب الواقع فلا يتصور انكار  
 استدلال انك اذا قلت لو جئتك لأكرومتك لا يقصد ان يعلم الخطاب  
 انتفاء الخي من انتفاء الاكرام كيف وهذا انتفاء بين معلومين بل رتبة  
 اجلاء انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الخي ولما استعملت وهو  
 يقصد ببناء استمراد شيء فيلزم ذلك الشيء باجود النقصين عند كونه  
 لو كان في الاكرام استمراد ببناء واستمراد وجود الاكرام فانه اذا استلزم  
 لا بانه الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتكرار ان ولو

رسل

الفعل لظهور الامر في الاشياء وتقليد اعز قولهم وان احدهم انكر  
 استدارك لو انني لم يكن اي ان السحابة اكد ولو لم يكن انتم انتم  
 مرفوعات بانها فاعلان الفعلين محذوفين بغيرها الظاهر  
 فظروا ما اني فلان كان ضمير مستترا فلما حذف الفعل فظن ان  
 ما في اول الكلام للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل  
 بعدهما من حذف الفعل وحده ومن ثم يسمي من اجل لزوم الفعل  
 بعدهما قيل لو لم يحد وفي ظن انك بالخي لا بالكثر الذي ان مع  
 فاعل المقدر بعد لود القامة للفاعلية هو ان الفتوة لا تكتفى  
 وقيل انطلقت بالفعل اي بحسب الفعل موضع نطق في موضع  
 يلحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد وتكون  
 المذكور موضع اسم الفاعل كقول من الفعل المحذوف وفي قوله  
 انك انطلق والاي قال لو انك منطلق وانما انك العوض لان العلم  
 المقدر لا بد له من تفسير ان يكون له لاد على معنى التحقيق والشواهد  
 على معنى ثبت المقدر منها فوعوض عنه من حيث الخي والفعل  
 الواقع خبر عوض عنه من حيث اللفظ فيلزم منها عوضا حقيقيا  
 من الفعل المقدر كالعوض عن هذا ان كان الخبر متعاقبا فيكون انتفاء  
 الفعل من مصدر وان كان عاملا لا يمكن اشتقاق الفعل  
 جزو وقوع ذلك الاسم حاملا خبرا متعذرا اي بعد وقوع الفعل في  
 موضع الخبر كقوله ولو انما في الارض من شجرة قلام فان اول



ليس متساويا موضع فعد في موصفه واذ تقدم القسم اول الكلام  
 زمان العلم بالكلام مع ترك منه كونه ظرف الزمان وادخله في  
 توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه  
 اي لزم القسم ان يكون الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليلحق  
 على وجه العلم منه اذ واقع الشرط فظا بقا اي الشرط الجواب  
 حيث يطل على اذ وانه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط  
 لفظا لا للقسم الشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوم  
 واما معنى فهو جوب بتقديم للمعنى اليه من عليه والشرط ان يظن كونه  
 مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيته مثال للمعنى لفظا او لم تاتيته  
 مثال للمعنى لا كرمك وان توسط اي قسم بين اجزاء الكلام  
 الشرط عليه او غيره اي لعدم غير الشرط جاز ان يثبت القسم  
 الشرط وان يلحق القسم ويثبت الشرط ويحمل ان يكون المعنى جازا ان  
 يثبت الشرط ويلحق القسم وان يلحق الشرط ويثبت القسم لقولك ان  
 والله ان تيسر لك فليس المعنى الاول هذا مثال لعدم غير الشرط  
 وجواز الفاء لعدم فيكون باعتبار التقديم والاولى كلامي انشر على غير  
 ترتيب اللف واما المعنى الثاني بهذا مثال التقديم غير شرط وجواز اعتبار  
 الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف باعتبار الشرط  
 كما ترى ان تيسر الله لا تيسر كما اورد في هذا مثال الشرط بطلان  
 على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار

على تقدير توسط كاشراط على تقدير التقديم في المعنى الاول  
 مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا  
 ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم وجواز الفاء في الشرط  
 باعتبار الاول على ترتيب اللف وبلا اعتبار الثاني على غير ترتيب  
 كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه  
 خلاف المعنى الاول فالحمل عليه اوله وعلى تقدير حمل عليه وان كان  
 كون الشرط على ترتيب اللف لعدم تقدم مثال الثاني على الاول لكنه  
 اراد اتصال المثال الثاني بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم  
 على الشرط حيث مثال لا يما وقد رتب القسم كاللفظ اي كالمفظة  
 او مقدرة كلفوظ في صدر الكلام فليزم في الشرط انه بعد الفاء  
 كان الجواب للقسم فهو لزم للمعنى اخر جواز القسم اي والله ان  
 اخر جواز الشرط ماض ولا اخر جوب جوب القسم فانه لو كان مجزوا لشرط  
 كان اجزما بل في النسخ اوله به اي لا جوا او كذا قوله وان  
 هم ان لم يشر كون اي والله ان لم يشر كون في الشرط ماض ولم  
 يشر جوب القسم فانه لو كان جوا لشرط يلزم الاية بالفاء لان  
 الاية الواقعة جوا يجب فيه الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما قبله  
 في الذكر نحو قوله جاء اخوك اما زيد فاكرمته واما عمر فهاينته واما  
 بشر فاعزفت عنه واما جله في الذهن ويكون مفعولا للمعنى الجواب  
 القرين وقد عادت الاستيفان في غير ان تقدم ما كان محال فلو اما القصة



في اول الكتاب ومنه كان السفسطائي وجب تكرار ما قد سئل من كرس  
 حيث يكون المذكور هذا الفهم المذكور له لانه احد الفهمين الى ان لم يقرر  
 فاما الفهم في قلوبهم فيجب فيقول ما تراه فانما يقابل اما المذكور  
 بهما غير المذكور لكنه مقدر بينه واما الفهم ليس قلوبهم فيجب فيقول  
 ويردون اليه حيثما كان كماله في الشرط لزوم الفهم في جوبها  
 وسببه الاول الثاني والثالث حذف فعليا الذي هو الشرط وعوضها  
 اي بين اما وبين فالتا الواقعة في جوبها جزءا مما في جوبها  
 فالتا او جوبها لان جوبها الفهم جزءا مما هو وكان ذلك شرطه  
 كجوابه في منطق واما ما هو لا حاجة فيه لذكرها في جوبها في منطق  
 منطق مطلقا اي في قولها مطلقا غير معينه بال الى كونه التقديم  
 ذلك الجزء على الفهم وعدم تجويزه من هذا المذهب بسببه لا ما في جوبها  
 التقديم لا يثبت تقديمه مطلقا وقيل والقبيل المبرور وهو اي ما وقع  
 بينهما وبين فالتا معقول شرط الجذب من كلاما مطلقا ان معول  
 غير معقده حال جوبها التقديم وعدمه مثل اما يوم الما لم يفر من منطق  
 فان قدره على مذهب الاول مما ذكر في منطق ففر من منطق يوم  
 حذف فعل الشرط الذي هو كونه في منطق واما ما هم مهابا ووسط يوم  
 بين اما وبين فالتا فلا يلزم نوال حرف الشرط والجزء ولا فصار  
 اما يوم لم يفر من منطق كما تروا اما على مذهب الثاني فتقدمه مهابا  
 في منطق ففر من منطق في منطق معقول لفعل الشرط فلا يفر

فجعل اسبوه

وصار

في يوم الجمعة ففر من منطق فالتا القابل لجعل اما خاتمة جوبها  
 اصلا وقيل القابل لانه ان يكون كان ما يتوسط بين اما وقابها  
 جازا لتقديم على الفهم مع قطع النظر عن الفهم كالتا لانه كونه قبل  
 القسم الاول وهو ان يكون التوسط جوبها قدم على الفهم  
 والا اي فان لم يكن جازا لتقديم مع قطع النظر عن الفهم بل في  
 ايها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان لا منطق فان ما في جوبها  
 لا يعمل فيما قبله من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون التوسط قبل  
 الشرط المحذوف وهذا العامل مبرور ان لا يكون وراه الفهم  
 مانع آخر وبين ان يكون قوة رفع حكم الاستماع من الاول والثاني  
 الثاني عند تقدير الكلام ان يكون ما بعد اما منعوبا واما ان يكون  
 مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقدم على مذهب الثاني انهما يمكن  
 في فريد منطق اقيم ما مقامها وحذف فعل الشرط وتوسط بين  
 اما وقابها كما ذكر ففكا اما زيد فنطلق فارتفع ويد بالابتداء كما  
 كان اولاه على المذهب الثاني انهما يمكن من فريد منطق اي منطق  
 اقيم ما مقامها وحذف فعل الشرط ففكا اما زيد فنطلق فريد  
 فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير رفع بهما في كونه  
 نحو منطق مفعلة الفعل القابل للجواب على ان يكون زيد مرفوعا  
 بان فاعل الفعل المحذوف وتقدمه على تقدير النصب تذكر في  
 الحق ففكا الفعل المحذوف المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا







قلت المتبادر من الآخر في الآخر ولم يقل ان الاسم لشيء من التثنية  
في الفعل الا ما كيد الفعل في حق التأكيد الحقيقة ولا يتعقل التعريف بالثنية  
يا رجلا انطلق فان المراد بتبعية الحركة الاخرى طفلها اما في الموجود  
العاوض والمعووض ليس يكون انطلق قابلا للاحكام الجمل بهذه المعنى  
وصوى التثنية للممكن وهو ما قد دل على امكانية الكلمة اي كونه الاسم  
الفعل بالوجوبين المعبرين في منع الصرف وج لا يتكلم معناه في غير  
المعروف والتكبر وهو الفارق بين المعرف والتكبر فهو الدال على ان  
مدخول غير معين نحو طية اسكت سكوتاه وقتها واما ما وجد في التثنية  
فمخاد اسكت سكوت الآن واما التثنية في نحو واحد وابن فليس  
للتثنية في قولهم قال الله الرخية وانما اولى مقام ان يكون نحو  
واحد للممكن والتثنية في قول التثنية في حال يفيد التكبر ايضا فاذا  
جعلت علما حتى للممكن والعوض وصو لخلق الاسم عوضا عن التثنية  
اليه لتعاقبها على اخر الكلمة كيو متدا اي يوم اذا كان كذا في يوم  
الان اذا كانت مضافا في الجملة التي كانت بعد افعالها في الجملة  
للتخفيف التي بها التثنية عوضا عن الجملة لتلافي الكثرة نافية  
كذلك حينئذ وساعيند وما منن وجعلنا بعضهم فوق بعض  
وتثنية بكرا فاما في بكرا واحد فاما ذلك والمقابلة وهو ما يها  
بوالصحيح المذكور لسالم كسلمات فان الالف علامة الجمع كان  
الواو علامة في الجمع المذكور لسالم ولم يوجد ما يقابل التثنية في

فتريد التثنية في لحن تقابله وتقوم بعضهم ان الممكن وهو خطأ  
لان اذا مقابلة مستتبا يستتبا مثلا المرأة ثبت فيها التثنية ولو كانت  
للممكن لزالوا للفعلتين العائنه والثالثة فطانه لتثنية تكبر  
لوجوده فيها كان علما كعرفات ولا تثنية العوض لعدم مساهمة  
المعنى ولا تثنية التثنية لوجوده في غير الخالابيا والمضارع فثنية  
ممكن للمقابلة لانها معنى من حيث التثنية عليه التثنية وهو ما قد  
لخالابيا والمضارع تحسين الانشاء لان حرف التثنية لا يرد في  
في تخشوعه وذك التثنية من السبب الغناء وانما اعتبره اما الحق  
او الخالابيا والمضارع وان كان ثمة في الكلمات الواقعة في ثنية  
حازر ابل واما كانت يد من السبب الغناء لان على السبب به انما هو لا  
لنما يحل سلك النظم تجلده بين كمال الانشاء والمضارع لا يحل للمعنى  
وهو اما الحق القافية المطلقة وهي ما كان بابدال حروف الاطلاق  
به كما في قول الشاعر اقبل اللوم عاقل والعابن ومولى ان صيت  
مقد اصابن فو رندا البيت ان وحصل ثنية في ثنية الانشاء  
في الالف عند السبع فثنية التثنية اما الحق القافية المعقدة وهي ما كان  
ويما حرقا كصححها اكان او غير صحيح سميت معقدة لمعقدة لثنية  
بها واما امتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من سببها  
الاطلاق لتيسر امتداد الصوت لقول الشاعر وقام الاثاق صا  
الحرق ثنية الاعلام على الحق فان رور القافية في هذا البيت ثنية







ولا تقاء الساكنين ان اشتراط التقاء الساكنين على وجه  
 الساكنات في كايه اشارة فان النون المشددة كايه نقل الواو والفتحة  
 وقيل النون المشددة ان لم يشترط التقاء الساكنين ما ذكره مع ضمها في  
 الياء مكشورة على الياء في وقت التقاء الساكنين او لم يلبس الياء بعد الكسرة  
 النون المشددة وما قبلها من اعداء تلك الالف كوزن ضمير المذكورين وفيهم  
 وهو الواحد المذكور في باب كان او محالبا والمؤنث الغائبة وضمها غير مقبولة  
 ويقول في التنوين وفتح المؤنث اضران واخران بمنزلة الاستثناء عنه فقول  
 اضران بالالف بعد الجمع لتلاشي الياء الواحد واخران في جمع المؤنث بزيادة  
 الالف وتكون التاكيد للاختصاص تلك نوات تنوينات ولا تتركها في  
 وفتح المؤنث في النون الحقة لا روم التقاء الساكنين على غير وجه خلاف النون فان  
 عوضا التقاء الساكنين على غير وجه ويجعل مفتحة كايه في وقت ليعلم فيه عند الا  
 كثرين وحمى اي نون التثنية في غير وجه اي غير التثنية مع المؤنث مع الضم  
 اي ووجه المذكور في الحاطبة كايه المنفصل كايه المنفصل عن حركات ياء ما قبلها  
 مع نون في الفتح كايه المنفصل من جن الواو الياء او نحوها في ضمها وكسرها وفتحها  
 من هذه الكلام في الافعال المحتل الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامهم  
 النونين حكمهما مع التنوين وجمع المؤنث ما ذكره مع غيرهما على ضربين اما مع ضم  
 بارز وهو شيمان جمع المذكور نحو اعزوا وارموا واخشوا وواحدة المؤنث  
 نحو اعزى وارمى واخشى واما مع ضمير متبوع وهو الواو المذكرة نحو اعزوا  
 واخشوا في النون مع ضم الياء في المنفصلة فتقول اعزى وارمى واخشوا

الواو كايه في نحو اعزوا واخشوا وواحدة المؤنث كايه في  
 جند في ياء كايه في اعزى واخشى والعرض وفتح الواو والفتحة  
 نحو اخشون كايه في المنفصلة نحو اخشوا وواحدة المؤنث كايه في  
 ما قبلها كايه في المنفصلة تقول اخشون كايه في النون فان لم يكن  
 اي ضم الياء في نحو الواو المذكرة نحو اعزوا وواحدة المؤنث كايه في  
 كايه في المنفصلة وفتحها في الف التثنية تقول اعزى وارمى واخشون  
 التثنية وفتحها كايه في اعزوا وارمى ومن ثم لا يحل في غير الياء  
 كايه في ضم الياء كايه في المنفصل قبل ياء في نحو كايه في  
 تروى هذا مثال لغيرها من عرفت لانه بالفتح كايه في المنفصلة وواحدة  
 في ياء ترون باسقاط النون الجمع والناق النون التاكيد وضم الواو كايه  
 في لم والقوم هذا مثال ما في ياء في ياء النون وواحدة ترون بالفتحة  
 وكسرها فتقول تروى الناس هذا مثال ما في ياء في النون وواحدة ترون  
 ياء ترون لانه ترون ومن ثم قبل ياء في الواو المذكرة وفتحها في  
 اعزوا واعزى في اعزوا وواحدة في الواو المذكرة ما قبلها كايه في اعزوا والقوم  
 وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها  
 لما يروى في ضم الياء كايه في المنفصل بعضها لا يروى مع غير ضم الياء كايه  
 التثنية كايه في النون الحقة يحل في الساكنين كايه في التقاء الساكنين  
 المذكور بعد ياء بعض النسخ للساكنين اي لا تقاء الساكنين كايه في  
 الفقرة ان ترفع ياء والواو قد رفع في لا ترفع ياء في النون





نقال  
 للقيام بالامام الكائن في يومنا بقيت تحت ما قبلها فتمل عليها والاصح ان  
 لا تميز الفقير لم يحركها ما حرك التنوين ضايفين ما دام لم يكتسب المرتبة  
 الفعل عن مرتبة يدخل الاسم يكون الاسم صلا والفعل فعلا ووجد في المتن  
 في حارة وقف على ما خلفت في تحقيقها الا حتم او كثر قبلها كما عرفت التنوين كذلك  
 في امر ما قبل لا حلة المحففة كما ان الحقت المحففة باغروا واعرزى وقلع عن واو  
 عند الواو والياء واذا وقعت عليهم ما وجب ترد المحففة وولت عرو واغرو  
 بحل التنوين فان لا يرد ما قبله لاجل لان التنوين لازم الوصل والحففة  
 لا تليها فمحل اللازم مرتبة باقيا اثره على ما يلزم والمحففة المنسوخة  
 ما قبلها نقلها كقولك اخبرني اصرا تشبيرا بالها والتنوين اذا انفتح  
 ما قبلها نقلها **الف** او انكسرت في نحو ثنت خيرا واصلا في غير  
 واختم في غير الله لم جعل خاتمة امورنا خيرا وما يليق بنا من تبعه  
 خيرا واحسن نونا حقة كاس او ثقلة في موافق الندامة منلفا بالفاء  
 عودك على نفع الاستقامة وصلى على من كل شفاعته وسواها  
 الضلالات شافه وعلى آل واحباب وعلى  
 من تبعهم من زمق احبابه  
 تمت الكتاب بعون  
 الملك الوفا  
 في كفاية  
 في كفاية  
 في كفاية

فان تنوين



ما كان من كتابه  
 في كفاية

قد توفي في داره في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ  
 رحمه الله